



معهد التخطيط القومي
الدراسات العليا

مرسالة ماجستير بعنوان

آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في إطار اتفاقيات التطبيع العربية الاسرائيلية

مرسالة علمية مقدمة لاستكمال متطلبات منح درجة الماجستير في التخطيط والتنمية

اعداد

حسام محمود السيد احمد

اشراف

ا.د / فادية محمد احمد عبدالسلام

استاذ التمويل الدولي والاستثمار الخارجي بمركز العلاقات الاقتصادية الدولية

رئيس معهد التخطيط القومي الاسبق

القاهرة

-2022-

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

(فَأَمَّا الزُّبْدُ فَيَدْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَيَمْكُثُ فِي الْأَرْضِ
كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ)

سُورَةُ الرُّعْدِ (الرَّجْمِ)

سورة الرعد: آية: 17



شكر وتقدير

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله المبعوث رحمة للعالمين. والشكر لله وحده وأحمده كثيراً على نعمة الإيمان والصبر للولوج في منحي العلم وتحمل صعباته ومشاقه. أتقدم بجزيل شكري وتقديري إلى كل أساتذتنا الأجلاء الذين ساعدوني ووقفوا معي لإنجاز هذا العمل المتواضع.

أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى استاذتي الفاضلة، ومعلمتي، أ.د/ فادية عبدالسلام أستاذ العلاقات الاقتصادية الدولية- رئيس معهد التخطيط الأسبق التي لن أنسى فضلها ما حييت، والتي احاطتني برعايتها العلمية، على اتمام هذه الرسالة وخروجها الى النور. والشكر موصول إلى اساتذتي بمعهد التخطيط الذين على أيديهم تعلمنا، بكل الشكر والتقدير والامتنان أساتذتنا الأجلاء.

إليهم جميعاً لهم منى خالص الشكر والثناء..

والله الموفق...

الإهداء

الى قيثارة الحنان، الى من ترنو تحت اقدامها الجنان، الى من سهرت الليالي
لراحتي، وتحملت الصعاب في سبيل سعادتي امي الغالية.
الى من غرس فينا القيم والاخلاق، وتحمل الصعوبات والمشقات، فكان ومازال
المثل الاعلى في الحياة والدي العزيز.
الى رفيقاء الدرب، وملجأ الروح وتوأمها، الى من كانوا سببا في اسعادنا، وظهرنا في
أشد اوقاتنا أصدقاء الحياة.
الى ريحان الدنيا، وزهرها، الى من يجعلون الفرحة دائماً على شفاهي، الى اخوتي واخواتي.

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

ابدا حديثي بالصلاة والسلام على اشرف خلق الله وخاتم

رسل الله سيدى ونور عينى سيدنا محمد (ص) وعلى اله وصحبه وسلم

ثم اود بان اقدم واتقدم بخالص شكرى وامتنانى الى قبلة العلماء ومنارة مسار الفضلاء

استاذتى الفاضلة التى تفضلت عليا وجادت علي من جودى كرمها بان قبلت الاشراف

على هذا العمل المتواضع

الاستاذة الدكتور ه / فادية محمد احمد عبدالسلام

رئيس معهد التخطيط القومى الاسبق

كما اتقدم بخالص شكرى وتقديرى تعبيرا عن فخرى وسعادتى الى استاذى

صاحب المقام الرفيع الذى شرفنى بالموافقه على تحكيم الرسالة الى الاستاذ الدكتور بهجت

ابوالنصر

الوزير المفوض بجامعة الدول العربية

كما اتقدم بكل الامتنان والشكر للقيمة والقامة لمن

تعلمت على يديه الكريمتين الشخصية التى لا يرد على بابه كل من طلب العون لا عن منصب بل

عن نبل الاخلاق وكرم العطاء

استاذى الكريم الاستاذ الدكتور / احمد رشاد الشربيني

مدير مركز العلاقات الاقتصادية الدولية

المستخلص

معهد التخطيط القومي

عنوان الرسالة: آفاق التعاون الاقتصادي العربي في إطار اتفاقيات التطبيع العربية

الإسرائيلية.

الباحث: حسام محمود السيد أحمد.

إشراف: أ. د/ فادية محمد أحمد عبد السلام.

الدرجة: ماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية.

السنة: 2022

إنّ دراسة التعاون الاقتصادي العربي في ظلّ اتفاقيات التطبيع العربية- الإسرائيلية عمل تطبيقي بالدرجة الأولى، تبني الطرح المنهجي للعلاقات العربية - الإسرائيلية، وتأثيراتها على آفاق التعاون الاقتصادي العربي- الغربي، في ظلّ التكتلات الإقليمية والعالمية، وتسويق المصطلحات الاقتصادية الإقليمية اقتصاد الشرق أوسطي، والعالمية/ العولمة. * **أسباب اختيار الموضوع:** لم يكن اختيار موضوع الدراسة الحالية مادة للبحث اختياريًا عشوائيًا، وإنما وجدت أسباب عدة وقضت وراء هذا الاختيار، يأتي في مقدمتها الطموح الشخصي في إيجاد توازن بين ما كتب عن الآثار الناجمة، سواء بالإيجاب أم بالسلب، عن علاقات التطبيع العربية- الإسرائيلية، وبين التطبيق العملي لهذه العلاقات، فتضحى الرؤية التحليلية لآثارها أكثر عمقًا، وأوسع خبرة.

العائد من الدراسة

اولا : تقيم تجارب التكامل الاقتصادي العربي وتحليل التحديات التي تواجه عمليات الاكتمال لهذه التجارب
ثانيا : تقيم مكاسب وخسائر الدول التي اجرت مؤخرا علاقات مع اسرائيل وامكانية دراسة دوافعها لذلك ومدى فاعلية تلك العلاقات ومدى فاعليتها على قضايا المنطقة
ثالثا : دراسة واقع العلاقات الاقتصادية العربية وتقدير مدى فاعلية تلك العلاقات وعوائدها
رابعا : تحليل قوة العلاقات الاقتصادية العربية من خلال تقديم مؤشرات التجارة البينية والعمليات الاستثمارية في الداخل والخارج
خامسا : تقديم رؤى مستقبلية عن العلاقات الاقتصادية العربية عن كيفية تطويرها والاستفادة القصوى منها لوقف التوغلات الاسرائيلية على المستوى العربي والافريقي وزيادة القدرة التنافسية للاقتصادات العربية.

*** النتائج والتوصيات:**

أ- النتائج : خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج، لعلّ أبرزها وأهمها أنّ ثمة دوافع متباينة وقفت وراء اتفاقيات التطبيع العربية- الإسرائيلية، وألقت بطلانها على مجالات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي- العربي، والذي تم! عرقلته بفعل أسباب داخلية/ ثورات الربيع العربي، وخارجية/ محاولات إسرائيل والغرب شق الصف العربي، وزرع انعدام الثقة فيما بينهم.

ب- التوصيات: أمكن للباحث، بعد الدراسة والتحليل لعلاقات التطبيع العربية- الإسرائيلية، ومدى تأثيرها على علاقات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي - العربي، أن يوصي بتوصيات عدة من أهمها: ضرورة وضع آليات عربية محددة ومشتركة، يتم على أساسها إقامة علاقات مع إسرائيل، بعيداً عن الآليات الوطنية لكل دولة. يضاف إلى ذلك، ضرورة إعادة النظر في الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها الدول العربية إقليمياً ودولياً، سواء بصورة منفردة أم جماعية؛ لتعديل البنود التي قد تعيق عملية التكامل الاقتصادي العربي.

*** الكلمات المفتاحية الدالة:**

التعاون والتكامل الاقتصادي - اتفاقيات التطبيع - المعوقات - الآثار التنظيمية والفنية - الأسس النظرية - السلام الاقتصادي - الرؤية والاستراتيجية

ملخص الدراسة

أولاً : فكرة الدراسة :- عُنيت الدراسة الحالية المعنونة بـ (آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في إطار اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية) بدراسة اتفاقيات التطبيع العربية – الإسرائيلية، وتحليلها؛ لبيان مدى جدواها من عدمه، ودراسة سيناريوهات التكامل الاقتصادي العربي، ومدى إمكانية تحقيقه، والمعوقات الداخلية والخارجية التي تحول دون تحقيق ذلك، وذلك من خلال تقسيم الدراسة الحالية إلى (أربعة فصول) يتضمن الفصل الأول الأسس النظرية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي والفصل الثاني تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية والفصل الثالث دراسة الآثار الناتجة عن اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية (دراسة تحليلية) والفصل الرابع مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي (السلام الاقتصادي) باعتبار أنّ دراسة اتفاقيات التطبيع والتكامل الاقتصادي العربي كلاً متكامل يتلاحم في الشكل والمضمون.

ثانياً : مصطلحات الدراسة :- اهتمت الدراسة باستعراض بعض المصطلحات العلمية والتطرق الى تحليلها في عمل الدراسة وهى كانت كالآتي :-

ما المقصود بالتعاون الاقتصادي وما ينشق من هذا التعريف من انواع واشكال لتعاون الاقتصادي العربي بالاضافة لمصطلحات التكامل الاقتصادي العربي وماهية معوقاته ومقوماته وكذلك المقصود بالتطبيع ودوافعه ومراحلها وماهية تعريف الرؤية الاستراتيجية .

ثالثاً : المشكلة محل الدراسة :-

وتمثلت مشكلة الدراسة في حقيقة ارتباط الدول العربية بروابط الهوية واللغة والديانة وكذلك الروابط العرقية والايولوجية مما يفترض انه من الثوابت العلمية في قوة العلاقة واهمية المصلحة المشتركة والتي ينجم عنها علاقات اقتصادية وعمليات تنموية من اجل استقرار ورفاهية ابناء الامة الواحدة وتقدم المجتمعات العربية ومن القراءات التاريخية لتطور العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية الى انه يوجد فجوة في استمرار هذه العلاقات الاقتصادية مما يؤدي الى وقف أي توجهات تكاملية اقتصادية يتم الدعوة لها على مر التاريخ ونرى ذلك بداية من اتفاقيات الوحدة الاقتصادية ومرورا بالسوق العربية المشتركة ووصولاً الى مشروع الاتحاد الجمركي وصولاً الى تدشين منطقة التجارة الحرة الكبرى ولكن كل هذه المشاريع التكاملية تسير ببطء، الامر الذي يؤدي الى اما انتهائها وعدم تفعيلها او استمرارها دون تحقيق الهدف المرجو منها. وفي هذه الدراسة تكمن المشكلة القائمة عليها البحث في الاتي :-

محورها الاول وهو معرفة وتقييم واقع عمليات التعاون و التكامل الاقتصادي التي حدثت من خلال التجارة البينية وعمليات الاستثمار في البلدان العربية.

المحور الثاني وهو تحليل اثر التعاون الاقتصادي بين اطراف التطبيع العربي الاسرائيلي على علاقات التكامل الاقتصادي العربي، ووضع رؤى للتعامل مع الآثار السلبية الناجمة عن هذه الاتفاقيات.

المحور الثالث وهو الوضع المستقبلي لعمليات التكامل الاقتصادي وإمكانية التوسع في عمليات التعاون العربي بين الدول العربية في الاتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين أطراف التطبيع كما يجب مجابهة مخططات التوسعية الامبريالية التي اتخذت من ثورات الربيع العربي أرضاً خصبة لانطلاق مخططاتها عن طريق الفوضى والكساد الاقتصادي والمطالب الفئوية الامر الذي كان حجر زاوية في خلق مشاكل عده سواء داخلية او خارجية تهدد امن واستقرار المنطقة

رابعاً : تساؤلات الدراسة :- وكانت تساؤلات الدراسة كالتالي :-

تساؤلات الدراسة: يسعى الباحث من خلال هذه الدراسة إلى الإجابة عن جملة من التساؤلات من أهمها.

- ما الآثار الناجمة عن عمليات التطبيع العربية- الإسرائيلية على آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي- العربي؟
- ماهي المعوقات والتحديات التي تحول دون نجاح عملية التعاون الاقتصادي العربي- العربي وإقامة السوق العربية المشتركة؟

خامساً : الأهداف: تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق هدف أساسي مفاده بيان التأثيرات المتوقعة الحالية والمستقبلية عن علاقات التطبيع العربية- الإسرائيلية على التعاون الاقتصادي العربي- العربي، ومدى إمكانية الاستفادة من علاقات التطبيع هذه في تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي في المنطقة من عدمه.

سادساً : الأهمية: تتبع أهمية هذه الدراسة من أنها تؤدي دوراً مهماً في تعميق أطر النظرة التحليلية الشاملة لآفاق التعاون الاقتصادي العربي- العربي، وتحديد أهم المعوقات التي تحول دون تحقيق ذلك.

سابعاً : المنهجية البحثية المتبعة :-

واتبعت الدراسة في تحليلها لمسيرة التكامل والتعاون الاقتصادي العربي وكذلك مراحل التطبيع وتحليل اثر اتفاقياته على العمل العربي المشتركة فقد اعتمد الباحث على استخدام المنهج الاستنباطي (الاستدلالي)

ثامناً : التعليق على الاستفادة من استعراض الدراسات السابقة:

من خلال التعرض لهذه الدراسات الخاصة بالتكامل الاقتصادي بين الدول العربية بعضها ببعض وبين العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية مع الدول العربية وسنستفيد من هذه الدراسات في معرفة مدى الرغبة بين الدول العربية في توطيد العلاقات الاقتصادية بينها وكذلك رغبة اسرائيل الملحة في تنفيذ مخططاتها في استكمال عمليات التطبيع في العالم العربي اجمع وانشاء اتفاقيات اقتصادية وتعاونية مع هذه الدول وما اثر ذلك على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية وهذا ما سوف يركز عليه البحث في التعرف على افاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في إطار اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية.

تاسعا : اهم النتائج التي توصلت اليها الدراسة :-

من خلال دراسة اتفاقيات التطبيع العربي - الإسرائيلية والسيناريوهات المتوقعة والمستقبلية، وسيناريوهات التكامل الاقتصادي العربي - العربي، الذي يمثل عصب الدراسة الحالية، أمكن للباحث التوصل إلى النتائج الآتية:

1- تباين الدوافع والأسباب العربية التي أدت إلى التطبيع مع إسرائيل، سواء ما كان منها لإعادة الأرض على نحو اتفاقيتي السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل، أم لتحقيق مكاسب اقتصادية، نابعة من المصالح المشتركة على نحو ما كان في غالبية دول الخليج العربي، وإن كانت تتفق جميعها في الضغوط الأمريكية التي مُرست على الأنظمة العربية؛ لقبول التطبيع.

2- كشفت اتفاقيات التطبيع العربية - الإسرائيلية عن أن المستفيد الأكبر منه هو إسرائيل، سواء من الناحية الاقتصادية بكسر عزلتها الاقتصادية، من خلال فتح الأسواق العربية أم منتجاتها، أم من ناحية سياسية باختصار الصراع وتغيير طبيعته من الوجهة الاحتلالية والاستيطانية إلى جعله مشكلة لاجئين إنسانية، ومن تغيير النظر إلى إسرائيل بوصفها عدواً إلى حليف إقليمي ضد الأطماع الإيرانية.

3- مرّ التطبيع العربي - الإسرائيلي بمراحل تاريخية طويلة، بداية من العلاقات السرية، وصولاً إلى العلاقات والاتصالات العلنية في حقبة السبعينات من القرن العشرين، ساعد على ذلك انهيار التضامن العربي وبخاصة بعد الغزو العراقي للكويت، وهي الحالة التي استغلتها أمريكا وإسرائيل للضغط عليها إسرائيل، بحيث تتمحي نظرية الرفض والأرض مقابل السلام، لتصير السلام من أجل السلام، وتحقيق المصالح المشتركة هو أقصى ما يمكن تقديمه للعرب.

4- حققت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التطبيع العربي - الإسرائيلي فوائد عدة، منها تحديد هدف واحد يضم إسرائيل والدول العربية لمواجهة الطموح الإيراني، بالإضافة إلى أن انضمام دول الخليج للتطبيع يعدّ عاملاً مهماً في إبطاء تقدم التتين الصيني في المنطقة.

5- أثبتت اتفاقيات التطبيع أنها لم تكن كافية لوقف جموح الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة.

6- على الرغم من توافر الإمكانيات المالية والبشرية والطبيعية، فإن عملية التكامل الاقتصادي، وتحقيق السوق العربية المشتركة، والاتحاد الجمركي العربي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، لا تزال تشهد بطئاً في تفعيلها، نظراً للتحديات الخارجية المتمثلة في الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبالاتفاقيات الإقليمية، بالإضافة إلى المعوقات الداخلية في شقها الشخصي المتمثل في تطلع بعض الشخصيات العربية إلى الزعامة، وتكريس النعرة والنزعة العرقية والطائفية، أم في الأزمات الداخلية الاقتصادية التي تمر بها كل دولة على حدة، واختلاف وجهات النظر حول طبيعة التكامل الاقتصادي والفوائد المنتظرة من ورائه.

7- العمل العربي المنفرد المتوقع داخل حدود كل دولة، لبناء بنية حقيقية تنموية واقتصادية تتحصر فوائدها على مواطنيها فقط، دون أن تكون في استراتيجية هذه الدولة أو تلك أنّ هذه البنية، إن وجدت، ما هي إلا نواة أساسية في بناء بنية تحتية عربية متكاملة، تسهم بشكل فعال في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

8- الاكتفاء الداخلي على المشكلات الاقتصادية، ومحاولة حلها بحلول فردية داخلية وقتية، دون العمل على إعادة هيكلتها وتطويرها؛ لضمان استمراريتها وديمومتها، وتصديرها إلى باقي الدول العربية؛ لتصبح نموذجاً يمكن تعميمه، ممّا يقود - في النهاية - إلى حتمية التكامل الاقتصادي العربي.

9- أدت الثورات العربية، أو ما يطلق عليه الفوضى الخلافة وثورات الربيع العربي، إلى عرقلة المشاريع الاقتصادية المشتركة، كمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي كان مزمعاً الانتهاء منها سنة 2013.

10- على الرغم من ضبابية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فإنّ هذا لا يعني عدم العمل على تحقيقه؛ لأنّ الدول العربية لا تزال تمتلك من المقومات الحضارية، والثقافية، واللغوية، والدينية المشتركة ما يجعل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي - العربي ممكناً، بصورة أكثر فاعلية عما هو عليه الاتحاد الأوربي الذي لا يمتلك غالبية هذه المقومات.

12- الانتهاء من متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

13 - بحث كيفية تطوير وتحديث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية، بحيث يتم إدماج الموضوعات الأخرى ذات الصلة بالتجارة للمنطقة، والتي أوضح التطبيق أنها تعد ضرورية ولازمة لتعزيز التجارة البينية العربية وعملية التكامل الاقتصادي العربي.

14- أن يتم التفاوض على شكل مجموعات واستخراج السلع التي من الصعب اتخاذ قرار بها ورفعها إلى القادة لاتخاذ قرار بشأنها.

15- يجب أن يكون هناك اتفاقية وبروتوكول يتم التوقيع عليه من كافة الدول فيما يخص الاتحاد الجمركي العربي.

16- يجب أن يتم تعزيز آلية فض المنازعات المطبقة في إطار المنطقة والتي ستطبق داخل الاتحاد الجمركي العربي.

17- دعوة القطاع الخاص إلى المشاركة الفعالة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها أي من الدول الأعضاء.

وقد اوصيت الدراسة بما يلي :

عاشرا : التوصيات والآليات :

إن أمكن للباحث أن يوصي بشيء في ختام هذه الدراسة، فإنه يوصي بالآتي:

1- وضع آلية لإعادة النظر في كافة الاتفاقيات الاقتصادية بصفة خاصة، الإقليمية والعالمية على حدّ سواء، واختيار منها ما يتناسب مع إمكانيات الدول العربية، وطرح كل ما من شأنه أن يكون معوقاً أمام تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

2- تكوين آلية عربية موحدة؛ لوضع رؤية مستقبلية تعتمد على استراتيجية واضحة المعالم؛ لإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، وبحث إمكانية التطبيع من عدمه.

3- تحديد نقاط الاختلاف والأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؛ لتفاديها في المرحلة الحالية.

4- ضرورة دعم التكتلات والأصوات العربية والإقليمية والعالمية الراضة للضغوط الأمريكية، والانتهاكات الإسرائيلية.

5- ضرورة وضع آلية لتكوين موقف عربي موحد تجاه التطبيع مع إسرائيل، بحيث يجب أن تضع في الاعتبار أنه عملية اختيارية لا فرضية ضرورية.

6- العمل على استقلال الإرادة السياسية العربية، وذلك من خلال تكوين وحدة عربية سياسية واقتصادية قوية ومتماسكة، يمكن من خلالها رفض التبعية لأمريكا وحلفائها.

7- وضع آلية إعلامية عربية موحدة، تكون أولى مهامها إحياء الوعي القومي العربي والإسلامي بالقضية الفلسطينية، وجعل الرئيسة على مواقع التواصل المختلفة.

8- طرح مشروع عربي بحثي وعلمي موحد، مهمته تنوير العقل العربي بمراحل الصراع برصد بداياته، وتكوين رأي عام عن حاضره، ورؤية مستقبلية شفافة لما سيكون عليه، مما يسهم في التنبؤ بشكل العلاقات العربية - الإسرائيلية المستقبلية، واتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة تداعياتها.

9- تعديل الاتفاقيات الجزئية الخاصة بكل بلد ودمجها في اتفاقيات عربية متكاملة.

10- تكوين شبكة مواصلات: برية وجوية وملاحية تربط بين الدول العربية، وانطلاقاً مستقبلاً إلى باقي الدول.

11- تسهيل اجراءات التبادل التجاري بين الدول العربية:

- تحقيق التقارب التنظيمي للقواعد والمقاييس واللوائح التنظيمي بين الدول العربية.

- تبسيط المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات الجمركية.

- الإصدار والتبادل الالكتروني لشهادات المنشأ.

- معالجة تكاليف المرتبطة بانتقال السلع والأموال اللوجستية.

- رفع كفاءة الادارات الحدودية لتسهيل حركة العبور وتقليل زمن انتظار الحاويات.

* **خطة الدراسة:** من أجل الإجابة عن التساؤلات البحثية، اقتضت طبيعة الدراسة الحالية ومنهجيتها تقسيمها تقسيمها إلى: مقدمة، وأربعة فصول، وخامة، أعقبها ملاحق بالجداول والأشكال، وذلك على النحو الآتي:

هيكل تقسيم الدراسة :-

بني هيكل الدراسة على اربعة فصول احتوت على دراسة التكامل الاقتصادي العربي ومعوقاته ومقوماته وكذلك التطبيع العربي الاسرائيلي وتحليل مدي تأثير اتفاقيات التطبيع على عمليات التكامل والتعاون الاقتصادي العربي ومحاولة ايجاد تصور مستقبلي لموجهة عمليات التطبيع من خلال دراسة السيناريوهات المطروحة لمرور عمليات التطبيع بها.

وقسمت الدراسة الى :-

* **المقدمة:** تضمنت تعريفاً موجزاً بموضوع الدراسة، وأسباب اختياره، وأهدافه، وأهميته، ومنهجيته، والخطة التي سار عليها.

الفصل الاول :- وعرف عنوان الفصل الاول (بالاسس النظرية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي

واهتم هذا الفصل بدراسة وايضاح الفكر الاقتصادي الذي قامه على عمليات التكامل الاقتصادي والتعاون العربي المشترك

وانقسم هذا الفصل الى مبحثين هم كالآتي :-

المبحث الاول : مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

واهتم هذا المبحث بدراسة وايضاح مفاهيم التعاون والتكامل الاقتصادي وكذلك دراسة الصيغ البديله لها والعلاقة بينهم والتعرف على المشاكل التي تواجه عمليات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي خلال مسيرته .

المبحث الثاني : واقع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

واهتم هذا المبحث بدراسة ما تم من تعاون وتكامل اقتصادي عربي ومسيرته منذ الاتفاق على عمليات التكامل بداية من تاسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية .

الفصل الثاني : وكان عنوانه (تحليل الاثار الفنية والتنظيمية لعمليات التعاون والتكامل العربي)

واهتم هذا الفصل بدراسة وتحليل والتعرف من خلال ذلك على مدي تاثر الاقتصاد العربي بعمليات التكامل والتعاون التي تمت وكذلك مي تاثير القوانين والتشريعات والعمليات الادارية الموضوعة لدي الدول العربية على مسيرة التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .

وانقسم هذا الفصل الى مبحثين هم كالآتي :-

المبحث الاول :- المداخل المنتهجة في دعم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

اهتم بدراسة بدراسة وتحليل المداخل المنتهجة في دعم عمليات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

المبحث الثاني :- تحليل اثر العوامل التنظيمية والفنية

واهتم هذا بدراسة وتحليل اثر العوامل التنظيمية والفنية المنظمة لعمليات التعاون والتكامل الاقتصادي وكذلك التعرف على العوائق الهيكلية والتنظيمية القطرية

الفصل الثالث :- وعرف الفصل الثالث بعنوان (دراسة وتحليل الاثار الناتجة عن اتفاقيات التطبيع العربية الاسرائيلية)

واهتم هذا الفصل بدراسة وتحليل اتفاقيات التطبيع العربية الاسرائيلية دراسة استنباطية استدلالية

وانقسم هذا الفصل الى ثلاث مباحث هم كالآتي :-

المبحث الاول : التطبيع العربي الاسرائيلي

واهتم هذا المبحث بدراسة مفهوم واشكال ومراحل التطبيع العربية الاسرائيلية وكذا عمليات التفاوض والتطور المرحلي لها

المبحث الثاني : محاولات التطبيع في بلورة علاقات اسرائيل بالدول العربية

وجاء في هذا المبحث التعرف على طبيعة الصراع والتعاون في المنطقة وكذلك مسار العلاقات بين اسرائيل والدول

العربية والتعرف على المشروع الاقليمي لاسرائيلي في المنطقة من خلال اتفاقيات التطبيع التي ابرمت مؤخرا.

المبحث الثالث : تحليل الآثار المترتبة على اتفاقيات التطبيع العربية الاسرائيلية .
واهتم هذا المبحث بدراسة وتحليل الآثار من خلال التعرف على دوافع اسرائيل لتوسع فى المنطقة وماهى العلاقات الاقتصادية الناجمة عن اتفاقيات التطبيع ورصد للآثار الناجمة عن عمليات التطبيع

الفصل الرابع : (مستقبل التطبيع العربي الاسرائيلى)

واهتم هذا الفصل بدراسة سيناريوهات عمليات التطبيع وومحاولة الوصول الى رؤية تصورية لاستراتيجيات التعاون والتكامل العربي لمقاومة التطبيع وجاء ذلك فى مبحثين هم كالاتى :-

المبحث الاول : السيناريوهات المتوقعة لعمليات التعاون العربي الاسرائيلي

واهتم بدراسة سيناريوهات التعاون بين الطرفين وكذلك سيناريوهات التطور المرحلي لعمليات التطبيع

المبحث الثانى : رؤية لاستراتيجية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي لمقاومة التطبيع

واهتم بوضع تصور لاستراتيجية لمقاومة التطبيع وكذلك استراتيجية لتعاون والتكامل الاقتصادي العربي وكذلك دراسة مسيرة تدعيم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

ثم النتائج والتوصيات التى توصلت اليها الدراسة.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	الموضوع
	الغلاف
	الآية القرآنية
	الشكر والتقدير
	الاهداء
	مستخلص الدراسة
	الملخص باللغة العربية
	فهرس الرسالة
١ هـ	المقدمة الاطار المنهجي لدراسة
1	الفصل الاول الأسس النظرية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي
2	المبحث الاول مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي
2	المطلب الاول: تعريف التكامل الاقتصادي
5	المطلب الثاني: مفهوم التعاون الاقتصادي
6	المطلب الثالث: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم الأخرى
8	المطلب الرابع: مقومات التعاون والتكامل الاقتصادي
13	المطلب الخامس: الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي
16	المطلب السادس: مشاكل التعاون والتكامل الاقتصادي وآثاره
18	المبحث الثاني واقع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي
18	المطلب الاول: دوافع التوجه للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي
19	المطلب الثاني: مقومات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي
26	المطلب الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي العربي
40	المطلب الرابع: معوقات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي .
48	خلاصة الفصل الأول
49	الفصل الثاني تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية

50	المبحث الأول آثار المداخل المنتهجة في دعم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي
50	المطلب الأول : نتائج مداخل المشروعات المشتركة
58	المطلب الثاني: تقييم نتائج منطقة التجارة الحرة
64	المبحث الثاني تحليل اثر العوامل التنظيمية والفنية
64	المطلب الأول: مدى ملائمة المداخل التكاملية للظروف العربية
65	المطلب الثاني: العوامل الفنية والتنظيمية وأثرها على حركية التعاون العربي المشترك
67	المطلب الثالث:العوائق الهيكلية والتنظيمية القطرية
69	خلاصة الفصل الثاني
70	الفصل الثالث الاسس النظرية للتطبيع العربي الاسرائيلي دراسة تحليلية لاتفاقيات التطبيع العربية الاسرائيلية
72	المبحث الأول التطبيع العربي الاسرائيلي
72	المطلب الأول : مفهوم التطبيع :
72	المطلب الثاني: اشكال التطبيع ودوافعه
75	المطلب الثالث: مراحل التطبيع العربي الإسرائيلي
76	المطلب الرابع: مفاوضات التطبيع والتطور المرحلي عمليات التطبيع
78	المطلب الخامس: مفهوم السلام الاقتصادي وانعكاساته
82	المبحث الثاني محاولات التطبيع ودورها في بلورة علاقات إسرائيل بالدول العربية
82	المطلب الأول : طبيعة الصراع والتعاون في المنطقة
83	المطلب الثاني : مسار العلاقات بين إسرائيل والدول العربية
89	المطلب الثالث: المشروع الإسرائيلي لإقامة النظام الإقليمي
93	المطلب الرابع: اتفاقيات إبراهيم للتطبيع العربي الإسرائيلي
94	المطلب الخامس : استعراض لنماذج اتفاقيات التطبيع العربية الجديدة مع اسرائيل
103	المطلب السادس : تحليل لما ورد في الاتفاقيات الخاص بشأن التعاون الاقتصادي
106	المبحث الثالث تحليل الآثار المترتبة على اتفاقيات التطبيع العربية الاسرائيلية
106	المطلب الأول: دافع اسرائيل لتوسعة عمليات التطبيع
112	المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية – العربية

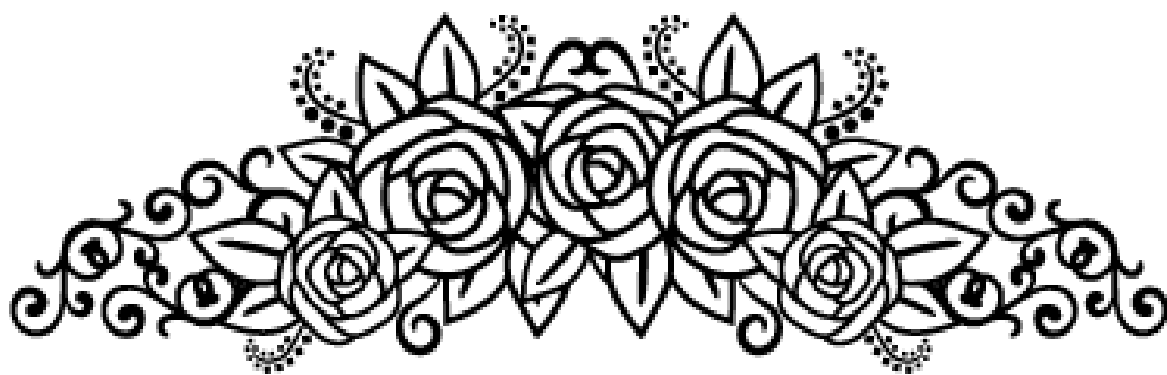
119	المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية
126	المطلب الرابع: رصد الآثار الناجمة عن عمليات التطبيع على الجوانب المختلفة
129	خلاصة الفصل
130	الفصل الرابع مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي (السلام الاقتصادي)
132	المبحث الأول السيناريوهات المتوقعة للتعاون الاقتصادي العربي - الإسرائيلي
132	المطلب الأول: سيناريوهات التعاون
133	المطلب الثاني: سيناريوهات التطور المرحلي لاتفاقيات التطبيع
134	المبحث الثاني رؤية لاستراتيجية التعاون و التكامل الاقتصادي العربي - لمقاومة التطبيع
134	المطلب الأول: تصور استراتيجية مقاومة التطبيع:
135	المطلب الثاني: تصور استراتيجية التعاون الاقتصادي الإنمائي العربي.
141	المطلب الثالث: نمذجة سيناريو التعاون والتكامل الاقتصادي العربي
143	المطلب الرابع: مسارات تدعيم التعاون و التكامل الاقتصادي العربي
144	المطلب الخامس: السيناريوهات المتوقعة لتحقيق افاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي
159	المطلب السادس: التكامل الاقتصادي الشامل
173	تعقيب الباحث
174	خلاصة الفصل
175	النتائج والتوصيات
181	قائمة المراجع
214	الملاحق
236	الملخص باللغة الإنجليزية

قائمة الجداول

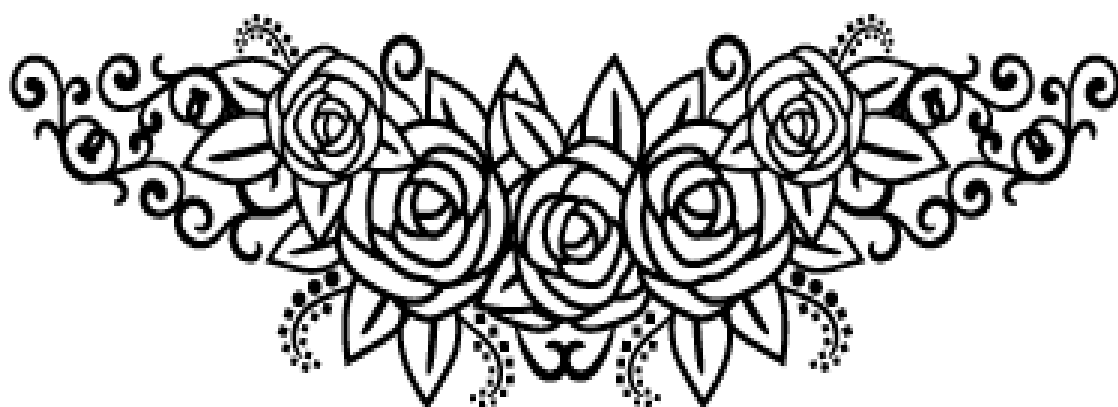
رقم الصفحة	الجدول
15	جدول رقم (1) : مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي
38	جدول رقم (2): القوى العاملة العربية المهاجرة و تحويلات العاملين العرب الخارجة 2021
39	جدول رقم (3): التحويلات المرسله من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020
40	جدول رقم (4): تحويلات العاملين العرب الداخلة
51	الجدول (5) توزيع المشروعات العربية المشتركة، حسب فروع النشاط الصناعي المختلفة لغاية 2020
52	الجدول (6): الاستثمارات المنفذة في الأقطار العربية المقترضة والقروض الرسمية العربية المقدمة لها من الصناديق القطرية والجماعية العربية
54	الجدول (7) الهيكل السلي للصادرات والواردات الإجمالية العربية
54	الجدول (8) الهيكل السلي للصادرات والواردات الاجمالية العربية
55	جدول رقم (9) حصة واردات النفط الخام البينية من اجمالي الواردات العربية البنية لبعض الدول العربية
56	الجدول (10) مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الاجمالية للتجمعات العربية (2015-2019)
57	الجدول (11): الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة في التجارة البنية للتجمعات العربية (2015-2019)
59	الجدول (12): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الاجمالية
59	جدول رقم (13) أداء التجارة البنية العربية (2015-2021)
61	الجدول (14) توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المستوردة لعام 2017
123	الجدول رقم (15) حجم مجمل صادرات السلع الاسرائيلية وصادرات السلع لبعض الدول العربية (ملايين الدولارات) ونسبتها من المجموع
123	جدول رقم (16) حجم مجمل استيراد السلع واستيراد السلع من بعض الدول العربية (ملايين الدولارات) ونسبتها من المجموع.
124	جدول رقم (17) تصدير السلع من اسرائيل الى بعض الدول العربية (ملايين الدولارات)
125	جدول رقم (18) استيراد السلع مع بعض الدول العربية (ملايين الدولارات)
126	جدول رقم (19) استيراد الغاز الطبيعي من مصر 2008-2012 (ملايين الدولارات)
144	الجدول رقم (20) تعميق التكامل التجاري العربي: المسارات والسيناريوهات والفرضيات المعتمدة
159	الجدول رقم (21) نسبة التعرفة الجمركية المكافئة لخدمات النقل البحري والجوي في مصر
216	ملحق اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية (2016- 2020)
217	ملحق الصادرات والواردات العربية الإجمالية (2016- 2020)
218	ملحق الصادرات والواردات البينية العربية (2016- 2020)
219	ملحق اجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية (2016-2020)
220	ملحق الصادرات والواردات البينية بين الأقطار العربية ونسبتها إلى الصادرات والواردات الكلية للعالم بملايين الدولارات مساهمة التجارة البينية للدول العربية في إجمالي التجارة العربية البينية (2016- 2021)
221	ملحق مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية (2016- 2020)
222	ملحق متوسط معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية 80-85-90 بمليون دولار أمريكي
222	ملحق أهمية التجارة العربية البينية (%)
222	ملحق أهمية التجارة العربية بالنسبة للعالم (%)

قائمة الأشكال

الشكل	رقم الصفحة
الشكل رقم (1) النسبة الجمركية المكافئة للتدابير غير الجمركية في الدول العربية	45
الشكل رقم (2) نسبة حصة القطاعات المختلفة من مبالغ القروض المقدمة من الصندوق لتمويل المشاريع المشتركة.	51
الشكل رقم (3) حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2014-2019)	52
شكل رقم (4) أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2015-2019)	57
الشكل رقم (5) الرسم البياني : الميزان التجاري للسلع (مليون دولار)	122
الشكل رقم (6) استكمال منطقة التجارة الحرة العربية	145
الشكل (7) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية	148
الشكل (8) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الرفاه في البلدان العربية	150
الشكل (9) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على مجموع الصادرات البينية العربية	150
الشكل (10) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الصادرات البينية العربية	151
الشكل (11) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الواردات البينية	151
الشكل رقم (12) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على مجموع واردات البلدان العربية	153
الشكل رقم (13) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على بطالة القوى العاملة الماهرة	153
الشكل رقم (14) الأهمية النسبية لكلا من نسبة الإيرادات البترولية والضريبة للإيرادات العامة	154
الشكل رقم (15) التركيز القطاعي للإنتاج السلعي في الدول العربية (2019)	154
الشكل (16) يوضح عدد السلع المعفاة للدول العربية	155
الشكل رقم (17) التغير في معدل الفقر لعام 2020 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي في بعض البلدان العربية بالنسبة المئوية المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة إنسانية (2014)	156
الشكل رقم (18) آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية	167
الشكل (19) القوى العاملة في البلدان العربية	163
شكل رقم (20) المعاملات التجارية الدولية	166
الشكل (21) آثار تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5% سنوياً خلال الفترة 2013 - 2020 عن التجارة البينية العربية	167
الشكل (22) أثر تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5% سنوياً خلال الفترة 2013 - 2020 عن التجارة البينية العربية على الناتج المحلي الإجمالي والرفاه	168
الشكل (23) آثار تقليص تكاليف النقل الدولي على التجارة البينية	168
الشكل (24) آثار توسيع التكامل الاقتصادي العربي على البطالة	169



المقدمة



مقدمة الدراسة:-

يشهد العالم اليوم تحولات وتطورات سريعة في نطاق البيئة الاقتصادية العالمية، حيث جعلت الأمور الاقتصادية تتطور وتتسارع وتأخذ شكل التغيرات الجذرية، من تطور وتحرير التجارة العالمية، وتعاظم حجم وأنشطة الشركات عابرة القومية، وارتقاء عوامل الابتكار العلمي والتكنولوجي، وبروز تكتلات اقتصادية...إلخ. وبالتالي تعدد أشكال العلاقات العابرة للحدود الجغرافية بين مختلف دول المعمورة. كل هذا أدى إلى زيادة كبيرة في نسب تبادل السلع والخدمات، وسرعة تحريك رؤوس الأموال. كما جعل اقتصاديات الدول أكثر اندماجا وتكاملا، خاصة مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادي والعشرين.

فمرحلة نهاية القرن العشرين تعتبر منعطفًا في مسيرة وحركية النظام الاقتصادي العالمي، لأنها تحمل تحولات غامضة تمس كل الدول، غنية وفقيرة، متقدمة ومتخلفة، وهي تحولات يصعب في الظروف الحالية حصر معالمها كما يصعب معرفة كل آثارها وآفاقها على مستقبل اقتصاديات كل دول العالم. فأصبح العالم الاقتصادي الراهن لا يعترف بالاقتصادات الصغيرة والمجزأة خاصة في الوقت الذي تجري فيه التحولات باتجاه العولمة الاقتصادية التي أصبح موضوعها يستحوذ على جزء كبير من الاهتمام في الوقت الراهن، وحقيقة حياتية تعيشها الشعوب سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وتعتبر ظاهرة مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من أوجهها المتعددة. ومن ثم خضوع العالم لقوة ديناميكية تجعله سوقا عالمية واحدة تخترق الحدود الجغرافية بين الدول، مما جعل الاندماج في سياق العولمة ضرورة حتمية، ولكن الاندماج انفراديا قد يؤدي إلى آثار محتملة قد تكون سلبية أكثر منها إيجابية⁽¹⁾.

وفي خضم هذه التحولات التي تميزت بانحياز بارز نحو عولمة الاقتصاد لجأت بعض الدول إلى إقامة تكتلات اقتصادية فيما بينها، وذلك من أجل المنافسة وفرض الوجود في المجتمع الدولي ومواجهة مختلف التحديات أهمها تحدي العولمة الاقتصادية، والخروج بأكبر الفوائد المالية والتجارية في ظل التشابك المعقد لمنظومة المصالح الاقتصادية، وتنشيط حركة التجارة والاستثمار بين الدول الأعضاء، إلى جانب تحرير حركة السلع والخدمات، وتعويض نواقص العمل داخل الإطار الوطني الضيق أو القفز إلى امتيازات الاقتصاد المعولم والواسع⁽²⁾.

وقد أصبحت هذه التكتلات من أهم السمات التي تميز النظام الاقتصادي الراهن، والتي تسعى إلى تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية مشتركة. حيث شهدت حقبة التسعينيات من القرن الماضي بروز الغالبية العظمى منها، بينما نجحت بعض التكتلات القديمة في إعادة ترتيب هياكلها وأهدافها بما يتناسب مع مستجدات المرحلة الاقتصادية الراهنة والمقبلة، ومن بين التكتلات الهامة القائمة حاليا، نجد الاتحاد الأوروبي الذي يعتبر من أجدرها، ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية (النافتا)، ومنتدى التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهادي (أبيك)... وغيرها. ومن المتوقع بروز تكتلات اقتصادية أخرى في المرحلة القادمة، كما تعددت دوافع إقامة هذه التكتلات خاصة بين الدول المتقدمة من أجل ضمان مواقع أقوى في

(¹) مجيد صبحي، تقرير اتجاهات الاقتصاد العالمي وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصادات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص 4 - 6

(²) توماس بلبلينغ، السلع الأولية في فئة الرواج، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2012، ص: 30

العالم، وتقوية مكانتها الاقتصادية وذلك بمنطق المصالح المشتركة⁽¹⁾. فالملاحظ في زمن المعرفة الاقتصادية المتكاملة تكوين تكتلات اقتصادية وتعاظم حجمها ومجالها، وهو ما يدل حتماً على أنه لا مكان للدول في العولمة إن لم تندمج في فضاءات اقتصادية. وأن التكتلات إحدى دوافع العولمة الناشئة لأنها تهدف إلى تنشيط التبادل والمتاجرة والاستثمار، فأصبح بروزها في تزايد مستمر هذا ما يدل على قوة العوامل التي دفعت إلى وجودها.

إلا أن الدول النامية وبالرغم ما يتوفر لها من مقومات التكتل لم تشهد قيام تكتلها الاقتصادي الذي تواجه به عولمة الاقتصاد ومختلف التكتلات الاقتصادية القائمة حالياً، فأصبحت اقتصادياتها في الوقت الراهن من غير الممكن أن تكون بمعزل عن تلك التطورات والمستجدات، كما أنها لا تستطيع أن تتوقف عن الاندماج في الاقتصاد العالمي، واندماجها قد يتوافق مع إتاحة فرص جديدة للتقدم الاقتصادي للدول، إلا أنه في المقابل يعني تصاعداً كبيراً في التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة خاصة صناعاتها⁽²⁾. كما أن التنمية تحدي تواجهه الدول النامية، حيث أخذت معاناتها بالتفاقم بسبب تراكم حجم مديونيتها واستنزاف مواردها الطبيعية وارتفاع معدلات التضخم، والعجز في موازين مدفوعاتها وانتشار البطالة والتدهور المستمر في الوضعية الغذائية. هذا ما أدى إلى ظهور عدة دراسات تحاول أن تضع سيناريوهات مستقبلية لهذه الدول. ويتضح ذلك جلياً من خلال الندوات والمؤتمرات التي تعقد في جهات العالم المختلفة⁽³⁾.

والتحول النوعي الكبير في العلاقات الاقتصادية الدولية، لعله يحتم على الدول النامية أن تفكر في طرق جديدة لتعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها، والتوجه الجاد من أجل تنفيذ مشروعات التكامل الاقتصادي التي تم التوصل إليها. حيث أصبحت هذه الدول تتعامل مع عالم تتلاشى فيه الحدود الجغرافية والحوافز التجارية تدريجياً بين أسواقه، خاصة بعد العمل باتفاقيات المنظمة العالمية للتجارة.

ووجود تكتلات اقتصادية بكل ما تتمتع بقدرات إنتاجية هائلة، سوف يؤدي إلى تزايد خطورة المنازعات التجارية وإلى وقوع أضرار بمصالح الدول النامية، وتشكل قوة مواجهة على اقتصادياتها، وهي مواجهة غير متكافئة تعمل لصالح التكتلات الاقتصادية الكبرى وتشكل تهديداً مشتركاً لكل الدول النامية لأنها تتنافسها منافسة غير مشروعة.

وقد تنبّهت مختلف دول العالم ومناطقه الإقليمية في عصرنا هذا إلى أهمية هذه الظاهرة -التكتلات الاقتصادية- التي افرزت نتيجة استنزاف الدول التي خاضت الحرب العالمية الثانية- في بناء اقتصادياتها، حيث صار من الصعب على أي بلد ما أن يحقق نموه الاقتصادي وتقدمه الاجتماعي في عصر التكنولوجيات المتقدمة وما تتطلبه هذه الأخيرة من مهارات بشرية وموارد مالية ومواد أولية متنوعة وأسواق كبيرة لتصريف المنتجات بالاعتماد على القدرات الفردية؛ فالإمكانيات الذاتية وحدها أصبحت غير كافية ولا يمكنها أن تحقق تقدماً لأية دولة ما دون اللجوء إلى إبرام اتفاقيات تعاون مبنية على أسس واضحة وكذا رغبة

(¹) غزية طلال و محمد صلاح و يونس قرواط ، الاقتصاد العالمي في ضوء تطوير بيئة العلاقات الدولية، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية وتحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02-03/ ديسمبر ، 2019 - 133 - 134

(²) أحمد العطار، ورأفت أمين، قضايا التصدير ونتائج مفاوضات كاتكون، جريدة الأهرام، القاهرة، س 127 ، ع 42668 ، بتاريخ 2 أكتوبر 20، ص 127.

(³) محمد فتحي عبد الغني، تطور مفهوم التنمية المستدامة وأبعاده ونتائجه في مصر، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، 2020، ص ص 415-416

سياسية في المقام الأول لجميع الدول المنضوية تحت لواء هذا التعاون، وذلك بهدف تحقيق الرفاه الاجتماعي والاقتصادي لجميع الدول الأعضاء دون أدنى تمييز بينها.

والملاحظ في ظل كل هذه التغيرات الطارئة على مستوى جميع البنى في العالم أن الدول العربية لا زالت لحد الساعة بعيدة عن الركب، وذلك بفعل تخليها عن تلك الظاهرة المميزة للعصر الماضي، فبرغم من أنها تمتلك مزايا عدة عن باقي دول العالم (ثروة بشرية ومالية، طبيعية)، إلا أنها عجزت عن بناء كتل ولو اقتصادي يقوي موقعها ويحمي اقتصاداتها ويزيد قوة المساومة الدولية لديها⁽¹⁾. إن بقاء الدول العربية على هذا الحال وهي مشتتة وعاجزة عن تحقيق تكاملها الاقتصادي في ظل عالم يعج بالتكتلات الاقتصادية ويتكلم بلغة القوة الاقتصادية فقط؛ هذه الحالة من شأنها أن تجعلها في أوضاع تنافسية صعبة وحرجة، إضافة إلى جعلها محل أطماع التكتلات الاقتصادية الكبرى المهيمنة على العالم، خاصة وأن الأخيرة تحاول أن تحتكر كل الأساليب التنموية وتبقيها في خدمة مصالحها الخاصة فقط⁽²⁾.

ومن أجل تحقيق الدول العربية للتكامل الاقتصادي، كان هناك المشاريع العربية المشتركة كمدخل اقتصادي، والتي ظهرت مع نهاية الحرب العالمية الثانية في الأربعينيات من القرن الماضي، وذلك بهدف مجابهة الاحتلال الصهيوني للأراضي العربية في فلسطين، ثم نمت وتطورت بمرور الزمن هذه المشاريع المشتركة بين العديد من الدول العربية على المستوى الثنائي أو المتعدد الأطراف في شتى المجالات.

وعلى الجانب الآخر لم تقف إسرائيل مكتوفة الأيدي بل سعت إلى توسيع علاقاتها مع الدول على المستوى المحلي والإقليمي و الدولي وفي الآونة الأخيرة وقعت اتفاقيات التطبيع مع بعض الدول العربية معلنة بذلك عن مصالحها المشتركة بينها هذه الدول. ويمكن اعتبار المفهوم الذي قدمه شمعون شمير، نموذجاً واضحاً لمفهوم التطبيع لدى النخبة السياسية الإسرائيلية. فطبقاً لهذا النموذج، يعتبر مفهوم التطبيع مفهوماً فريداً في العلاقات الدولية، "وهو قد نبع لدى الإسرائيليين من الوعي بأن نزاعهم مع العرب، على غير المعتاد في الصراعات الدولية، إنما كان يدور بشأن حق دولتهم في الوجود. وعليه، فقد توقعوا أن يكون بين ما يحصلون عليه من الجانب العربي في أية معاهدة للسلام، أشياء غير ملموسة أو غير واضحة، مثل الاعتراف أو 'القبول'. ولما كان ما يقدمه الإسرائيليون هو تنازلات إقليمية محددة تنطوي على مخاطر أمنية، فقد أرادوا التيقن من أنهم سوف يحصلون على المقابل. وبالتالي بدا التطبيع تجسيداً محدداً لاستعداد الدول العربية لتبادل العلاقات، ومؤشراً على إخلاصهم في استعدادهم لفتح صفحة جديدة في علاقتهم بإسرائيل، وتعبيراً عن الالتزام الذي يصعب الرجوع عنه⁽³⁾.

(¹) جيني تشاو وديبلينا ساها، مصادر تمويل الشراكة في الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص في عام (2015) (شراكة البنك الدولي بين القطاعين العام والخاص، 2015، ص12).

(²) خافيير بيريرا، ما هو التمويل المختلط، كيف يعمل وكيف يتم استخدامه، أوكسفام والشبكة الأوروبية بشأن الديون والتنمية (يوروداد) فبراير 2017، ص 159.

(³) الموازيني، خالد، «تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر، تغير كفاءة وإنتاجية عمل البلد المضيف: أدلة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، المجلة الاقتصادية الأطلسية، 2014: ص 183

كما توقعوا أن تؤدي عملية التطبيع إلى إزالة الدعايات "المعادية" وعمليات التلقين الأيديولوجي التي أوجب الصراع، وأن تثبت "قبول السلام مع إسرائيل. كما كان المأمول أن يؤدي البدء بهذه السياسات، وخصوصاً التبادل العلني للمعلومات، إلى تغيير الصور والاتجاهات المتبادلة. بطريقة تقلل من إمكانات العودة إلى حالة الحرب، وتعاون اقتصادي واجتماعي وثقافي وانتهاء العداء في علاقات الدول ببعضها.

لذلك انصب اهتمام الباحث في الدراسة الحالية على استطلاع آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في إطار اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية، وانعكاس ذلك على التعاون الاقتصادي العربي والإسرائيلي.

• الاطار المنهجي للدراسة :-

- المشكلة البحثية للدراسة:

من خلال هذا الطرح تم صياغة إشكالية البحث كالآتي:

ترتبط الدول العربية بروابط الهوية واللغة والديانة وكذلك الروابط العرقية والايولوجية مما يفترض انه من الثوابت العلمية في قوة العلاقة واهمية المصلحة المشتركة والتي ينجم عنها علاقات اقتصادية وعمليات تنموية من اجل استقرار ورفاهية ابناء الامة الواحدة وتقدم المجتمعات العربية، ولكن من القراءات التاريخية لتطور العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية أنه يوجد فجوة في استمرار هذه العلاقات الاقتصادية مما يؤدي الى وقف أي توجهات تكاملية اقتصادية يتم الدعوة لها على مر التاريخ، كما أن التغييرات في الانظمة السياسية الناتجة عن قيام الثورات العربية أبرز الأحداث السياسية التي لها من تأثيرات ايجابية وسلبية على المصالح الاقتصادية للقوى الدولية في المنطقة، فلم يكن من المتوقع أن تشهد البلدان العربية مثل ما شهدته من تحولات سياسية بعد عام 2011م أدت إلى تغييرات جذرية اطاحت بأكثر الأنظمة العربية رسوخا في الحكم وتؤثر بعض الاحداث الرئيسة وذات الأهمية الكبرى نهاية لنظام إقليمي، وبداية لتشكيل نظام إقليمي بديل، تختلف فيه التوجهات السياسية، وما يعكسه هذا الاختلاف على المستوى الاقتصادي، وتوزيع القوى فيه، الذي يبشر ببداية تشكيل نظام اقليمي جديد قائم على انقاض النظام السابق واضعا المصالح الاقتصادية الهدف الرئيسي لإقامة العلاقات بين الدول، لذلك فإن توقيع اتفاقيات التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل من الأشكاليات التي يجب الوقوف عليها فإن المشكلة الرئيسية في هذا تتمثل في الاجابة على السؤال الرئيس وهو ما آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في إطار اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية؟

- اسئلة الدراسة :

على أساس هذه الإشكالية يمكن طرح مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية:

- ما المقصود بالتكامل الاقتصادي؟، وما هي المزايا التي من الممكن أن يعود بها على الدول الأعضاء فيه؟.
- ما هي المقومات الدافعة لتكامل الدول العربية الاقتصادية ؟
- ما هو واقع التكامل الإقتصادي العربي في ظل التكتلات الإقليمية وكذا المتغيرات الدولية الراهنة ؟ وما هي الأسباب التي حالت دون نجاح محاولات التكامل الإقتصادي العربي حتى الآن؟

- هل المرحلة الراهنة للتكامل الاقتصادي تؤهل الدول العربية للانتقال إلى مراحل أخرى أكثر عمقاً وتكاملاً؟ قادرة على تفعيل التكامل الإقتصادي العربي ودفع عجلته للأمام؟ وما هن متطلبات إعادة تنشيطها لأجل تحقيق ذلك؟ .
- ما هو أثر عمليات التطبيع مع الدولة الاسرائيلية على التكامل الاقتصادي بين الدول العربية؟
- كيف انعكست العلاقات الاقتصادية الناتجة عن التطبيع على القضايا الداخلية والخارجية المصرية؟

أهداف الدراسة:

- وتتمثل أهداف الدراسة فيما يلي:
- معرفة وتقييم واقع عمليات التعاون و التكامل الاقتصادي التي حدثت من خلال التجارة البينية وعمليات الاستثمار في البلدان العربية.
- تحليل اثر التعاون الاقتصادي بين أطراف التطبيع العربى الاسرائيلى على علاقات التكامل الاقتصادي العربى، ووضع رؤى للتعامل مع الآثار السلبية الناجمة عن هذه الاتفاقيات.
- معرفة الوضع المستقبلى لعمليات التكامل الاقتصادي وامكانية التوسع فى عمليات التعاون العربى بين الدول العربية فى الاتفاقيات الاقتصادية المبرمه بين اطراف التطبيع.
- مجابهة مخططات التوسعية الامبريالية التى اتخذت من ثورات الربيع العربى ارضا خصبة لانطلاق مخططاتها عن طريق الفوضى والكساد الاقتصادي والمطالب الفئوية الامر الذى كان حجر زاوية فى خلق مشاكل عده سواء داخلية او خارجية تهدد امن واستقرار المنطقة.
- تحليل فرص التكامل الاقتصادي العربى وتحليل التحديات التى تواجه عمليات الاكتمال لهذه التجارب.
- تقييم مكاسب وخسائر الدول التى اجرت مؤخرًا علاقات مع اسرائيل وامكانية دراسة دوافعها لذلك ومدى فاعلية تلك العلاقات ومدى فاعليتها على قضايا المنطقة.
- دراسة واقع العلاقات الاقتصادية العربية وتقييم مدى فاعلية تلك العلاقات وعوائدها.
- قياس قوة العلاقات الاقتصادية العربية من خلال تقديم مؤشرات التجارة البينية والعمليات الاستثمارية فى الداخل والخارج.
- معرفة قوة العلاقات الاقتصادية العربية مع التحالفات الاقليمية مثل الاتحاد الافريقى والاتحاد الاوربى والشركات المختلفة مع دول حوض البحر المتوسط.
- تقديم رؤى مستقبلية عن العلاقات الاقتصادية العربية عن كيفية تطويرها والاستفادة القصوة منها لوقف التوغلات الاسرائيلية على المستوى العربى والافريقى وزيادة القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية.

- أهمية الموضوع

الأهمية العلمية:

- تتمثل الأهمية العلمية لهذه الدراسة في إضافة الى المكتبة العربية بوضع دراسة عن التكامل العربي الاسرائيلي في ظل اتفاقيات التطبيع.
- أهمية دراسة خصائص العلاقات الاقتصادية بين كلاً من اسرائيل ومصر واسرائيل والدول العربية.
- مساعدة الباحثين في إجراء مثل هذه الدراسات الشائكة التي تدعو الى وضع حلول ورؤي لدعم مسيرة التكامل الاقتصادي والتعاون العربي في ظل المتغيرات الدولية والضغط الخارجية.

الأهمية التطبيقية:

- تحليل المعوقات والتحديات التي تواجه المشاريع العربية المشتركة وتحّد من إمكانية الوصول إلى الوحدة الاقتصادية العربية، باعتبار المشاريع العربية المشتركة أهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي الذي أصبح ضرورة للوقت الراهن.
- تحليل انعكاسات اتفاقيات التطبيع مع إسرائيل اقتصادياً على الصعيدين المصري والعربي وإجراء المقارنات بين ما ورد من اتفاقيات بين الطرف الاسرائيلي والدولة المصريه واتفاقيات التطبيع العربية.
- تقييم الوضع الحالي للعلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ووضع مخطط استراتيجي لهذه العلاقات الاقتصادية بما يسمح لمواجهة التوغلات الاسرائيلية في المنطقة العربية والقارة الافريقية وتهديد الامن الاقتصادي للدول العربية.

- المنهج المتبع:

- أولاً- المنهج الاستنباطي (الاستدلالي): كوسيلة لدراسة التباين والتشابه بين المشاريع المطروحة من حيث الاسباب والآليات والنتائج وتأتي ميزة المنهج المقارن من كونه لا يكتفي بالوصف والتفسير فقط بل يهتم بدراسة العلاقة بين الظواهر المختلفة بهدف معرفة اسبابها ونتائجها مما يسهل مسألة التنبؤ بمستقبل العلاقة.
- ثانياً- المنهج التحليلي: والذي سوف يتم استخدامه لتحليل فاعلية التجارة البينية الناتجة عن تلك العلاقات بين الدول، والمنهج الاستشرافي (المستقبلي) استخدام لمعرفة مسار العلاقات بين الدول في ظل هذا الشكل من التعاون الاقتصادي بين طرفي التطبيع.

ثالثاً - مدخل تحليل النظم: الذي قدمه ديفيد أستون، والمكون من أربع وحدات أساسية:

1. المدخلات: تمثلها هنا المحددات والمبررات التي أدت إلى نشوء هذه العلاقات.
2. التحويل: العمليات التي اهتمت بها أجهزة صنع القرار في البلدين، وأفصت إلى نشأة العلاقة.
3. المخرجات: وتتمثل في القرارات التي جسدت العلاقات وجوانب الدعم المتبادلة في التعاون الاقتصادي - محل الدراسة.
4. التغذية العكسية: وتتجلى في رد الفعل المشترك تجاه هذه العلاقة ودعمها.

- أسباب اختيار الموضوع

وعن أسباب اختيارنا لهذا الموضوع يعود إلى بروزه بشكل بارز على الساحة الاقتصادية الدولية خاصة بعد ظهور عمليات التطبيع المتسارعة ومغرياتها، مع معرفة مكانة الدول النامية وموقعها من التكتلات الاقتصادية الراهنة . كذلك ضرورة دراسة وتحديد الآثار الناجمة عن التعاون الناتج عن اتفاقيات التطبيع على عمليات التكامل الاقتصادي العربي الذي يحتم علينا المشاركة في تحقيق الأهداف المصيرية للأمة.

- الدراسات السابقة

سعت الدراسة الى عرض الدراسات التي اهتمت بالتعاون والتكامل الاقتصادي العربي في ظل اتفاقيات التطبيع في المنطقة إلا أنها قد تمت في حلقات النقاش أو ندوات أو مقالات صحافية إلا أنها على صعيد البحث لا تزال تحتاج إلى العديد من الدراسات والأبحاث، والملاحظ أن دراسة التكامل في العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية فيما بينهما في ظل التطبيع التي سعت إليه إسرائيل مع بعض الدول العربية تحتاج إلى جوانب أخرى لذلك قد قسمت الدراسات السابقة إلى عدة محاور هي كما يلي:

المحور الأول: الدراسات التي تناولت التكامل الاقتصادي بين الدول العربية:

دراسة التكامل الاقتصادي العربي ودوره في مواجهة التحديات المعاصرة (2019) (1)

ان هذا التكامل هو الحد الأدنى لمواجهة الاستراتيجية الصهيونية، التي تضخ الحياة في شرايين إسرائيل، و ذلك بدعم الدول المتقدمة لها بفعل النفوذ الاقتصادي و الاعلامي للصهيونية العالمية و الدول التابعة لها، و كذلك جماعات الضغط المالية لإسرائيل؛ و لذلك فإن التكامل الاقتصادي بين الدول العربية يجعل من المصالح الاقتصادية المتبادلة بين الدول العربية في مكانة تعلق كافة التوجهات السياسية و الثقافية و الاجتماعية لكل نظم و شعوب الأمة العربية، حيث إن المصالح المتبادلة تكون كفيلة - و بشكل تدريجي - لنزع فتيل التناحر و التناحر و التنافس بين كل التوجهات العربية، و يؤدي ذلك إلى الانسجام و التناسق التدريجي بين الدول العربية. إن الدول التي تتمتع بقوة اقتصادية كبيرة، هي التي يمكنها التأثير في العالم بأكمله، بما تملكه من إمكانيات اقتصادية، تمكنها من الضغط على مختلف قوى و دول العالم، و إذا تمكنت الدول العربية من تحقيق و إنجاز التكامل الاقتصادي المنشود فيما بينها في الوقت القريب و بالسرعة المطلوبة، فإن ذلك سيمكن الدول العربية من استغلال مواردها الطبيعية و ثروتها البشرية الاستغلال الأمثل، و التغلب على عيوب العولمة، أما في حالة فشل الدول العربية في إنجاز مشروع التكامل الاقتصادي العربي بالسرعة المطلوبة، فإن ذلك سيحولها إلى ضحايا العولمة، و ستبقى هذه الدول مشتتة الجهود، و لن تستطيع التمتع بالحضور الاقتصادي الذي يتناسب، مع إمكانياتها ومواردها الاقتصادية، ولا مع موقعها

(1) محمود عبد النبي يوسف محمد، التكامل الاقتصادي العربي و دوره في مواجهة التحديات المعاصرة ، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق ، جامعة القاهرة ،

الجغرافى المميز الفريد، و إذا استمر الوضع هكذا فى المستقبل، فإن الدول العربية ستكون مجرد دولى ضعيفة و مستهلكة و متلقية فقط، و من ثم سيفرض عليها أن تكون على هامش الحياة الاقتصادية و السياسية الدولية

دراسة العلاقات المصرية الإماراتية (2018) (١)

ارتبطت مصر بالإمارات العربية قبيلا قيام الاتحاد، و لعبت مصر دوراً مهماً لاجتذاب إمارات الخليج إلى التجمع العربى، و دراسة إنشاء صندوق للتنمية شاركت فيه مصر و السعودية و الكويت و العراق من أجل توحيد الجهود العربية و دراسة المشروعات العمرانية و مد الإمارات بالخبرات الفنية اللازمة لتنفيذها. وكان قيام اتحاد الإمارات العربى كدولة واحدة يعد حدثاً فارقاً فى تاريخ المنطقة. ولعبت مصر و بعض الدول العربية دور فى إتمام ذلك الاتحاد الذى كان له دور مهم فى العمل العربى المشترك؛ حيث وضع موصل الاختبار بعد نحو عامين فى حرب أكتوبر 1973م؛ حيث لعبت دولة الإمارات العربية الوليدة دوراً مهماً فيه من خلال تقديم الدعم المادى و السياسى و استخدام سلاح النفط بنجاح كبير. ورغم تباعد العرب عن مصر بعد اتفاقية السلام مع إسرائيل فإن دولة الإمارات أثبتت أنها لا تتوانى عن دعم أشقائها فى مصر، وما لبثت أن انتهت المقاطعة العربية لمصر، و عاد الدور المصرى الرائد ليلعب دوره فى حرب الخليج الأولى و الثانية. وكانت العلاقات الاقتصادية بين مصر و دروة الإمارات العربية أحد أهم العلاقات بين البلدين، و تنوعت مجالات التعاون بين البلدين فى الزراعة و استصلاح الأراضى و التجارة؛ حيث صدرت مصر العديد من منتجاتها إلى دولة الإمارات. و كان التعاون فى مجال الصناعة حاضراً من خلال الهيئة العربية للتصنيع، و أسهمت مصر بدور كبير فى دعم دولة الإمارات بالكوادر التى تحتاجها فى تلك المجالات.

دراسة السياسة الخارجية لمصر ما بعد مبارك وتقوية العلاقات مع السعودية: التوازن بين الضعف الاقتصادي والأمن الإقليمي وأمن النظام (2018) (٢)

قدمت هذه الدراسة الوضع السياسى بعد سقوط الرئيس حسنى مبارك فى فبراير 2011، ركز التغيير السياسى فى مصر فى المقام الأول على العمليات المحلية ودفع اهتماماً أقل نسبياً لتأثير التغييرات فى الدولة السياسية الخارجية. وقد رصدت هذه الدراسة التحولات الاستراتيجية لغير السياسة الخارجية وتطور لحركات التكيفية التى يقوم بها المصريون والأجانب وتجاه المنطقة العربية بين عامي 2011 و 2016، مع التركيز على العلاقات بين مصر والسعودية بعد مبارك. وتوصلت الدراسة إلى: حافظت مصر والمملكة العربية السعودية على المصلحة المتبادلة بين العلاقات الثنائية التى تبعت مصر اعتمادها الاقتصادى وتقاسمها المخاوف الأمنية - استقرار دول الخليج والشرق الأوسط واحتواء الحركات الإسلامية مثل الإخوان المسلمين، حماس وحزب الله - قادهما إلى التصرف بشكل عملي والتغلب على الخلافات. تمشياً مع إطار تحليل السياسة الخارجية ذلك يميز بين محددات السياسة الخارجية وسلوك صناع القرار.

(1) صالح ابو هريرة صالح، العلاقات المصرية الإماراتية دراسة تاريخية 1971-1990م، رسالة ماجستير جامعة القاهرة - كلية الآداب - قسم التاريخ، 2018.

(2) Bárbara Azaola Piazza (2018), The foreign policy of post-Mubarak Egypt and the strengthening of relations with Saudi Arabia: balancing between economic vulnerability and regional and regime security, The Journal of North African Studies Journal of North African Studies, The Volume 24, 2019 - Issue 3: Special Issue: The 'Subaltern' Foreign Policies of North African Countries

دراسة آفاق التكامل بين سوق المال المصري وبعض الأسواق المالية المختارة (2017)⁽¹⁾

تتجه العديد من أسواق المال نحو التكامل المالي لزيادة قدرتها التنافسية. لقد تناولت الدراسة إمكانيات وفرص التكامل بين سوق المال المصري وبعض الأسواق المالية المختارة على المستويين الإقليمي والعالمي. وجد من إختبارات جوهانسن للتكامل المشترك أن أسواق المال بكل من الكويت ودبي وأبوظبي والسعودية غير متكاملة مع بعضها البعض، كما أنها غير متكاملة مع بورصتي لندن ونيويورك، كذلك وجد أن سوق رأس المال المصري غير متكامل مع الأسواق الخليجية موضع الاهتمام، وكذلك فهو غير متكامل مع بورصتي لندن ونيويورك. مما يعني أن سوق رأس المال المصري قد يوفر فرص جيدة للمستثمر الأجنبي لتتبع مخاطر الاستثمار بمحفظة الدولية في الأجل الطويل. أكدت الدراسة على أن القيد المزدوج للشركات والعضوية التبادلية والربط الإلكتروني يمكن أن تساهم في تعزيز تكامل سوق المال المصري مع الأسواق الأخرى، وإن كانت الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية والسياسات الاحترازية الكلية ضرورية لتعظيم فوائد التكامل المالي.

دراسات تطوير القطاع المالي (2020)⁽²⁾

تهدف إلى تحقيق التعاون والتكامل المشترك في المجالات الاقتصادية والمالية. منذ 1981 بعد ذلك، تفاوضت الدول الأعضاء الست على اتفاقيات متعددة الأطراف داخل المنطقة لتعزيز التكامل الاقتصادي بينهما، بالإضافة إلى اعتماد الأنظمة والتشريعات المشتركة في المجالات الاقتصادية. ولم تؤد هذه الخطوات المحققة إلى اقتصاديات عظيمة والروابط المالية بين دول مجلس التعاون الخليجي، ويفسر ذلك نتيجة جزئية التشابه الاقتصادي بين هذه الدول. كما تستكشف الدراسة الدليل التجريبي لواحد من أكثر القضايا الهامة وهي تطور الروابط المالية من بيانات مؤشر الأسهم في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي، والتحقيق في ما إذا كان يشمل التكامل عبر الأسواق تغييرات كبيرة على فترات متقلبة. يتم إجراء التحليل في فترة زمنية متفاوتة باستخدام منهجية اقتصادية قياسية موثوقة توفر معلومات حول شدة الروابط عبر السوق من خلال حساب الارتباطات الديناميكية بين الدول. على عكس الأعمال التجريبية ذات الصلة التي تقتصر على اكتشاف ممكن للقصور الهيكلية في الروابط عبر الأسواق وربطها.

دراسة التكامل الاقتصادي العربي واستراتيجياته (2017)⁽³⁾

يعتبر العالم العربي جزء لا يتجزأ من العالم الدولي، لذلك فقد احتل موضوع التكامل الاقتصادي حيزاً بارزاً بين البلدان العربية وأصبحت قضية التكامل الاقتصادي العربي من القضايا الهامة التي تثار حالياً وبشكل واسع على الصعيدين العملي والنظري وعلى الصعيدين الرسمي والغير رسمي أيضاً وإن هذا الاهتمام امتداد لمراحل سابقة وسوف تبقى مستقبلاً مكانه نفسها

(1) أسامة السيد محمد، آفاق التكامل بين سوق المال المصري وبعض الأسواق المالية المختارة (رسالة ماجستير) - جامعة القاهرة - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية - قسم العلوم الاقتصادية ، 2017.

(2) Financial Sector Development Studies: Arab Monetary Fund March 2020 <https://www.imf.org/en/Countries/EGY>

(3) Ebaidalla Mahjoub Ebaidalla 2016 ، Trade between Egypt, Sudan and Ethiopia: Prospects and Challenges for Trilateral Trade Integration <http://www.ahead-network.org/en/research-team>

وذلك نظرا لضخامة الاخطار والتحديات التي تواجه الاقليم العربي وامنه ومن ثمة فإنه لا شك في ان هذه التحديات تفرض على الدول العربية مقاربات من نوع جديد.

المحور الثاني: الدراسات التي تناولت العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية بالدول العربية:

دراسة العلاقات الاقتصادية لكل من مصر وإسرائيل تجاه دول حوض النيل من عام 1995 (2019) (1)

هدفت الدراسة إلى رصد و تحليل للعلاقات الاقتصادية لكل من مصرَ و إسرائيل تجاه دُول حوض النيل من مختلف الأبعاد المكونة للعلاقات الدولية سواء الاقتصادية الاجتماعية و التنموية بما في ذلك العلاقات التجارية و الاستثمارية و المنح و المساعدات و كذلك تحديد عناصر نقاط القوة و الضعف و الفرص و التهديدات لكل من مصرَ و إسرائيل تجاه دُول حوض النيل و ذلك للتوصل إلى الجوانب الإيجابية و السلبية لعملية التعاون و العلاقات مع هذه الدول و كذلك التعرف على التحديات التي تعوق سبل تفعيل العلاقات الاقتصادية بين مصرَ و دُول حوض النيل و أيضا تحديد الخطوات و الأولويات الاستراتيجية التي يجب على مصرَ أن تقوم بها تجاه دول حوض النيل كعمق استراتيجي لمصرَ حيث تتمتع دول حوض النيل بفرص هائلة للتكامل و التنمية كونها تمثل سوقاً ضخماً لاستيعاب الصادرات فضلاً عن ثرائها بالموارد الطبيعية. و أيضا إظهار امكانية التكامل و التعاون الاقتصادي لدول حوض النيل بهدف تنمية و تدعيم القطاعات المختلفة في ظل الصراعات و التكاليف الدولي و التحديات الاقتصادية التي تعاني منها الكثير من الدول و من ضمنها دول حوض النيل. و لتحقيق هذا الهدف اعتمدت الدراسة على عدد من المؤشرات التجارية و الاقتصادية حيث تم الاستعانة ب مؤشر الرقم القياسي لكثافة التجارة ومؤشر الانكشاف الاقتصادي، معدل تغطية الصادرات - الواردات، مؤشر الطاقة الاستيعابية و أيضا مؤشر تماثل الصادرات، مؤشر التنافسية العالمي، تنافسية الأداء الصناعي، مؤشرات الأداء و الإمكانات لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر و أيضا عدد من المؤشرات التنموية و الاجتماعية مثل مؤشر التنمية البشرية و مؤشر الفقر متعدد الأبعاد (إم بي آي) و تم إتباع منهج التحليل البيئي الرباعي لتحليل البيئة الداخلية والخارجية و تحديد نقاط القوة و الضعف و الفرص و التحديات.

دراسة نظام التبادل التجاري و الصرف الأجنبي في مصر (2017) (2)

هدفت هذه الدراسة دراسة أهم مكونات السياسة التجارية في مصر: هيكل التعريف و الحواجز غير الجمركية و التبادل و سياسة السعر. بهدف تقييم التأثيرات المحتملة للسياسات على المصدرين، و القدرة التنافسية التصديرية تركز الدراسة أيضا على التشوهات الناتجة عن هذه السياسات. و توصلت الدراسة أنه منذ عام 1991، اتخذت مصر خطوات جادة نحو تحرير التجارة من خلال سلسلة من الإجراءات التصحيحية التي تهدف إلى تسريع انخفاض في الارتفاع وكذلك في تباين معدلات التعريفات، و التخلّص التدريجي من معظم الحواجز غير التعريفية على الواردات وكذلك الصادرات، تخفيض أنواع أخرى من الحواجز غير

(1) أحمد ابو غنيمه عبدالغني، " العلاقات الاقتصادية لكل من مصر وإسرائيل تجاه دول حوض النيل من عام 1995، رسالة ماجستير، جامعة القاهرة - كلية الدراسات الأفريقية العليا - قسم النظم الاقتصادية. 2019.

(2) Hanaa Kheir-El-Din And Sherine El-Shawarby, 2014 Trade And Foreign Exchange Regime In Egypt <https://Erf.Org.Eg/Wp-Content/Uploads/2017/>

التعريفية، وتوفير حوافز التصدير وتبسيط نظام سعر الصرف. ولا تزال الإصلاحات مطلوبة إذا أريد تحقيق النمو الذي يقوده التصدير على المدى الطويل. كما تعتبر السياسة التجارية في مصر ليست هي المحدد الوحيد لاداء التجارة أو نمط تخصيص الموارد. ولكن يسيطر على مرونة اداءها اللوائح والتدخلات الحكومية المختلفة عن طريق المؤسسات لاعتبارات تشريعية وسياسية واجتماعية والوعي بضرورة الإصلاح من قبل مختلف الجهات الاقتصادية وغير الاقتصادية ستكون خطوة مهمة نحو التحسين الشامل المحتمل لزيادة أداء القدرة التنافسية.

دراسة التغير في البلدان العربية وأثره على العلاقات المغربية الإسرائيلية (2016) (1)

ان أهمية موضوعة العلاقات المغربية الإسرائيلية تنأتى من الأهمية التي تتمتع بها المملكة المغربية على الساحة الدولية والتي تخضع بدورها هي الأخرى لشبكة معقدة من العلاقات المتداخلة والمتفاعلة فيما بينها بحيث يكون من الصعب على دولة أو مجموعة من الدول أن تبقى بمعزل عن تأثيرات التفاعلات المختلفة. فالمغرب بموقعه الجغرافي المتميز في الطرف الغربي لحوض البحر المتوسط المشرف على مضيق جبل طارق ونقطة التقاء بين أكثر من قارة كان لا بد أن يدخل في ذلك البحر الكبير من التفاعلات والأنماط السياسية المختلفة، أن تراجع التواجد الأوربي على الساحة المغربية: شجع ذلك (اسرائيل) على استخدام سياسة ملء الفراغ الذي خلفه تراجع المصالح الأوربية خاصة الاقتصادية منها في الدول المغاربية، لاسيما المملكة المغربية، لأسباب عديدة منها ما هو متعلق بالشأن المغربي، ومنها ما هو متعلق بالمشاغل الأوربية، فالتناقضات التي تحملها السياسة الأوربية تجاه دول المغرب العربي، وذلك لتعدد مراكز القوى الأوربية، ساهم في عرقلة إمكانية ترسيخ الفضاء الاقتصادي الأوربي الواسع. كما ان طغيان الهاجس الأمني على العلاقات الأوربية المغربية، المتمحور حول (الهجرة غير الشرعية، التطرف الديني والمخدرات) أدى إلى إن تسود ضفتي المتوسط حالات من الشد والتوتر إلى درجة تصبح فيها اتفاقية الشراكة مجرد نصوص ميتة، مما أدى إلى تزايد مصادر الاختناقات الخارجية للاقتصادات المغربية.

دراسة موارد الطاقة الجديدة في وسط شرق المتوسط: الإمكانيات الحالية والمستقبلية العواقب الاستراتيجية، 2016 (2)

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على مصير العلاقات في الشرق الأوسط بين مصر وتركيا وإسرائيل وقبرص ولبنان خاصة في ظل اكتشاف الغاز وفي ظل القطيعة في علاقات مصر بتركيا أو العلاقة بين إسرائيل ولبنان، حيث اشارت الدراسة أن هذه المصالح يمكن ادراجها من خلال الشراكات منها الموجودة حاليا بين قبرص، إسرائيل واليونان أو بين قبرص ومصر واليونان. فالمصالح الدولية يمكن ان تدار بالرغم من وجود علاقات سياسية سيئة وذلك بفضل الاكتشافات التي تهم الدول المجاورة كما ان تلك الفترة وخاصة في أواخر الستينيات، تدهورت العلاقات بسبب نتائج حرب الأيام الستة في عام 1967، وتدهورت بعد حرب

(1) سليمان على، مجيد كامل، التغير في البلدان العربية وأثره على العلاقات المغربية الإسرائيلية، المجلة السياسية الدولية، العدد 33-43، الجامعة المستنصرية، العراق، 2016، ص ص 217-309

(2) Janiki Cingoli, 2016 The New Energy Resources in the Centre-East Mediterranean:

Potential Current and Future Geo-Strategic Consequences IAI WORKING PAPERS 16 | 32 - NOVEMBER 2016 ISSN 2280-4331 | ISBN 978-88-9368-012-7 © 2016 IAI

أكتوبر سنة 1973. مما أدى في النهاية إلى انهيار العلاقات الإسرائيلية الأفريقية. ومن ضمن الأسباب أيضا إلى تنامي ظاهرة الإرهاب الدولي وتعزيزها في التسعينيات.

دراسة نيير مديניות - מהו המתווה הכלכלי המיטבי בין ישראל לרשות (ד"ר טלי רגב 2014) ما هو أفضل مخطط اقتصادي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟ (د. تالي رجييف 2014) (1)

سعت هذه الدراسة في معرفة: ما هو المخطط الاقتصادي الأمثل بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية؟ كما استهدفت عرض تحسين أداء الاقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي؛ تشجيع النمو، والحد من البطالة، وتطوير البنية التحتية، وخلق التعاون وزيادة المنافسة. كما استهدفت إلى تقليل الاعتماد الاقتصادي الفلسطيني في إسرائيل مع زيادة استقلالها الاقتصادي. وكذلك إقامة صلات اقتصادية بين اقتصاديات الضفة الغربية واقتصاد غزة. كما تهدف إلى تحسين الاستقلال الاقتصادي وتوفير السلطة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية كأداة لتحقيق الأهداف السياسية، وبحث هذه الدراسة سياسية كلا الطرفين وفقاً لثلاثة معايير، الخطوط العريضة للتعاون الاقتصادي بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، على افتراض أن القرب الجغرافي والاعتماد على السلطة الفلسطينية في إسرائيل، يتطلب التعاون الاقتصادي لجميع الظروف السياسية المستقبلية.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى تحديد المشاكل الهيكلية في اقتصاديات السلطة الفلسطينية ومراجعة بروتوكول باريس، وهو اتفاق الإطار الحالي الاقتصادي بين دولة إسرائيل والسلطة الفلسطينية. وركز الجزء الثاني سوف يركز على ثلاثة جوانب رئيسية من العلاقات الاقتصادية بين الكيانين: التجارة الحرة، العمالة الفلسطينية في إسرائيل والبنية التحتية.

دراسة دبلوماسية الغاز الإسرائيلية المصرية: التعاون والرفض (2014) (2)

وتؤكد هذه الدراسة على أن رؤية إسرائيل للغاز الطبيعي كوسيلة استراتيجية للدبلوماسية في جميع الحالات، سواء عند استيراد أو تصدير أو تطوير روابط جديدة في البحر المتوسط. يتم تقييم العلاقات الاقتصادية، في جملة أمور، من خلال قدرتها على تسهيل التغيير السياسي، وتوطيد السلام، أو تشجيع التطبيع. هذا يعني أنه من الناحية السياسية، ستكون إسرائيل أكثر من مستعدة لتصدير الغاز إلى مصر، على الرغم من التوترات الماضية التي تدور حول الإمداد ربما يكون هناك ما يبرر للطريقة التي تم بها إنهاء صفقة الغاز. من الواضح، أن تصرف الدولتين كان هادئا في الإلغاء من الناحية الاقتصادية بالرغم أنه تسبب انقطاع إمدادات الغاز لإسرائيل في أضرار اقتصادية كبيرة، إلا أن الآثار السياسية كانت محدودة بسبب استجابة الحكومة الإسرائيلية. وهكذا، لم تصبح تجارة الغاز "ساحة للمعركة بين الدولتين.

2014 بيوני 26 نيير مديניות - מהו המתווה הכלכלי המיטבי בין ישראל לרשות (ד"ר טלי רגב) (1)
http://energy.gov.il/Subjects/NG/Pages/GxmsMniNGEconomy.aspx

(2)Dived Rise ,2014, Israeli-Egyptian Gas Diplomacy , Cooperation, Rejection and Possible Reversal See discussions, stats, and author profiles for this publication at: https://www.researchgate.net/publication/263332668

دراسة مكانة إسرائيل في العالم وقضية العزلة - التحالف في أزمة (عساف شارون - شيبى غرينفيلد، (2013) (1)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مكانة إسرائيل في العالم وقضية العزلة والتحالف بينها وبين جيرانها ويتسم بالأزمات، وترى الدراسة إن وضع إسرائيل بين دول العالم لم يتطور بالرغم من وجهودها في التحالفات التي تسعى إليها مع دول العالم وطرحت الدراسة هل إسرائيل تقترب من حالة عزلة دولية؟ ما درجة الضرر الناجم عن المقاطعة التي تفرض على المنتجات الإسرائيلية؟ وما الذي يمكن فعله لوقف التدهور السريع في العلاقات مع الولايات المتحدة وأوروبا؟ عرضت الدراسة الأسئلة التي تهم المواطن الإسرائيلي، والقيادة الدولية لإسرائيل، هذه الدراسة هي محاولة لفحص مكانة إسرائيل الدولية بحذر وواقعية، بالاعتماد عليها على البيانات المعمول بها والمقاييس الموضوعية. هذا من أجل الوصول إلى تقييم دقيق قدر الإمكان الوضع الحالي لإسرائيل والأخطار والفرص التي تنتظرها. وتمت دراسة ثلاثة مجالات رئيسية: دبلوماسية سياسية وثقافية وبحثية واقتصادية.

ومن أهم نتائجها: لا تحظى هذه القضية بمناقشة جادة ومتعمقة، بالرغم من اهتمام إسرائيل بمستقبلها والتخطيط له كما اثبتت النتائج ان معظم الخطابات العامة غير منطقية ويعتمد بشكل أساسي على الشعارات وليس حول الحقائق والأرقام. على هذا النحو، فإنه يغير جذرياً نبوءات نهاية العالم من جهة، والرضا المفرط والإهمال من جهة أخرى. ان الشرق الأوسط منطقة تجارية واسعة تم حظرها رسمياً من قبل الاقتصاد الإسرائيلي. العلاقات مع إسرائيل التجارية بينها وبين الدول ليست على ارض حقيقية كما تتسم علاقتها في هذه الفترة بالصراع بينها وبين جيرانها لذلك يتطلب هذا في بعض الأحيان إنشاء شركات تابعة أجنبية وحتى خطوط إنتاج منفصلة، وهناك قدر كبير من المخاطر التي تتطوي عليها سياساتها والعلاقات التجارية مع هذه البلدان الأخرى وشركاتها غير مؤهلة لمجموعة الخدمات المقدمة في التجارة مع الدول التي تمتلكها إسرائيل، كما ان إسرائيل لم تستطيع ان تستفاد من الموقع الجغرافي في النقل البري وتعتمد على النقل البحري والجوي وذلك يزيد من تكاليف النقل واستهلاك الطاقة. بالإضافة إلى ذلك، لا تستفيد إسرائيل من ذلك، الميزة الاستراتيجية لموقعها الجغرافي، والتي تم استخدامها عبر التاريخ كم منطقة متقاطعة ثلاث قارات. معدل النقل البري للتجارة الخارجية الإسرائيلية ضئيل ولا يصل حتى لى 1% من اجمالي التجارة.

دراسة دول الخليج في بيئة استراتيجية متغيرة - جويل جوزانسكي (2013) (2).

هدفت الدراسة إلى رصد وتحليل بيئة دول الخليج بعد فترة الربيع العربي، وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها: ان المشهد السياسي للعلاقات بين دول الخليج والولايات المتحدة الأمريكية دلت على تشكيك دول الخليج في قدرة حليفهم (الولايات المتحدة الأمريكية) على قدرتها على حماية امنهم واستقرارهم وخاصة بعد انسحاب قواتها من العراق وصعوبة تعاملها وسيطرتها على ايران التي تهدد بالأسلحة النووية هذا الشك أعاد رسم سياسيات دول الخليج والتفكير في تحمل المخاطر التي من المحتمل ان تواجههم وعدم الاعتماد كلياً على حليفهم، وهو ما يدعم فكرة الزعزعة لمكانة الولايات المتحدة الأمريكية، كما ان

http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2073500, 16.7.2013
 (1) ميخال منكين معمد إسرائيل بعولم وسوغييت הבידוד: ברית במשבר(אסף שרון - שיבי גרינפילد

02-6753800 | تلفون | MK Tamar Zandberg | הגדון: ייצוא ביטחוני ישראלי לדרום סודן בזמן מלחמת האזרחים) - tzandberg@knesset.gov.il | http://tamarzandberg.co.il/

(2) Yoel Guzansky. The Gulf States in a Changing Strategic Environment 2012 מדינות המפרץ - בסביבה אסטרטגית משתנה יואל גוז'נסקי
 https://www.google.com/

الربيع العربي من عام 2011 خرج منه صراع دول الخليج مع إيران وقد أدى إلى سياسات أكثر حزماً تجاهها. كما ركزوا على شراء الأسلحة بنطاق واسع في محاولة لإنشاء كتلة سنوية كبيرة ومتناسكة وتواجه الاحتياجات المختلفة ومخاطر الأسلحة النووية، كما أكدت الدراسة على احتمالية أن تواجه دول الخليج العربي "خط النار" في أي صراع مستقبلي معها على الرغم من حجم وجودة المعدات، ظلت الجيوش صغيرة ومحدودة في قدرتها على معالجة وصيانة العديد من أنظمة الأسلحة المتقدمة، مما أدى إلى نقص القدرة المستقلة لدول الخليج العربي امام وزن إيران العسكري.

اثبتت نتائج الدراسة أيضاً انه تم تصميم البرامج النووية المدنية في دول الخليج بشكل أساسي للإشارة إلى أنها قادرة على مواجهة تطوير البرامج النووية كقوة موازنة لإيران، حتى لو كانوا لا يريدونها في هذه المرحلة، وكما أكدت الدراسة أن بالرغم من دفع الولايات المتحدة الامريكية دول الخليج على بداية استخدامهم للمشروعات المدنية القائمة على النووي إلا انهم يرون ان هذا التوجه يمكن أن يكون وسيلة لاكتساب المعرفة المهنية والتكنولوجية التي ستمكن من رفع القدرات العسكرية في المستقبل.

قد تواجه دول الخليج العربي حالة أمنية متفاقمة بسبب الوضع الفوضوي في اليمن وتأثير العمليات هناك على القضايا الأمنية في شبه الجزيرة العربية، بالرغم من ان الوضع في منطقة الخليج تؤثر إلى السيطرة على الجماعات الإرهابية إلا فإن عودة الإرهاب تشكل تهديداً لهم، خاصة بعد "الملاذ الآمن"، والمنظمات الإرهابية التي ترعاها الفوضى المتنامية، اما اليمن وما يحدث فيه فهو موضوع له تأثير محدود على دول الخليج.

وترى الدراسة أن من وجهة نظرهم، فإن العلاقات مع إسرائيل في الوقت الحاضر لن تحقق لهم الفائدة الكاملة، مقارنة بعواقبها السلبية المحتملة من الداخل والخارج. مع هذا، لنفس تصور التهديد، وخاصة فيما يتعلق بإيران، لديه القدرة على تحقيق التعاون، على نطاق أوسع بين إسرائيل وبعض دول الخليج.

دراسة معضلة إسرائيل الجيوسياسية-خلفية تغيرات الشرق الأوسط- شلومو حسون (2012)⁽¹⁾.

هدفت الدراسة إلى القاء الضوء على المعضلة الجيوسياسية لدولة إسرائيل وهي كيفية الحفاظ على دولة يهودية وبشكل ديمقراطي ضمن حدود آمنة وتؤكد الدراسة أن المعضلة تتمثل في التوازن بين أربعة مكونات: الجغرافيا (العمق الإقليمي المطلوب للأمن (التركيبة السكانية) درجة التجانس) حقوق الإنسان الوطنية (الديمقراطية) والسيطرة على شعب آخر (والشرعية الإقليمية) وعلى الصعيد الدولي.

تطرح المعضلة سؤالين رئيسيين: السؤال الأول يتعلق بخريطة الحدود، سيخلق ذلك التوازن الأمثل بين المكونات الأربعة ويقدم أفضل حل إلى المعضلة الجيوسياسية. هل ستوفر هذه الخريطة التقارب الإقليمي بهدف ضمان ذلك التجانس القومي والكيان الديمقراطي، أو ربما تكون خريطة تستند إلى انتشار إقليمي من أجل ضمان العمق الاستراتيجي. السؤال الثاني يتعلق بالطريقة الجيدة والأفضل للوصول إلى هذه الخريطة التفاوضية والشرابة، أو النضال والتنافس؟ إن المشكلة الجيوسياسية والأسئلة

⁽¹⁾ <https://primo-icc-prod.hosted.exlibrisgroup.com/p> الديلمة הגאופולטית של ישראל - רקע התמורות במזרח התיכון - שלמה חסון (1)

الأساسية ليست جديدة. على الرغم من المعضلة نشأت عن الجغرافيا السياسية في كل منعطف منذ عام 1967 مع الاستيلاء على الضفة الغربية، الجولان وسيناء ترافق دولة إسرائيل منذ تأسيسها عام 1948 وبطريقة أو بأخرى حتى من بداية عودة اليهود إلى إسرائيل في العصر الحديث الذي تغير بشكل كبير في السنوات الأخيرة، السياق الجغرافي السياسي الذي وضعت فيه المعضلة. التطورات الإقليمية تتطلب أخبار اليوم تفكيراً جيوسياسياً أصلياً وسياسة جريئة. مع هذه التطورات يمكنك تعداد هذه العمليات:

انهيار النظام الجيوسياسي القديم، الذي نشأ في الحرب الباردة، وفي قلب الصراع بين الولايات المتحدة في النظام القديم كان الشرق الأوسط منطقة مستقرة نسبياً، وقام على توازن القوى بين قوتين عالميتين وحلفائهم السكان المحليين. ترك انهيار الاتحاد السوفيتي الولايات المتحدة كقوة عظمى واحدة تواجه العراق وأفغانستان، وكانت قد دعمت دعماً مطلقاً دعمها المطلق لإسرائيل والأزمة الاقتصادية المستمرة إضعاف مكانة الولايات المتحدة في المنطقة، دخول القوات الإقليمية: إيران وتركيا ومصر وإسرائيل - في الفضاء الذي تم إنشاؤه تراجع قوة القوتين العظميين. هناك صراع جيوسياسي بين هذه القوى الهيمنة الإقليمية، وتتميز علاقتهما باتجاهات متناقضة: الموافقات والنضالات والصراعات.

دراسة العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي (2009) (1)

حاولت إسرائيل منذ انشاءها إلى إقامة علاقات مع هذه الدول وذلك من أجل الاستفادة من الموقع الاستراتيجي الذي تتميز به هذه المنطقة من تطور اقتصادي لما تعانيه هذه الدولة من تدهور في اقتصادها لاسيما وأن جميع الدول العربية كانت تقاطعها وترفض المعاملة معها اقتصاديا مما جعلها تعتمد على المساعدات الخارجية ولاسيما من قبل الدول الغربية ومع انتهاء حرب الخليج الثانية عام 1991 وسيطرة الولايات المتحدة على النظام الدولي وانهيار الاتحاد السوفيتي وخروج العراق من معادلة الصراع العربي - الاسرائيلي بعد تدميره اقتصاديا وعسكريا كل ذلك جعل الولايات المتحدة تمارس ضغوطها على دول الخليج لا قامة علاقات اقتصادية مع اسرائيل كما ترى الكاتبة الاسرائيلية (مريث جليت) أن اسواق الخليج العربي وحدها كافية لاستيعاب نحو ثلث الصادرات الاسرائيلية سنويا وبدأت فعلا العلاقات الاقتصادية بين دول الخليج واسرائيل وفتحت قطر واسرائيل مفاوضات اقتصادية وكذلك تم الاتفاق على تبادل وفود ورجال الاعمال والاسراع في بلورة اتفاق حماية الاستثمارات ومنع الازدواج الضريبي والاتفاق في مجال تحلية المياه وهناك اتجاه لتنفيذ مشاريع مشتركة في مجالات مكافحة التصحر واستخدام المياه المالحة في الاغراض الزراعية ومجالات أخرى.

دراسة العلاقات الأردنية - الإسرائيلية: نشأتها وتطورها (2008) (2)

بالرغم من بداية العلاقات بين الاردن واسرائيل شابها الكثير من التوتر في بداية قيام دولة اسرائيل إلا انه في عام 1994 وقع الطرفان معاهدة السلام الاردنية - الاسرائيلية والتي تضمنت 30 مادة منها ست مواد شكلية والمواد من 4-20

(1) أحمد سلمان محمد، " العلاقات الإسرائيلية مع دول مجلس التعاون الخليجي، مجلة مركز المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 27، 2009، ص 1-25.

(2) ابراهيم خليل العلاف، العلاقات الأردنية - الإسرائيلية: نشأتها وتطورها، مركز الدراسات الإقليمية، جامعة الموصل، العدد 9، 2008. ص 11-22.

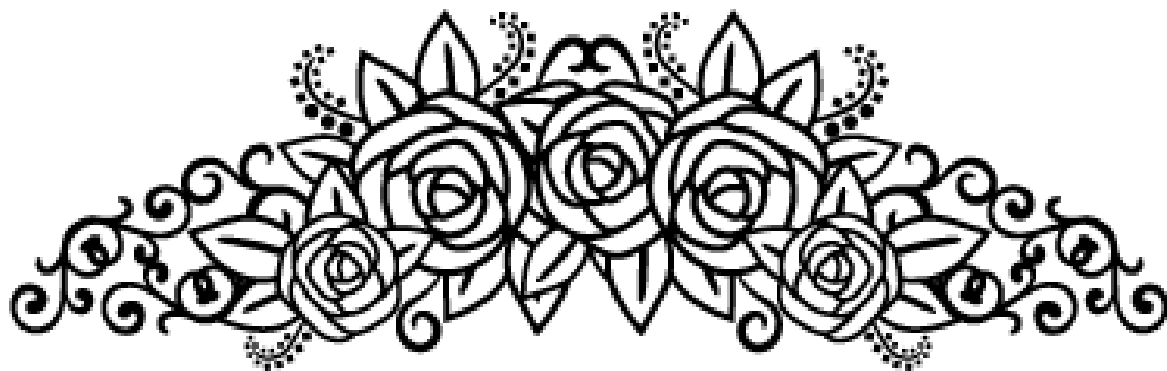
تحدث عن اوجه التعاون في مجالات عديدة منها الامن والمياه والاقتصاد والنقل والسياحة والطاقة والبيئة وغيرها حتى انها وصغت بأنها اكثر من معاهدة سلام وانها نموذج لسلام حار وانها ارست (التعاون الاستراتيجي بين الاردن واسرائيل).

التعليق على الدراسات السابقة

من خلال عرض الدراسات التي أهتمت بالتكامل الاقتصادي بين الدول العربية بعضها ببعض وبين العلاقات الاقتصادية الاسرائيلية مع الدول العربية سنستفيد من هذه الدراسات في معرفة مدى الرغبة بين الدول العربية في توطيد العلاقات الاقتصادية بينها، وكذلك رغبة اسرائيل في تنفيذ مخططاتها في استكمال عمليات التطبيع في العالم العربي اجمع وانشاء اتفاقيات اقتصادية وتعاونية مع هذه الدول وما اثر ذلك على مستقبل العلاقات الاقتصادية العربية وهذا ما سوف يركز عليه البحث في التعرف على افاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في إطار اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية.

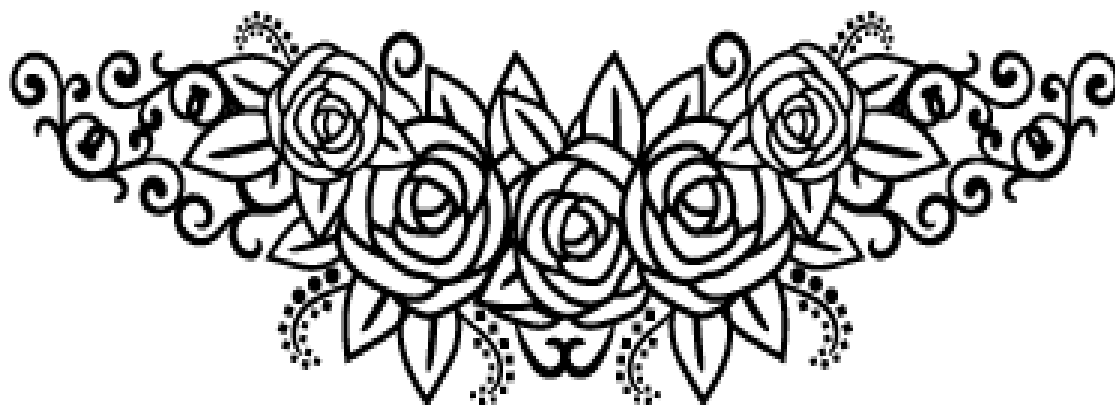
حدود الدراسة:

1. **الحدود الموضوعية للدراسة:** تقييم واقع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي وتحليل اثار اتفاقيات التطبيع العربية الاسرائيلية التي تمت في هذه الفترة.
2. **الحدود المكانية للدراسة:** تقتصر الدراسة على مصر - والدول العربية - والحدود الاقتصادية المشتركة بين البلدان.
3. **الحدود الزمانية للدراسة:** ويتركز الحد الزمني للدراسة ما بين 2011 إلى 2021 مع نظره مستقبلية لما بعد ذلك ويرجع السبب في ذلك إن عام 1980م، شهدت بداية العلاقات الاقتصادية بين الدول العربية ومرحلة هامة لتطور العلاقات الاقتصادية العربية اعادة صياغة نظام عالمي جديد. وشهدت الفترة الحالية حراك اقتصادي بين الدول يغير شكل العلاقات الاقتصادية في المنطقة.



الفصل الاول

الأسس النظرية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي



الفصل الأول

الأسس النظرية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي

تمهيد:

تميز النصف الثاني من القرن العشرين بميل بارز إلى ظاهرة التكامل الاقتصادي - آيا كانت الصورة التي يتخذها - فاحتل مكاناً بارزاً في الأدبيات الاقتصادية نظراً لمجموعة من الأسباب والدوافع التي جعلت مختلف دول العالم "متقدمة أو نامية تتجه إلى الدخول في تجمعات إقليمية، بعدما أدركت ضرورة التكامل الاقتصادي وأهميته. هذا ما تم التعرض له في هذا الفصل؛ وذلك بعرض الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، لذلك تم تخصيص مبحثين الأول، مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي والدراسات السابقة؛ المبحث الثاني فتطرق إلى مقومات ومعوقات التعاون والتكامل الاقتصادي، وفيما يلي عرض لهذه المباحث.

المبحث الأول

مفهوم التعاون والتكامل الاقتصادي.

يعتبر التكامل الاقتصادي سمة من سمات التنمية الاقتصادية والتطلع للوحدة الاقتصادية في الوقت الراهن، وهذا لما تتطلبه مقتضيات البيئة الاقتصادية الدولية المتنامية باستمرار، فمن الناحية التاريخية ترجع فكرة التكامل الاقتصادي وأساسياته إلى الاقتصادي «فاينر» سنة 1950، حيث بين أن شكل أو درجة من درجات التكامل تجمع بين أسس نظرية التجارة، الحرية أو الحماية⁽¹⁾، لذا تأكدت أهمية التكامل في النصف الثاني من القرن العشرين، وأصبح جلياً أن عملية النهوض بالاقتصادات نحو التقدم لن يتحقق بالسرعة والشكل المطلوبين دون تكامل اقتصادات الدول المعنية في شكل اتحادات جمركية أو مناطق تجارة حرة... إلخ، كما استخدم التكامل في تلك الفترة وجهة محددة بحيث أخذت الدراسات الاقتصادية انطلاقاً من الثمانينات من القرن الماضي لترتبط التكامل الاقتصادي بمبدأ الكفاية الإنتاجية من خلال استغلال الإمكانيات البشرية، والموارد المادية بصورة مشتركة ضمن منطقة اقتصادية تتعدى الحدود الوطنية⁽²⁾، وقد أخذت الدعوة للتكامل الاقتصادي تتوسع وتزداد أهميتها في أواخر القرن العشرين وبداية القرن الواحد والعشرين، فازداد عدد الدول التي اعتمدت سياسة التكامل الاقتصادي في العالم سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.

المطلب الأول: تعريف التكامل الاقتصادي.

أما عن المفهوم الاقتصادي للتكامل، فليس هناك اتفاق بين الاقتصاديين بصده حيث تعددت المفاهيم الخاصة به، فنجد أن بيلابلاسا (BALASSA. B.) يرى أن التكامل الاقتصادي هو عملية وحالة، فوصفه عملية لأنه يقوم على معايير الغرض منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة، وأما كونه حالة فيتمثل في إلغاء الصور المختلفة

(¹) محمد رنief مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2005، ص 182

(²) عبد الوهاب المسيري، "نحو نموذج تفسيري اجتهادي"، إسلامية المعرفة، السنة الرابعة، العدد السادس عشر، 1999م، ص 14.

لتمييز بين الاقتصاديات الوطنية⁽¹⁾. على حين يرى الدكتور فؤاد مرسى أن التكامل الاقتصادي لا يخرج من كونه عملية للتعاون الاقتصادي الشامل، البائدة من تدويل معين للقوى الإنتاجية، والقائمة على التنمية المشتركة في عدد من الدول التي تجمعها علاقات إنتاج متماثلة ومطابقة لطبيعة قواها الإنتاجية.⁽²⁾

بينما يرى الدكتور "التنير" أن التكامل الاقتصادي عملية تقريب الاقتصاديات بين بعضها البعض، في محاولة لتوحيدها، بحيث تشكل من بعد النظام الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق مثل عليا محدد⁽³⁾.

هذا في الوقت الذي يرى فيه البعض أن التكامل الاقتصادي هو في نفس الوقت عملية موضوعية وعملية موجهة لتنظيم متبادل لاقتصاديات بلدين أو أكثر ذات أنظمة اقتصادية، اجتماعية متماثلة لبلوغ هيكل اقتصادي أمثل ضمن اقتصاد دولي معقد تؤدي في النهاية إلى توفير الوقت وزيادة إنتاجية العمل.⁽⁴⁾

ومما سبق يتضح أنه من الصعوبة الوصول إلى تعريف محدد للتكامل الاقتصادي ولكن يمكن الاجتهاد من أجل الوصول إلى تعريف عام له، ويقترح الباحث تعريفاً للتكامل الاقتصادي مفاده: قيام كيان اقتصادي جديد من خلال تحالف دولتين أو أكثر تجمع بينهم خصائص مشتركة وذلك ليتسنى لهم الاستخدام الأمثل لمواردهم الاقتصادية، من أجل توفير الظروف الاقتصادية والسياسية الملائمة للارتقاء بمعدلات نموهم.

وحتى تكون الصورة أكثر وضوحاً ينبغي التفرقة بين التكامل الاقتصادي وبين عدد من المفاهيم الأخرى في إطار العلاقات الاقتصادية الدولية مثل التدويل الاقتصادي والتعاون الاقتصادي والتضامن أو التعاضد والتعبئة.

فالتدويل هو البروز المتعظم لدور العلاقات الاقتصادية الدولية بالمقارنة مع النشاط الاقتصادي على الصعيد المحلي. وهو الدور الذي قاده الشركات العملاقة متعددة الجنسيات⁽⁵⁾ أي أنه يتم غرض النظر عن طبيعة الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية. بينما يشكل التكامل الاقتصادي مرحلة نوعية جديدة من مراحل عملية التدويل تجرى بوعي وإرادة أخذه في الاعتبار طبيعة الأنظمة القائمة⁽⁶⁾.

لذلك يجب الاستعانة بتعريف مفهوم التكامل الاقتصادي على أنه " إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعي لإزالة العوائق المصطنعة أمام التعاون الاقتصادي بين الدول، حيث أن التكامل الاقتصادي يعني تحقيق الاندماج بين عدد من الوحدات الاقتصادية إثنين فأكثر، وإزالة مظاهر التمييز القائمة فيما بينها وتكوين وحدة اقتصادية جديدة متميزة، كما أن التكامل الاقتصادي يعتبر عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية⁽⁷⁾.

(1) بيلا بلاسا، مرجع سابق، ص 13

(2) فؤاد مرسى، الاتجاه نحو التكامل في السوق الاشتراكية ودور المشروعات المشتركة، بحث مقدم إلى ندوة المشروعات المشتركة، الاتحاد الاشتراكي العربي، القاهرة ص 486

(3) سمير التنير، التكامل الاقتصادي وقضية الوحدة العربية، معهد الإنماء العربي، ليبيا، 1987، ص 14.

(4) عبد الوهاب حميد رشيد، نظرية التكامل الاقتصادي والتجارب المعاصرة، بحث مقدم لندوة التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، الرياض، 1983، ص 67.

(5) مزي ذكي، ظاهرة التدويل في الاقتصاد العالمي وأثارها على البلدان النامية، المعهد العربي للتخطيط الكويت، 1983، ص 11.

(6) عبد الوهاب حميد رشيد، نظرية التكامل الاقتصادية والتجارب المعاصرة، مرجع سابق ص 66

(7) Maurice SCHIFF, Intégration régionale et développement, Economica, World Bank, Paris, 2004, pp 330.

وقد عرف التكامل الاقتصادي بأنه " عملية تنسيق مستمرة متصلة وصيغة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية ⁽¹⁾، " كما يعتبر البعض الآخر التكامل الاقتصادي بأنه "عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغية تحقيق معدل نمو مرتفع، والتكامل الاقتصادي هو عملية تقارب تدريجية تعمل لتسهيل تنمية البلدان ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة ولذا عليها أن تكون مؤسسة على تناسق خطط التنمية.

يرى الاقتصادي « **ماخلوب** » أن التعريف الأكثر ملائمة لهذا المصطلح ينصرف إلى أن فكرة التكامل الاقتصادي التام تنطوي على الإفادة الفعلية من كل الفرص التي يتبعها التقسيم الكفء للعمل وهنا يناقش « **ماخلوب** » التعريف الذي يصدق على مفهوم التكامل الاقتصادي، فيضيف أنه في نطاق أية منطقة تكاملية يتم استخدام عوامل الإنتاج والسلع كما يتم تبادلها بالدرجة الأولى على أساس حساب الكفاءة الاقتصادية البحتة وبصفة أكثر تحديدا دون تمييز وتحيز متعلقين بالمكان الجغرافي الذي نشأت فيه هذه السلعة ⁽²⁾.

أما الاقتصادي « **هوفمان** » يقول بأن قيام تكامل اقتصادي لا بد من وجود تساوي في أسعار السلع وعناصر الإنتاج في المنطقة التكاملية ⁽³⁾.

ويوضح « **فان سرجيه** » أن التكامل الاقتصادي قرار يتخذ بحرية بواسطة دولتين أو أكثر يؤدي إلى مزج اقتصاداتها تدريجيا أو في الحال، وهذا القرار يتضمن حدا أدنى من التنسيق في السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء، بمعنى إزالة كل القيود الحالية في العلاقات التجارية، بل وعدم وضع قيود جديدة. في هذا الإطار أيضا يراه البعض انه عبارة عن كافة الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بينها، وللتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدل نمو مرتفع ⁽⁴⁾.

وهذا المفهوم يراه البعض انه مفهوما شموليا ففي التكامل الاقتصادي عملا إيراديا من قبل دولتين أو أكثر، يقوم بإزالة كافة الحواجز أمام المعاملات التجارية وانتقالات عوامل الإنتاج فيما بينها.

أما الدكتور عبد الغني عماد، فيعتبر أن التكامل هو جمع ما ليس موحدًا في إطار علاقة تبادلية تقوم على التنسيق الطوعي والإرادي بهدف توحيد أنماط معينة من السياسات الاقتصادية بين مجموعة من الدول تجمعها مميزات محددة تستهدف المنفعة المشتركة من خلال إيجاد سلسلة من العلاقات التفضيلية ⁽⁵⁾.

(1) الأطرش محمد، المشروعان الأوسطي والمتوسطي، مجلة المستقبل العربي، العدد (120) 1996، ص 15

(2) جون وليامسون وآخرون، التكامل النقدي العربي مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981، ص 41.

(3) مرسى فؤاد، دراسة مقارنة للتكامل الاقتصادي العربي، مجلس الوحدة الاقتصادية، الأمانة العامة، عمان، 1983، ص 5.

(4) مهدي ملبود، التكامل الاقتصادي العربي بين الواقع والمأمول، مجلة بحوث اقتصادية عربية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ع 45، 2009، ص 55-51

(5) عبد الغني عماد، التكامل الاقتصادي والسوق العربية المشتركة، "المستقبل العربي"، 1999، العدد 250، ص 65.

انطلاقاً من هذه التعريفات يتضح أن التكامل الاقتصادي عملية ليست بسيطة بل هي عملية على درجة عالية من التعقيد والشمول ومن بعد المدى في العلاقات الاقتصادية والسياسية. كما أنها ترتبط بتحقيق تغيرات وأثار شكلية في الاقتصاد الوطني لأطراف عملية التكامل فهناك اتجاهين رئيسيين يمكن التمييز بينهما⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مفهوم التعاون الاقتصادي

من المعروف أن التعاون الاقتصادي الدولي يهدف إلى تطوير العلاقات الاقتصادية الدولية، وبالتالي فكل الاتفاقات الطوعية بين الدول المتعاقدة تعتبر علاقات تعاون. فالتعاون إذن هو إزالة العوائق أو بعضها في العلاقات الاقتصادية الدولية، وقد يتخذ شكلاً غير رسمياً كعلاقات التعاون بين المنظمات غير الحكومية.

والتعاون الاقتصادي هو يكون عادة مرتبطاً بمجال معين، أيما كان نطاقه وقد يكون لعمل معين فينقضي بإنجازه أو يمتد لفترة أطول بسبب تعدد وتعاقب الحالات التي يتضمنها مجال التعاون. بينما يمتد التكامل ليشمل مجالات متعددة ويتسم بالاستمرارية. أما " التضامن " فيعد حالة خاصة من التعاون مثل تبادل العون بين الأطراف المعنية في مجالات معينة، سواء لتحقيق الأهداف المشتركة في هذه المجالات، أو لتحقيق تطورات تسهم في الوصول إلى أهداف أخرى. بعيدة المدى.⁽²⁾

كما أن التبعية الاقتصادية تتم بين أطراف تتباين في مستويات تطورها تعمل على تحقيق مصالح الأطراف الأكثر تطوراً، في حين ينطوي التكامل على إقامة علاقات متكافئة لتحقيق منافع للأطراف المشاركة.

أولاً: صور التعاون الاقتصادي⁽³⁾:

التعاون الاقتصادي المؤسسي:

هذا النوع من التعاون يكون تحت إشراف وإدارة هيئات ومؤسسات دولية قائمة بذاتها، والهدف من ذلك هو تنظيم وتحقيق الاستقرار في قطاع دولي معين، وأهم مظاهر هذا التعاون المعروفة نذكر (المنظمة العالمية للتجارة - صندوق النقد الدولي - صندوق النقد العربي).

التعاون الاقتصادي الثنائي:

يتمثل في جميع الاتفاقيات الثنائية بين دولتين لغرض تذليل العقبات والعوائق التي تواجهها العلاقات بينهما، **التعاون الاقتصادي متعدد الأطراف:** يشمل تطوير العلاقات لأكثر من دولتين.

التعاون الاقتصادي الإقليمي: يشمل هذا النوع من التعاون مجموعة من الدول المتقاربة جغرافياً وإقليمياً.

ثانياً: أنواع التعاون الاقتصادي:

تتعدد أشكال التعاون الاقتصادي الدولي حسب أهداف الأطراف المتعاقدة أو المتعاونة، وعلى العموم يمكن تمييز ثلاثة أنواع للتعاون الاقتصادي الدولي:

(1) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 45

(2) د . محمد محمود الإمام، العمل الاقتصادي العربي المشترك، مجلة الوحدة الاقتصادية، العدد التاسع،

(3) شامي زيبان و آخرون - قاموس المصطلحات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية - لندن، رياض الريس للكتب و النشر، 1990 - ص. 136

1- **التعاون وفق المصالح الاقتصادية المشتركة:** أي أن جميع الأطراف المتعاونة لها مزايا اقتصادية مكتسبة من عملية التعاون الاقتصادي.

2- **التعاون التضامني:** ويكون بين الدول التي تربطها علاقات قومية كاللغة، الدين، التاريخ المشترك و غير ذلك، وتتميز هذه العلاقات بكونها غالبا ما تكون في اتجاه واحد و شروط ميسرة، مثل الإعانات العربية لفلسطين..

3- **التعاون الاقتصادي المشروط سياسيا:** و هو التعاون بين أطراف دولية مقترنة باتفاقات وشروط سياسية من أحد الأطراف، كالإعانات الاقتصادية الأمريكية لمصر، التعاون بين الولايات المتحدة وإسرائيل، الشراكة الأورو متوسطية..... والغايات التي تصبو إليها وبالتالي فصور وأشكال التعاون الاقتصادي تتعدد بحسب الأهداف الدول المتعاونة.

وبصفة عامة يمكن القول أن:

التعاون الاقتصادي يعبر عن الإجراءات - مهما كانت طبيعتها - التي تهدف إلى التنسيق بين دولتين أو أكثر من أجل إزالة أو التقليل من العقبات التي تحول دون تطوير العلاقات الاقتصادية البينية، و تشمل كل صيغ العمل البيني المشترك.

المطلب الثالث: علاقة التكامل الاقتصادي ببعض المفاهيم الأخرى.

في هذا المطلب نقوم بعرض بعض المفاهيم الأخرى التي لها علاقة بالتكامل الاقتصادي كما يلي:

1- الاتفاقيات الثنائية

يرجع تاريخ انتشار الاتفاقيات الثنائية عقب الحرب العالمية الثانية، وهي تعتبر أقل درجة من التكامل الاقتصادي من حيث المزايا لأن التكامل الاقتصادي يحوي عددا أكبر من الدول تتفاوت فيما بينها من حيث درجة التكامل، وتحقق الاتفاقيات الثنائية العديد من المكاسب والمزايا فيما يتعلق بتنشيط التجارة بين الدول المشتركة فيها والقضاء على مشاكل الدفع، إلا أنها قد تؤدي الى تقييد التجارة وبالتالي التمييز بين الدول المختلفة فيما يتعلق بحرية انتقال السلع بين هذه الدول⁽¹⁾.

وهناك من عرف الاتفاقيات الثنائية بأنها "اتفاق ملزم بين دولتين لتحقيق حجم أو معدل كمي من التجارة السلعية يتحدد مسبقا من إحدى الدول إلى أخرى"⁽²⁾، وطالما أن سعر الصرف غير معروف فإن تحديد القيمة من قبل الدولة الموقعة لهذا الاتفاق لا يكون سليما أو دقيقا. ومن بين الأهداف التي يتوقع تحقيقها من الاتفاقيات الثنائية نذكر ما يلي:

- تنشيط الصادرات بمعدل أكبر وللآجال الطويلة.
- القضاء على مشكلة النقد الأجنبي، حيث تتم تسوية المدفوعات فيما بينها في نهاية المدة المتفق عليها، وبالتالي تقدم الكثير من التسهيلات في الدفع وتسهيل عملية تمويل التجارة الخارجية والقضاء على مشاكلها.
- تنظيم التجارة من خلال عمليات الاستيراد وتصديرا.

(¹) مقروس كمال، دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي: دراسة مقارنة بين التجربة الأوروبية والتجربة المغربية، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2013، 16

(²) سعاد محمد فهمي المصلي، التكامل الاقتصادي الإقليمي بين البلاد النامية مع الإشارة الخاصة للبلاد العربية "رسالة ماجستير غير منشورة"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1971، ص 69

- تنوع مصادر الصادرات والتخلص من مخاطر عمليات التجارة الخارجية، وذلك بفتح أسواق جديدة للتصدير لكتلتا الدولتين المشتركتين في الاتفاقية.

وسيلاحظ أن الاتفاقيات الثنائية عند تنوعها وتعددتها مع الدول المختلفة من شأنها التأثير على الهيكل الاقتصادي وقطاعات الاقتصاد المختلفة وذلك بالتأثير على مستويات الأسعار محليا، والتأثير على البطالة ومعدلات التشغيل وهذا مرتبط بنوع الصادرات وعلاقتها بدرجة كثافة استخدام العمل فيها، كما تؤثر على شكل ونوع الإنتاج وذلك من خلال التأثير على شكل ونوع الصادرات والواردات.

2- التكتلات:

وبالرجوع إلى مفهوم التكتلات الاقتصادية فقد وجدت تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، وأصبح الاهتمام بها بعد الحرب العالمية الثانية من طرف مجموعة من دول العالم، حتى أصبح يسمى منتصف القرن العشرين بعصر التكتلات الاقتصادية، وانتشر هذا الاهتمام إلى مناطق أخرى من العالم خاصة بعد بروز ظاهرة العولمة الاقتصادية في نهاية القرن العشرين. فيرى عبد القادر أن التكتل الاقتصادي يعرف على أنه "يعبر عن درجة معينة من درجات التكامل الاقتصادي الذي يقوم بين مجموعة من الدول المتجانسة اقتصاديا وجغرافيا وتاريخيا وثقافيا واجتماعيا، والتي تجمعها مجموعة من المصالح الاقتصادية المشتركة، بهدف تعظيم تلك المصالح وزيادة التجارة الدولية البيئية لتحقيق أكبر عائد ممكن، ثم الوصول إلى أقصى درجة من الرفاهية الاقتصادية لشعوب تلك الدول"⁽¹⁾.

ويعكس التكتل الاقتصادي كمفهوم الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فهو يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الأعضاء، والتكتلات الاقتصادية الإقليمية تعبر عن اتفاق عدد من الدول المنتمية جغرافيا إلى إقليم اقتصادي معين كأوروبا الغربية، المنطقة العربية، أمريكا الشمالية ... لإقامة ارتباط فيما بينها في شكل من أشكال التكامل الاقتصادي إلا أنه في الوقت الراهن أصبحت التكتلات الاقتصادية تنتمي دول أعضائها لأكثر من إقليم كمنندي التعاون الاقتصادي لدول آسيا والمحيط الهندي (أبيك) وتكتل الأمريكيتين..

3- التنسيق:

وهناك من يرى أن التنسيق عبارة عن محاولة تتضمن التقارب المتواصل للسياسات الاقتصادية للدول، عن طريق عملية اتصالات ومشاورات مكثفة داخل جهاز دولي أو إقليمي⁽²⁾، وهذا لوضع برنامج يهدف إلى تحقيق أهداف اقتصادية رئيسية لهذه الدول والتي لا يمكن تحقيقها بطريقة منفردة، إذن التنسيق ينطلق من مؤسسة أو جهاز ووجوده سابق على عملية التنسيق، هذا عكس التكامل الذي يهدف إلى تكوين أجهزة ومؤسسات جديدة، كما أن التنسيق يكون في الغالب مؤقتا عكس التكامل.

4- العمل المشترك:

أما العمل المشترك فيمكن تحديده على أنه "تلاقي عدة ارادات لإنجاز عمل ما، الأمر الذي يعني أن النشاط الذي يمكن أن يكون محور تلاقي الإرادات ليس محصوراً في شكل محدد كالنشاط الاقتصادي، والذي كثيراً ما يختزل مفهوم العمل

(1) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003، ص 179.

(2) خليفة مراد، التكامل الاقتصادي العربي على ضوء الطروحات النظرية- رسالة ماجستير في القانون الدولي، جامعة باتنة، 2006 ص 43

المشترك ضمن إطاره⁽¹⁾؛ لأن ذلك يعبر عنه بالعمل الاقتصادي المشترك والذي يعني بناء على ما تقدم تلاقي إرادات عدة دول للقيام بعمل ذو طبيعة اقتصادية وبصفة مشتركة تحقيقاً للمصالح والأهداف المشتركة.

المطلب الرابع: مقومات التعاون والتكامل الاقتصادي

للوصول إلى أهداف الدول المتكاملة ونجاح تكاملها الاقتصادي يجب عليها الأخذ بعين الاعتبار شروط التكامل والانتقال التدريجي في درجاته أو أشكاله.

1- مقومات التكامل الاقتصادي:

- التقارب الجغرافي:

يعتبر التقارب الجغرافي من أهم مقومات الأساسية لنجاح التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول التي أرادت أن تشكل كتلة اقتصادية، وهذا لتسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل المنطقة التكاملية، كما يخفض من تكاليف النقل التي قد تكون متباعدة أو متناثرة جغرافياً، لذا فإن التقارب الجغرافي يعد من دعائم التكامل بين الدول لسهولة الاتصال بينهما واتساع نطاق تبادلها التجاري وتسيير انتقال عناصر الإنتاج، وبالرغم من توفر وتقدم وسائل النقل والمواصلات بين الدول المتكاملة في الوقت الراهن، إلا أن التقارب الجغرافي يبقى له أهمية كبيرة في التكامل وليس شرطاً ضرورياً له⁽²⁾.

- المقومات البشرية:

إن أهميه العنصر البشري في موضوع التكامل الاقتصادي أمر لا يحتاج إلى تدليل، حيث أن الموارد البشرية تعتبر أهم الأركان والمقومات المحددة لعملية التكامل الاقتصادي في أي مجموعة من الدول، وفي هذا المقام سنتناول المقومات البشرية كمقوم من مقومات التكامل الاقتصادي العربي من ناحيتين هما، مجموع السكان وكثافته، ومستوي القوي العاملة⁽³⁾.

كما يبلغ عدد سكان الوطن العربي في عام 2022 حوالي 430,753,333 مليون نسمة، بما يُشكّل (5%) من إجمالي سكان العالم.

- الإرادة السياسية:

تعتبر توافر الإرادة السياسية بين مجموعة الدول التي أرادت التكامل فيما بينها من أهم أسباب نجاح التكامل الاقتصادي، لذا يجب على الحكومات التي تتفاوض للارتباط بالتزامات ستؤدي في نهاية الأمر إلى خلق مؤسسات للاندماج الإقليمي أن تدرك منذ البداية أن هذه الالتزامات تنطوي على وضع حدود متفق عليها لحرية العمل الوطني. كما يجب أن يقنع الرأي العام في كل بلد بأن كل واحد من الأعضاء في التكتل الاقتصادي سيحافظ على التزاماته بأمانة، ويقوم ببذل الجهد المطلوب لإنجاح التكتل كما يقبل كل التضحيات المؤقتة التي يتطلبها العمل المشترك⁽⁴⁾.

(1) عبد الحسين وادي العطية، الاقتصاديات النامية أزمات وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001، ص 15.

(2) موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003، ص 36.

(3) بهجت أبو النصر، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق، بحث منشور جامعة الدول العربية، 2014، ص 14.

(4) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، ط 1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 12.

- وجود العجز والفائض:

لا بد أن تتوفر في دولة ما أرادت الانضمام إلى كتلة اقتصادية، العجز والفائض في اقتصادياتها مع التناسب والتناظر في سد العجز والتخلص من الفائض بين الدول المتكاملة، ولكن هذا ليس بالأمر الهين لأن الدولة لا تستطيع التخلص من الفائض أو العجز إلا إذا كانت تتوفر على منافع تستبدلها مع غيرها من الدول⁽¹⁾.

- تجانس الاقتصاديات القابلة للتكامل:

يجب أن يكون التكامل بين اقتصاديات ذات هياكل متجانسة ومتماثلة وقابلة للتكامل، وتكاملها يعني خلق فضاء حقيقي متضامن من حيث لا وجود للاختلافات الاقتصادية بين الدول الأعضاء، وإلا سيطر اقتصاد بلد ما على اقتصاديات الدول الأخرى. وفي هذه الحالة تشكل وحدة اقتصادية مسيطرة، كما كان الحال مع مجلس التعاون الاقتصادي المتبادل (الكوميكون) حيث سيطر الاتحاد السوفياتي في المجال الاقتصادي والسياسي على الدول الأعضاء⁽²⁾.

- توفر خطوط نقل منتظمة:

عند عدم توافر وسائل النقل والاتصال بين الدول المتكاملة اقتصاديا، فإنه يحد من إمكانية التوسع التجاري والتخصص الإنتاجي بينهم، كما يصعب تسويق المنتجات وقيام الصناعات الكبرى وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بين هذه الدول أي اتساع المسافات الاقتصادية⁽³⁾.

- تناسب سياسات القيم الاجتماعية والثقافية:

يعتبر هذا العنصر عاملا أساسيا ومهما للتكامل، حيث أن اختلاف العادات والتقاليد والقيم والدوافع الاجتماعية بين الدول المتكاملة يمكن أن يعيق عملية التكامل إلى حد كبير، كذلك كلما كانت الروابط الثقافية والاجتماعية قوية كالدين والتاريخ والحضارة وتقارب الثقافة واللغة والمستوى التعليمي والصحي، كلما كان ذلك محفزا كبيرا لقيام تجمع تكاملي متناسق ولهذا فإن الاقتصاديات التي تكون متناسبة ومتجانسة في القيم والنظم الاجتماعية والسياسية والثقافية هي قادرة على تحقيق تكامل اقتصادي بسهولة، على عكس الاقتصاديات المتعارضة في القيم والنظم، فكلما كانت المجتمعات متقاربة ومتماثلة كلما كانت نسبة النجاح في التكامل مرتفعة⁽⁴⁾.

- تنسيق السياسات الاقتصادية القومية:

حرية انتقال السلع بين مختلف الدول التي تنظم في تكامل اقتصادي لا تكفي لضمان تنسيق السياسات الاقتصادية، فلا بد من توفر جميع الشروط التي تسمح للمنتج بالعمل والمنافسة في ظروف طبيعية وهذا التنسيق ينبغي أن يتناول شؤون التعريف الجمركية، والسياسة التجارية تجاه الدول الواقعة خارج المنطقة، وشؤون الأوضاع الاجتماعية وسياسة الاستثمار⁽⁵⁾.

ومن خلال العرض السابق لمقومات التكامل الاقتصادي نجد أن هناك عدة مزايا للتكامل الاقتصادي، والتي يمكن والتي تتمثل في حرية نقل عناصر الإنتاج، بالإضافة إلى زيادة قوة التفاوض وبالتالي يتسع حجم السوق مما يؤدي إلى تخفيض العبء على

(1) أحمد يوسف دودين، ومصطفى يوسف كافي، التكتلات الاقتصادية الدولية، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، د.ت، ص 50

(2) عادل محمد العاضلة، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط"، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، ص 61

(3) موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الاقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003، ص 37.

(4) أحمد يوسف دودين، ومصطفى يوسف كافي، مرجع سابق، ص 51

(5) فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004، ص 15.

ميزان المدفوعات وزيادة معدل النمو الاقتصادي وأخيرا الاستفادة من مهارات اليد العاملة، بالإضافة إلى أن التكامل يوفر فرصا للإسراع في عملية التنمية. كما له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة ما منفردة تحقيقها.⁽¹⁾

2- مراحل التكامل الاقتصادي

فرق العديد من الباحثين بين تطور درجات أو أشكال التكامل الاقتصادي فنجد مثلا "بيلابلاسا" وضع درجات التكامل الاقتصادي على الترتيب كما يلي: اتفاقية التفضيل الجمركي، منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الوحدة الاقتصادية التكامل الاقتصادي التام. في حين يرى البعض الآخر أن درجات التكامل تشمل فقط على منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، الوحدة الاقتصادية، كما يضيف فريق ثالث من الاقتصاديين الاتحاد النقدي، وفيما يلي أهم درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في:

أولاً: منطقة التجارة التفضيلية:

ويقصد به مجموعة الإجراءات التي تتخذها مجموعة من الدول للحد من القيود والعقبات أمام انسياب السلع فيما بينها، كأن تتفق على إلغاء نظام الحصص التي تخضع لها المبادلات التجارية فيما بينها، أو أن تعطى بعضها البعض امتيازات جمركية متبادلة⁽²⁾، ومن أمثلة منطقة التفضيل الجمركي منطقة الكومنولث بين بريطانيا ومستعمراتها بعد الاستقلال، وقد ساهم هذا التفضيل في ازدياد حركة التبادل التجاري رغم ما واجهته من صعوبات تتعلق بمتابعة السلع التي تمت معاملتها تفضيلاً وعدم استخدامها بواسطة الغير في سبيل الحصول على امتيازات نتيجة وجودها .

ثانياً: منطقة التجارة الحرة Free Trade Area

هو اتفاق يتم بموجبه إزالة كافة التعريفات الجمركية والقيود الكمية على التجارة بين الدول الأعضاء (مع استثناء خدمات رأس المال)، على أن يحتفظ كل عضو بمستوى التعريفات الجمركية الخاصة به إزاء الدول غير الأعضاء⁽³⁾. ومن أمثله هذه المناطق، منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة، كندا والمكسيك. ورغم مزايا هذه المنطقة إلا أنه يوجه إليها نفس النقد الذي وجه إلى منطقة التفضيل الجزئي.

ثالثاً : الاتحاد الجمركي Customs Union

وهو درجة أكثر تقدماً على سلم التكامل، فضلاً عن إلغاء الرسوم الجمركية والقيود فيما بين الدول الأعضاء، حيث تلتزم هذه الدول بتعريفات جمركية موحدة تفرض على السلع المستوردة من الدول غير الأعضاء، وتحل هذه التعريفات محل التعريفات الوطنية المتعددة والسابقة على إقامة الاتحاد⁽³⁾ وهو بهذا يقضى على عيوب الصور السابقة من التكامل .

رابعاً : السوق المشتركة Common Market

الأسواق المشتركة هي اتحادات جمركية، حيث يتم إلغاء التعريفات والقيود المعرقلة لانسياب السلع والخدمات فيما بين الدول الأعضاء، مع التزام هذه الدول بتعريفات جمركية موحدة في المعاملات مع الدول غير الأعضاء، ولكنها تخطو خطوة أخرى

(1) عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 55

(2) أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 197. ص 9 .

(3) Peter Rabson ,The Economics of International Integration, George Allen Unwin ,London 1980, p. 11.

(3) أحمد الغندور، الاندماج الاقتصادي العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، المطبعة العالمية، 1970، ص 109

نحو السماح بانتقال عوامل الإنتاج - العمل ورأس المال - فيما بين الدول الأعضاء دون أية قيود . وإلغاء القيود على انتقال العمل يستلزم من الدول الأعضاء توحيد نظم الضرائب والضمان الاجتماعي وقوانين النقابات حتى يتم تخصيص الموارد البشرية تخصيصاً أمثلاً .

وكذلك الأمر بالنسبة لعنصر رأس المال فيجب توحيد نظم الضرائب واتخاذ الترتيبات التي من شأنها توطين المشروعات في مكانها الصحيح من الناحية الاقتصادية.

خامساً : الاتحاد الاقتصادي Economic Union (1)

الاتحادات الاقتصادية هي أكثر صور التكامل الاقتصادي اكتمالاً⁽²⁾. حيث تلغى كافة القيود والعوائق أمام انتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج، فيما بين الدول الأعضاء - السوق المشتركة - وبإضافة إلى ذلك اتخاذ خطوات نحو توحيد السياسات المالية والنقدية والاجتماعية فيما بينهم . وغالباً ما ينتهي الاتحاد الاقتصادي بالتكامل الاقتصادي التام Total Economic Integration وفي هذه الحالة تكون اقتصاديات الدول الأعضاء كالاقتصاد دولة واحدة، حيث توحد كافة السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، يكون هناك بنك مركزي واحد، كما يكون هناك سلطة عليا فوق حكومات الدول يكون لقراراتها صفة الإلزام على كل الدول الأعضاء.

وتعتبر نظرية الاتحاد الجمركي النظرية الأم التي عالجتها التكامل الاقتصادي بشيء من التفصيل، كما أن النظريات الأخرى التي عالجتها هذا الموضوع مثل نظرية الأسواق المشتركة اعتمدت على هذه النظرية في تحليلها، وقد أكدت النظرية على عدة عوامل تساهم في خلق التجارة وتحد من تحويل التجارة، وأهم تلك العناصر:-

أ - التنافس والتكامل بين أعضاء الاتحاد الجمركي:

تعتبر الدول ذات اقتصاد متكامل إذا كانت كل دولة في الاتحاد تنتج سلعة مختلفة زراعية كانت أم صناعية، كأن تنتج كلا منهم سلعة تدخل في مرحلة خاصة من مراحل الإنتاج . أما الدول ذات الاقتصاد المتنافس فهي التي تنتج نفس السلع تقريباً، سواء كانت زراعية أو صناعية، وقد كان الرأي الشائع بين الاقتصاديين هو أن الاتحاد الجمركي بين الدول المتنافسة أقل فائدة من الاتحاد بين الدول المتكاملة . ولكن " فاينر " قدم تحليلاً يبدد فيه هذا الرأي⁽³⁾ حيث أشار إلى أن الاتحاد بين الاقتصاديات المتنافسة سيعتبر عليه إعادة توزيع الموارد الاقتصادية بين فروع الإنتاج في الدول الأعضاء، وذلك بعد إلغاء الرسوم الجمركية المرتفعة التي كانت تفرضها قبل قيام الاتحاد، بحيث يتخصص كل منها في إنتاج السلعة التي ينتجها بأقل نفقة نسبية ممكنة⁽⁴⁾ أي أن الاتحاد بين الاقتصاديات المتنافسة يكون اثر خلق التجارة فيه اكبر من تحول التجارة.

ب - حجم الاتحاد:

استخدم " فاينر " و " ميد " الحجة العقلية في تقرير أثر حجم الاتحاد على مدي نجاح الاتحاد الجمركي، حيث افترض انه في ظل ثبات العوامل الأخرى، فإن اتساع حجم الاتحاد يزيد من إمكانية تقسيم العمل داخلياً، في حين قد يؤدي اتحاد جمركي أصغر حجماً إلى تحولات غير مرضية في بعض خطوط الإنتاج، ومن ثم فإنه كلما اتسع نطاق الاتحاد زادت فرص خلق التجارة وتضاءلت فرص حدوث أثر تحويلي . ولتأكيد ذلك لو أخذنا الحالة القصوى لاتساع الاتحاد الجمركي، أي إذا اتسع نطاق الاتحاد ليشمل العالم ككل فإن الأثر التحويلي يختفي تماماً.

(1) هناك من يضيف درجة سادسة من درجات التكامل وهو التكامل الاقتصادي التام ، و هناك من يرى دمجها في مرحلة الاتحاد الاقتصادي لأنها نتيجة طبيعية لهذا الاتحاد وأنها تعد مرحلة حتمية بعد الاتحاد الاقتصادي .

(2) فاروق حسين ، التجارة الدولية ، القاهرة 1994 ، ب . ن ، ص 232 .

(3) أحمد الغندور ، مرجع سابق، ص 39.

(4) Dominick Salvatore , International Economics Prentice Hall ,Englewood Cliffs, PP -3.6 -3.7

ج - القرب وتكاليف النقل:

إن القرب بين الدول الأعضاء في الاتحاد الجمركي له آثار اقتصادية إيجابية على التكامل، ويرجع ذلك إلى ثلاث أسباب هي :

- 1- إن قرب المسافة من شأنه خفض تكاليف النقل إلى أدنى حد ممكن.
- 2 - التشابه الكبير في الأذواق بين الدول الأعضاء، ومن ثم يسهل الإنتاج والتوزيع داخل دول الاتحاد.
- 3 - قد يكون للدول المتجاورة تاريخ مشترك وقد يكون لهم مصالح مشتركة - حالة الدول العربية - وعلى ذلك يتوفر لديهم الحافز على تنسيق سياساتهم.
- د - مستوى الرسوم الجمركية قبل الاتحاد .

كلما ارتفع مستوى الرسوم الجمركية التي تفرضها الدول الأعضاء قبل قيام الاتحاد الجمركي، كلما تزايد اثر خلق التجارة وتضاعل الأثر التحويلي، أي كلما تعاظم اثر الاتحاد على الكفاءة في استخدام الموارد الاقتصادية .

الأثر على الاستهلاك:

يمكن التعرف على الأثر على الاستهلاك وذلك بحساب ما يترتب على انخفاض أثمان السلع من زيادة في استهلاكها، ومن ثم زيادة مستوى إشباع المستهلكين. والنتيجة النهائية مزيد من رفاهية الدول الاقتصادية وذلك في ظل فرضية أساسية " إن مرونة الطلب على السلع في الدول الأعضاء بالاتحاد اكبر من الصفر "، ففي ظل هذه الفرضية فإن قيام الاتحاد الجمركي يؤدي إلى اتساع حجم التبادل التجاري بين أعضائه عما كان عليه قبل الاتحاد، وذلك بسبب إلغاء الرسوم الجمركية ومن ثم تغير الأسعار النسبية للسلع فيه . ويؤدي هذا الاتساع إلى إحلال السلع الأكثر منفعة محل السلع الأقل منفعة ومن ثم زيادة مستوى إشباع المستهلكين داخل الاتحاد، ومن جهة أخرى قد يترتب على قيام الاتحاد آثار استهلاكية سلبية، فإبقاء التعريفات الجمركية مرتفعة تجاه العالم أو زيادتها، يؤدي إلى إحلال سلع من الدول أعضاء الاتحاد الأقل كفاءة في الإنتاج بدلا من السلع الأجنبية، ومن ثم تدنى في مستويات الرفاهية الاقتصادية نتيجة لهذا التحول في الواردات . وبصفة عامة فإنه كلما كانت اقتصاديات الدول الأعضاء في الاتحاد متنافسة كلما كانت سلع الدول الأعضاء أفضل بديلا عن بعضها، ومن ثم كانت آثار الاستهلاك إيجابية⁽¹⁾

الآثار الديناميكية للاتحادات الجمركية :

إلى جانب الآثار الساكنة للاتحادات الجمركية، هناك آثار ديناميكية وهي التي ربما تكون أكثر أهمية من الآثار الساكنة، وهذه الآثار هي التي تأخذ عنصر الزمن في الاعتبار، حيث - قد - يؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي إلى تغيرات أساسية في الهيكل الاقتصادي، بما يزيد من القدرة الإنتاجية للدول الأعضاء ومن ثم يمكننا إيجاز أهم الآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي في : اقتصاديات النطاق، الوفورات الخارجية، الأثر على الاستثمار، وأخيرا الأثر التنافسي.⁽²⁾

1 - اقتصاديات النطاق :

يؤدي التكامل الاقتصادي في صورة اتحاد جمركي إلى تكامل في أسواق السلع، واتساع حجم السوق أمام المنشآت العاملة داخل الاتحاد . الأمر الذي يمكنها من التمتع بوفورات النطاق أو الحجم حيث يترتب على كبر حجم المشروع مزايا تتمثل في انخفاض تكلفة وحدة الناتج ويترتب على ذلك زيادة الكفاءة الإنتاجية للمنشآت ومن الطبيعي، إن المنشآت لا يمكن أن تستفيد من هذه المزايا إلا إذا كان حجم السوق من الكبر بحيث يستوعب الإنتاج الكبير .⁽³⁾

(¹) Dominick Salvatore , OP . CIT , P 3.6 .

(²) فؤاد أبوستيت، مرجع سابق، ص 20

(³) عماد الليثي، مرجع سابق، ص 26

2 - الوفورات الخارجية :

تنشأ هذه الوفورات الخارجية للمشروع نتيجة لنمو الصناعة - بأكملها - التي يعمل في إطارها المشروع فنمو الصناعة من شأنه أن يخلق قدرة تنظيمية وخبرة بهذه الصناعة، ومهارات يستفيد منها المشروع الجديد في هذه الصناعة وهذا بالطبع ناتج من جراء التكامل الاقتصادي واتساع السوق .

3 - الأثر على الاستثمار⁽¹⁾ :

إن قيام الاتحاد الجمركي يحفز وينشط الإنفاق الاستثماري داخل الاتحاد، إذ تقترب زيادة الكفاءة الإنتاجية بزيادة الأرباح - نتيجة لانخفاض تكاليف الإنتاج - مما يوفر للمنشآت أرصدة أكبر للاستثمار في السلع الرأسمالية، وهذه الاستثمارات إما أن تكون محلية أي من داخل الاتحاد أملا في الحصول على مزايا السوق الكبير الذي خلقه الاتحاد، أو قد تكون أجنبية (أي من خارج الاتحاد) حيث تلجأ المنشآت في الدول غير الأعضاء إلى إقامة فروع لها في الاتحاد، كمحاولة منها لتجنب العوائق المفروضة على منتجاتها من أعضاء الاتحاد، وتتجنب أيضا التمييز في المعاملة الذي تواجهه . ولا شك أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري سينعكس أثره الإيجابي على زيادة الكفاءة الإنتاجية في دول الاتحاد.

3 - الأثر على المنافسة⁽²⁾ :

نظرا لأن الاتحاد الجمركي يترتب عليه إزالة الحواجز الجمركية والقيود الكمية على التجارة الخارجية بين الدول الأعضاء، ومن ثم اشتداد المنافسة بين المنشآت داخل دول الاتحاد، ومن ثم خروج المنشآت الوطنية التي كانت تعمل على أسس غير اقتصادية قبل قيام الاتحاد وتحول مواردها إلى قطاعات أكثر إنتاجية للاقتصاد القومي أو على الأقل يجب أن تكيف نفسها مع البيئة التنافسية الجديدة، وهذا من شأنه رفع الكفاءة في الصناعات المحمية عن طريق السعي نحو خفض تكاليف الإنتاج فضلا عن تطوير التقنيات المستخدمة في هذه الصناعة. ولاشك أن محصلة استخدام الموارد بطريقة أكفأ، سيكون لها مردود إيجابي على الرفاهية الاقتصادية للدولة.

المطلب الخامس : الصيغة البديلة للتكامل الاقتصادي

انطلاقا من مقومات التكامل ودرجاته السالفة الذكر، يتضح أنها قد تم تنفيذها في أوروبا (الاتحاد الأوروبي)، فبعد الحرب العالمية الثانية كان التكامل الاقتصادي يتم وفق مقومات المذكورة سابقا، كالتقارب الجغرافي والتقارب في مستوى النمو الاقتصادي... وغيرها. فأصبح يسمى بالتكامل الاقتصادي التقليدي الذي اتخذ بعدا إقليميا. غير أنه ظهرت صيغة جديدة وبديلة لهذا التكامل وذلك خلال العقد الأخيرين من القرن الماضي باعتبارها لا تخضع لتلك الشروط، أي تجميع عدد من الدول في شكل أو درجة من درجات التكامل الاقتصادي لا تنتمي إلى إقليم واحد ولا تربطها لغة أو تاريخ أو ثقافة. كما أنها تختلف في درجة تقدمها الاقتصادي (متقدمة ونامية).

وهذا يعود للتحويلات التي شهدتها البيئة الاقتصادية الدولية من التقدم والتطور التكنولوجي وبروز العولمة الاقتصادية.... لذا اتخذ التكامل الاقتصادي بعدا قاريا وهو ما يجعل ارتباط الدول في أكثر من إقليم لا تربطها عوامل اجتماعية ولا تقارب جغرافي.

(1) محمود حسن حسنى ، مدخل إلى سياسات التجارة الخارجية ، مرجع سابق ، ص 2.8.

(2) فاروق حسين، مرجع سابق، ص 238.

لذلك شهد العالم نشاطا متسع النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الإقليمية الاقتصادية سواء في إطار ثنائي أو شبه إقليمي، وهذا يدخل في النمط التقليدي للتكامل، أو تجمعات لا تكتسب صبغة الإقليمية المباشرة وإنما تجمع بين مجموعة من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي متسع تحده المحيطات والتي تسمى بالمجالات الاقتصادية الكبرى، مع تنامي التوجه نحو تشكيل تكتلات تجمع بين دول ذات مستويات تنمية مختلفة⁽¹⁾.

وفيما يلي سوف نبين أهم نواحي التباين بين الصيغة التقليدية والبديلة للتكامل الإقليمي بالاعتماد على مجموعة من الخصائص مثل النطاق الجغرافي والخصائص الإقليمية والاجتماعية⁽²⁾:

- 1 - النطاق الجغرافي: حسب الصيغة التقليدية للتكامل فإنه يضم دولا متجاورة جغرافيا. لكن حسب الصيغة الجديدة للتكامل فإنه ليس من الضروري أن يكون بين دول متجاورة، ولكن قد يكون بين إقليم أو أكثر متجاورين.
- 2 - الخصائص الإقليمية: يتطلب قيام التكامل حسب المنهج التقليدي قدرا كبيرا من التجانس والتقارب الاقتصادي لأن ذلك يؤدي إلى مزيد من خطى التقارب بين إطار التكتل، أما المنهج الجديد فإنه لا يتطلب ذلك بل على العكس تماما فإنه يقوم بين أعضاء تتباين مستوياتهم الاقتصادية ويعتمد على وجود أعضاء متقدمين يتولون قيادة التكتل.
- 3- الخصائص الاجتماعية والثقافية: ترى الصيغة التقليدية للتكامل أن هناك ثقلا للعوامل الاجتماعية والثقافية في التقارب، ويعطي التنديد بالصراع الإقليمي قدرا من الوجهة يسهل تقبل إحلال التفاهم والتقارب محل التناوب والتصارع، حتى بلوغ الوحدة. وعلى عكس ذلك نجد الصيغة الجديدة تسمح للتكامل أن يقوم بين أعضاء لهم ثقافات متباعدة وتسمح بالخصوصيات وتعتمد على تبادل التفاهم بين أعضائها.
- 4- الدوافع السياسية: فإن الدوافع السياسية للصيغة التقليدية هي إيقاف الحروب وعدم استنزاف البلاد، لأن هذا الشكل ظهر بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية. أما الصيغة الجديدة للتكامل وبسبب اختلاف الظروف الدولية تركز على دعم الاستقرار السياسي، ورفع المستوى الاقتصادي للبلاد.
- 5- تحرير التجارة: في هذا الجانب نجد الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفصيلية تبدأ بمنطقة التجارة التفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الصيغة الجديدة فإنها تقف عند مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها الدول المختلفة في مقوماتها.
- 6- عدم اشتراط المعاملة بالمثل: حسب الصيغة التقليدية فإن ذلك مجاز لصالح الدول الأعضاء الأقل تقدما في التكتل، لكن في الصيغة الجديدة فإن هذا الشرط غير مجاز فيها واستبدل ذلك بتعويض الدول الأعضاء الأقل تقدما.
- 7-نطاق التجارة: الأساس في الصيغة التقليدية هو للمنتجات الصناعية، وذلك بهدف الإحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي، بينما في الصيغة الجديدة نجد أن نطاق التجارة فيها أوسع بحيث يشمل السلع والخدمات مع التركيز في هذه الصيغة على تعزيز التصدير.
- 8- تحرير عناصر الإنتاج: نركز هنا على عنصر رأس المال وعنصر العمل. ففي حين نجد الصيغة التقليدية بأن تحرير رأس المال يتم تدريجيا مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي.

(¹) أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 49.

(²) عبد الناصر طلب نزال، النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص 18.

9- **تنسيق السياسات:** حسب الصيغة التقليدية فإن تنسيق السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي، ولكن الصيغة الجديدة فإنها تعطي وزنا أكبر لمطالب الشركات عابرة القوميات والأعضاء الأكثر تقدما.

10- **المرحلة النهائية:** نجد بأن الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدية تتمثل في الوصول إلى وحدة اقتصادية على أمل أن تنتهي بوحدة سياسية، بينما تقوم الصيغة الجديدة للتكامل على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

11- **النظام الاقتصادي:** تعتمد الصيغة التقليدية على تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على حركة الاستثمار الأجنبي المباشر، بينما الصيغة الجديدة فإنها تعتمد على الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار المباشر.

12- **الدعوى والتوجيه:** نجد دعوى وتوجيه التكامل في الصيغة التقليدية يعود إلى السلطات الرسمية في الدول الأطراف، فإن تلك الدعوى في الصيغة الجديدة تعود إلى قطاع الأعمال والشركات عابرة القوميات،

في إطار الصيغة التقليدية فإنه يفرق بين التكامل السالب والتكامل الموجب، فالأول يشير إلى الدرجات الأربع الأولى من التكامل الاقتصادي، أي من منطقة التفضيل الجزئي إلى السوق المشتركة، ويتم من خلاله إزالة القيود فقط بين الدول المتكاملة. أما الثاني، فيشير إلى المراحل الباقية من درجات التكامل الاقتصادي، وفيها تشير وتتفق الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية على إنشاء آليات جديدة للتكامل مثل تنسيق السياسات الاقتصادية المالية والنقدية، وتوحيد النظم الضريبية وإنشاء عملة موحدة. أما الصيغة الجديدة للتكامل الاقتصادي لا تأخذ بكل أشكال التكامل السابقة، ومن الأمثلة على ذلك منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية. يمكن تلخيص الاختلاف بين الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة أو البديلة للتكامل الاقتصادي في الجدول التالي:

الجدول رقم (1): مقارنة بين الصيغتين التقليدية والبديلة للتكامل الاقتصادي

الخصائص	المنهج التقليدي	المنهج البديل
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولاً متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورتين
الخصائص الإقليمية	التجانس وتقارب المستويات الاقتصادية	التباين، أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الخصائص الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي
تحرير التجارة	اتفاقات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم/أو اتحاد جمركي	مناطق تجارة حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز لصالح الدول الأقل تقدماً	غير مجاز، مع تعويض الدول الأقل تقدماً
نطاق التجارة	أساساً للمنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات مع التركيز على تعزيز التصدير
رأس المال	تحريره تدريجياً مع توفير الشروط الأشد للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدماً إلى الأقل تقدماً
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطة يستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الأعضاء الأقل تقدماً
تنسيق السياسات	تدريجياً، مع توسيع صلاحيات سلطة فوق الوطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر لمطالب الشركات عابرة القارات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تقضي لوحدة سياسية	أساساً مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال
النظام الاقتصادي	تخصيص حر أو مخطط للموارد وقيود على الاستثمار	الالتزام بحرية قوى السوق ومنح حرية دخول الاستثمار الأجنبي المباشر
الدعوة والتوجيه	السلطات الرسمية	قطاع الأعمال وعابرات القوميات

المصدر: محمد محمود الإمام "العمل الاقتصادي العربي المشترك، المفهوم وتطوره"، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط"، معهد التخطيط القومي، العدد 2، ديسمبر 1996، ص 35.

المطلب السادس : مشاكل التكامل الاقتصادي وأثاره:

للتكامل الاقتصادي مزايا ومنافع متنوعة، إلا أنه لا يخلو من العيوب والمشاكل، فتكتفه الصعوبات التي تواجه عمليات تطبيق الإجراءات التكاملية المتفق عليها بين مجموعة الدول الأعضاء. فتنشأ بعض هذه المشاكل تلقائياً بمجرد قيام التكامل، كما ينشأ البعض الآخر عند التنفيذ العملي لاتفاقية التكامل. ومن أهم هذه المشاكل نذكر ما يلي:⁽¹⁾

أولاً: مشاكل التكامل:

1) مشاكل التعريف الموحدة.

مشاكل التعريف الموحدة: من أهم الضروريات الأساسية لقيام التكامل الاقتصادي بين مجموعة من الدول هو إزالة الحواجز الجمركية مع الاتفاق مسبقاً على وضع تعريف جمركية موحدة لمواجهة السلع الواردة من العالم الخارجي، إلا أنه من الصعب وضع تعريف موحدة تفرض على مجموعة الدول الأعضاء وهذا راجع لصعوبة التوفيق بين المصالح المختلفة.

2) مشاكل الحماية الجمركية.

تعرفة الحماية الجمركية هي تعرفة تقررها دولة ما لحماية أو تشجيع صناعاتها المحلية وذلك عن طريق وضع نسبة جمركية عالية على البضائع المستوردة التي تنافس البضائع المماثلة المصنوعة محلياً بهدف ترويج الصناعة الوطنية وتويعها تشجيع المواطنين على شرائها .

3) مشاكل توزيع الإيرادات وتعويض الخسائر.

تقوم نظرية الاتحاد الجمركي بإلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على واردات الدول الأعضاء في الاتحاد، بالإضافة إلى وضع تعريف جمركية موحدة على السلع المستوردة من دول خارج الاتحاد، ثم توزيع الإيرادات الجمركية على الدول الأعضاء في الاتحاد على أساس قاعدة مقبولة للجميع وهذا يعد من ضمن المشاكل التي تعوق التكامل الاقتصادي.

ثانياً: آثار التكامل العربي:

1- الآثار الاستاتيكية (السكونية): ان وجود اتحاد جمركي وزوال الحواجز التجارية داخل المناطق التكاملية، وما يتبعه من خفض التكاليف والأسعار وهذا بافتراض ثبات عوامل الإنتاج الأخرى (العمل ورأس المال) وفي هذا الإطار يفرق فاينر بين نوعين من آثار الاتحاد الجمركي على الرفاهية يعرف الأول بخلق التجارة والثاني بتحويل التجارة⁽²⁾.

أما خلق التجارة :يعني هذا الأثر أنه نتيجة لإزالة القيود الجمركية بين الدول أعضاء التكامل، يصبح بإمكان إحداها استيراد منتج معين من دول أخرى في الاتحاد بسعر أرخص مما لو تم إنتاجه محلياً. ونتيجة لذلك يحدث اتزان: الأول: خروج بعض المنتجين

⁽¹⁾ كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة، بيروت، 1988، ص 130.

⁽²⁾ موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية ، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003.

المحليين الذين ترتفع تكاليف إنتاجهم عن سعر الاستيراد والثاني وهو ما لم يأخذه فاينر في الاعتبار "هو استفادة المستهلكين من خفض السعر مما يدفعهم إلى زيادة استهلاكهم، وبالتالي تجاوز التوسع في الاستيراد لما يكفي لتعويض النقص في الإنتاج المحلي⁽¹⁾. ومعنى هذا أن الدول الأخرى في الاتحاد بدأت تصدر منتجات لم تكن تستطيع تصديرها إلى تلك الدولة بسبب القيود الجمركية التي أزيلت. هذا الأثر بشقيه يعني حدوث تجارة لم تكن قائمة من قبل.

أما أثر تحويل التجارة فيحدث عندما يتم اعتماد اتحاد جمركي أو تحقيق تكامل تجاري، تحول الاستيراد من المنتجين ذوي الكلفة الأدنى في بقية العالم نحو السلع والخدمات ذات الكلفة الأعلى في الدولة الشريكة فيتكبد الخسارة عندما تفوق الكلفة الناتجة عن التحول في التجارة عن المكاسب المحققة عن طريق خلق التجارة.

2- الآثار الديناميكية للتكامل الاقتصادي:

يمكن أن تؤدي اتفاقيات التكامل الاقتصادي إلى ظهور العديد من الآثار الديناميكية التي لا تؤثر فقط في مستوى الرفاهية الاقتصادية، وإنما تؤدي كذلك إلى تغيير في طبيعة ومستوى النمو الاقتصادي ومما لا شك فيه أن اتساع مجال السوق وما يتبعه من زيادة الطلب على سلع ومنتجات الدول الأعضاء سوف يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية منها فرصة للمشاريع الإنتاجية لزيادة إنتاجها من أجل مقابلة الزيادة الجديدة في الطلب على هذه المنتجات، وكل ذلك يخضع لمبدأ "تزايد الغلة"، وأيضاً على مدى مرونة الطلب على منتجاتها، وزيادة النشاط الاقتصادي الصناعي في الدولة بالإضافة إلى التخصص وتقسيم العمل، كما يكون هناك زيادة الوفرة الخارجية وزياد التشابك الاقتصادي إلى جانب المنافسة والتي تنتج عنها رفع كفاءة الصناعات التصديرية، يؤدي اتساع نطاق السوق نتيجة قيام الاتحاد إلى الحد من المخاطر وعدم اليقين بالنسبة للصفقات الخارجية. وهذا سوف يحسن أكثر من توقعاتهم المستقبلية والتي سوف تترجم في معدلات أعلى للاستثمار والتوسع في التجارة وثمة آثار أخرى للاتحاد الجمركي نتيجة اتساع السوق وأهمها ما يترتب على اتساع السوق من زيادة فرص الاستثمار واجتذاب الأموال الأجنبية.

(¹) إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكامل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002، ص 50

المبحث الثاني

واقع التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

احتل موضوع التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلدان العربية، حيزاً بارزاً ليس فقط في الخطاب السياسي والاقتصادي وإنما على مستوى الشارع العربي، وفي هذا المبحث سوف نعرض واقع التكامل الاقتصادي للدول العربية والاتفاقيات التي وقعت في الوطن العربي، والواقع الحالي للتعاون والتكامل العربي وأهميته في المطالب التالية:

المطلب الأول: دوافع التوجه للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الثالث: تجارب التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الأول: دوافع التوجه للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي

إن دوافع التكامل تتمثل بالمزايا و المنافع التي يمكن أن تحققها أو تحصل عليها الدول المتكاملة بعد تكاملها مقارنة بما كانت تحققه من منافع و مزايا قبل التكامل، ويرجع دوافع التوجه الى التعاون والتكامل الاقتصادي العربي إلى:

1. ضعف نطاق الأسواق* المحلية لمعظم الدول العربية مما يؤدي إلى عرقلة المشروعات الحديثة في الوقت الراهن في المجالات الاقتصادية المختلفة، كما يؤدي التكامل الى توسيع نطاق السوق العربية.
2. عدم قدرة الدول العربية منفردة على القيام بالمشروعات والذي يتصف معظمها بعدم التجزئة من الناحية الفنية والاقتصادية والتكنولوجية. ويرجع هذا لقلة رؤوس الأموال اللازمة لبناء مثل هذه المشروعات، وندرة الكفاءات العلمية والفنية لإنشائها وإدارتها، وضيق الأسواق المحلية لهذا يكون تأثير هذه العوامل أكثر حدة على مستوى كل دولة منفردة.
3. ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول العربية في مجال المعاملات الاقتصادية، ويرجع السبب وراء ذلك إلى اعتماد معظم الدول النامية في صادراتها على المواد الأولية⁽¹⁾.
4. ويعزى ازدياد الاهتمام بالتكامل في الدول النامية إلى الرغبة في أن تحذو هذه الدول حذو النموذج الأوروبي في التكامل الاقتصادي.
5. كما رأت الدول العربية في ترتيبات التكامل الإقليمي منفذاً لتصحيح علاقاتها الخارجية ودعمها لجهودها التنموية القطرية مع استبقاء أمل الوحدة السياسية للدول التي سعت إليها وعجزت عن تنميتها.
6. التنمية الاقتصادية هي الدافع القوي إلى الحركة التكاملية في الدول النامية ذلك أن هذه الدول تسير باقتصاداتها وفقاً لنظرية النمو المتوازن للقطاعات الاقتصادية بناء على خططها الوطنية ووفقاً لبرامج التصنيع في هذا الخط⁽²⁾ وهناك من يرى أن من دوافع التعاون والتكامل العربي فيما يلي:

أهداف التكامل الاقتصادي العربي: نستطيع التمييز بين مجموعة من الأهداف منها ما هو اقتصادي وآخر عسكري نذكرها كما يلي: ⁽²⁾

⁽¹⁾ جمال عمورة ، معوقات ومقومات التكامل الاقتصادي العربي مع عرض تجربة الاتحاد الأوروبي كتجربة رائدة في مجال التكامل الاقتصادي، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية ، العدد الرابع، سنة 4، 2013: ص 96-105.

⁽²⁾ سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة ، مكتب الإشعاع، ط 1، 2001- ص 220

أ- الأهداف الاقتصادية:

1. الحصول على مزايا الإنتاج الكبيرة حيث يتسع حجم السوق ويشجع هذا على توزيع الاستثمارات توجيهها سليماً وإعادة تكوين حركة السلعة ورأس المال والعمل على إزالة كل العوائق في هذا المجال.
2. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية كما يحقق استغلال الإمكانيات الاقتصادية المختلفة للدول الأعضاء مما يؤدي إلى خلق قابليات جديدة تعمل على النهوض بالإنتاج والاستثمار والدخول في التشغيل.
3. يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تنويع الإنتاج بطريقة اقتصادية وهذا ما يحمي اقتصاديات الدول الأعضاء من بعض التقلبات السياسية والأجنبية.
4. تسهيل عملية التنمية الاقتصادية حيث أن هذه العملية تصبح أسهل وأيسر بعد قيام التكتل إذ أن الاستفادة من اتساع السوق.
5. رفع مستوى رفاهية المواطنين، حيث يفترض أن التكامل الاقتصادي يمكن المستهلكين من الحصول على السلع الاستهلاكية بأقل الأسعار الممكنة نظراً إلى إزالة الرسوم الجمركية من ناحية وإلى تخفيض تكاليف الإنتاج الناتجة عن توسيع رقعة السوق من ناحية أخرى.
6. التقليل من الاعتماد على الخارج وهذا ما يؤدي إلى محدودية التأثير بالتقلبات الاقتصادية.

ب- الأهداف السياسية:

بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية نجد أهدافاً سياسية وهو أن تريد دولتان أو أكثر تكوين اتحاد سياسي فيما بينها ولكن يكون من العقبات ما يحول دون إتمام قيام الاتحاد السياسي منذ البداية فيبدأ التكامل في شكل اتحاد جمركي أو سوق مشتركة مثلاً أن يمهد هذا الاتحاد الجمركي أو تلك السوق أمام الاتحاد السياسي، وقد لا تكون الغاية السياسية من التكامل تكون أن الاتحاد سياسي بل قد تكون مجرد رغبة دولة كبيرة في السيطرة سياسياً على دولة أخرى.

ج- الأهداف العسكرية:

قد يكون الهدف من وراء التكامل الرغبة في تكوين وحدة عسكرية ومن أمثال ذلك ما نادى به أحد المفكرين الأوروبيين بعد الحرب العالمية الثانية من تكوين اتحاد أوروبي يقصد تقوية اقتصاديات أوروبا حتى تكون لها قوتها السياسية والعسكرية فتفرق بذلك بين العسكريين الأمريكي والروسي ولا تساق أهدافها مما يقوي السلم العالمي⁽¹⁾.

المطلب الثاني: مقومات التكامل الاقتصادي العربي

تتسم مقومات التكامل الاقتصادي في الوطن العربي بكونها مقومات مميزة، وتحمل خصوصيات تتبع من خصوصية الواقع العربي، حيث أن الوطن العربي يشكل وحده جغرافية متكاملة، وما ظاهره التجزئة إلا ظاهره طارئة علي هذا الوضع وهي من تبعات الاستعمار. وللتعرف علي هذه المقومات بشكل مفصل سوف يتم تقسيمها إلي ثلاث مجموعات من المقومات وهي :-

1- مجموعة المقومات البشرية.

(¹) إكرام عبد الرحيم، مرجع سابق ، ص 71

2- مجموعة المقومات الطبيعية.

3- مجموعة المقومات النفسية والمعنوية والتاريخية.

وفيما يلي نتناول كل من هذه المقومات بشئ من التفصيل .

أولاً : المقومات البشرية:

إن أهميه العنصر البشري في موضوع التكامل الاقتصادي أمر لا يحتاج إلى تدليل، حيث أن الموارد البشرية تعتبر أهم الأركان والمقومات المحددة لعملية التكامل الاقتصادي في أي مجموعه من الدول، وفي هذا المقام سنتناول المقومات البشرية كمقوم من مقومات التكامل الاقتصادي العربي من ناحيتين هما، مجموع السكان وكثافته، ومستوي القوي العاملة .

ويبلغ عدد تلك الدول 22 دولة، ويُطلق عليها مجتمعة مصطلح الوطن العربي، ويتكون الوطن العربي من مساحة جغرافية تربط بين ثلاث قارات وأربعة بحار، تتسم بالتجانس النسبي في اللغة والثقافة، وبالتباين الكبير في السياسة والاقتصاد والتركيبية السكانية والاجتماعية، وتبلغ مساحة الوطن العربي حوالي 14.2 مليون/كم² يعيش فيه حوالي 377 مليون نسمة في عام 2020، (1) وينتج العالم العربي 25.8 % من إنتاج العالم للنفط ويمتلك 50.3 % من احتياطات النفط العالمية وينتج أيضاً 13.1 % من الإنتاج العالمي للغاز الطبيعي ويمتلك 29.1 % من الاحتياطي العالمي منه، وتنقسم الدول العربية إلى مجموعتين:

الدول المنتجة للنفط:

ويعتمد الدخل الوطني في هذه الدول على مصدر واحد وهو تصدير مادة النفط، وهذه الدول غنية بمواردها المالية، ولكنها تعاني من نقص اليد العاملة المتخصصة. (2).

الدول غير المنتجة للنفط:

تعتمد في غالبيتها على الزراعة وقطاع الخدمات العامة، وتعاني هذه الدول من وفرة اليد العاملة وتزايد البطالة، ومن نقص في مصادر رؤوس الأموال وتعاني غالبية الدول العربية حالياً من تحديات وصعوبات متعددة منها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، بعض هذه المشاكل ناتج عن خلل في البناء الداخلي والبعض الآخر ناتج عن عوامل خارجية، بين هذه وتلك تسعى غالبية الدول العربية لوضع الخطط التنموية الملائمة لظروفها الذاتية المتميزة. (3).

وبالنظر إلى عدد السكان بمفرده فانه مؤشر عديم المعني - وان كان يشير إلى حجم السوق والذي له تأثيره الإيجابي علي التكامل الاقتصادي - ولكن حتى تكون الصورة أكثر وضوحاً فانه من الأهمية بمكان معرفة العلاقة بين السكان ومساحة الأراضي. ونقصد هنا مساحة الأرض المستغلة وليست المساحة الكلية وذلك بأخذ التضاريس في الاعتبار، ويلاحظ أن مقولة أن عدد السكان في الوطن العربي تتلاءم مع مساحة الأراضي الصالحة للاستغلال هي مقولة تتسم بالعمومية

(1) صندوق الأمم المتحدة للسكان أن تعداد سكان الوطن العربي بلغ 377 مليون نسمة من إجمالي تعداد سكان العالم البالغ 7.7 مليار نسمة، وأن نسبة الشباب بين عمري 10

سنوات و 24 سنة تبلغ نحو 28% من إجمالي السكان في العالم العربي. 2020، ص 11

(2) سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 219.

(3) هند عبد اللطيف المصري، أثر التغير في هيكل النظام الدولي على محاولات التكامل الإقليمي العربي في التسعينات، رسالة ماجستير معهد البحوث

والدراسات العربية القاهرة، 2004، ص 68

وذلك عند تشخيص لواقع الوطن العربي المجزأ . حيث أن أخذ الوطن العربي كأجزاء يظهر لنا أبعاد المشكلة السكانية، وهذه المشكلة تظهر باتجاهين، مشكله ندرة سكانية ونقص في الأيدي العاملة في بعض الدول العربية، ومشكله فائض في السكان نتيجة اكتظاظهم في مساحة قابليتها محدودة لاستيعاب الأعداد الحالية في البعض الآخر .

ثانياً: المقومات الطبيعية:

يزخر الوطن العربي بموارد طبيعية عديدة، وتعد هذه الموارد من أولى مستلزمات عملية التنمية الاقتصادية التي تسعى لتحقيقها من خلال التكامل الاقتصادي، وهذه المستلزمات من حيث وفرتها تزيد حتى عن إمكانات الاستثمار الحالية . وتؤكد العديد من الدراسات علي إمكانات وثروات العالم العربي لا توجد بنفس هذا التنوع في أي منطقة جغرافية واحدة أخرى في العالم، ونتناول أهم هذه الموارد علي النحو التالي :

1- الموارد المعدنية .

أ - النفط والغاز الطبيعي:

يعتبر الوطن العربي المنطقة الأولى في العالم من حيث توافر النفط الخام، فيبلغ الاحتياطي العربي من النفط في التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" لعام 2020 الذي صدر حديثاً أن احتياطي الدول العربية من النفط الخام بنهاية عام 2019 بلغ حوالي 715 مليون و 740 ألف مليار برميل، مشكلاً بذلك 57,2 بالمائة من الاحتياطي العالمي البالغ 1,25 تريليون برميل⁽¹⁾ . وتوفر النفط الخام في الوطن العربي بهذه النسبة العالية لا تقتصر علي أهميه علي ما يدره للعالم العربي من عوائد مالية عن طريق تصدير الجزء الأكبر بنسبه (93%)، بل تشكل أيضاً إمكانية استغلال هذه الثروة عربياً، عن طريق تحويل النفط الخام إلي منتجات صناعية من شأنها مضاعفه القيمة المضافة لإنتاجه من ناحية، والعمل علي خلق نوع من التنسيق والتعاون بشأنه - أن لم يكن دمج هذا القطاع الحيوي علي مستوي العالم العربي من ناحية أخرى-، وذلك لخلق مركز تفاوضي قوي للعالم العربي، وذلك من اجل الحفاظ علي أسعار النفط العربي .

وبتركيز الاحتياطي في بعض الدول العربية دون الأخرى حيث تستحوذ السعودية وحدها علي نحو 41% من الاحتياطي العربي من النفط، كما تساهم خمس دول عربيه - السعودية والكويت والإمارات والعراق وليبيا - بنحو 91% من مجموع الاحتياطي النفطي للدول العربية، وهذا التركيز في الاحتياطي النفطي يوضح أن عوائده ستركز في أقطار محدودة تضيق طاقتها الاستيعابية عن استثمار عوائده في حين تحرم أقطار أخرى منه، ومن ثم فإن النظرة القومية في استثمار عوائد هذا العنصر الهام تعد ضرورة لتحقيق التنمية القومية المأمولة . أما عن الإنتاج فتشير البيانات إلي أن الوطن العربي ينتج من النفط نحو 24.2 مليار برميل /يوم بما يمثل نحو 32% من مجموع الإنتاج العالمي منه في حين يساهم بنحو 36% من صادرات العالم من النفط الخام، وهذه بطبيعة الحال نسبة تجاوز مساهمته في الإنتاج العالمي .

(¹) التقرير السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول "أوابك" لعام 2020

وكما هو الحال في توزيع الاحتياطي النفطي علي العالم العربي، فإن إنتاجه يتسم بالتركيز في عدد محدود من الدول دون الأخرى مما يدعم الرأي السابق الإشارة إليه، والخاص بضرورة وجود سياسة موحدة علي مستوي العالم العربي للاستفادة منه أقصى استفادة ممكنة، كذلك استحوذت الدول العربية على نحو 55.7 في المائة من تقديرات الاحتياطي العالمي المؤكد من النفط، ونحو 26.5 في المائة من احتياطات الغاز الطبيعي العالمية، واستأثرت الدول العربية بنسبة 26.8 في المائة من إجمالي الإنتاج العالمي من النفط الخام وشكلت حصتها من كميات الغاز الطبيعي المسوق 15.1 في المائة من الإجمالي العالمي في عام 2020. واستقرت تقديرات الاحتياطي المؤكد للدول العربية من النفط الخام لعام 2020 عند المستوى نفسه المحقق في عام 2019 وهو 715.8 مليار برميل.⁽¹⁾

ب - المعادن الأخرى:

(1) **الحديد:** زاد احتياطي العالم العربي من خامات الحديد في الفترة الأخيرة عن 16 مليار طن حيث يزيد إنتاج الحديد الخام في البلدان العربية عام يلو الآخر، ويتوزع هذا الاحتياطي بين خمس دول عربية يأتي في مقدمتها الجزائر، موريتانيا، ليبيا، السعودية ومصر .

(2) **الرصاص:** يبلغ إنتاج الوطن العربي من الرصاص نحو 124.5 ألف طن ويتركز إنتاجه في المغرب حيث تساهم بنحو 82% من إنتاجه في العالم العربي .

(3) **الزنك:** يبلغ إنتاج الوطن العربي منة نحو 169 ألف طن، تساهم المغرب بنحو 89% من إنتاجه في الوطن العربي وتساهم بالنسبة الباقية كلا من تونس والجزائر .

(4) **النحاس:** بلغت احتياطات الوطن العربي من خامات النحاس ما يقرب من 200 مليون طن، باعتبارها من أهم الموارد المعدنية الفلزية التي تنتمي بسرعة مذهلة في الوطن العربي، يبلغ إنتاج الوطن العربي منه نحو 37 ألف طن حيث ينتج في المغرب والجزائر ويبلغ نصيب كل منهما 97.5 %، 2.5 % .

(5) **الفوسفات:** تمتلك الدول العربية نحو 76 في المائة من احتياطي العالم من الفوسفات، حيث تحتل تونس المرتبة السادسة عالميا في إنتاج هذا المعدن حيث تنتج نحو 60 مليون طن وكذلك الحال بالنسبة للأردن حيث تحتل المرتبة الثامنة عالميا، ينتج الوطن العربي من صخر الفوسفات نحو 41 مليون طن / سنة ويتوزع إنتاجه في الوطن العربي، والمغرب وحدها تساهم بنحو 49 % من إنتاج الوطن العربي من الفوسفات . وعلى الرغم من إنتاج صخر الفوسفات في الوطن العربي بكميات كبيرة ألا انه يستورد معظم احتياجاته من الفوسفات من الخارج نظرا لعدم استغلال هذا المورد محليا ولكنه يصدر في صورة خام .

من خلال العرض السابق للموارد المعدنية النفطية وغير النفطية في العالم العربي يلاحظ أن أغلب الموارد المعدنية غير النفطية تتركز في الدول العربية غير النفطية، ولاشك أن هذا التوزيع لاحتياطي و إنتاج المعادن يمثل عنصرا تكامليا في نطاق

(1) عماد الليثي، مرجع سابق، ص26

العالم العربي. حيث أنه بالإمكان قيام العديد من الصناعات المشتركة، والتي يمكن أن تكون نواة للانطلاق نحو تنمية متكاملة للوطن العربي، وتعد أرضية خصبة في نفس الوقت تندمج على أساسها في السوق العالمية .

ج - الموارد الزراعية والسمكية: -

أنعم الله على العالم العربي بالعديد من الموارد الزراعية والحيوانية التي لو أحسن استخدامها لتغير الحال ولتلاشى الفجوة الغذائية التي يعاني منها والتي تستهلك جزء كبير من موارده المالية، فتشير البيانات المتاحة إلى أن مساحة الأراضي القابلة للزراعة في الدول العربية بلغت عام 2012 نحو 140 مليون هكتار، وهي لم تستغل بالكامل، حيث تبلغ مساحة الأراضي المزروعة خلال نفس العام بنحو 69 مليون هكتار، وهي تمثل نحو 49% من إجمالي المساحة القابلة للزراعة . أما عن المورد المائية ؛ فتقدر الموارد المائية المتجددة في الدول العربية بنحو 338 مليار متر مكعب، منها 296 مليار متر مكعب مياه سطحية و 42 مليار متر مكعب مياه جوفية متجددة، ويقدر المخزون السمكي في الوطن العربي بنحو 8.2 مليون طن، ويقدر الإنتاج السمكي بنحو 4.3 مليون طن عام 2012 .⁽¹⁾

وتقدر إجمالي القوى العاملة في الزراعة عام 2011 بحوالي 27.3 مليون عامل أي بنسبة 22.6% من إجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية، وتتفاوت نسبة العاملين في القطاع الزراعي إلى عدد العاملين في القطاعات الاقتصادية الأخرى من دولة إلى أخرى؛ إذ تتجاوز 50% في جيبوتي والقمر وتتراوح بين 20% و 38% في سوريا والجزائر ومصر والمغرب.

ثالثاً: المقومات المعنوية والسياسية: -

يمتلك الوطن العربي بالإضافة إلى المقومات المادية، مقومات أخرى تكسب عملية التكامل فيه قوة، وتمثل هذه المقومات في اللغة المشتركة، التاريخ المشترك والمصالح المشتركة، ووقوعه في منطقة جغرافية واحدة الخ.

فالأمة العربية تتحدث لغة واحدة وهي العربية، وهذه ميزة تفتقد إليها أغلب التكتلات الاقتصادية على الصعيد العالمي، كما يتحد الوطن العربي في تاريخه وهو تاريخ حافل أضاف إلى البشرية الكثير. ويتميز بأنه تاريخ متجدد ويتحقق فيه الصلة بين ماضي الأمة وحاضرها ومستقبلها. ومن هنا يجب العودة إلى هذا التاريخ لاستنباط سبب رقى العالم العربي في مرحلة ما، وسبب انتكاسته في مرحلة أخرى، وهذا يعتبر من الأسس الهامة لبناء كيان عربي جديد. كما يتسم العالم العربي بوحدة المصالح حيث تتشابه الدول العربية من حيث تخلفها الاقتصادي، وتدخل جميعها تحت " الدول النامية " ومن ثم فإنها جميعاً تسعى لتجاوز أوضاع التخلف والانتقال إلى وضع أفضل مما هي عليه.

أما عن العامل الجغرافي، فالوطن العربي يتميز بامتداده الجغرافي وتنوع تضاريسه وتشابه أحواله المناخية نسبياً، كما أن القرب الجغرافي من شأنه تشابه العادات .

فوائد التكامل الاقتصادي العربي:-

إن التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية ليس هدفاً في حد ذاته، بل أنه وسيلة لتحقيق العديد من الأهداف لعل أهمها: -

(1) بهجت أبو النصر، التكامل الاقتصادي العربي، مرجع سابق . ص 18

(1) - اتساع حجم السوق:

إن الفاحص لاقتصاديات الأقطار العربية كل منها على حده، يجد أنها جميعاً تعاني من ضيق حجم السوق (1) . فالدول النفطية التي تتسم بوفرة مالية وقوة شرائية حقيقية عالية - يقدر متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال عام 2012 في الإمارات والكويت وقطر بين 45 : 107 ألف دولار، وفي السعودية والبحرين وعمان وليبيا، بين 10 : 25 آلاف دولار، تعاني من انخفاض عدد السكان حيث أن هناك أربع أقطار عربية نفطية يقل عدد سكانها عن 4 مليون نسمة بل أنه لا يتجاوز 2 مليار لقطر والبحرين، في حين نجد أن الدول غير النفطية وإن كانت تتسم بارتفاع عدد سكانها، فإنها تعاني من انخفاض القوة الشرائية الحقيقية نظراً لانخفاض مستويات دخولها، حيث يقل متوسط دخل الفرد في نحو 6 دول عربية عن 2000 دولار وأقل من 5000 دولار في 10 دولة عربية (2)

أما بالنظر إلى العالم العربي ككل فنجد أنه يتمتع بسوق كبير، ومن ثم فإن التكامل الاقتصادي سيؤدي إلى اتساع حجم السوق أمام المشروعات في كل بلد من البلاد العربية، بما يسمح بالاستفادة من وفورات النطاق . وخاصة أنه في صناعات معينة لا يمكن الاستفادة من وسائل الإنتاج الحديثة في مجال تخفيض النفقة، إلا إذا بلغ حجم الإنتاج حداً من الضخامة وهذا لن يتأتى إلا من خلال سوق واسع يستوعب هذا الإنتاج (1) .

ومن شأن اتساع حجم السوق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية من خلال تخصيص كل قطر في إنتاج السلعة أو الخدمة التي يتمتع فيها بميزة نسبية أو تنافسية لسوق المنطقة ككل على حساب الأقطار التي كانت تنتج نفس السلعة على أسس غير اقتصادية . كما يترتب على اتساع حجم السوق القضاء على ظاهرة احتكار مشروع معين إنتاج سلعة معينة، وذلك نظراً لظهور العديد من المشروعات ذات الكفاءة الإنتاجية العالية في إنتاج هذه السلعة، ومن ثم التخلص من الآثار السلبية المترتبة على الاحتكار والمتمثلة في ارتفاع السعر وانخفاض الجودة.

(2) - تدعيم المركز التفاوضي للعالم العربي في تعامله مع العالم الخارجي .

يتيح التكامل الاقتصادي للدول العربية، التعامل بصورة أفضل مع المنظمات الدولية ومع التكتلات الاقتصادية فالمنتج الطبيعية العلاقات القائمة بين الأقطار العربية من جهة والمنظمات الدولية والتكتلات الاقتصادية . من جهة أخرى ، يري أن الدول العربية بمثابة منفذة لما تراه المنظمات الدولية ومتبعة ما تقرره التكتلات الاقتصادية (حال تعامل الدول العربية مع السوق الأوروبية المشتركة) . والأكثر من هذا أن التكتلات الاقتصادية الكبرى أصبحت محركاً لتوجهات المنظمات الدولية، سعياً لتعظيم مكاسبها دون أن تأخذ في الاعتبار مصالح الدول النامية والتي من ضمنها الدول العربية، ونظراً لأن أسلوب الإقناع وحده لا يكفي لإقناع التنظيمات والتكتلات الاقتصادية لأخذ مصالح الدول العربية في الحسبان، فإن الحل الوحيد لتحسين موقف الدول

(1) يعتمد حجم السوق على عاملين هما عدد السكان، والقوة الشرائية.

(2) جامعة الدول العربية وآخرون، التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013، ص 21.

(1) - أحمد عبد العزيز شلبي، نحو إستراتيجية عربية للاعتماد الجماعي على النفس، المؤتمر الرابع للجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والتشريع القاهرة

، مايو 1987، ص 142، 143 .

العربية في الأسواق العالمية وزيادة مقدرتها على المساومة يتمثل في التكامل الاقتصادي فيما بينها وخاصة أنها تمتلك كل مقومات التكامل .

(3) - التغلب على ندرة الموارد التي تعاني منها بعض الأقطار العربية .

يترتب على التكامل الاقتصادي التغلب على ندرة الموارد التي تعاني منها جميع الدول العربية. حيث بلغ عدد سكان العالم العربي نحو 361 مليون نسمة عام 2012 ويبلغ متوسط دخل الفرد نحو 7682 دولار، فالدارس لخريطة الموارد الاقتصادية بالوطن العربي ككل يلاحظ أنه يتمتع بوفرة نسبية في الموارد الاقتصادية⁽¹⁾، ولكن بالنظر إلى كل قطر على حدة فإن جميع الأقطار العربية تعاني من ندرة مورد أو أكثر من الموارد الاقتصادية، وتتمتع بوفرة في مورد أو موارد أخرى.

ومن ثم فإن التكامل الاقتصادي بما سيتيح من حرية التنقل لعناصر الإنتاج سيؤدي إلى الحد من ندرتها في بعض الدول ومن وفرتها في البعض الآخر ومن ثم الاستخدام الأمثل لهذه الموارد .

(4) - الحد من التقلبات الدورية في حصيلة الصادرات .

يؤدي التكامل الاقتصادي بين الدول العربية إلى الحد من التقلبات الدورية في حصيلة الصادرات للدول العربية، التي تكون انعكاسا للتقلبات الدورية في اقتصاديات الدول الغربية . كما من شأنه دعم المنطقة العربية في تعاملها مع الخارج من خلال خلق اقتصاد أكثر تنوعا، وبالتالي أقل اعتمادا على العالم الخارجي وخاصة في السلع الأساسية والضرورية .

وهذان الأثران لن يتأتيا إلا من خلال تحرير التجارة بين الدول العربية وبالتالي زيادة حجم التبادل التجاري فيما بينهم والتي لا تتجاوز حاليا نحو 11% من اجمالي التجارة الخارجية للعالم العربي

(5)- تحفيز الاستثمارات :

إن التكامل بما يتيح من سوق واسعة وحرية انتقال عناصر الإنتاج، من شأنه تحفيز الاستثمارات، سواء استثمارات من داخل الوطن العربي ذاته أو استثمارات أجنبية سعيا وراء الربح المتوقع داخل هذا السوق، وغالبا ما تكون هذه الاستثمارات ذات تكنولوجيا مرتفعة بسبب القوة التفاوضية لدول التكتل مع العالم الخارجي لنقل هذه التكنولوجيا، أو بسبب ما تصحبه الاستثمارات الأجنبية معها من تكنولوجيا متطورة .

(6) - القضاء على المشكلة السكانية ومشكلة البطالة

الواقع أنه سترتب على التكامل الاقتصادي اتساع حجم السوق وزيادة الاستثمارات وهذا من شأنه خلق فرص جديدة للعمل في كافة دول الاتحاد، ومن ثم الحد من مشكلة البطالة التي تعاني منها العديد من الدول العربية. والتكتلات الاقتصادية تعد من أنجح الحلول قصيرة الأجل للمشكلة السكانية، حيث أنها تعمل على إعادة توزيع السكان في دول التكتل بما يحقق قدرا أكبر من التناسب بين عددهم وبين الموارد الإنتاجية المتاحة، وذلك من

(1) يبلغ حجم القوى العاملة العربية 121 مليون عامل عام 2012 ، وينتج نحو 32% من الإنتاج العالمي من النفط ، ونحو 17% من الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي ، تقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة بحوالي 140 مليون هكتار إلى غير ذلك من الموارد الاقتصادية التي يذخر بها الوطن العربي ..

خلال انتقال العدد الفائض من السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية إلى المناطق خفيفة الكثافة. وهذا من شأنه القضاء على مشكلة البطالة وارتفاع مستوى الإنتاجية ومستوى المعيشة في الدول الأعضاء في التكامل⁽¹⁾

(7) - خلق مناخ ملائم للتنمية الاقتصادية

يعتبر ارتفاع معدل النمو لاقتصاديات البلاد العربية هو الهدف النهائي للتكامل الاقتصادي. فالتكامل الاقتصادي يأخذ على عاتقه تهيئة المناخ الملائم للتنمية، فهو يضمن قدرا من التنسيق في السياسات الاقتصادية، بحيث يمكن الاستفادة من إمكانات منطقة التكامل ككل . كما أن اتساع حجم السوق نتيجة للتكامل الاقتصادي يؤدي إلى تشجيع رجال الأعمال والمستثمرين العرب على زيادة استثماراتهم داخل الوطن العربي سعيا وراء الربح الممكن تحقيقه⁽²⁾.

كما أن استقرار الأوضاع الاقتصادية والمزايا الأخرى المترتبة على التكامل الاقتصادي العربي (1) ، يدفع المستثمرين الأجانب إلى الاتجاه باستثماراتهم إلى الوطن العربي، كما يؤدي التكامل الاقتصادي فيما بين الدول العربية إلى نوع من التنسيق فيما يتعلق بمشروعات البنية الأساسية (مثل الطرق والكباري والموانئ ... الخ) حيث يمكن توطيد هذه المشروعات في المناطق الأقل نموا، حتى يمكن تحقيق نوع من النمو المتوازن داخل الوطن العربي .

ولكن هل لم تقطن الدول العربية إلى أهمية التكامل الاقتصادي فيما بينهم ؟ أو بمعنى آخر هل لم تحاول الدول العربية الدخول في أي شكل من أشكال التكامل فيما بينهم ؟

الواقع أن الدول العربية لديها قناعة تامة بأهمية التكامل فيما بينهم - بل بحتميته - وهذا ما انعكس في محاولة الدول العربية أكثر من مرة الدخول في اتفاقات للتكامل الاقتصادي فيما بينهم، شملت كل مراحل التكامل تقريبا. وفي المبحث التالي سوف يسعى الباحث لإلقاء الضوء على أهم هذه المحاولات وذلك لأخذ الدروس منها والاستفادة منها في المرحلة المقبلة .

المطلب الثالث: تجارب التكامل الاقتصادي العربي:

بعد أن تعرضنا في المطلب الثاني لمقومات التكامل الاقتصادي العربي، وما تبين لنا من أن العالم العربي في مجموعة يعتبر منطقة تكاملية واحدة. فانتساع رقعته الجغرافية من شأنه تباين الظروف المناخية من دولة إلى أخرى، ومن ثم اختلاف الإنتاج الزراعي، كما أن اختلاف ما تحويه الأرض من معادن، واختلاف الكثافة السكانية من قطر إلى آخر، واختلاف الدول العربية من حيث مواردها المالية، فيوجد فائض في بعض الأقطار وعجز في أخرى، بالإضافة إلى المقومات المعنوية والتاريخية والسياسية، و كلها مقومات تدفع العالم العربي للأخذ بالتكامل

(1) زينب سليمان ، الاتحادات الجمركية وأثرها في النمو ، رسالة دكتوراه مقدمة إلى كلية الحقوق جامعة عين شمس، غير منشورة ، القاهرة ، 1982 ، ص 22 ، 23 .

(2) بهجت أبو النصر، التكامل الاقتصادي العربي، الواقع والآفاق، بحث منشور جامعة الدول العربية ، 2014، ص 14
(1) تتمثل هذه المزايا في اتساع السوق ، ارتفاع مستوى الدخل ومن ثم الطلب الكلى الفعال فضلا عن ارتفاع درجة الثقة .

الاقتصادي كخيار وحيد لتحقيق التنمية الاقتصادية المنشودة . وخاصة في ظل النظام العالمي الجديد والذي تعد التكتلات الاقتصادية أحد عناصره (1).

وقد فطن قادة العالم العربي إلى ذلك منذ نصف قرن تقريبا، ومن ثم حاولت الدخول في اتفاقات للتكامل الاقتصادي فيما بينهم. ولكن كانت هناك بعض العقبات التي حالت دون نجاح تجارب التكامل في العالم العربي، ولكن قبل التعرض لهذه العقبات كان لزاما علينا أن نتعرض لمحاولات التكامل الاقتصادي التي شهدتها الساحة العربية، وذلك للتعرف على مزاياها، ومساوئها حتى يمكن تلافي هذه المساوئ في المستقبل .

والراصد لتجارب محاولات التكامل الاقتصادية العربي، يلاحظ أن الدول العربية أخذت بأسباب التكامل منذ الفترة التالية للحرب العالمية الثانية، ساعية إلى تشجيع التبادل التجاري وانتقال عناصر الإنتاج فيما بين بعضهم البعض. وفي سبيل ذلك عقد في إطار الجامعة العربية وفي خارج هذا الإطار كثير من الاتفاقيات، التي تمنح العلاقات الاقتصادية العربية معاملة تفضيلية، وإلى جانب ذلك عرف العالم العربي مجموعة اتفاقيات موضوعها إنشاء عدد من المشروعات المشتركة.

وقد عقدت الدول العربية نوعين من الاتفاقيات في مجال تحرير التجارة والدفع هما:

الاتفاقيات الثنائية (1) والاتفاقيات الجماعية، ولكن نظرا لان الاتفاقيات الثنائية كانت دائما انعكاسا للمزاج السياسي، وكذا انحسار دورها في إمكانية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي فسوف يتم التركيز على الاتفاقيات الجماعية وأهم هذه الاتفاقيات :

أولا : في مجال تحرير التبادل التجاري :

عقدت الدول العربية العديد من الاتفاقيات في مجال تحرير التبادل التجاري. ونظرا لان الباحث يهدف من عرضه استخلاص الدروس، وليس الاتفاقيات فسو يركز على أهمها وذلك علي النحو التالي:

1 - اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت (1)

تعد اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية أول اتفاقية جماعية في مجال تحرير التجارة البينية عام 1953 ويمكن تلخيص أهم مبادئ هذه الاتفاقية فيما يلي: -

(1) هند عبد اللطيف المصري، مرجع سابق ، ص 70
(1) كانت تتضمن اتفاقيات التجارة الثنائية النص على تخفيف أو إزالة بعض القيود الواردة على انسياب السلع فيما بين البلدين طرفي الاتفاقية ، أما اتفاقيات الدفع الثنائية فان الهدف من عقدها هو التخفيف من آثار الأخذ بنظام الرقابة على البلدين من حجم التبادل التجاري فيما بينها ومن أمثلة الاتفاقيات الثنائية ، اتفاقية الأردن ومصر عام 1951 ، اتفاقية سوريا ولبنان عام 1946 ، مصر والسعودية 1949 ، اتفاقية الأردن والعراق عام 1953 ... الخ . وقد بلغ عدد هذه الاتفاقيات وفق التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 1984 نحو 122 اتفاقية .
(1) محمد محمود الإمام ، ورشة العمل الرئيسية المقدمة لندوة السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية ، القاهرة 8،7 ابريل 1996 ، ص1.

- إعفاء المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول (أ) المعلق بالاتفاقية من الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد بشرط أن يكون منشأها أحد الأقطار العربية أطراف الاتفاقية.
 - تخفيض الرسوم الجمركية المفروضة على الاستيراد بنسبة 25% على بعض المنتجات الصناعية التي يكون منشأها أحد الأقطار الأطراف. وقد تضمن الجدول (ب) المعلق بالاتفاقية هذه المنتجات.
 - عدم خضوع المنتجات المستوردة من قطر آخر عضو في الاتفاقية لرسوم داخلية تفوق الرسوم المفروضة على المنتجات المحلية المماثلة .
 - تعامل البلاد المتعاقدة فيما بينها من حيث تراخيص الاستيراد والتصدير على أساس المعاملة التفضيلية.
 - تتعهد الأطراف المتعاقدة بتسهيل حركة الترانزيت عبر أقطارها بجميع وسائل النقل.
- وقد تعرضت هذه الاتفاقية لأربع تعديلات فيما بعد وذلك على النحو التالي:

التعديل الأول:

وهو تضمن إضافة مواد إلى الجدول (أ) من الاتفاقية، وتم تعديل الجدول (ب) حيث تم إضافة واستبعاد بعض السلع إليه، وتم استحداث جدول جديد هو الجدول (ج) حيث اشتمل هذا الجدول بالإضافة إلى السلع المستبعدة من الجدول (ب) بعض السلع الصناعية الأخرى وهي تتمتع مضاعف (5.) % من الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات، كما نص على الإسراع بمنح تراخيص الاستيراد والتصدير .

التعديل الثاني :

تضمن توسعه في بنود الجدولين (ب)، (ج)، واستحدث جدولاً جديداً هو الجدول (د) المتعلق بمنتجات ما أطلق عليها " صناعات التجميع " وتطبق عليها نسبي تخفيض 2. % من التعريفة الجمركية للدولة المستوردة بشرط ألا تقل تكلفة عناصر الإنتاج المحلية (العربية) عن 2. % من تكلفة الإنتاج .

التعديل الثالث:

تضمن توسيع في السلع المتضمنة في الجدول (ج) .

التعديل الرابع :

وقد نص على أن تعفى المنتجات المدرجة في جدول (أ) من رسوم التصدير (إضافة إلي رسوم الاستيراد) تصديرها، كما رفع نسبة تخفيض رسوم الواردات على المنتجات الصناعية في جدول (ب) إلى 35% وقرر تخفيض رسوم التصدير عليها (إن وجدت) بنسبة (25) %، ورفع هاتين النسبتين بالنسبة للجدول (ج) إلى 6. % و 5. % على التوالي .

ورغم النجاح النسبي لهذه الاتفاقية في زيادة التبادل التجاري بين الأقطار الموقعة عليها إلى حد ما بعد توقيع الاتفاقية ألا إن تأثيرها كان محدوداً لاقتصادها على ثمان دول عربية فقط، ولعدم الاتفاق على جدول زمني لسريان التخفيضات المقترحة، واختلاف نظم التعريفة الجمركية المعمول بها في الدول الأطراف وعدم الالتزام بالبند الخاص بتراخيص الاستيراد والتصدير .

2 - اتفاقية الوحدة الاقتصادية :

تعد هذه الاتفاقية هي الاتفاقية الوحيدة بين الاتفاقيات العربية العديدة التي تدخل ضمن اتفاقيات التكامل الاقتصادي، وقعت على الاتفاقية خمسة أقطار وبعد ذلك انضمت إليها ستة أقطار عليه (1) وتهدف الاتفاقية إلى إقامة وحدة اقتصادية بين الدول الأطراف . حيث نصت المادة الأولى على أن تقوم بين دول الجامعة العربية وحدة اقتصادية تضمن الحريات والحقوق التالية لهذه الأقطار ورعاياها على قدم المساواة: (2) .

- 1- حرية انتقال الأشخاص ورؤوس الأموال .
- 2 - حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والأجنبية.
- 3 - حرية الإقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي.
- 4 - حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والمرافق والمطارات.
- 5 - حقوق التملك والإيضاء والإرث .

وللوصول إلى تحقيق الوحدة الكاملة تقضى المادة الثانية بأن تعمل الدول الأعضاء على الآتي (1):-

- 1- جعل بلادها منطقة جمركية واحدة تخضع لإدارة موحدة، وتوحيد التعريف والتشريع والأنظمة الجمركية المطبقة في كل منها.
- 2 - توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها.
- 3 - توحيد أنظمة النقل والترانزيت.
- 4 - عقد الاتفاقيات التجارية واتفاقية المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة
- 5 - تنسيق السياسة المتعلقة بالزراعة، الصناعة، والتجارة الداخلية، وتوحيد التشريع الاقتصادي بشكل يكفل لمن يعمل من رعايا البلاد المتعاقدة في الزراعة والصناعة والمهن شروطاً متكافئة.
- 6 - تنسيق تشريع العمل، والضمان الاجتماعي.
- 7 - ويتضمن بندين هما:-

(أ) تنسيق تشريع الضرائب، والرسوم الجمركية والبلدية، وسائر الضرائب والرسوم الأخرى المتعلقة بالزراعة، والصناعة، والتجارة، والعقارات، وتوظيف رؤوس الأموال ، بما يكفل مبدأ تكافؤ الفرص (ب) تلافى ازدواج الضرائب والرسوم على المكلفين من رعايا الدول المتعاقدة.

8 - تنسيق السياسات النقدية والمالية والأنظمة المتعلقة بها في بلدان الأطراف المتعاقدة تمهيداً لتوحيد النقد بها.

9 - توحيد أساليب التصنيف والتبويب الإحصائية:

1. - اتخاذ أية إجراءات أخرى تلزم لتحقيق الأهداف المبينة في المادتين الأولى والثانية.

ويلاحظ على الاتفاقية أنها تجاهلت الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للدول الأعضاء لان تحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة بدون الإضرار بمصالحها الأساسية يتطلب وجود مؤسسات غير متوفرة لدى الدول

(1) الأقطار العربية الخمس هو الأردن الكويت، مصر، سوريا، العراق، و الأقطار العربية الست هو اليمن، السودان، اليمن الديمقراطية، دولة الإمارات، الصومال، ليبيا.

(2) المادة الأولى من اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية.

(1) المادة الثانية في اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية.

الأعضاء. كما يؤخذ على الاتفاقية عدم تفصيلها لمراحل التنفيذ، وكذلك عدم النص على عقوبات تطبق على الأعضاء المخالفين وكذلك خلوها من النص على كيفية تنفيذ قرارات مجلس الوحدة الاقتصادية⁽¹⁾.

3 - السوق العربية المشتركة: -

قبل انقضاء أشهر علي بدء سريان اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية، أصدر مجلس الوحدة الاقتصادية العربية قراره رقم 17 في 13/8/1964 بإنشاء السوق العربية المشتركة كخطوة أساسية لتنفيذ اتفاقية الوحدة. وقد اعتبر القرار الانضمام إلى اتفاقية الوحدة الاقتصادية شرطاً للانضمام إلى السوق العربية المشتركة. وتهدف اتفاقية السوق إلى تحقيق نفس أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية باستثناء الهدف الخامس، الخاص بحقوق التملك والايضاء والإرث. وقد شملت اتفاقية السوق على سبعة عشر مادة أهم ما اشتملت عليه ما يلي: -

(1) تثبيت القيود والرسوم والضرائب المفروضة على تبادل المنتجات الوطنية فيما بين الدول الأعضاء بمعنى عدم زيادتها أو فرض قيود ورسوم جديدة.

(2) عدم فرض رسوم أو ضرائب داخلية على المنتجات المتبادلة تفوق تلك المطبقة على المنتجات المحلية المماثلة، وعدم إخضاعها لرسم تصدير جمركي.

(3) عدم منح الدولة دعم مهما كان نوعه لصادراتها من المنتجات الوطنية إلى باقي الدول الأعضاء التي لديها إنتاج مماثل لتلك المنتجات.

(4) لا يجوز لأية دولة من الدول الأعضاء إعادة تصدير المنتجات المتبادلة إلا بعد موافقة دولة المنشأ وبعد إجراء عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية.

(5) تنصب الإعفاءات على المنتجات التي يكون منشؤها أحد الدول الأعضاء ويتحدد هذا بالنسبة للمنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية بموقع الإنتاج، بينما يتحدد بالنسبة للمنتجات الصناعية على أساس ألا تقل التكلفة المحلية عن 4. % من تكاليف الإنتاج.

(6) لمجلس الوحدة أن يجيز لدولة معينة استثناء بعض المنتجات من الإعفاء أو التخفيض لفترة محدودة لا تتجاوز مراحل التدرج، إذا قدمت الدولة أسباباً جديّة مبرره.

(7) توضع جداول خاصة بالسوق، وإلى أن يتم ذلك تستخدم جداول تسهيل التبادل التجاري، وتعديلاتها الثلاثة الأولى بحيث:

- تعفى المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية الواردة بالجدول (أ). كما تخفض الرسوم الجمركية والضرائب على باقي هذه المنتجات بواقع 2. % سنوياً ابتداء من 1/1/1965 لتكون جميع هذه المنتجات معفاة اعتباراً من 1/1/1969.

- يكون التخفيض بالنسبة للسلع الصناعية بواقع 1. % سنوياً، ويطبق هذا على السلع الواردة بالجدول (ب) بحيث يرتفع التخفيض في 1/1/1965 من 25 % إلى 6. % ليصل إلى 1. % في 1/7/1771 وبالنسبة للجدول (ج) من 5. % إلى 6. % ليصل إلى 1. % في 1/1/1969.

(1) د. محمد محمود الإمام، ورقة العمل الرئيسية لندوة السوق العربية المشتركة في ظل المتغيرات الإقليمية والدولية، مرجع سابق، ص 11، 12.

ومن ذلك يتضح أن اتفاقية السوق العربية المشتركة تعد خطوة إلى الوراء بالقياس إلى مشروع الوحدة الاقتصادية الطموح حيث أنها لم تصل بالمنطقة العربية إلى درجة منطقة للتجارة الحرة (1) . وأنها لا تشمل من أسس التكامل الاقتصادي سوى أساس واحد فقط هو إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء دون إلغاء للقيود الإدارية على التبادل التجاري بين هذه الدول ودون تنسيق لسياسات هذه الدول التجارية والاقتصادية والمالية وتوحيد التشريعات الاقتصادية والاجتماعية لها . ومن ثم يمكن النظر إليها على أنها محاولة لإقامة منطقة تجارة حرة ولا يمكن أن ترقى لمستوى السوق المشتركة.

4 - اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية، سنة 1981:

تعد هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات التجارية التي أبرمت في إطار جامعة الدول العربية وقد وقع عليها عام 1981 في تونس، ودخلت حيز التنفيذ اعتباراً من عام أواخر 1982 وتتمثل أهم أهدافها فيما يلي: -

- تحرير التبادل التجاري بين الدول العربية من الرسوم والقيود المختلفة التي تفرض عليها .
- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها . وذلك بمختلف السبل .
- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل .
- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الأطراف .
- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف .
- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الأطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً
- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية .

وقد عملت الاتفاقية على تحقيق هذه الأهداف من خلال الوسائل التالية: -

(1) إعفاء مدى واسع من السلع العربية من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد وهذه السلع هي:

- أ - السلع الزراعية والحيوانية سواء في شكلها الأولي أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك.
- ب - المواد الخام المعدنية وغير المعدنية سواء في شكلها الأولي أو في الشكل المناسب لها في عملية التصنيع.
- ج - السلع نصف المصنعة الواردة في القوائم التي يعتمد عليها المجلي إذا كانت تدخل في إنتاج سلع صناعية .
- د - السلع التي تنتجها المشروعات العربية المشتركة المنشأة في إطار جامعة الدول العربية أو المنظمات العربية العاملة في نطاقها.

(1) حيث لم تتضمن الاتفاقية إلغاء الرسوم الجمركية والقيود الكمية على انتقال عناصر الإنتاج، كما إنها لم تضع سياج جمركي واحد للدول الأعضاء حيال العالم الخارجي .

- هـ - السلع المصنعة التي يتفق عليها وفقاً للقوائم المعتمدة من المجلس.
- (2) تشجيع الدول الأطراف من خلالها سياستها النقدية والمصرفية، التبادل التجاري بينها وتسهيل توفير التمويل اللازم له وتوسيع قاعدته بشروط تفضيلية وميسرة.
- (3) يضع صندوق النقد العربي وفقاً لاتفاقية إنشائه النظام المناسب لتيسير تسوية المدفوعات الناجمة عن التبادل التجاري بين الدول الأطراف.
- (4) تحث المؤسسات المالية العربية المشتركة وفق نظمها الخاصة على تشجيع عمليات التبادل التجاري بين الدول الأطراف.
- (5) حث المؤسسة العربية لضمان الاستثمار والمؤسسات العربية المختصة على توفير الضمان اللازم للتبادل التجاري بين الدول الأطراف وفق شروط تفضيلية وحسب نظمها الخاصة.

وتوضح البنود الخمس السابقة درجة أوسع من الشمول في السلع والخدمات التي تسهل قيام حركة نشطه للتبادل التجاري بين الدول أعضاء الاتفاقية . إلا أنه يؤخذ عليها عدم تقديم قوائم سلعية تختارها كل دولة للتفاوض على تحريرها في إطار لجنة المفاوضات التجارية المنبثقة من الاتفاقية بمعنى إنها تركت لكل دولة حرية تحديد السلع التي تؤهلها في الاتفاقية وعادة ما تكون السلع لا ترغب الأطراف الأخرى في التعامل فيها أو أنها سلع ذات طلب أكيد عليها . ونظراً لتشابه القاعدة الإنتاجية في العديد من الدول العربية. فلم تتفق الدول العربية إلا على عدد محدود من السلع المصنعة لتكون مؤهلة لتبادل الإعفاءات عليها ومن ثم فقد ظلت التجارة العربية البينية محدودة عند مستواها السابق على إقرار الاتفاقية .

5 - منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى: -

أقر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره رقم 1317 د 59 بتاريخ 19/2/1997، البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لإقامة منطقة تجارة حرة عربية كبرى، وفقاً لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية عام 1981، بعد إجراء تعديلاً عليها لتتفق مع أحكام منظمة التجارة العالمية وأهم القواعد والأسس التي قامت عليها منطقة التجارة الحرة هي : -

أهم القواعد والأسس لتطبيق البرنامج التنفيذي :

1. استكمال إنشاء منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال 10 سنوات اعتباراً من 1/1/1998*.
2. إجراء مراجعة نصف سنوية لتطبيق البرنامج من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي

* تم تقليص المدة ثلاث سنوات واستكملت المنطقة اعتباراً من 1/1/2005.

3. معاملة السلع العربية الوطنية، خاصة ما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاشتراطات والرسوم والضرائب المحلية.

4. الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي يطبق عليها التخفيض المتدرج بنسبة 10% هي الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل السارية في كل دولة طرف بتاريخ 1/1/1998، وقد تم تعديل نسبة التخفيض لتكون 20% سنوياً اعتباراً من 1/1/2004، بناء على قرارات المجلس الاقتصادي والاجتماعي رقم 1431 بتاريخ 2/2/2002. يمثل البرنامج التنفيذي حداً أدنى من تبادل الإعفاءات والامتيازات بين الدول العربية، ويجوز لدولتين أو أكثر من الدول العربية أن تتبادل الإعفاءات بما يتجاوز حدود البرنامج التنفيذي. في حال تغير هيكل التعرفة الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة بعد تاريخ 1/1/1998، فإن الرسوم المخفضة تحل محل الرسوم المطبقة في 1/1/1998

5. آلية تحرير التبادل التجاري بين الدول الأطراف:

- (1) أسلوب التحرير المتدرج : يتم تحرير كافة السلع العربية، الزراعية والحيوانية والمنجمية والصناعية، وفقاً لأسلوب التحرير المتدرج بنسب متساوية خلال فترة 10 سنوات تنتهي في 31/12/2007، تم تعديلها لتنتهي في 31/12/2004.
 - (2) تحديد مواسم إنتاج لعدد من السلع الزراعية لا تتمتع فيها هذه السلع بالتخفيض المتدرج، وينتهي العمل بهذا التحديد في موعد أقصاه تاريخ الانتهاء من تنفيذ البرنامج، وإدراج هذه السلع في رزمة زراعية عربية مشتركة .
 - (3) لا تسري أحكام البرنامج على السلع المحظور استيرادها أو تداولها أو استخدامها لأسباب دينية أو أمنية أو صحية أو بيئية. تحدد كافة هذه السلع في قائمة موحدة لكافة الدول العربية.
 - (4) تصنف كافة السلع الواردة في البرنامج وفق النظام المنسق (HS) .
- معاملة القيود غير الجمركية :**

تعرف القيود غير الجمركية، بأنها كافة التدابير والإجراءات التي قد تتخذها الدولة الطرف للتحكم في الواردات لغير الأغراض التنظيمية والإحصائية . وتشمل على وجه الخصوص القيود الكمية والنقدية والإدارية التي تفرض على الاستيراد . ولا تخضع السلع العربية التي يتم تبادلها في إطار البرنامج إلى أية قيود غير جمركية تحت أي مسمى كان .

قواعد المنشأ للسلع العربية :

لأغراض تطبيق البرنامج التنفيذي يشترط أن تكون السلعة عربية، أي أن تتوفر فيها قواعد المنشأ التي يقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وخلال المرحلة الانتقالية التي يتم فيها الانتهاء من إعداد قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية على أسس تفضيلية، فإنه يتم العمل بقواعد المنشأ العامة التي أقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي (قرار رقم 1336 - دورة 60 بتاريخ 17/9/1997)، والتي يتضمن اكتساب السلعة صفة المنشأ العربي عندما تحقق القيمة المضافة الوطنية نسبة لا تقل عن 40% من قيمتها بسعر تسليم باب المصنع .

تبادل المعلومات والبيانات :

تتعهد الدول الأطراف بتطبيق مبدأ الشفافية في تطبيق البرنامج التنفيذي، وتلتزم بتقديم كافة المعلومات المطلوبة لحسن التطبيق.

المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نمواً :

منحت الدول العربية الأقل نمواً معاملة تفضيلية تمثلت في إعفاء منتجاتها من الرسوم الجمركية والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل وفقاً للبرنامج التنفيذي، في حين بدأت اليمن التحرير بواقع 16% سنوياً اعتباراً من 2005/1/1، والسودان بواقع 20% اعتباراً من 2006/1/1.

آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات :

وهي تتكون من الأجهزة التالية:

1- جهاز الإشراف : وهو المجلس الاقتصادي والاجتماعي الذي تعمل تحت إشرافه كافة الأجهزة التنفيذية لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.

2- الأجهزة التنفيذية وتتكون من :

أ- لجنة التنفيذ والمتابعة وهي بمثابة اللجنة التنفيذية للبرنامج، ولها صلاحيات المجلس فيما تتخذه من قرارات، وتتخذ قراراتها بأغلبية الثلثين وتكون نافذة على كافة الدول الأطراف . كما تقوم لجنة التنفيذ والمتابعة بمهمة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج . كما تقوم لجنة التنفيذ والمتابعة بمهمة لجنة فض المنازعات الناشئة عن تطبيق البرنامج. وللقيام بهذه المهمة يمكنها الاستعانة بخبراء عرب في التجارة الدولية، كما يمكنها تشكيل لجان تحكيم مكونة من عدد لا يتجاوز خمسة خبراء أو قضاة أو محكمين

ب- لجنة المفاوضات التجارية: تتولى تصفية القيود غير الجمركية ومتابعة تطبيقها في الدول الأطراف.

ج- لجنة قواعد المنشأ تتولى وضع قواعد المنشأ التفصيلية للسلع العربية.

د- اللجنة الجمركية: وهي تهتم بالقضايا الجمركية المرتبطة بتطبيق البرنامج.

هـ - اللجان المؤقتة وفرق العمل : يساعد لجنة التنفيذ والمتابعة لجان خبراء مؤقتة وفرق عمل حسب الاختصاص، مثل فريق عمل الرزنامة الزراعية العربية، واللجنة الفنية لتصنيف السلع الزراعية.

ثانياً : في مجال تحرير المدفوعات الجارية (1)

عقدت الدول العربية في هذا المجال العديد من الاتفاقيات إلا أن الباحث سيركز على ثلاث منه فقط وذلك على النحو التالي: -

1 - اتفاقية تسهيل المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال

تم التوقيع على هذه الاتفاقية في نفس الوقت الذي تم فيه التوقيع على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت عام 1953، كما وقعت عليها نفس الأقطار التي وقعت على الاتفاقية السابقة ما عدا الكويت.

وقد نص القسم الخاص بتحويل الأموال والمعاملات الجارية على ما يلي : -

(1) د. محمود حسن حسني ، دور رأس المال العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، مرجع سابق ، ص 124 .

- تعمل حكومات الدول المتعاقدة في حدود إمكانياتها على تسهيل تحويل مدفوعات المعاملات الجارية عن السلع والخدمات المبينة في قائمة مرفقه بها إلى بقية الدول الأعضاء.
- لأصحاب الحسابات الدائنة الحق في تحويل كلها أو جزء منها إلى المقيمين في أي طرف آخر .
- يقوم صاحب الحساب الدائن عند تسديد قيمة وارداته أو منه للمقيمين في بلد آخر، بالتسديد بعملة أجنبية معينة بفرضها نظام البلد المدين .
- وتنص المادة الثانية من الاتفاقية، على أن تجيز الحكومات الأطراف لرعاياها والمقيمين فيها نقل رؤوس الأموال للاشتراك في مشاريع التنمية في دول أطراف أخرى، مع ضمان الحكومات في الدول المستقبلية استخدام رؤوس الأموال المنقولة إليها في الأغراض المحددة، وذلك في نطاق القواعد المطبقة لحماية رؤوس أموالها أو رؤوس الأموال المنقولة إليها من التسرب خارج البلاد العربية . و لا تخضع هذه الأموال لأية رسوم أو ضرائب استثنائية تستهدف عرقلة ذلك الانتقال . كما يجب أن تجيز الحكومات عودة تلك الأموال إلى موطنها الأصلي .

2 : صندوق النقد العربي

- اتخذ مجلس الوحدة الاقتصادية خطوة جادة نحو التعاون النقدي بين الدول العربية، ففي يوم 27 إبريل 1976، تم التوقيع على اتفاقية صندوق النقد العربي، وتحدد مقر الصندوق في ابو ظبي بدولة الإمارات العربية المتحدة .
- ويقوم صندوق النقد العربي على أساس رأس مال قدره 25. مليون دينار عربي حسابي (حيث يعادل الدينار العربي الحسابي ثلاث وحدات من حقوق السحب الخاصة، كما يحدد قيمتها صندوق النقد الدولي).
- ويمكن بيان أهداف صندوق النقد العربي فيما يلي :-

- تصحيح الاختلال في موازين مدفوعات الدول الأعضاء.
- العمل على استقرار أسعار الصرف بين العملات العربية وتحقيق قابليتها للتحويل فيما بينها.
- إرساء السياسات وأساليب التعاون النقدي العربي، بما يحقق المزيد من خطى التكامل الاقتصادي العربي ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأعضاء.
- إبداء المشورة فيما يتصل بالسياسات الاستثمارية الخارجية للموارد النقدية للدول الأعضاء، على النحو الذي يؤمن المحافظة على القيمة الحقيقية لهذه الموارد، ويؤدي إلى تنميتها حيثما يطلب منه ذلك .
- تطوير الأسواق المالية العربية.
- دراسة سبل توسيع استعمال الدينار العربي الحسابي، وتهيئة الظروف المؤدية الى إنشاء عملة عربية موحدة .
- تنسيق مواقف الدول الأعضاء في مواجهة المشكلات النقدية والاقتصادية الدولية بما يحقق مصالحها المشتركة، وبما يسهم في الوقت ذاته في حل المشكلات النقدية العالمية.
- تسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء بما يعزز حركة المبادلات التجارية.

وفي سبيل الوصول إلى هذه الأهداف يعتمد الصندوق على الوسائل الآتية⁽²⁾:

- تقديم التسهيلات القصيرة والمتوسطة الأجل للدول الأعضاء للمساعدة في تمويل العجز الكلي في موازين مدفوعاتها .
- التوسط في إصدار القروض في الأسواق المالية العربية والدولية لحساب الدول الأعضاء وبضماناتها.
- يخصص ما يكفي من موارده المدفوعة بعملات الدول الأعضاء لتقديم التسهيلات الائتمانية اللازمة لتسوية المدفوعات الجارية بين الدول الأعضاء.
- إدارة أية أموال تعهد بها إليه دولة عضو أو دول أعضاء لصالح أطراف أخرى عربية أو غير عربية.

3: اتحاد المدفوعات العربي

إن زيادة حجم المعاملات التجارية فيما بين الدول العربية يستلزم إيجاد وسيلة تؤدي إلى تسهيل سداد قيمة هذه المعاملات، بالإضافة إلى بعض التسهيلات الائتمانية .

وهذا هو الذي جعل مجلس الوحدة الاقتصادية يعد مشروعاً لإنشاء اتحاد مدفوعات عربي، يشمل الدول العربية الأعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية، وهي الأردن، الكويت، مصر، سوريا، العراق، واليمن، وكان ذلك في الدورة الثانية لمجلس الوحدة الاقتصادية العربية في 1964/8/13.

ويتميز اتحاد المدفوعات العربي بعدة سمات هي:-

- يهدف اتحاد المدفوعات العربي باعتباره هيئة للتسويات المتعددة الأطراف، إلى تسهيل المدفوعات الجارية بين أعضائه، وذلك عن طريق إيجاد نظام للمقاصة تسوي عن طريقة المدفوعات الجارية المنظورة بينها .
- حدد الاتفاق رأس المال الاسمي للاتحاد بمبلغ 15 مليون دينار عربي حسابي، ويعادل الدينار 2.48828 جراماً من الذهب الخالص. ويتم تسجيل المعاملات وتسويتها على هذا الأساس، أما رأس مال الاتحاد المدفوع، فقد تحدد بمبلغ 2 مليون دينار عربي حسابي. وفيما يتعلق بحصص الدول الأعضاء، فقد تحددت على أساس أن يسدد رأس مال الاتحاد بالتساوي، وعلى أن يقوم كل عضو بدفع ثلثي حصته بعملة قابلة للتحويل، ويدفع الثلث الباقي بالعملة الوطنية للعضو.
- الوحدة الحسابية التي يستخدمها الاتحاد، هي الدينار العربي الحسابي الذي يعادل 2.48828 جراماً من الذهب الخالص، وهو المحتوى الذهبي لكل من الدينار العراقي، الكويتي، الليبي، والأردني آنذاك، ويقوم مجلس إدارة الاتحاد بإعلان أسعار التعادل الثابتة لعملات البلاد الأعضاء وذلك على أساس الأسعار المبلغة إليه من الدول الأعضاء.
- تجري المقاصة في نهاية كل فترة حسابية والتي يجب أن لا تتجاوز ثلاثة أشهر، بين الأرصدة الدائنة والمدينة لجميع الأعضاء تجاه بعضها البعض ثم يحدد صافي مراكزها الدائنة والمدينة لتصبح دائنة أو مديونية الدول الأعضاء عندئذ تجاه الاتحاد.
- يتكون مجلس إدارة الاتحاد من محافظي البنوك المركزية للدول الأعضاء أو رؤساء المؤسسات المالية المماثلة المفوض فيها.

- ولكن من الملاحظ أن لم يظهر انعكاساً لهذا المشروع على الأوضاع الاقتصادية بالعالم العربي حتى الآن.

- مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

بالإضافة إلى الجهود الجماعية لتحقيق التكامل التجاري العربي، أطلقت مبادرات تهدف إلى تعزيز التكامل بين مجموعات من الدول العربية، وكان مجلس التعاون لدول الخليج العربية (أو مجلس التعاون الخليجي) من أهم هذه المبادرات. وقد

(2) د. محمود حسني ، دور رأس المال العربي في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية ، مرجع سابق ، 136 .

تأسس في مايو 1981 بين الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت، والمملكة العربية السعودية. وأعلنت الدول الأعضاء فيه إطلاق الاتحاد الجمركي بينها رسميا في يناير 2003 باعتماد تعرفه جمركية موحدة قدرها 5% على معظم السلع المستوردة من خارج هذه الدول باستثناء بعض المنتجات الزراعية. ورغبة من دول المجلس في تعميق التكامل الاقتصادي فيما بينها، أطلقت السوق الخليجية المشتركة في يناير 2008⁽¹⁾

ويعتبر المجلس أنجح محاولات التكامل ضمن مجموعة من الدول العربية. غير أن مشروع التكامل هذا، بشقه التجاري، واجه تحديات كبيرة بعد توقيع البحرين وعمان اتفاقات تجارة حرة منفصلة مع الولايات المتحدة الأمريكية. فهذا الإجراء أحدث ثقباً في الجدار الجمركي الخليجي الموحد، ويتعارض مع أهداف الاتحاد الجمركي وأسسها التي تقتضي التفاوض الجماعي على أي اتفاق تجاري تفضيلي مع أطراف خارجية من حيث خضوع جميع المنافذ الجمركية للدول الأعضاء فيه لترتيبات جمركية موحدة. ورغم المستوى المتقدم في التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، شهد حجم الصادرات بين هذه الدول تراجعاً خلال الفترة من عام 2000 إلى عام 2011، فانخفض من 1.2 % إلى 2.2 % من مجموع الصادرات⁽²⁾.

4- اتحاد المغرب العربي:

أنشئ اتحاد المغرب العربي في عام 1989 في اجتماع عقد في مراكش بين رؤساء دول تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا، وذلك بهدف تعزيز حركة البضائع والأشخاص وتوحيد الأنظمة الجمركية، والتحرير التدريجي الانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج بين الدول الأعضاء. وهدف الاتحاد إلى تحقيق تعاون اقتصادي واسع النطاق، وتطوير الزراعة والصناعة والتجارة والأمن الغذائي، وإقامة المشاريع المشتركة والبرامج العامة للتعاون الاقتصادي. غير أن المشاكل السياسية في منطقة الاتحاد أعاقَت التقدم في تحقيق الأهداف الكاملة له. وعلى الرغم من تخفيض التعريفات الجمركية لا تزال التدابير غير الجمركية الكثيرة تعرقل التجارة بين دول الاتحاد، ونسبة الصادرات بين دول المغرب العربي هي من أقل مستويات التجارة البينية في العالم بعد دول مجلس التعاون الخليجي، إذ لم تتجاوز 2.9 % من مجموع صادرات دول الاتحاد مع العالم الخارجي في عام 2011 بعد أن كانت 2.2 % في عام 2011.⁽³⁾

4- دول إعلان أغادير:

أبرمت اتفاقية أغادير في عام 2004 ودخلت حيز النفاذ في عام 2006، وضمت كلا من الأردن وتونس ومصر والمغرب. وهدفت الاتفاقية في الأساس إلى إرساء الصلات الأفقية بين الدول العربية الموقعة لاتفاقات شراكة مع الاتحاد الأوروبي، للانتفاع من عمليات التصنيع المشترك التي توفرها قاعدة التراكم الإقليمي المنشأ التي استحدثها الاتحاد الأوروبي لتعميق الاندماج الإقليمي في مجال الحيوي في منطقة جنوب وشرق المتوسط وبالرغم من ذلك لم تحقق تطور ملموس في التجارة بين الدول الأربع، إذ لم تتجاوز الصادرات البينية نسبة 3.3 % من مجموع صادرات هذه البلدان في عام 2011. ويعزى هذا الوضع إلى تفضيل كل من تونس والمغرب توظيف التراكم الكلي بينهما، وهو الأسهل في التطبيق مقارنة بالتراكم الإقليمي للمنشأ، لا سيما في ظل ارتفاع تكاليف النقل والبعد الجغرافي، وهما من العوامل التي بقت عائقاً أمام زيادة التجارة بين بلدان المغرب و بلدان المشرق.⁽⁴⁾

(1) كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984، ص 23.

(2) موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003، ص 79

(3) بن طريش عطاء الله، دراسة إمكانية التكامل الاقتصادي بين دول اتحاد المغاربة، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، مج 10، ص 2، 2017، ص ص 768-

(4) السيد محمد أحمد السرتي، محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، دال التعليم الجامعي الاسكندرية، مصر 2012، 180

ثانياً: في مجال العمل:

هجرة القوى العاملة في المنطقة العربية هي من السمات التي تميزها عن العديد من مناطق العالم. فالمنطقة تضم بلدان مرسلة للقوى العاملة مثل دول المشرق والمغرب، وأخرى مستقبلة لها مثل بلدان مجلس التعاون الخليجي وليبيا. وبالإضافة إلى هاتين الفئتين، تضم المنطقة بعض البلدان التي تعاني من ارتفاع في معدلات الفقر والبطالة، وترسل القوى العاملة الماهرة وشبه الماهرة وتستقبل القوى العاملة غير الماهرة مثل لبنان والأردن.

العوامل الدافعة إلى الهجرة من البلدان العربية هو توفر فرص العمل وارتفاع الأجور في بلدان مجلس التعاون الخليجي والبلدان الأوروبية .

الجدول (2) القوى العاملة العربية المهاجرة و تحويلات العاملين العرب الخارجة 2021

البلد المصدر	عدد العاملين المتوجهين إلى دول عربية أخرى	نسبة العاملين المتوجهين إلى دول عربية أخرى من مجموع العاملين المهاجرين	التحويلات إلى بلدان عربية (بالمليون دولار)	نسبة التحويلات إلى بلدان عربية من اجمالي التحويلات
الأردن	664439	76.9	2.928	64.7
الإمارات	3007	504	467	3.6
البحرين	3997	13.3	110	10.3
تونس	166467	16.3	94	51.1
الجزائر	22012	1.8	6049	29.1
السعودية	62093	34.7	82	8.3
السودان	981015	49.7	668	100.0
سوريا	814329	65.0	96	83.5
العراق	563351	23.5	185	6.1
عمان	6611	43.1	220	5.2
فلسطين	3682740	88.9	939	19.2
قطر	2619	26.6	---	---
الكويت	184763	71.2	1143	100.0
لبنان	105208	14.3	576	60.4
ليبيا	18035	16.4	---	---
مصر	3468019	82.0	563	100.0
المغرب	107588	1.3	13428	25.0
اليمن	552761	67.5	2.928	64.7
الإجمالي	18747468	87.8	467	3.6

المصدر: . Bilateral Migration and Remittances Database, 2021

فبين عامي 2010 و2021، مثلاً، لم ترتفع أعداد القوى العاملة المصرية، التي تمثل أكبر حصة من المهاجرين العرب في بلدان مجلس التعاون الخليجي، بأكثر من 2.6 % في المملكة العربية السعودية مقارنة بزيادة بلغت نسبتها 55 % في أعداد الوافدين إلى المملكة من البلدان الآسيوية. ويتضح من الجداول الإحصائية أن ارتفاع الطلب على الأيدي العاملة في بلدان مجلس التعاون الخليجي كان في معظمه الصالح العمال الوافدين من بلدان جنوب شرق آسيا في حين بقيت الزيادة في أعداد الوافدين العرب ضعيفة. ومعظم الأيدي العاملة الآسيوية في بلدان مجلس التعاون الخليجي من الفئات غير الماهرة، تزاوّل أعمالاً لا يزاوّلها المواطنون، كالعمل المنزلي والعمل في البناء.

من ناحية أخرى، خلقت البلدان العربية في عام 2020 فرصاً عمل لحوالي 8.7 مليون شخص من دول عربية أخرى، يمثلون حوالي 18 % من مجموع العاملين العرب في الخارج، وبالتالي ساهمت هذه البلدان في استيعاب بعض الفائض في العمالة والتخفيف من حدة مشكلتي البطالة والفقر.

وتشكل تحويلات المهاجرين من النقد الأجنبي رافداً مهماً لتقليص العجز في ميزان المدفوعات في عدد من البلدان المرسلّة للقوى العاملة. وقدرت تحويلات العاملين من البلدان العربية إلى الخارج في عام 2020 بحوالي مليار دولار، لم يتجه نحو البلدان العربية سوى ربعها، أي حوالي 13 مليار دولار، منها 6 مليارات من المملكة العربية السعودية فقط. وتجدر الإشارة إلى أن كافة تحويلات العاملين من ليبيا توجهت إلى بلدان عربية أخرى، وبالأخص تونس ومصر، بنسبة 22 و 71 % على التوالي (الجدول 3).

الجدول (3) التحويلات المرسلّة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، 2020

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت
باكستان	911	115	2022	191	504
بنغلادش	207	917	306		429
سري لانكا	315	765	80	171	408
الفلبين	705	143	2785	76	625
مصر	989	105	5065	112	180
الهند	10582	665	7034	2168	1213
1904					

المصدر: Bilateral Migration and Remittances Database, 2021.

وبين الجدول (3) أن تحويلات القوى العاملة المصرية من بلدان مجلس التعاون الخليجي تمثل 14 % فقط من مجموع تحويلات القوى العاملة إلى الهند، وأقل من نصف التحويلات إلى الفلبين. والجدير بالذكر أن القوى العاملة العربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي تنفق نسبة من دخلها أكبر بكثير مما تنفقه القوى العاملة الآسيوية، وذلك لسهولة تأقلم العامل العربي مع طبيعة

الحياة في هذه البلدان مقارنة بالعامل الآسيوي، فيلتحق به أفراد العائلة في الكثير من الأحيان. ويمكن لهذه الميزة فقط أن تكون سببا رئيسيا في اعتماد سياسات تفضيلية لصالح القوى العاملة العربية بما لها من دور في تحريك اقتصادات البلدان المستقبلية. وتجدر الإشارة إلى أن الأرقام الرسمية التحويلات العاملين من البلدان العربية وإليها هي أقل من الأرقام الحقيقية إذ تقتصر على التحويلات التي تتم عبر القنوات الرسمية، أي المصارف التجارية ومراكز التحويل، ولا تأخذ في الاعتبار التحويلات العينية والتحويلات عبر الأفراد.

وقد أدت الهجرة في المنطقة العربية عموما إلى تشكيل سوق عمل إقليمية وإن شابتها نواقص. ومن المسلم به أن حركة القوى العاملة هي شكل من أشكال التكامل في المنطقة العربية إضافة إلى حركة السلع أو رؤوس الأموال. ولكن اتفاقات التعاون العربي، على كثرتها، لا تسهم في تسهيل حركة القوى العاملة، فبقيت حرية تنقل المواطنين العرب وإقامتهم وتملكهم في جميع بلدان المنطقة هدفا بعيد المنال إن لم يكن من أبعد الأهداف.

الجدول (4) تحويلات العاملين العرب الداخلة 2021

البلدان المرسلّة للقوى العاملة	التحويلات من بلدان عربية (مليون دولار)	نسبة التحويلات من بلدان عربية من إجمالي التحويلات
الأردن	1008	26.6
تونس	302	15.4
الجزائر	32	1.6
السعودية	80	34.5
السودان	1579	49.7
سوريا	863	61.3
عمان	17	43.1
فلسطين	1162	88.9
لبنان	977	12.0
ليبيا	3	16.2
مصر	6053	78.8
المغرب	79	1.2
اليمن	1273	86.5
الإجمالي	13428	35.6

المصدر: . المصدر: Bilateral Migration and Remittances Database, 2021.

وبعيداً عن هذا الهدف، قامت الدول المستقبلية بالعديد من المحاولات للحد من أعداد المهاجرين العرب إليها. فقد باشرت جميع دول مجلس التعاون الخليجي، مثلاً، برامج توطين للوظائف تهدف إلى الحد من الاعتماد على العمال الأجانب والاستعاضة عنهم بالعمال المحليين. وقد ظهرت مثل هذه في مجال الاستثمار وسوق المال.

ثالثاً: صناديق التنمية العربية:

صناديق التنمية العربية هي من أهم المؤسسات التي توفر مختلف أنواع الدعم للبلدان العربية من قروض وهبات ومساعدات فنية. وقد أنشئت هذه الصناديق لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية، وتدعيم التكامل الإقليمي العربي. وكانت الدول العربية من الدول الرائدة في إنشاء مؤسسات متخصصة تهدف إلى مساعدة البلدان المنخفضة الدخل التي تضم أعداد كبيرة من سكان المنطقة. واعتباراً من ستينيات القرن الماضي، التزمت الدول العربية الغنية أو المانحة بتخصيص مساعدات إنمائية، ثنائية أو متعددة الأطراف، من خلال الصناديق الإنمائية. وأنشأت بعض الدول صناديق وطنية مثل الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية (1965)، وصندوق أبو ظبي للتنمية (1971)، والصندوق السعودي للتنمية (1975). وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت ست مؤسسات متعددة الأطراف هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، وبرنامج الخليج العربي للتنمية، وصندوق النقد العربي، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وصندوق أوبك للتنمية الدولية. ⁽¹⁾

ويعزى إنشاء وتطور المحافظ المالية والصناديق التنمية العربية إلى عدة عناصر من أهمها الارتفاع في أسعار النفط في فترة السبعينات، الذي سمح للدول النفطية الغنية بإنشاء صناديق وطنية تدعم سياساتها الخارجية وتساهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية العربية. كما كان تصاعد مد القومية العربية والرغبة في إنشاء اتحاد اقتصادي عربي منذ أواخر خمسينات القرن الماضي دافعة قوية لإنشاء صناديق تنمية في المنطقة تعمل على تطوير التكامل الاقتصادي العربي.

المطلب الرابع: معوقات التكامل الاقتصادي العربي

يمكن ارجاع الاخفاق في تجارب الوحدة الاقتصادية العربية الى عدة اسباب فيما يلي:

1- ضعف التكامل العربي الرسمي:

تخشي الكثير من الدول العربية من يؤدي التعاون في مجالات معينة الى ذوبان بعضها في اطار البعض الآخر وبالتالي فقدان شخصيتها في خريطة المجتمع الدولي وبالتالي ضعف أو انعدام حريتها في التصرف ولهذا تعمل جاهدة لحماية هذا الاستقلال بالتبعية للغرب ⁽²⁾.

2- ضعف التكامل الثقافي العربي:

التكامل الثقافي هو أهم روافد التكامل الشامل. ولهذا التكامل أسس فلسفية، ومقومات موضوعية يؤكد بها الاشتراك في اللغة الواحدة، وشواهد من الواقع، تفوق ما بلغته توجهات السياسات المعتمدة، وتصلح لها دليلاً لتصويب مسارها من التفتيت إلى

(1) محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006. ص 36

(2) جمال عمورة، مرجع سابق، ص 96

بناء هوية واحدة تطل بها المنطقة على المستقبل من موقع قوي يمدّها بمقومات حياة لائقة ومنيعة. وللتكامل الثقافي أوجه وملامح متنوعة هي تعبير تلقائي عن مختلف المراحل التي عاشتها وتعيشها المنطقة العربية، حيث تتجاوز الطموحات والأحلام والانكسارات والنكسات في أعمال فنية وأدبية، جنباً إلى جنب مع ما حفرت في الحياة اليومية من ثقوب لا يمحوها سوى التكامل في فعل إبداع جديد يبتكر لهذه المنطقة من إرثها الثقافي والإبداعي هوية متجددة. (1)

3- السياسات الثقافية الرسمية قسمت المكان والزمان العربي:

فقدان الطموح والشعور بالغنى التاريخي هو علة القصور في مسيرة التكامل العربي. فالسياسة الرسمية العربية أفقدت الإنسان العربي الطموح نحو ما لا يمكن أن يتحقق من دون محاولات التحرر من الأسيرة والحرية الفكرية (2). وحاولت السياسات الثقافية الرسمية القضاء على وحدة اللغة والخيال من خلال فلكلورية الثقافة الداعمة للهويات القطرية. ومن غير نفي الثراء الممكن الذي ينتج من إحياء التراث المحلي يمكن أن يؤول حصر الثقافة فيها إلى تفتيت الثقافة العربية تفتيتاً يشبه تفتيت المكان والزمان العربيين.

ونتج من هذه السياسات تردي السلم الذوقي والسلم الفكري إضافة إلى تردي الخطاب الإعلامي مما أثر سلباً على الوجود الجمعي. ولكن الثقافة العربية كانت عصية على الاستئصال. فصمدت اللغة العربية والوحدة التراثية والتاريخية للأمة في وجه هذه السياسات الرسمية التي حاولت تقويضهما. فاللغة العربية حفظت بفضل القرآن الكريم والثقافة الدينية التي كانت الثقافة الغالبة على مفكري عصر النهضة. كما فشلت محاولات إضفاء الشرعية على الدول القطرية في القضاء على الوحدة التراثية والتاريخية للأمة. وكان سر المحافظة على الوحدة ذا مصدرين، أولهما هو الصحوّة الدينية التي لم يكن بوسعها إلا أن تكون تقوية للوحدة التراثية والتاريخية للأمة، وثانيهما هو إيديولوجية القومية اد العربية في المشرق العربي التي أحيت التراث الت العربي الأدبي والفكري.

4- طرم المشاريع البديلة

اتجهت الولايات المتحدة الأمريكية، و الاتحاد الأوروبي، إلى إطلاق مشاريع تشكل بدائل للنظام الإقليمي العربي ومؤسساته، وفي مقدمتها جامعة الدول العربية. فأطلق الاتحاد الأوروبي مشروع «الشراكة الأوروبية المتوسطية في منتصف تسعينات القرن الماضي، و«الاتحاد من أجل المتوسط في عام 2007. وأطلقت الولايات المتحدة الأمريكية مشروعات عديدة منها مشروع «الشرق الأوسط الكبير»، و«مبادرة الشراكة بين الولايات المتحدة الأمريكية والشرق الأوسط» أيضاً خلال العقد الفائت. ودخلت الحكومات الأطلسية في هذه المبادرات والمشاريع لتحقيق التكامل الإقليمي في المنطقة من منظور مصالحها، واعتبرت أنها تجلب بذلك التحول الديمقراطي لدول المنطقة والرفاه الشعوبها، وتوطد أمنها واستقرارها. وحملت تلك المشاريع العديد من السمات المشتركة (3).

(1) أحمد سعيد القاضي، التطبيع بتعريفاته المتعددة، مجلة رمان الثقافية، 2017، ص ص 22-33

(2) محمد عبد الحكيم، مرجع سابق، ص 173

(3) جمال عمورة، مرجع سابق، ص 100-111

5- تجاهل النظام الإقليمي العربي

الاتفاقات المعروضة هي بين الشريك الأطلسي (الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية)، ودول منفردة أسقطت عنها هويتها الجماعية. وتتفاوت أغراض هذه السياسة بين تغييب الهوية والمؤسسات والاهتمامات العربية تغييباً كاملاً، وتهميشها في المحافل الدولية. ففي قمة العشرين في دوفيل التي عقدت في أيار مايو 2011، أعلن المجتمعون دعمهم القوي للآمال التي عبر عنها «الربيع العربي». ومن المفارقات أن هذه القمة التي أعلنت دعمها القوي «للربيع العربي» أسقطت الهوية العربية عندما تدارست المساعدات التي ستقدمها، فوجهت وعودة للتعاون والمشاريع المشتركة إلى دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

6- اعتماد الثنائية في بناء المنظومات الإقليمية الجديدة

تركز هذه المشاريع على توطيد العلاقات الاقتصادية بين دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تشمل إسرائيل، وبين الاتحاد الأوروبي أو الولايات المتحدة الأمريكية كل على حدة. وتتوخى هذه المشاريع والمبادرات تنمية العلاقات بين الدول الأعضاء عبر مرحلتين⁽¹⁾:

الأولى: مرحلة الاتفاقات التجارية الثنائية بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ودول المنطقة.

الثانية: مرحلة تأسيس شراكة إقليمية تضم الدول التي عقدت الاتفاقات الثنائية مع الشريك الدولي.

تأكيد الأهمية القصوى للمنطقة العربية في إطار ضمان تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية تختصر هذه الأهداف بتدفق النفط إلى دول الأطلسي بأسعار معقولة، والحفاظ على أمن إسرائيل وتوقيعها في المنطقة، ومحاربة الإرهاب. وتثير مشاريع التكتلات الإقليمية الأطلسية المزيد من التساؤلات والتحفظات في حالة الدول العربية. فالإلحاح على تجميع العرب والإسرائيليين في كيان إقليمي واحد، وإنهاء المقاطعة العربية لإسرائيل حتى قبل أن تنفذ إسرائيل القرارات الدولية بإنهاء احتلالها للأراضي العربية وعودة اللاجئين الفلسطينيين إلى ديارهم، يعمق فارق القوة لمصلحة إسرائيل، ويمنحها مجالا أوسع لممارسة الهيمنة الإقليمية. وتتعمق هذه المخاوف أكثر عندما يتبنى مشاريع الهيمنة تلك، زعماء إسرائيليون يوصفون عادة في الدول الأطلسية بأنهم من المعتدلين مثل أبا إيبان الذي يرى أن وسط الفسيفساء الشرقية التي يتكون منها الشرق الأوسط تبرز الصهيونية وحدها كعنصر توحيد.

7- أسباب داخلية تحبط مشاريع الوحدة العربية

لم تكن الأسباب الخارجية هي وحدها المسؤولة عن تعثر جهود التكامل العربي في تحقيق أهدافها المعلنة. فهناك أسباب داخلية عديدة قوضت هذه الجهود. ورغم أن بعضها يتعلق بظروف موضوعية خارجة عن إرادة أصحاب القرار السياسي أو الاقتصادي، إلا أن العديد من هذه الأسباب يرتبط بغياب الإرادة السياسية على المستويات العليا لتحقيق التكامل العربي.

(1) موريس شيف ول، ألن وينترز، مرجع سابق، ص 82

ومن الجدير بالذكر في ضوء ضعف أجهزة جامعة الدول العربية، إلا أنه أكد القادة ضرورة استكمال متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى قبل نهاية عام 2013. وتناول القادة الاتفاقية الموحدة الاستثمار رؤوس الأموال في الدول العربية المعدلة لتتواءم مع المستجدات على الساحة العربية والإقليمية والدولية، وأكد القادة ضرورة الالتزام بالعمل على وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ، ودعوا القطاع الخاص العربي، وضمنه رجال الأعمال العرب المهاجرون إلى المبادرة بالاستفادة مما توفره هذه الاتفاقية من مزايا وضمانات، وإلى استغلال الفرص المتاحة والمساهمة في التنمية الاقتصادية العربية الشاملة، كما أكدوا الالتزام بتهيئة المناخ الاستثماري في الدول العربية وسن القوانين والتشريعات الوطنية التي تساعد على واعتمدت القمة الاستراتيجية العربية لتطوير استخدامات الطاقة المتجددة (2010-2030) بهدف تلبية الطلب المتزايد على الطاقة، وتنويع مصادرها والوفاء باحتياجات التنمية المستدامة.

8 الأسباب الاقتصادية :

أ- الأسباب الهيكلية:

ضعف التنوع الاقتصادي في البلدان العربية من الأسباب الهيكلية لضعف التجارة البينية العربية سيطرة النفط على التجارة الخارجية لبعض بلدان المنطقة، إذ تتجاوز حصته 65 % من إيرادات التصدير في العديد منها، ونتيجة لهيمنة قطاعات النفط والموارد الطبيعية الأخرى، لا يزال الاقتصاد العربي ينحصر في التركيز على سلة محدودة من السلع.⁽¹⁾

ب- تعدد العراقيل الحمائية غير الجمركية

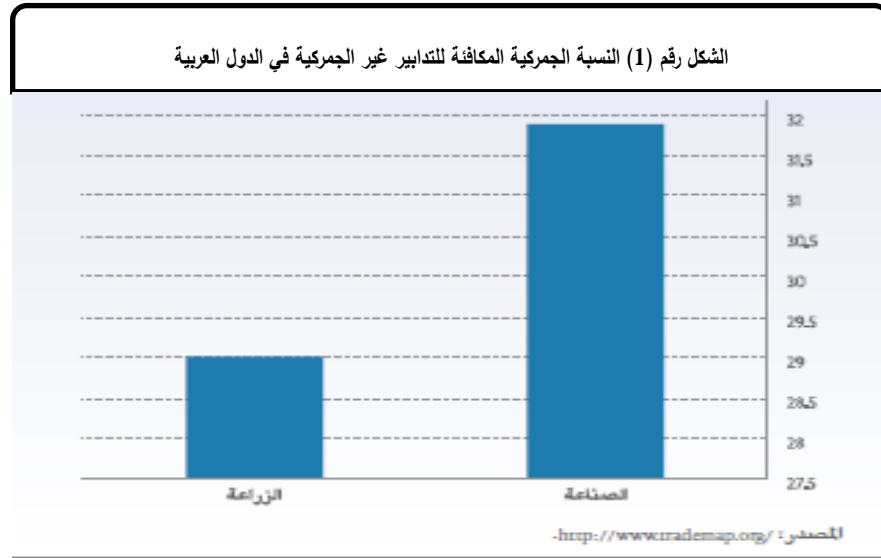
لا تزال التدابير غير الجمركية تشكل عائقاً أمام نمو التجارة بين البلدان العربية. وقد أوضحت المسوح التي أجراها مركز التجارة الدولية في عدد من البلدان العربية (تونس، ومصر، والمغرب) وجود عقبات حمائية غير جمركية عديدة تعرقل التجارة البينية العربية. ومن أبرز هذه العقبات، تراخيص الاستيراد والتصدير والرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل للتعريفات الجمركية، ومنها ضريبة الدمغة والرسوم القنصلية والرسوم الإحصائية ورسوم الخدمات الجمركية ورسوم العبور. وتؤدي هذه الرسوم والضرائب الإضافية إلى رفع تكاليف المبادلات التجارية كما تستخدم أحياناً كسياسة للحد من الواردات. ومن العوائق الأخرى الرسوم والضرائب التي تفرضها بعض الدول على عملية التصدير بحد ذاتها، وليس على قيمة السلع المصدرة أو كميتها. كما أن التدابير المالية التي تشترط الدفع المسبق على الواردات، والتداول بالعملة الصعبة، تشكل عائقاً أمام التجارة البينية العربية، خاصة في الدول التي لا تزال تفرض قيوداً على عمليات الحساب الجاري.

وتعاني التجارة العربية البينية من تعدد أشكال الحواجز الفنية على التجارة المستخدمة لأغراض حمائية. ويعود ذلك في بعض الحالات إلى اختلاف نظم الجودة والمواصفات والمعايير القياسية بين دولة وأخرى، وعدم توصل هذه الدول إلى اتفاقيات جماعية للاعتراف المتبادل بالمواصفات والمعايير المطبقة أو عدم اعتماد المواصفات الموحدة العربية. وتشير البيانات إلى

(1) تقرير، التكامل العربي، سبيلاً لنهضة إنسانية، 2019، 93

العبء الكبير الذي تمثلته قواعد المنشأ، فهي تتطلب تحققه من نسبة القيمة المضافة على السلع المتبادلة قبل إقرار استحقاق المعاملة التفضيلية بموجب اتفاقية تسهيل وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية.

وتعادل التدابير غير الجمركية في الدول العربية ما نسبته 32 % تقريبا من التعرفة الجمركية على المبادلات الصناعية و29 % على الواردات الزراعية لا تقتصر عوائق التجارة الخارجية على الرسوم والتدابير غير الجمركية بل تتجاوزها لتشمل العديد من الحواجز الأخرى والتي قد تكون في بعض الأحيان أكثر إعاقة للتجارة الخارجية من التدابير الحمائية نفسها. ومن أبرز العراقيل الفنية أمام التجارة الخارجية إجراءات المراقبة الفنية والجمركية التي تتخذ لضمان احترام الشروط الصحية والبيئية عند الاستيراد ومدى قدرة إدارة الجمارك على إنجازها بالسرعة والشفافية والدقة المطلوبة بحيث لا تتحول إلى حاجز أمام حركة التجارة، وارتفاع تكاليف النقل بين الدول العربية والحواجز الفنية يحل قطاع النقل والخدمات اللوجستية في المرتبة الثانية من حيث دوره في إعاقة التجارة البينية. وأخيرة تأتي الخدمات المتعلقة بتقنيات الاتصالات الحديثة ومدى فعاليتها في تسهيل العمليات التجارية⁽¹⁾.



المصدر : تقرير: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: الاسكوا، 2019: ص94

يلاحظ أن التجارة البينية العربية والخدمات تعاني من القيود التي لا تزال معظم دول المنطقة تفرضها على الخدمات المرتبطة بالتجارة الخارجية، وخاصة الدول التي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية، مع العلم أن هذا الانضمام لا يستتبعه الثانية من حيث بالضرورة الالتزام بتحرير الخدمات وإنما دوره في إعاقة الالتزام بتوفير حد أدنى من الشفافية التشريعات الوطنية التي تنظم تجارة التجارة البينية الخدمات. وينطبق هذا الوضع أيضا على الدول العربية التي لم تحرر قطاعات الخدمات فيها، لا

(1) تقرير: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: الاسكوا، 2019: ص94.

سيما قطاعات النقل البري والبحري والخدمات المالية والتأمين، سواء في إطار اتفاقات الشراكة مع الاتحاد الأوروبي أم في اتفاقات التجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية.

9- ضعف التنسيق في السياسات الاقتصادية الكلية

يقتضي نجاح التكامل الاقتصادي تنسيق السياسات النقدية بين الدول العربية لا سيما عند بلوغ مرحلة الاتحاد الجمركي، أقلها في تثبيت أسعار الصرف الحقيقية للعملة العربية عند مستوى موحد يعمل به في معاملات الاستيراد والتصدير، والفوارق الكبيرة بين أسعار الصرف الرسمية والأسعار الحقيقية تسبب تشويها في المزايا التنافسية، يؤدي إلى ارتفاع في كلفة التجارة البينية تتحمل أعباءه بعض البلدان دون أخرى.⁽¹⁾

وقد أدركت التكتلات الاقتصادية الكبرى مثل الاتحاد الأوروبي أهمية العمل بسياسات نقدية متشابهة أو موحدة، فاعتمد بداية نظام تثبيت أسعار الصرف وتطورت الترتيبات الموحدة إلى أن بلغت الوحدة النقدية باعتماد عملة موحدة (اليورو).⁽²⁾ وأنشأت بنك مركزية مشتركة لإدارة السياسة النقدية الموحدة. والجدير بالذكر أن الأزمة المالية التي تعرضت لها دول جنوب شرق آسيا في عام 1997 رخت الاقتناع بأهمية تنسيق السياسات الاقتصادية الكلية بين دول رابطة جنوب شرق آسيا، خاصة من خلال اقتراح إنشاء صندوق نقد آسيوي وعملة موحدة. أما الدول العربية، فلا تزال تشهد تباينة كبيرة في سياساتها النقدية، يعزى إلى الخيارات المختلفة في تحديد أسعار صرف العملات. فبعضها مرتبط بالدولار والبعض الآخر مرتبط بسلعة عملات. وهذا ما يجعل عوامل التضخم مختلفة تماما بين الدول، وبالتالي سياسات أسعار الصرف والسيولة. وتعتبر دول مجلس التعاون الخليجي الأكثر تقدما في توحيد السياسات النقدية لأن عملات جميع الدول الأعضاء مرتبطة بالدولار، باستثناء الكويت التي أدخلت بعض المرونة من خلال تحديد سعر الصرف وربطه بسلعة عملات يطغى عليها الدولار. ومع أن توحيد العملة هو بند على جدول أعمال دول مجلس التعاون الخليجي، لم يلاحظ بعد أي تقدم فعلي في هذا الاتجاه.

10 - المعوقات والمشاكل الإجرائية في المنافذ الحدودية:

منها مشاكل النقل ومشاكل التأشيرات والإقامة:

الترتيبات بين دول عربية ومجموعات إقليمية والعضوية في منظمة التجارة العالمية

بالإضافة إلى الاتفاقات التفضيلية المبرمة فيما بين الدول العربية، وقعت بعض الدول العربية الأعضاء في اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى العديد من الاتفاقات التجارية التفضيلية مع شركاء تجاريين من خارج المنطقة كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، وتركيا، وسنغافورة، ورابطة الدول الأوروبية للتجارة الحرة، والميركوسور. وقد ارتبطت كل من الأردن وتونس والجزائر وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب باتفاقات شراكة ثنائية مع الاتحاد الأوروبي استهدفت في شقها التجاري تحرير السلع الصناعية وبعض السلع الزراعية المصنعة وتبادل المعاملة التجارية التفضيلية من خلال حصص تعريفية ومواسم التصدير المحاصيل الزراعية وبأسعار دخول تتفق والأسعار التي تحددها السياسة الزراعية

(1) عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 19

(2) تقرير: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: الاسكوا، 2019، ص 96.

الأوروبية المشتركة دورية، وبما يراعي الزيادة المتوقعة للتدفقات التقليدية على الجانبين. وجاءت هذه الاتفاقات تنفيذا لنموذج أوروبي للتعاون الإقليمي يستهدف ضمن أمور أخرى انخراط دول جنوب وشرق المتوسط في السوق الموحدة والمجال الاقتصادي الحيوي للاتحاد الأوروبي.

ودخل كل من الأردن والبحرين وعمان والمغرب من جهة أخرى في اتفاقات تجارة حرة مع الولايات المتحدة الأمريكية. ووقعت كل من الأردن وتونس ولبنان ومصر والمغرب اتفاقات للتجارة الحرة مع رابطة الدول الأوروبية للتجارة الحرة (الإفتا)، فأصبحت أطراف في المجال الاقتصادي الأوروبي، ومع تركيا لدواعي تملّيحها ترتيبات الاتحاد الجمركي الذي ترتبط به أنقرة مع الاتحاد الأوروبي. كما يرتبط عدد من الدول العربية باتفاقات التجارة الحرة مع تجمع الكوميسا والميركوسور، بالإضافة إلى التزام بعض الدول العربية بإقامة منطقة للتجارة الحرة الثلاثية من المنتظر أن تشمل الكوميسا والسادك (الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي) والسوق المشتركة لشرق أفريقيا، كما يلتزم بعضها بالانخراط في الاتحاد الجمركي لدول الكوميسا عند إنشائه.⁽¹⁾

وبعض الدول العربية هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية (الأردن وتونس وجيبوتي ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن ودول مجلس التعاون الخليجي)، في حين لا تزال خارج عضوية المنظمة كل من الجزائر (تقدمت بطلب للانضمام للمنظمة منذ عام 1987) والجمهورية العربية السورية التي حظيت في عام 2009 بوضعية المراقب بعد انسحابها من الغات في عام 1971 اعتراضاً على انضمام إسرائيل) والسودان (طلبت الانضمام منذ عام 1994) والعراق (منذ عام 2004) ولبنان (منذ عام 1999) وليبيا (2004) واليمن (الذي أنهى مفاوضات الانضمام إلى المنظمة في عام 2013).

(¹) تقرير: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا: الاسكوا، 2019: ص 100

ملخص الفصل الأول :

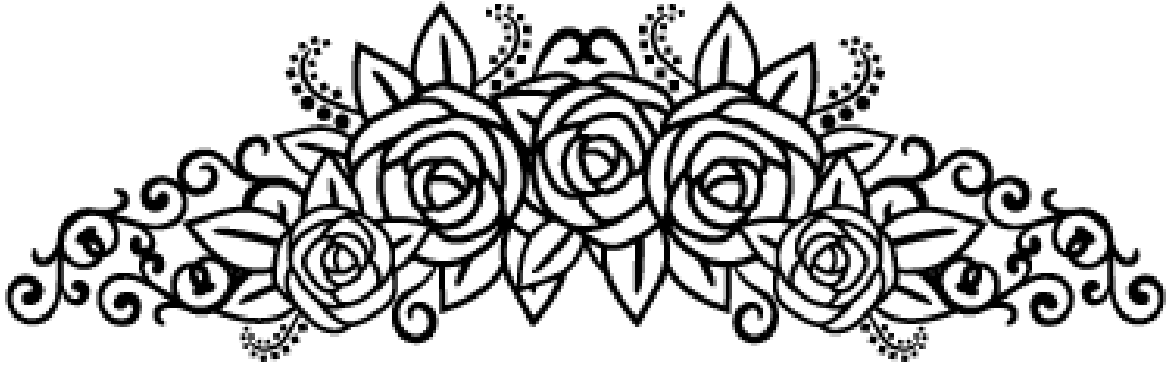
يعتبر التكامل الشامل هو موضوع سكن الوجدان العربي منذ زمن طويل، وحلّ هدفاً في موافيق ومعااهدات رسمية منذ خمسينات القرن الماضي. وقد ارتقت هذه الموافيق في أهدافها فتجاوزت عصرها، ولكنها نكصت في عودها فتركت الوهن يتسلل إلى مفاصل الأمة وخيبة الأمل إلى نفوس شعوبها.

وولّد تعرّش مشروعات التكامل العربي جدلاً حول إمكانية تحقيقه بين متشائم لا يرى سوى العقبات الخارجية والداخلية التي تحول دونه، ومتفائل منغمس في جميع مقومات التكامل من وحدة اللغة والثقافة والتاريخ المشترك وميزة الجوار الجغرافي، يرى تجارب تكاملية أخرى في العالم الحديث تكللت بالنجاح حتى بغياب جلّ هذه المقومات، فيزداد قناعة بجدوى التكامل وضرورته سبيلاً لتحقيق تنمية ونهضة للمنطقة العربية طالت الجوار وامتنعت عنها. وإزاء مد تحرري اجتاحت المنطقة بموجة من الإمكانات والاحتمالات، انتقلت جملة من الطموحات العربية من حيّز المرتجى البعيد إلى حيز المرغوب القريب. وأياً تكن نوعية التغيير المتأاتي عن هذا المد التحرري، فهو يتيح فرصة لوقفه تأمل حول مواضيع متشعبة تتصل بمسار الوطن العربي ومستقبله، حري بأن يكون التكامل في مقدّماتها.

وتتناول هذه الدراسة موضوع التكامل من وجهة ما يزرخ به الماضي من دروس، وما يصطدم به الحاضر من عوائق، وما يتطلبه المستقبل من رؤى تحوّل الفرص والفرص الضائعة إلى محرك لامتداد حضاري إنساني متكامل وحيوي، يبقى مهما تأخر تحقيقه هو السبيل إلى النهضة الإنسانية الشاملة في عموم الوطن العربي.

يعد التكامل الاقتصادي عملية تدريجية مستمرة ومتواصلة، تهدف الى الانتقال من حالة التفكك والتجزئة الى حالة التعاون والاتحاد فيما بين مجموعة من الدول حيث تتراوح هذه العلاقات التبادلية من ابسط درجات التعاون والتنسيق مروراً بالعلاقات الاتحادية لتصل الى اقصى درجات التكامل الاقتصادي والمتمثلة في بناء الاندماج الاقتصادي التام.

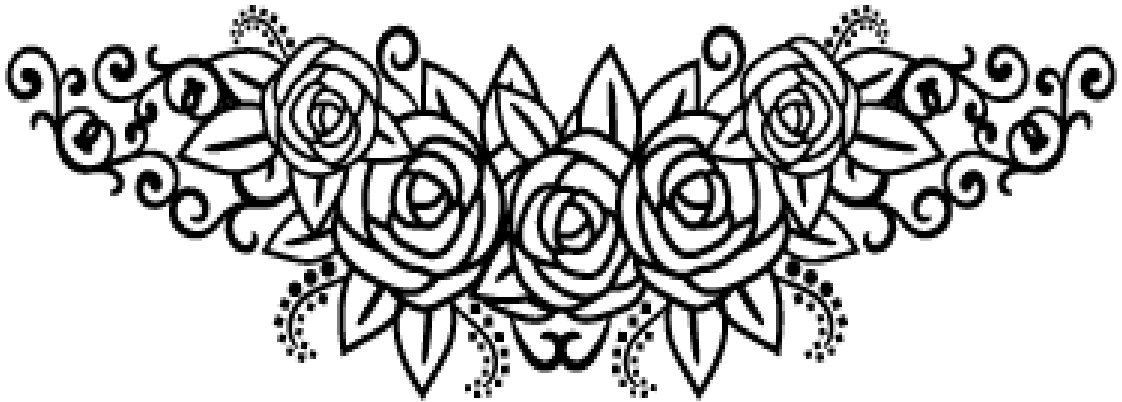
ومن خلال استعراضنا للتحديات التي تواجه مسيرة العمل العربي المشترك نجد أن واقع التعاون الاقتصادي العربي يتصف بالضعف وتحديات القرن الحادي والعشرين تقتضي التفعيل المشترك ومواجهة التحديات الاقتصادية العالمية من خلال تكتل اقتصادي عربي حقيقي مدعوم بارادة سياسية صادقة ومخلصة وخاص ان الدول العربية تمتلك مقومات اقامة التكامل الاقتصادي العربي .



الفصل الثاني

تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات

التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية



الفصل الثاني

تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية

من خلال عرض عمليات التعاون والتكامل العربي سوف نعرض تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية في مبحثين:

المبحث الأول: آثار المداخل المنتهجة في دعم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي.

المبحث الثاني: تحليل أثر العوامل الاقتصادية والفنية.

المبحث الأول

آثار المداخل المنتهجة في دعم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

المطلب الأول: نتائج مداخل المشروعات المشتركة

أولاً: النتائج المترتبة عن مدخل المشروعات المشتركة:

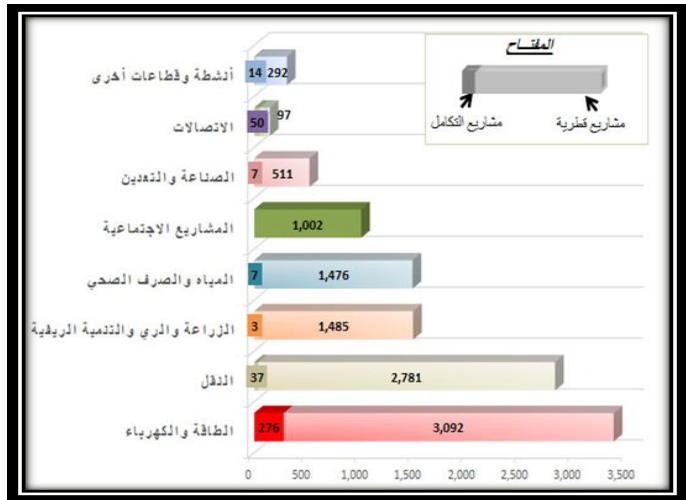
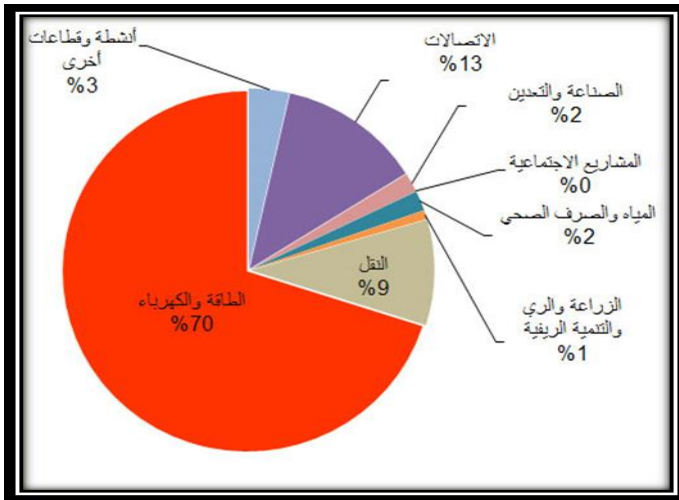
رغم أهمية المشروعات المشتركة كمدخل مهم في دعم التعاون العربي، إلا أنه مازال خارج الاهتمام اللازم رغم ما لقيه من تأييد نظري وأكاديمي⁽¹⁾، باستثناء المهام التي تزاولها هيئات الجامعة العربية المتخصصة حيث قدم الصندوق العربي، حتى نهاية عام 2020، ستة وستين قرضاً إجمالي مبالغها حوالي 394 مليون د.ك.، ساهمت في تمويل 32 مشروعاً مشتركاً. وقد تم توجيه خمسة وعشرين قرضاً، من القروض المذكورة أعلاه، للمساهمة في تمويل مشاريع للاتصالات، وستة عشر قرضاً للمساهمة في تمويل مشاريع للطاقة والكهرباء، وستة قروض للمساهمة في تمويل مشاريع للطرق.

بدأ الصندوق العربي أنشطته في فترة تنامت فيها جهود التعاون العربي على المستويين الاقتصادي والإنمائي، وكان من بين أهدافه الرئيسية دعم المشاريع العربية المشتركة التي تدفع الدول العربية نحو الترابط والتكامل وفقاً لما أتيح له من موارد مالية وخيارات مع الدول المعنية، في تمويل مشاريع الربط الكهربائي، وتطوير الاتصالات، والطرق البرية بين الدول العربية وإعداد الدراسات القطاعية والنوعية، وعقد المؤتمرات والندوات التي تبحث في إيجاد الحلول للمشاكل المتماثلة التي تعترض التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية والعمل على تحديد فرص التعاون فيما بينها، والعوامل الداعمة لجهود التنمية والتكامل العربيين على ضوء التطورات العالمية والإقليمية.

(1) تكمن أهمية المشروعات المشتركة في كونها لا تتأثر بالخلافات السياسية كما هو الحال لباقي المداخل د.ك. يعادل حوالي 3.3 دولار أمريكي حصة القطاعات من القروض المستخدمة في تمويل المشاريع المشتركة خلال الفترة (1974 - 2020)

الفصل الثاني:

(تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية)



شكل رقم (2) نسبة حصة القطاعات المختلفة من مبالغ القروض المقدمة من الصندوق لتمويل المشاريع المشتركة نصيب مشاريع التكامل من إجمالي قروض الصندوق للقطاعات المختلفة خلال الفترة (1974 - 2020) (مليون دينار كويتي).¹

المصدر : تقرير الاقتصاد العربي الموحد 2021

يبين الرسم التوضيحي نصيب مشاريع التكامل من إجمالي مبالغ القروض المقدمة من الصندوق العربي، موزعة حسب القطاعات. ويبين الشكل رقم (2) نسبة حصة القطاعات المختلفة من مبالغ القروض المقدمة من الصندوق لتمويل المشاريع المشتركة. ويتبين من الشكل أنه تم توجيه حوالي 70% من مبالغ القروض المقدمة للمشاريع المشتركة لتمويل مشاريع في قطاع الطاقة والكهرباء، وتوجيه حوالي 13% من إجمالي تلك المبالغ لتمويل مشاريع للاتصالات، وحوالي 10% لتمويل مشاريع للنقل.⁽²⁾

ملخص المشاريع العربية:

الجدول (5): توزيع المشروعات العربية المشتركة، حسب فروع النشاط الصناعي المختلفة لغاية 2020

مشروعات عربية صناعية مشتركة		طبيعة المشروع
رأس المال (بملايين الدولارات)	العدد	
15390209	24	صناعات الاسمنت ومواد البناء
294175	8	الصناعات الكيماوية
590000	2	الصناعات البتروكيماوية
649815	12	الصناعات الدوائية
168100	4	صناعة الأسمدة
153900	2	صناعة التكرير
230490	8	الصناعات المعدنية
298000	7	الصناعات الغذائية
204000	15	صناعة الغزل والنسيج
14000	2	الصناعات الخشبية
668000	9	الصناعات الهندسية
4809509	93	الإجمالي

المصدر: سميح مسعود، عرض عام المشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة نوفمبر 2021

⁽¹⁾ (د.ك. يعادل حوالي 3.3 دولار أمريكي حصة القطاعات من القروض المستخدمة في تمويل المشاريع المشتركة خلال الفترة (1974 - 2020)

⁽²⁾ (سميح مسعود، عرض عام المشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة نوفمبر 2021)

ثانياً: النتائج المترتبة عن مدخل تشجيع الاستثمارات البينية⁽¹⁾:

نشير في البداية أن حركة رؤوس الأموال العربية البينية خلال الفترة ما قبل الثمانينات، كان يغلب عليها الطابع الحكومي وهي عبارة عن قروض موجهة من الدول النفطية و صناديقها القطرية، و تميزت بالضالة والمحدودية، بحيث لم تحقق أثارا فعالة في التنمية العربية.

الجدول (6): الاستثمارات المنفذة في الأقطار العربية المقرضة و القروض الرسمية العربية المقدمة لها من الصناديق القطرية والجماعية العربية

القروض والمعونات كما في 2020/12/31

	الدولة	القروض المقدمة		المعونات المقدمة	
		العدد	المبلغ (* ألف د.ك.)	العدد	المبلغ (* ألف د.ك.)
	الأردن	53	688,□50	63	15,894
	الإمارات	0		7	194
	البحرين	19	298,500	15	2,318
	الجزائر	26	395,300	12	3,065
	السعودية	0		9	1,520
	السودان	42	894,000	26	14,702
	الصومال	12	40,700	4	1,220
	العراق	10	59,725	6	1,120
	القطر	0		3	3□25□
	الكويت	0		36	4,211
	المغرب	76	1,539,900	29	7,0□0
	اليمن	96	886,6□0	53	18,□86
	تونس	61	1,095,775	19	7,470
	جيبوتي	27	151,000	8	1,650
	سورية	51	696,975	16	3,820
	عمان	39	952,500	17	5,825
	فلسطين	5	17,000	175	29,575
	قطر	□		1	50
	لبنان	31	622,000	57	23,671
	ليبيا	9	175,700	4	1,625
	مصر	64	1,763□□50	58	19,450
	موريتانيا	67	78□,700	38	8,330
	مجموع جزئي	688	11,066,725	656	174,296
	معونات قومية			597	77,631
	إجمالي	688	11,0□6,725	1253	251,927

د.ك. يعادل حوالي 3.3 دولار أمريكي 1 (*)
القطاع الخاص - أنشطة التمويل كما في 2020/12/31

المسلسل	البيان	العدد	(*) المبلغ (ألف د.ك.)
1	القروض المقدمة	16	61,861.00
2	المساهمات في رأس المال	9	43,□□1.99**
	المجموع		105,352.99

المصدر: المصدر : الصندوق العربي الإنمائي
دينار كويتي يعادل حوالي 3.3 دولار أمريكي 1 (*)

⁽¹⁾سميح مسعود، عرض عام المشروعات العربية المشتركة، ندوة المشروعات الصناعية العربية المشتركة، الدوحة نوفمبر 2021

وللتذكير فقد بدأ الاهتمام المشترك للدول العربية بتنمية الاستثمارات العربية البينية منذ فترة السبعينات، بإنشاء المؤسسة العربية لضمان الاستثمار في عام 1975 والتي تهدف إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال العربية عبر الدول العربية، وكذلك ممارسة أوجه النشاط المكمل لتوفير الضمان وخاصة تنمية البحوث المتعلقة بتحديد فرص الاستثمار وأوضاعه في الدول العربية، إضافة إلى الصناديق الإنمائية العربية التي أسهمت في توفير التمويل الميسر، فقد تمكنت بفضل رؤوس أموالها من مساندة الجهود الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية في عدد كبير من الدول العربية، واستطاعت تعزيز القطاعات الإنتاجية وتطوير قطاعات البنية الأساسية والتي كانت تعاني في مجموعها من قصور على المستوى العربي:

من جانب آخر، بدأ مناخ الاستثمار العربي يتحسن من خلال الجهود الخاصة لكل دولة، وجهود المؤسسة العربية لضمان الاستثمار برغبة من الدول العربية في دعم العلاقات الاقتصادية فيما بينها في إطار من التعاون الفعال وعملا على تشجيع انتقال رؤوس الأموال فيما بينها لتحويل خططها التنموية ودفع جهودها الإنمائية لصالح شعوبها وحرصا على تأمين وتوفير الغطاء التأميني للمستثمرين العرب في شكل تعويض مناسب للخسائر الناتجة عن الأخطار غير التجارية، مع امتداد نشاط تلك المؤسسة إلى تقديم الضمان التجاري وغير التجاري لائتمان الصادرات العربية في إطار برنامج تمويل التجارة العربية البينية. والجدير بالذكر أن المؤسسة العربية لضمان الاستثمار قد تم تعديل اتفاقيتها ليشمل نشاطها توفير ضمان ائتمان الصادرات واعتبار التسهيلات الائتمانية المرتبطة بعمليات التصدير والاستيراد فيما بين الدول العربية في صالح التأمين، والتأمين الذي توفره المؤسسة يضمن المخاطر التجارية و غير التجارية. وخلاصة القول أن هناك جهودا كبيرة تبذل حاليا من طرف الدول العربية لتشجيع الاستثمارات البينية، ولكن رغم ذلك ما تزال رؤوس الأموال العربية المستثمرة بينيا، بعيدة عن المستوى المأمول، خاصة في ظل الفوائض المالية الناتجة عن المداخل النفطية التي وصلت إلى مستويات قياسية⁽¹⁾.

- ومن خلال استعراض قيمة الماعونات والقروض الممنوحة للدول يتبين لنا رغم ارتفاع القيم الممنوحة الا انها لم تؤدي الى عمليات تكامل قد تؤثر في عمليات التنمية وسد الفجوة التمويلية لدى الدول الممنوحة وذلك بسبب متغيرات السوق والقوى البشرية المستهلكة و تغيرات اسعار الصرف .

ثالثا : تطور الهيكل السلعي للتجارة البينية:

شهد عام 2019، زيادة حصة كل من المصنوعات، والسلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية الدول العربية. بينما تراجع نصيب مجموعة الوقود المعدني والمعادن الأخرى في إجمالي الصادرات البينية للدول العربية، حيث ارتفعت نسبة مساهمة مجموعة المصنوعات في إجمالي الصادرات البينية لتبلغ حوالي 58.9 % خلال عام 2019 مقابل حصة قدرها 58.3 % مسجلة خلال العام السابق. كما سجل نصيب السلع الزراعية في إجمالي الصادرات البينية ارتفاع من مستوى 19.7 % ليصل إلى حوالي 20.1 % خلال عام 2019. هذا، ونتيجة للتراجع الذي حققته الأسعار العالمية للنفط خلال عام 2019، فقد انخفض نصيب مجموعة

(1) وصل سعر البترول إلى حدود 85 دولار للبرميل في أبريل 2020.

الفصل الثاني: (تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية)

الوقود المعدني والمعادن الأخرى في الصادرات البينية لتقتصر على نحو 15.8 % مقارنة مع حصة قدرها 17.2 % مسجلة خلال عام 2018،⁽¹⁾

جدول رقم (7) الهيكل السلعي للصادرات والواردات البينية العربية⁽¹⁾

(2020 - 2016)

الواردات البينية						الصادرات البينية						
متوسط الفترة -2016 (2020)	*2020	2019	2018	2017	2016	متوسط الفترة -2016 (2020)	*2020	2019	2018	2017	2016	
20.9	20.1	21.6	20.8	20.8	21.2	19.7	19.3	20.1	19.7	19.6	19.8	السلع الزراعية ⁽²⁾
25.0	23.8	25.8	25.9	25.3	24.1	15.6	13.2	15.8	17.2	16.1	15.9	الوقود المعدني والمعادن الأخرى ⁽³⁾
45.7	43.5	46.8	46.1	46.1	46.1	58.4	55.0	58.9	58.3	60.2	59.6	المصنوعات ⁽⁴⁾
12.2	12.0	12.3	12.2	12.1	12.4	18.0	17.0	18.5	18.1	17.9	18.3	المواد الكيميائية
17.3	16.2	17.7	17.6	17.7	17.5	17.9	16.9	18.3	18.2	18.1	17.9	مصنوعات أساسية
9.8	9.0	9.8	9.9	10.1	10.3	10.2	10.0	10.0	9.9	10.4	10.5	الآلات ومعدات النقل
6.4	6.3	7.0	6.5	6.2	5.9	12.4	11.0	12.1	12.1	13.8	12.9	مصنوعات متنوعة أخرى
8.5	13.0	5.6	7.3	8.0	8.6	6.2	12.0	5.1	4.6	4.3	4.9	سلع غير مصنعة ⁽⁵⁾
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

* بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية 2 STIC REV.

(2) السلع الزراعية تشمل الأبواب والأقسام: 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

(3) الوقود المعدني يشمل الباب 3 والأقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الأبواب، والأقسام التالية 5، 6، 7، 8 (مطروح منها القسمان 68، 891)

(5) سلع أخرى هو مصنفة تشمل الباب (9) والقسم (891)

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (TIC)، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة comtrade.

جدول رقم (8) الهيكل السلعي للصادرات والواردات الإجمالية العربية⁽¹⁾

(2020-2016)

هيكل الواردات					هيكل الصادرات					
*2020	2019	2018	2017	2016	*2020	2019	2018	2017	2016	
18.0	19.4	18.9	18.9	19.2	7.9	8.0	7.3	7.7	7.8	السلع الزراعية ⁽²⁾
11.8	13.4	13.5	13.8	13.2	55.0	58.1	63.1	59.2	58.7	الوقود المعدني والمعادن ⁰
60.7	64.2	63.1	64.1	63.9	26.8	27.9	26.3	27.2	28.7	المصنوعات ⁽⁴⁾
8.2	8.8	8.9	8.6	8.8	8.5	8.6	8.3	8.8	9.8	المواد الكيميائية
17.2	17.4	15.9	16.3	16.5	5.3	6.0	5.0	5.3	5.8	مصنوعات أساسية
27.3	29.8	29.6	30.4	30.5	6.9	7.3	6.9	6.9	7.1	الآلات ومعدات النقل
8.0	8.2	8.7	8.8	8.1	6.1	6.0	6.1	6.2	6.0	مصنوعات متنوعة أخرى
9.5	3.0	4.5	3.2	3.7	10.3	6.0	3.3	5.9	4.8	سلع غير مصنفة
100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	المجموع

بيانات أولية.

(1) يعتمد إحتساب الهيكل السلعي للتجارة البينية على التصنيف الموحد للتجارة الدولية 2 STIC REV.

(2) السلع الزراعية تشمل الأبواب والأقسام: 0، 1، 2، 4 (مطروح منها القسمان 27، 28).

⁽¹⁾ : استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (TIC)، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة comtrade.

الفصل الثاني: (تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية)

(3) الوقود المعدني يشمل الباب 3 والأقسام 27، 28، 68.

(4) المصنوعات تشمل الأبواب، والأقسام التالية 5، 6، 7، 8 (مطروح منها القسمان 68، 891)

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، وقاعدة بيانات PC-TAS- مركز التجارة الدولي (TIC)، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة comtrade.

الجدول (9) حصة واردات النفط الخام البينية من إجمالي الواردات العربية البينية لبعض الدول العربية (2019)

الدول	واردات النفط الخام البينية (مليون دولار أمريكي)	إجمالي الواردات البينية (مليون دولار أمريكي)	النسبة المئوية من إجمالي الواردات البينية (%)
الأردن	2.053	5.320	38.6
لبنان	354.5	2.555	13.9
مصر	2.523	11.346	22.2
المغرب	775	3.442	22.5

وبخصوص تطور نسب مساهمة المجموعات السلعية الفرعية المكونة للمصنوعات خلال عام 2019، فقد ارتفعت حصة كل من المواد الكيماوية والمصنوعات الأساسية والآلات ومعدات النقل، في الصادرات البينية لتبلغ نحو 18.5 بالمائة و 18.3 % و 10.0 % على التوالي مقارنة بالعام السابق.

أما بالنسبة لهيكل الواردات البينية، فإنه من المعروف أن الواردات البينية العربية هي نفسها الصادرات البينية العربية بالإضافة إلى قيمة الشحن والتأمين ولهذا فمن الناحية النظرية، فإن الهيكل السلعي للواردات البينية يجب ألا يختلف عن الهيكل السلعي للصادرات البينية. إلا أنه عملية توجد اختلافات إحصائية ناتجة عن اختلاف الترتيب وأساليب التسجيل والتصنيف، الأمر الذي ينتج عنه فوارق بين أرقام الصادرات والواردات البينية وبالتالي تباين قيم المجموعات السلعية في الصادرات البينية مع الواردات البينية.

التجارة البينية السلعية للتجمعات العربية:

سجلت الصادرات البينية تراجعاً خلال عام 2019، في كل من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بنحو 2.4 بالمائة، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بنحو 0.6 %. هذا، في حين زادت الصادرات البينية لكل من دول اتفاقية أغادير بنحو 24.0 بالمائة واتحاد دول المغرب العربي بنحو 17.9 %. أما على صعيد تطور حصة الصادرات البينية في الصادرات الإجمالية لهذه التجمعات، فقد ارتفعت حصة الصادرات البينية لكافة تلك التجمعات خلال عام 2019، وفيما يخص الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لهذه التجمعات، فقد استحوذت التجارة البينية في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على النصيب الأكبر. هذا، ولاتزال الأهمية النسبية للتجارة البينية في التجارة الإجمالية لكل من تجمعي اتحاد دول المغرب العربي ودول اتفاقية أغادير، عند مستويات منخفضة لا تقارن بالتجمعات الاقتصادية الأخرى في الدول النامية. يأتي ذلك على الرغم من أنهم يضمنان في عضويتهم دو تتصف اقتصاداتها بالتنوع في الأنشطة الإنتاجية والتصديرية مثل مصر والمغرب وتونس والأردن،

الجدول (9) مساهمة التجارة العربية البينية في التجارة الإجمالية للتجمعات العربية (2015-2019)

معدل التغير (%) 2019	قيمة الواردات البينية					معدل التغير (%) 2019	قيمة الصادرات البينية					التجمعات العربية
	2019	2018	2017	2016	2015		2019	2018	2017	2016	2015	
-0.4	108.881	109.297	109.924	106.895	108.534	-0.6	108.560	109.270	105.660	93.776	105.513	منطقة التجارة الحرة
-0.7	60.570	60.999	52.871	59.748	52.557	-2.4	59.046	60.494	57.942	52.909	57.568	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
1.0	2.802	2.678	2.456	2.674	2.856	17.9	2.847	2.415	2.731	2.962	4.024	اتحاد دول المغرب العربي
4.6			1.819	1.751	2.151	24.0	2.423	1.954	1.893	1.732	1.883	دول اتفاقية أغادير
	المساهمة في إجمالي الواردات (%)						المساهمة في إجمالي الصادرات (%)					
	13.1	13.5	14.0	14.1	13.3		10.8	10.1	11.8	12.0	12.2	منطقة التجارة العربية
	11.9	12.5	10.6	12.6	10.3		7.6	7.3	8.2	8.5	8.3	مجلس التعاون لدول الخليج العربية
	2.7	2.5	1.9	2.2	2.3		2.7	2.1	2.9	3.8	4.8	اتحاد دول المغرب العربي
	1.7	1.5	1.2	1.2	1.4		3.1	2.4	2.6	2.7	2.9	دول اتفاقية أغادير

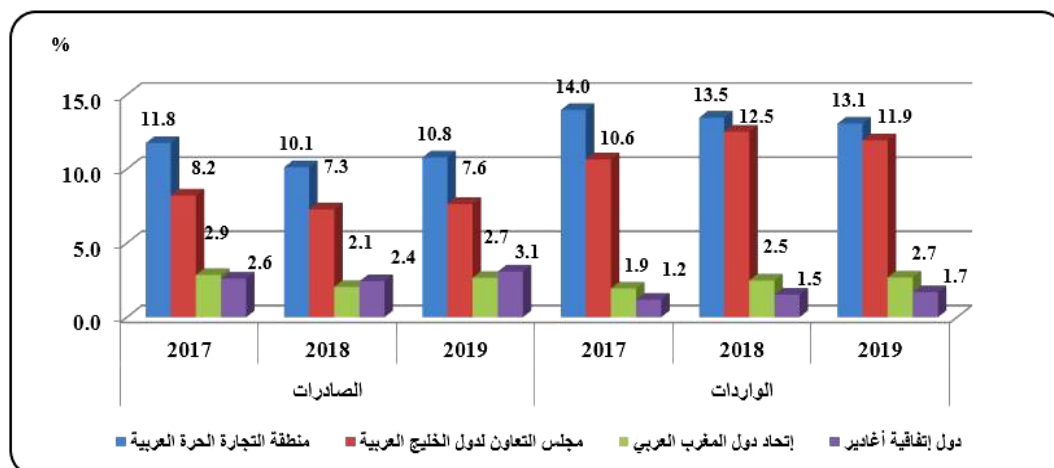
منطقة التجارة الحرة تشمل جميع الدول العربية باستثناء (جيبوتي والصومال والقمر وموريتانيا).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية (الإمارات والبحرين والسعودية وعمان وقطر والكويت).

اتحاد دول المغرب العربي (تونس والجزائر وليبيا والمغرب وموريتانيا).

دول اتفاقية أغادير (الأردن وتونس ومصر والمغرب).

شكل رقم (3) حصة الصادرات والواردات البينية في إجمالي صادرات التجمعات العربية (2014-2019)



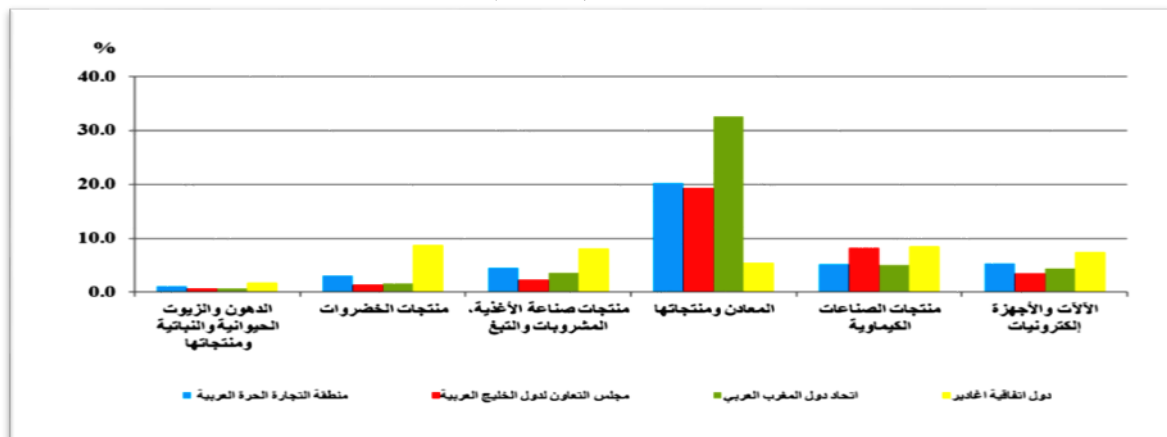
المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد عام 2018، وتقارير قطرية ودولية متنوعة.

فيما يتعلق بأهم السلع المتبادلة في نطاق كل كتل تجاري، فتتمثل أهم السلع المتبادلة في نطاق منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في كل من المعادن ومنتجاتها، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والورق ومنتجاتها، ومنتجات صناعة أما بالنسبة لأهم السلع المتبادلة في نطاق تجمع دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، فقد تمثلت في كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والسيارات ووسائل النقل، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها. (1)

وبخصوص اتحاد دول المغرب العربي فقد شملت أهم السلع المتبادلة في نطاقه كل من المعادن ومنتجاتها، ومنتجات الصناعات الكيماوية، والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية وتضمنت أهم السلع المتبادلة في إطار اتفاقية أغادير، كل من منتجات الخضروات، ومنتجات الصناعات الكيماوية والآلات والأجهزة الإلكترونية، ومنتجات صناعة الأغذية، والبلاستيك والمطاط ومصنوعاتها.

الفصل الثاني: (تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية)

شكل رقم (4) أهم السلع المتبادلة في التجارة البينية في التكتلات العربية متوسط الفترة (2015-2019) (المصدر : التقرير الاقتصادي الموحد)



الجدول (11) الأهمية النسبية لأهم السلع المتبادلة * في التجارة البينية التجمعات العربية (2015-2019)

الأبواب السلعة (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية أغادير
الحيوانات الحية ومنتجاتها	3.6	5.9	1.1	5.9
منتجات الخضروات	3.4	1.6	1.6	8.5
الدهون والزيوت الحيوانية والنباتية ومنتجاتها	1.4	0.9	0.8	1.8
منتجات صناعة الأغذية، المشروبات والتبغ	3.9	2.2	3.5	7.2
المعادن ومنتجاتها	21.7	23.6	33.9	6.1
منتجات الصناعات الكيماوية	5.3	8.0	5.3	8.1
البلاستيك والمطاط ومصنوعاتها	6.9	6.1	2.3	6.9
الجلود الخام ومنتجاتها	0.3	0.2	0.2	0.1
الأبواب السلعية (حسب التصنيف المنسق)	منطقة التجارة الحرة العربية	مجلس التعاون لدول الخليج العربية	اتحاد دول المغرب العربي	دول اتفاقية أغادير
الخشب والفلين ومصنوعاتها	0.2	0.2	0.2	0.5
الورق ومنتجاتها	4.9	1.4	2.4	3.4
المنسوجات ومصنوعاتها	3.4	0.9	1.3	2.0
الإسمت ومصنوعاتها	3.6	3.6	1.4	4.7
الأحجار الكريمة	2.6	3.4	0.7	1.7
الآلات والأجهزة الإلكترونية	5.6	4.5	4.9	7.8
السيارات ووسائل النقل	3.1	6.4	1.7	2.4
أجهزة البصريات	0.8	0.6	0.4	0.2
المصنوعات الأخرى	1.3	1.0	1.1	1.6

* السلع المتبادلة = (الصادرات + الواردات) / 2.

المصدر : www.trademap.org

رابعاً: العون الإنمائي العربي:

١ - المساعدات الإنمائية العربية:

تعتبر المساعدات الإنمائية العربية شكلاً مهماً من أشكال التعاون الاقتصادي فيما بين الدول العربية وتقدم الدول العربية مساعداتها الإنمائية عبر قنوات متعددة أهمها المساعدات الرسمية الثنائية والتمويل الإنمائي المقدم من الصناديق الوطنية ومتعددة الأطراف، إضافة إلى المساعدات المقدمة من

الهيئات الخيرية والجهات غير الحكومية لدعم مشاريع مكافحة الفقر، وبرامج الصحة والتعليم والإغاثة، وهي مساعدات لا تتوفر عنها البيانات الكافية لتحديد حجمها ونسبتها من تدفقات العون الإنمائي العربي. وتكتسب المساعدات الإنمائية العربية أهميتها بالنظر لكونها أكثر يسرا وأقل تكلفة من مصادر التمويل الأخرى، التجارية والإنمائية، وبلغ إجمالي المساعدات الإنمائية الميسرة المقدمة من الدول العربية خلال الفترة 2000-2020 حوالي 169.1 مليار دولار⁽¹⁾، منها حوالي 122.1 مليار دولار قدمتها دول الخليج، أي حوالي 94.5% وكانت مقسمة كما يلي:

السعودية 65.8%، الكويت 0.5%، الإمارات العربية المتحدة 10%، دولة قطر 2.6%، وعمان 0.5%. أما الدول العربية الباقية فهي: العراق 2.4%، ليبيا 2.1% والجزائر 0.9%.

٢ - مجموعة التنسيق لمؤسسات العون الإنمائي العربي

بهدف توفير مزيد من التنسيق والفاعلية في عمليات العون، ولزيادة الاستخدام الأمثل للكفاءات والقدرات المتوافرة لدى صناديق ومؤسسات التمويل الإنمائي العربية، فقد تم إنشاء مجموعة التنسيق عام 1974، التي تضم حالياً عضوية تسع مؤسسات من بينها ثلاثة مؤسسات وطنية، هي الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية، والصندوق السعودي للتنمية، وصندوق أبو ظبي للتنمية، وست مؤسسات إقليمية هي الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، البنك الإسلامي للتنمية، صندوق الأوبك للتنمية الدولية، والمصرف العربي للتنمية الاقتصادية في أفريقيا، وبرنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية وصندوق النقد العربي. ويتولى الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي مهام أمانة هذه المجموعة وتعقد مجموعة التنسيق اجتماعات دورية تتبادل فيها وجهات النظر في عدد من الموضوعات المتعلقة بالسياسات والعمليات، وتتبادل المعلومات عن طلبات التمويل المقدمة لكل عضو من أعضاء المجموعة، ويتم مراجعة الوضع الخاص ببعض الدول والمشاريع ذات الأولوية، وبحث علاقة المجموعة مع المؤسسات التمويلية الإقليمية والدولية، كما يعمل أعضاء المجموعة على تعزيز التعاون الإقليمي مع البلدان المستفيدة وتنفيذ المشاريع المشتركة.

المطلب الثاني: تقييم نتائج منطقة التجارة الحرة:

أولاً- التجارة العربية البينية

1- الأهمية النسبية للتجارة العربية البينية:

استناداً إلى البيانات الإحصائية الأخيرة، فقد تجاوز معدل نمو الصادرات العربية البينية معدل نمو الصادرات العربية الإجمالية، مما أدى إلى زيادة حصة الصادرات البينية في إجمالي الصادرات الإجمالية من ٧.٩ % سنة 2018 إلى 8.4 % سنة 2020، ونفس الشيء بالنسبة للواردات العربية، حيث ارتفعت نسبة الواردات البينية في الواردات الإجمالية من 13.7 % سنة 2018 إلى 14.1 % سنة 2019

(1) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2020، 276.

(2) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2019، 276.

الفصل الثاني: (تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون و التكامل العربي ونتائجها الاقتصادية)

وفي عام 2020 تأثرت الاقتصاديات العربية بالتغيرات التي مر بها العالم من خلال أزمة كورونا التي ضربت الدول وهو ما ادي الى انخفاض التعاملات التجارية البينية .

الجدول (12): مساهمة التجارة البينية في التجارة العربية الإجمالية

2020	2019	2018	2017	2016	
8.4	7.9	9.0	8.4	8.5	نسبة الصادرات البينية إلى إجمالي الصادرات العربية
14.1	13.7	12.9	11.6	12.0	نسبة الواردات البينية إلى إجمالي الواردات العربية
11.2	10.8	11.0	10.0	10.3	متوسط حصة التجارة البينية العربية في التجارة العربية الإجمالية

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي 2021

الجدول (13): أداء التجارة البينية العربية 2015 - 2021 القيمة (مليار دولار)

القيمة (مليار دولار)				معدل التغير السنوي (%)				
2021	2019	2017	2015	2021	2019	2017	2015	
28.8	43.9	17.1	20.4	44.3	35.2	24.5	20.9	التجارة البينية العربية (الصادرات + الواردات) ÷ 2

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي 2021

ثانياً: انعكاسات المنطقة الحرة على الميكل القطاعي للناات المحلي الإجمالي (-):

يبين الهيكل القطاعي للناات المحلي الإجمالي للدول العربية استمرار نمط التركيب القطاعي للناات من حيث اعتماد الاقتصاديات العربية على القطاعات الأولية والخدمات بنسبة عالية، مما يزيد من تأثر الأداء الاقتصادي العام بالتذبذب الذي تتعرض له أسعار السلع الأولية في الأسواق العالمية، وبخاصة أسعار صادرات النفط والمنتجات الزراعية التي تؤثر مباشرة على القيمة المضافة وحصيلة الصادرات، وكذلك سرعة تأثر الدخل المحقق في قطاعات الخدمات الإنتاجية وخاصة السياحة بالظروف المحلية والدولية غير المواتية، ومن حيث نسب المساهمة في توليد الناتج - فقد سجل الهيكل القطاعي للناات المحلي الإجمالي للدول العربية ككل تغيراً ملحوظاً خلال العام 2016 مقارنة بالعام السابق 2015 حيث حقق ناتج قطاع الصناعات 16.3%، وارتفعت نسبة مساهمته في الصناعات الاستخراجية للدول العربية نمو بلغت نسبته حوالي 23.1 % في العام السابق.

وحققت الصناعات التحويلية نمواً بالأسعار الجارية بلغ حوالي 4.1 % في عام 2016 مقارنة بحوالي 1.5 % في العام السابق، وحسب العمل فهذا يعكس استمرار الجهود المبذولة في غالبية الدول العربية نحو

(1) استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021، وقاعدة بيانات PC-TAS - مركز التجارة الدولي (TIC)، وقاعدة بيانات الأمم المتحدة .comtrade

تطوير وتوسيع قاعدة الإنتاج الصناعي لمقابلة احتياجاتها التنموية والنهوض بالإنتاج السلي، وتحقيق أهداف زيادة القدرة التصديرية، إضافة إلى ما يتيح التوسع الصناعي من فرص إضافية ومتطورة للعمل. وباستبعاد القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية، يلاحظ انخفاض المساهمة النسبية للقطاعات السلعية في الناتج المحلي الإجمالي غير الاستخراجي خلال السنوات 2015-2020 من حوالي ٤٠.٢ بالمائة إلى حوالي ٣٧.٤ بالمائة، وذلك مقابل ارتفاع النصيب النسبي لقطاعات الخدمات في التركيب الهيكلي للاقتصاديات العربية.

ثالثاً- انعكاسات المنطقة الحرة على تدفق الاستثمارات البينية:

من شأن عملية تحرير التجارة البينية أن تتيح المزيد من التوسع في الاستثمارات والإنتاج الصناعي، خاصة في ظل التشغيل غير التام للموارد العربية المتاحة. ويوضح الجدول 34 الدول العربية المصدرة للاستثمارات خلال عام 2015، وتأتي السعودية في مقدمة هذه الدول حيث بلغ حجم الاستثمارات السعودية في الدول العربية الأخرى حوالي 446,8 مليون دولار بنسبة 19,1 % من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة إلى دول عربية أخرى، تليها سوريا بإجمالي 305,3 مليون دولار بنسبة 13 بالمائة من إجمالي الاستثمارات العربية المصدرة إلى دول عربية أخرى، وتأتي في المرتبة الثالثة الإمارات بإجمالي 304 مليون دولار بنسبة 13,4 بالمائة من الإجمالي، تليها في المرتبة الرابعة الأردن بإجمالي 281,9 مليون دولار بنسبة 11,5 % من الإجمالي وتأتي الكويت في المرتبة الخامسة بنسبة 9,7 % من الإجمالي بحجم يصل إلى 293 مليون دولار. وتتصدر المملكة العربية السعودية قائمة الدول المستوردة للاستثمارات العربية، حيث تستأثر وحدها بحوالي 30 بالمائة من إجمالي الاستثمارات بحجم يصل إلى 721,2 مليون دولار، في حين تأتي في المرتبة الثانية السودان بإجمالي استثمارات 554,9 مليون دولار أمريكي بنسبة 22,7 بالمائة من الإجمالي، وتأتي في المرتبة الثالثة الجزائر بإجمالي 339,5 مليون دولار أمريكي بنسبة 14 بالمائة من الإجمالي، تليها لبنان ثم الإمارات بإجمالي 225 مليون دولار أمريكي و 215 مليون دولار أمريكي على التوالي بنسبة 9 بالمائة تقريباً من الإجمالي، ويقل نصيب كل من مصر وليبيا وقطر وتونس وسوريا والأردن حيث يتراوح نصيبهم من إجمالي الاستثمارات العربية ما بين 01 % إلى 02 % من إجمالي الاستثمارات العربية، في حين لا يتعدى نصيب المغرب واليمن 0,5 بالمائة من إجمالي الاستثمارات العربية.

وما نخلص إليه من بيانات التقرير العربي هو التنوع في توزيع الاستثمارات البينية العربية وعدم اتخاذها وجهة واحدة أو منطقة بعينها، كما يلاحظ في المبادلات التجارية، وهذا راجع الكون الاستثمارات تعتمد على الشروط التنظيمية والقانونية التي توفرها كل دولة، أو ما يعرف بمناخ الاستثمار ولا ترتبط بالميزة الجغرافية كما هو الأمر في التجارة. وتبين النسب المعروضة كذلك فيما يخص التوزيع القطاعي للاستثمارات منذ عام 2001 حتى عام 2018، انخفاض نصيب الاستثمارات البينية العربية الموجهة لقطاع الصناعة لصالح تلك الموجهة لقطاع الخدمات، حيث انخفضت الاستثمارات العربية الموجهة لقطاع الصناعة من 66 بالمائة في عام 2017 إلى 51 % في عام 2018، بينما ارتفعت نسبة الاستثمارات

العربية البينية في قطاع الخدمات إلى إجمالي الاستثمارات العربية البينية من 29 بالمائة في عام 2017 إلى 43 بالمائة في عام 2018، بينما ظل قطاع الزراعة يحصل على أقل نسبة من الاستثمارات العربية البينية طوال الفترة من 2017 حتى عام 2018، حيث لم تزد عن 14 بالمائة وهي النسبة التي بلغت في عام 2015 وعادت وانخفضت إلى 06 بالمائة في 2018.

الجدول (14) توزيع الاستثمارات العربية البينية وفق الأقطار المصدرة والأقطار المستوردة لعام 2017

الأقطار المستوردة الأقطار المصدرة	الأردن	الإمارات	البحرين	تونس	الجزائر	السعودية	السودان	سوريا	سلطنة عمان	لبنان	ليبيا	مصر	المغرب	اليمن	الإجمالي
الأردن				0.2	7.8	310.8	93.0	0.3		.80		5.9		2.1	500.1
الإمارات	3.0		7.2	15.5	0.9	720.0	57.0	20.4		234.4	13.9	717.1	160.6	28.0	1978.0
البحرين	1.0				10.4							0.0	9.8		21.2
تونس					0.5						3.4	0.3	0.5		4.7
الجزائر				1.9				0.2					2.8		4.9
السعودية	21.0	500.0	154.0		0.6		187.0	37.1		402.8	3.8	256	65.4	16.9	1644.6
السودان						1.5						6.9	0.2		8.6
سوريا	3.5					131.4	82.0			46.0		10.9	0.0	1.7	275.5
العراق	7.0					1.9		1.1				1.9	23.7	0.7	35.7
سلطنة عمان			53.0												53.0
فلسطين	5.0					26.2	7.0					8.9			47.1
قطر					6.7		2.0			50.5			0.0	7.9	67.1
الكويت		25.0	60.0		.210			0.3		236.3		86.6	105.9		786.7
لبنان						25.3	42.0	0.3				28	1.5	2.0	99.1
ليبيا				6.1		6.1	19.0	1.3			26.3		1.4	0.2	222.3
مصر	0.5				23.6		125.0	1.3			26.3		1.4	0.2	222.3
المغرب				0.5		0.5					1.6	0.1			2.2
اليمن						37.0						10.4			83.6
الإجمالي	41.0	575.0	274.2	24.2	26.5	1297.3	647.0	64.4	62.6	1050	49.0	1134.8	374.5	62.6	5862.7

المصدر: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مناخ الاستثمار في الدول العربية، ص ١٧

رابعاً: أهم معوقات منطقة التجارة الحرة:

يعتبر صعباً من الناحية الميدانية تقديم حصيلة كمية لنتائج منطقة التجارة العربية الحرة، نظراً لكون المنطقة لا تزال في بداية العمل بها ومن المنتظر أن تظهر في السنوات القادمة بعض آثارها الميدانية على نسب المبادلات التجارية البينية، خاصة إذا ما أدت إلى توسيع عمليات التجارة والاستثمارات وزيادة القدرة على التصنيع الموجه للتصدير في غالبية الدول العربية. ونظراً لأهمية تقييم إنجازات المنطقة الحرة للوقوف على العراقيل التي تعيق تنفيذ أحكامها و بالتالي تشخيصها ومعالجتها في أوانها من أجل عدم

تكرارها مستقبلاً، فيمكن القول أن هناك إجماعاً من مختلف المتتبعين لمنطقة التجارة الحرة سواء الهيئات المختصة والمعتمدة من الجامعة العربية أو الهيئات والمؤسسات القطرية المعنية بتلك العراقيل أو حتى الباحثين المستقلين، على طبيعة معينة من العراقيل والتي تم تحديدها بدقة من طرف الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية في تقاريره السنوية وهي:⁽¹⁾

- عدم الالتزام بتخفيض التعريفات الجمركية.
- اختلاف التشريعات والقوانين في الدول العربية، واختلاف الأنظمة الاقتصادية.
- اختلاف المواصفات والمقاييس بين الدول العربية وعدم وضوحها في بعض الأحيان.
- الارتفاع الكبير في تكاليف النقل ووجود تفاوت كبير بين الدول العربية.
- اشتراط شهادات صحية يصعب تحقيقها، وعدم الاعتراف بالشهادات المرفقة مع البضاعة والصادرة عن جهات رسمية من بلد المنشأ.
- غياب الشفافية والمعلومات حول التعامل أو التبادل التجاري بين الدول الأعضاء التي تقلل من فعالية هذه المنطقة في المستقبل إذا ما استمرت بهذه الصورة الموجودة عليها.⁽²⁾
- إصرار العديد من الدول العربية على فرض قيود غير جمركية على الكثير من السلع بالرغم من النص الصريح الموجود في البرنامج يحظر وضع هذه القيود أمام السلع العربية.
- المبالغة من جانب معظم الدول العربية في حماية القطاع الزراعي ولجوء بعض الدول العربية إلى فرض الحظر على استيراد بعض المنتجات الزراعية من الدول العربية الأعضاء.
- تفاوت المكاسب وتعويض الخاسرين من قيام المنطقة.
- التدخل الحكومي في إدارة اقتصاديات الدول العربية.
- عدم شمول قطاع الخدمات في البرنامج التنفيذي للمنطقة بالرغم أن تجارة الخدمات تحتل أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي.
- التمييز في المعاملة الضريبية حيث تفرض ضريبة على السلع المستوردة تختلف نسبتها عن النسب المفروضة على المنتج المحلي.
- عدم تفعيل آلية تسوية النزاعات.
- القضايا المتعلقة بالموائمة مع الضوابط الدولية.
- وأبرز المعوقات التي تم التغلب عليها إزالة الاستثناءات التي منحت لعدد من الأعضاء منذ بداية التطبيق لتمكينها من تصحيح أوضاعها الاقتصادية وإعادة تأهيل بعض قواعدها الإنتاجية، وقد

⁽¹⁾ الاتحاد العام لغرف التجارة والصناعة والزراعة في الدول العربية، مقدم الى اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية، التقرير

لغربي آسيا، 2020

⁽²⁾ التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2004 ، الفصل الثاني عشر، ص 4

أوقفت جميع الدول المعنية العمل بتلك الاستثناءات مع نهاية 2003 ، كما تم الانتهاء من إعادة فض المنازعات، في إطار المنطقة والإنفاق على الإجراءات التي يتم إتباعها ورغم وجود هذه المعوقات فهناك مجموعة من الإجراءات التي تتخذها الدول العربية لإزالتها وذلك استنادا للعوامل التالية: (1)

-أخذ معظم الدول العربية ببرامج الإصلاح الاقتصادي إلى جانب الالتزام بمبادئ اتفاقية منطقة التجارة الحرة وهو ما يعني القضاء على السياسات الحمائية.

-النتائج الإيجابية التي تم تحقيقها في مجال تنويع اقتصاديات الخليج العربي وبقية الدول العربية.

-الاهتمام الكبير من متخذي القرار في الدول العربية بضرورة نجاح المنطقة.

-الحمية التي تفرضها الظروف الدولية على الدول العربية بأن يكون لها تكتل اقتصادي لمواجهة مختلف التكتلات الاقتصادية القائمة خاصة الكبرى.

انطلاقا مما سبق ومن خلال عرضنا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى يتضح لنا أن مستويات التجارة العربية البينية تنسم بالتدني مقارنة بالتكتلات الاقتصادية الراهنة، بالرغم من وجود العديد من القواسم المشتركة للأمة العربية، هذا ما يؤكد على وجود عقبات مختلفة تحول دون الوصول إلى منطقة تجارة حرة عربية كبرى وبالتالي تحقيق تكامل اقتصادي جدير بالاعتبار.

إلا أنه يبقى العامل السياسي من أبرز العوامل المؤثرة على التطبيق العملي والفعلي للتكامل الاقتصادي العربي، لذلك يتحتم على الدول العربية الحد من الآثار السلبية المترتبة عن الخلافات السياسية، وترشيد المقومات المشتركة التي يمتلكونها، والعمل من أجل تفعيل منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تمهيدا لإقامة اتحاد جمركي ثم سوق مشتركة، وصولا إلى كتلة اقتصادية عربية موحدة وقوية، هذا لما تقتضيه تحديات القرن الحادي والعشرين تحت لواء العولمة.

(1) معراج هوارى، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خطوة لتفعيل التكامل الاقتصادي العربي، مركز الدراسات الإقليمية،

المبحث الثاني

تحليل أثر العوامل التنظيمية والفنية

هناك الكثير من الانتقادات التي وجهت لمدى صحة المداخل التكاملية ودرجات التركيز لبعضها دون الأخرى، فهل كانت العوامل الاقتصادية والتقنية عاجزة عن تجسيد الآليات التكاملية ميدانيا لقصور في التطبيق والتنفيذ أو لعوامل أخرى متداخلة؟ هذا ما نتناوله في هذا المبحث مركزين على المداخل والهياكل التنظيمية.

المطلب الأول: مدى ملائمة المداخل التكاملية للظروف العربية

أولاً: المدخل التجاري:

بالرغم من أهمية هذا المدخل الهام كآلية لتحقيق التكامل الاقتصادي فيما بعد، إلى أن التساؤل الذي يطرح نفسه هو السبب الذي جعل المدخل التجاري قاصراً على تحقيق حتى أهدافه قصيراً الأجل في ذلك الوقت (كرفع نسب التجارة البينية وأهميتها على الأقل)، ونرى بأن التركيز على المدخل التجاري كمنهج لتحقيق التكامل الاقتصادي لم يكن ناتجاً عن دراسة متأنية للواقع العربي آنذاك، والدليل هو الفشل الميداني في تطبيق بنود الاتفاقات الموقعة، حتى من قبل موقعيها، نظراً لاصطدامهم بواقع غير محسوب من الناحية الفنية والتقنية.⁽¹⁾

فالالاقتصاد العربي كان ضعيفاً ليس فقط من ناحية الأداء وإنما من حيث هيكلته أيضاً، والإنتاج العربي أيضاً يكاد يكون نسخة واحدة في أغلب الدول العربية، كما أن عناصر الإنتاج لم تكن تسمح بدائيتها بمنافسة الإنتاج الخارجي سواء في نوعية قوة العمل أو رؤوس الأموال.⁽²⁾ فالدول العربية كانت تخصص في المواد الأولية الزراعية أو الطاقوية لتمويل الصناعة الغربية هذه الأخيرة التي لم تكن تسمح بأي نهضة صناعية عربية، وذلك بإغراقها بالسلع لمنع أي صحة صناعية، أو بالتدخل السياسي لمنع أي تقارب بينها.⁽³⁾

ثانياً: مدخل انتقال عناصر الإنتاج:

1- انتقال رؤوس الأموال:

فرغم أهمية انتقال رأس المال بين الدول العربية والذي ينعكس على نمو الاستثمارات وزيادة الترابط بين اقتصاديات الدول العربية، إلا أن الوفرة النفطية في منتصف السبعينيات لم تستطع أن تقوي هذا المدخل التكاملي، لسبب بسيط وهو ضعف القدرة الاستيعابية للاقتصاديات المستقبلية وحتى المصدرة لرؤوس الأموال للأسباب المعروفة تاريخية، ولعل أهمها ضعف الجهاز الإنتاجي وعدم مرونة النظام الاقتصادي

(1) محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعناها لتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 11

(2) مورييس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003، ص 36

(3) حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005، ص 59

الاشتراكي وضعف الطاقة الصناعية اللازمة الخلق إنتاج تنافسي، وبالتالي فهذا المدخل لم يفلح لدفع عملية التكامل لغياب استراتيجية واضحة من وراء تشجيع انتقال رؤوس الأموال آنذاك. ⁽¹⁾ ولحد الآن لا تزال العراقيل تقف في وجه حركة انتقال رؤوس الأموال، ورغم الجهود الكبيرة التي تبذل لتحسين مناخ الاستثمارات في الدول العربية إلا أن هذه الأخيرة تبقى متخلفة لعوامل تتعلق بالجانب الإداري (البيروقراطي) و التنظيمي (القوانين).

٢- انتقال اليد العاملة: يعتبر هذا المدخل الأكثر حساسية وصعوبة في مسار العمل العربي المشترك، ويمكن القول أن عملية انتقال الأفراد بين الدول العربية أصبح يخضع أكثر لعوامل سياسية (أمنية) وبالتالي لا يمكن أن يعتمد كمدخل لتكامل على الأقل في المدى المنظور. ⁽²⁾

ثالثا: مدخل المشروعات المشتركة:

لاشك أن أسلوب المشروعات المشتركة يعتبر أكثر فعالية وواقعية في التعاون الاقتصادي نظراً لكونه الأكثر قدرة على تجنب أي خلاف سياسي كما أنه الأكثر حصولاً على الدعم المالي والتقني، وذلك لأنه يمتاز أيضاً بعدالة توزيع المنافع التي هي محل اتفاق مسبق بين الدول المتعاقدة. ⁽³⁾ أن هذا المدخل لم يستخدم بمستوي أهميته في دفع عملية التعاون الاقتصادي العربي، رغم كونه مطروحة كصيغة تعاونية عربية منذ الخمسينات على طاولة المجلس الاقتصادي العربي، وكان أهم سبب في ذلك الوقت هو كيفية تمويل تلك المشاريع نظراً لقلة الموارد المالية العربية، إلا أنه بعد سنة ١٩٧٣ ورغم استفادة الاقتصاد العربي من الوفرة المالية النفطية إلا أن مدخل المشروعات المشتركة لم ينل حقه من الاهتمام رغم تكريس عدة مؤسسات لدعمه وتشجيعه كالمنظمة العربية للتنمية الصناعية. ويلاحظ أن من أهم الأسباب التي عرقلت أو حالت دون نجاح هذا المدخل هو عدم التنسيق و الاتفاق بين الدول المتعاقدة على إطار قانوني وتنظيمي واضح، ذلك لكون تلك المشروعات كانت تنشط وفق سياسات اقتصادية قطرية، في حين أن المشروعات المشتركة كان من المفروض أن تكون أهدافها قومية. وبالتالي فرغم ملائمة هذا المدخل في دفع عملية التعاون العربي المشترك إلا أن الدول العربية لم تحسن استخدامه، لأسباب تتعلق في رأينا في غياب قانون واضح وقومي يضبط عملية هذه المشروعات المشتركة و يتيح عملية التنسيق بين أهدافها وأهداف السياسات القطرية.

المطلب الثاني: العوامل الفنية والتنظيمية وأثرها على حركية التعاون العربي المشترك

أولاً: غياب الأهداف الاستراتيجية

لعل ما أجمع عليه المفكرون العرب في تقييمهم لمسيرة التعاون العربي هو غياب استراتيجية واضحة للعمل العربي المشترك، وبالتالي فعدم وجود برامج زمنية شاملة وأهداف مرحلية تقييمية جعلت من التعاون العربي

⁽¹⁾ كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984، ص 13

⁽²⁾ محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004، ص 59

⁽³⁾ غزية طلال و محمد صلاح و يونس قرواط، الاقتصاد العالمي في ضوء تطوير بيئة العلاقات الدولية، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02-03/ ديسمبر، 2019 ص 5

مجرد تعاون طوعي غير ملزم لأي طرف⁽¹⁾، ورغم الهيئات والمؤسسات المكرسة لدعم الإطار القانوني والتنظيمي للعمل العربي المشترك، إلا أن غياب استراتيجية عربية شاملة ومضبوطة حال دون تحقيق أي نتائج في مستوى الرهانات التي صاحبت المشروع الوحدوي.

ورغم محاولات مجلس الوحدة الاقتصادية العربية لإعداد استراتيجية واضحة للعمل العربي سنوات 1943 و1946 إلا أنه بقي دون تأثير وهكذا ظل العمل العربي المشترك دون استراتيجية شاملة إلى غاية ١٩٨٠ أين تم الاتفاق على مبادئ وآلياتها، ولأول مرة تربط الوثيقة بين التكامل العربي والأمن القومي العربي وهو ما كان يعطي الاستراتيجية مصداقية أكبر لدى الرأي العام العربي.⁽²⁾

لكن ما يؤخذ على تلك الاستراتيجية والتي كانت تهدف إلى تحقيق الوحدة الشاملة بحلول عام ٢٠٠٠، هو التضارب والغموض فيما يخص مجالات التخطيط القومي وعلاقته بالتخطيط القطري، كذلك عدم الالتزام بها من قبل الدول العربية، حيث لم يحقق التعاون العربي المشترك أيا من أهدافها حتى سنة ٢٠٠٨.

ثانياً: أزمة مهام وهيكل الجامعة العربية

1- تعدد الهياكل وتشتيت للجهود:

من المعروف أن التعاون العربي في مفهومه الشامل هو من اختصاص الجامعة العربية، التي أسست بعد إنشاءها عدة لجان متخصصة لكل مجال من مجالات التعاون. ففي ما يخص التعاون الاقتصادي فإن "لجنة الشؤون الاقتصادية والمالية" هي التي كانت تتولى عملية إعداد واقتراح مشاريع التعاون الاقتصادي لتطرحها على مجلس الجامعة العربية، وقد كان هذا التقليد سائداً حتى سنة 1953، أين عقدت معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية، حيث تم إنشاء جهاز جديد لدعم التعاون الاقتصادي وهو "المجلس الاقتصادي" الذي يتكون من وزراء الدول المعنية أو مثليهم.⁽³⁾

لقد كان من المأمول أن يسهم هذا الوضع الجديد في إعطاء حركية أكبر للتعاون العربي، ولكن ظهر فيما بعد أن إنشاء المجلس الاقتصادي أدى إلى إزاحة مجلس الجامعة من الإشراف على الشؤون الاقتصادية والمالية للدول العربية، إضافة إلى القضاء النهائي على اللجنة السابقة التي حولت إلى مجرد لجنة استشارية سرعان ما انتهت صلاحيتها في 1962.⁽⁴⁾

(1) حيث من المعروف أن التعاون العربي لا يخضع لسلطة فوق قومية.

(2) خالد الموازيني، «دعائيات الاستثمار الأجنبي المباشر، تغير كفاءة وإنتاجية عمل البلد المضيف: أدلة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، المجلة الاقتصادية الأطلسية، 2006، ص 4

(3) فراس جابر وإياد الرياحي، دراسة مقارنة: (الأنظمة الضريبية في ست دول عربية) بيروت: شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، 2014، ص 61

(4) مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦، ص 81

2- مجلس الوحدة الاقتصادية العربية (1964) كمنازم للمجلس الاقتصادي:

بعد إنشاء مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كان هدف الجامعة العربية هو تسريع عملية التكامل الاقتصادي والوحدة العربية، لكن الواقع العملي لم يكن في هذا الاتجاه إضافة إلى ما يسببه إنشاء مجلس الوحدة من تشتيت الجهود، وذلك لكون المجلسين الاقتصادي والاجتماعي من جهة ومجلس الوحدة العربية كانت لهما نفس الرؤى والأدوات العملية، مما أدى إلى ازدواجية في العمل وعدم التنسيق وهو ما انعكس على أداء العمل العربي المشترك⁽¹⁾ وبالتالي يمكن القول أن ذلك من العوائق التي صادفت التعاون العربي المشترك وأدت إلى تباطئه واضطراب آلياته.

3- مجال الإشراف في الجامعة:

ميثاق الجامعة العربية لا ينص صراحة على القواعد التي تحكم العلاقة بين الجامعة والمنظمات العربية المتخصصة، وهو مشكل أفرز عوائق جسيمة أمام حركية وتطور العمل العربي المشترك ورغم نقادي ذلك لاحقاً عن طريق إبرام اتفاقات تعاون بين الجامعة والمنظمات المعنية، إلا أن الوضع الميداني بقي على حاله، وحتى في ظل قرارات الجامعة التي تفرض عملية التنسيق بينها وبين منظماتها إلا أن الواقع العربي الميداني يؤكد غياب أي توافق أو تنسيق بين المنظمات والجامعة من جهة وبين المنظمات نفسها، حيث نجد عدة هيئات مستقلة تابعة للجامعة ولكن لكل منها برامجها وآلياتها رغم أن الهدف واحد وهو العمل وفق استراتيجية العمل العربي المشترك التي تقر بها الجامعة نفسها.

وهذا التناقض عامل آخر، من عوامل تشتيت الجهود وتبديد الموارد البشرية والمالية نتيجة التداخل الوظيفي بين المنظمات مع بعضها من جهة ومع مجلس الوحدة والمجلس الاقتصادي من جهة أخرى.

المطلب الثالث: العوائق الهيكلية والتنظيمية القطرية

أولاً: اختلاف النظم والتشريعات الاقتصادية:

هناك الكثير من العوائق الإدارية والتنظيمية التي واجهت وتواجه مستقبل تطوير التعاون الاقتصادي العربي، رغم الاختلاف في الإجراءات والكيفيات التي تطبق بها مختلف السياسات الاقتصادية في الدول العربية، إلا أنه لم تحدث أي اتفاقات جادة للتنسيق والتعاون بينها، فهناك قوانين في بعض الدول العربية تفرض مشاركة المواطن المحلي لأي مستثمر أجنبي شرط مسبق للموافقة على الاستثمار في حين تجتهد دول عربية أخرى لتشجيع المستثمرين الأجانب دون منح نفس المزايا للمستثمرين المحليين، مما شجع على هروب رؤوس الأموال المحلية.⁽²⁾

ونفس العوائق والمشاكل تشهدها المبادلات التجارية البيئية، فهناك العديد من العراقيل والإجراءات البيروقراطية التي تحد من حركة وانسياب السلع والخدمات بين مختلف الدول العربية.

(1) عبد الناصر طلب نزال، النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه في

الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002، ص83

(2) Chemingui, M. A. and T. Roe (2008). Petroleum revenues in Gulf Cooperation Council countries and their labor market paradox. Journal of Policy Modeling, vol. 30, No. 3, pp. 491-503.

فرغم الجهود الكبيرة التي بذلت لتشجيع التجارة العربية البينية فإننا نجد جهودًا أكبر في الاتجاه المعاكس وهو ما تدل عليه المماثلة في تطبيق الاتفاقات من جهة، وعدم الجدية في العمل بها من جهة أخرى، ويلاحظ ذلك خاصة في أغلب المنافذ الحدودية حيث يتطلب نقل سلعة من دولة عربية إلى أخرى عشرات الوثائق والتصديقات ثم إجراءات التفتيش والمسائلة والتي قد تصل أحيان كثيرة إلى وسيلة للحصول على المنافع الخاصة و الرشاوي، خاصة في ظل الوضع الأمني المتردي عربيًا ودوليًا. ⁽¹⁾

ثانيًا: تشابه هياكل الإنتاج:

تمتلك الدول العربية قاعدة إنتاجية محدودة كما لا تملك قاعدة صناعية متكاملة ذات وزن مؤثر على حجم الإنتاج العالمي، حيث تتميز الدول العربية في أغلبها بالصناعات الاستخراجية كالبتروول والمعادن والموجهة للتصدير أساسًا، بينما لا يمثل النسيج الصناعي الآخر قوة تنموية كبيرة، حيث نجد أن أغلب الصناعات العربية هي في الأساس ذات هدف تجاري وموجهة للاستهلاك ولا توجد قاعدة صناعية تهدف إلى الإنتاج الرأسمالي كآلات والمعدات ووسائل النقل...، مما جعل أغلب الدول العربية تتوجه إلى السوق العالمية خاصة أوروبا والولايات المتحدة لتلبية حاجياتها الصناعية في حين لم تعد المنتجات الصناعية المحلية ذات أهمية في التجارة البينية باعتبارها تنتج في كامل الدول العربية تقريبًا. ⁽²⁾

أما بالنسبة للمنتجات الفلاحية فإن الدول العربية ورغم إمكانياتها الضخمة غير المستغلة فإنها تلجأ إلى السوق الغربية لتأمين حاجياتها في من السلع الزراعية كالحبوب والزيوت والدهون القادرة على إنتاجها أصلاً لو وضعت لنفسها استراتيجية صناعية جادة. ⁽³⁾

ثالثًا: العوائق الإدارية:

لعبت العوائق الإدارية دوراً رئيسية في الحد من حركية العملية التكاملية بين الدول العربية، ولا يقصد بالعوائق الإدارية هنا، تلك المتعلقة بالبيروقراطية أو المصطنعة بل أيضاً تلك لها طبيعة قانونية رسمية، أو هي جزء من التنظيم الإداري نفسه كالازدواج الضريبي ونظام الحصص على الواردات، أو القيود غير المباشرة على الصادرات والواردات، كطلب التراخيص والوثائق التي وإن كانت قانونية إلا أن تعددها أو المماثلة في تسليمها كان ولا يزال لها الأثر الجسيم في تشجيع التعاون التجاري حتى لا نقول التعاون الاقتصادي بوجه عام.

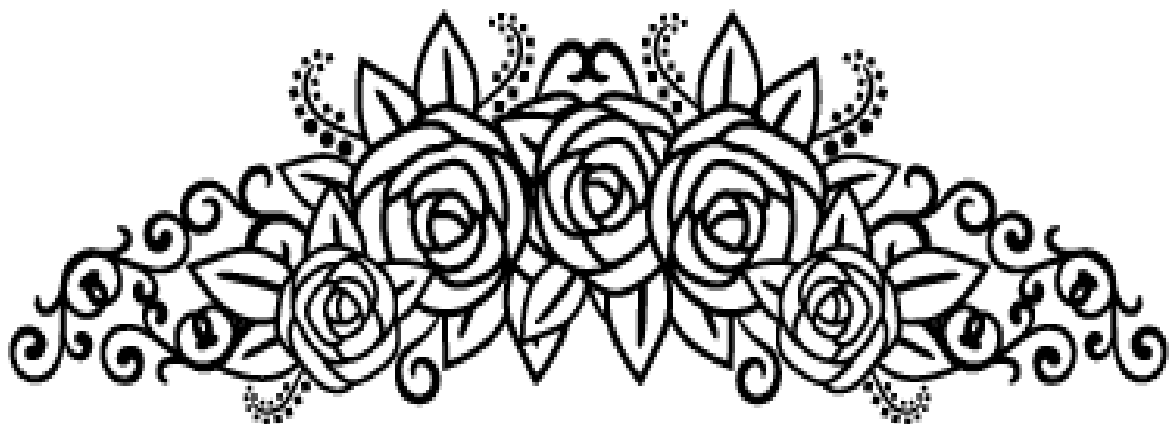
⁽¹⁾ سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، ط3، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 121

⁽²⁾ عادل المهدي، العلاقات الاقتصادية الدولية، آلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 89

⁽³⁾ عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006، ص 11

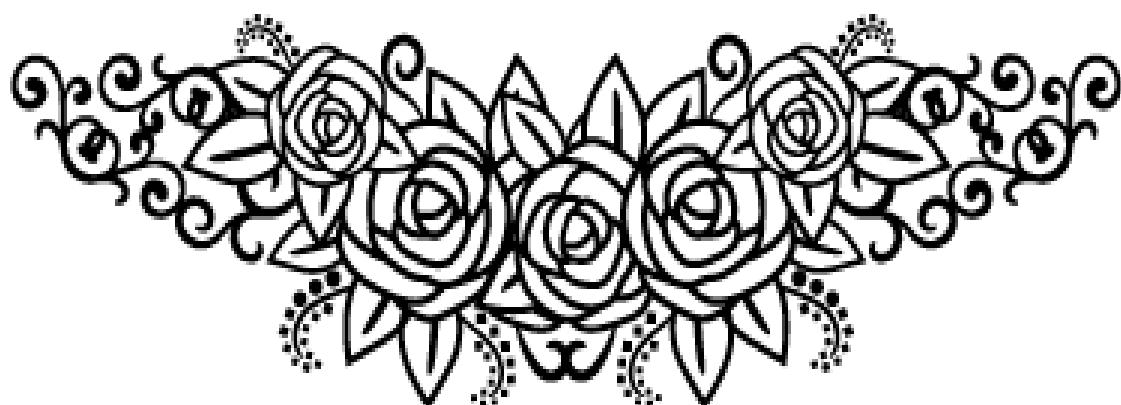
الخلاصة:

ما نستخلصه من هذا الفصل هو أن التعاون والتكامل الاقتصادي العربي اتسم بالتركيز على المدخل التجاري منذ الانطلاقة الأولى، و ذلك من أجل تشجيع المبادلات التجارية البينية و لكن لم تؤد آلية التحرير التجاري إلى أي نتائج ميدانية في مستوى التطلعات في ذلك الوقت و عجزت اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت لسنة 1953 عن تحقيق أهدافها مما أدى بالمجلس الاقتصادي إلى تعديلها عدة مرات دون أن تفي بالغرض، و هكذا فشلت أول اتفاقية جماعية لتحرير التجارة البينية، مما جعل المجلس الاقتصادي العربي في سنة 1957م يحيل مشروع جديد للوحدة الاقتصادية إلى لجنة الشؤون الاقتصادية التي درسته وقدمت توصيات بشأنه للمجلس الذي أقر ميلاد اتفاقية الوحدة الاقتصادية في مايو 1957و التي لم تأت ثمارها مروراً بالتطورات الاقتصادية التي طرأت على اصعدت الاقتصادات العربية وكذلك التعاونيات الثنائية التي تم بين الدول العربية في سبيل الدعم الاقتصادي المتبادل بين كلا الطرفين من خلال المنافع المكتسبة من هذه الاتفاقيات .



الفصل الثالث

**الاسس النظرية للتطبيع العربي الاسرائيلي
دراسة تحليلية لاتفاقيات التطبيع العربية- الإسرائيلية**



الفصل الثالث

الاسس النظرية للتطبيع العربي الاسرائيلي

دراسة تحليلية لاتفاقيات التطبيع العربية- الإسرائيلية

مقدمة:

إنّ من نافلة القول أن أقول: أن العلاقات العربية الإسرائيلية اصطبغت، منذ 1948، بطابع الصراع المعلن والخفي، وهو ما أدى إلى شعور متعاظم لدى الإسرائيليين بالاقصاء وعدم القبول داخل المحيط العربي.

وقد عملت الإدارة الإسرائيلية على كسر حالة العزلة هذه من خلال إقامة علاقات مباشرة أو غير مباشرة بالدول العربية، عبر وسائل ومسميات عدة كالتعاون الاقتصادي والأمني، والاندماج في كيانات إقليمية تحت مسمى محاربة الإرهاب والشرق الأوسط الجديد. ولم تكن هذه العلاقات وليدة اللحظة الحاضرة، وإنما سبقتها اتصالات هاشميين في العراق والأردن بالإسرائيليين، وبخاصة بعد اتفاقية فيصل - وايزمين سنة 1919، والتي كشفت عن استعداد الهاشميين والتعاون مع الكيان اليهودي الوليد، والذي تمثّل بصورة واضحة وعلمانية في دعوة الملك عبد الله الأول لهم بالاستيطان والاستثمار بشرق الأردن، وهو ما كان بمثابة تحقيق أولى خطوات الحلم اليهودي بإقامة دولة لهم على النيل إلى الفرات.⁽¹⁾

استطاعت الإدارة الإسرائيلية، وبخاصة بعد اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية 1979، إلى إغراء العديد من الدول العربية إلى إقامة علاقات اقتصادية وأمنية وسياسية اتسمت في بعضها، بالتطبيع الكامل، ونجم عنها الكثير من الآثار على كافة المستويات.

وتأتي دراسة هذه الآثار عبر ثلاث مباحث رئيسية وهي:

المبحث الأول: التطبيع العربي الإسرائيلي.

المبحث الثاني: محاولات التطبيع في بلورة علاقات إسرائيل بالدول العربية.

المبحث الثالث: تحليل الآثار المترتبة على اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية، وسيناريوهات التكامل الاقتصادي العربي.

(1) عبد الوهاب المسيري، "موسوعة اليهود واليهودية"، دار الشروق، القاهرة، 1999 مجلد 7، عماد أحمد عبد الكريم سلامة، "الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2015، ص ص 12-25

المبحث الأول

التطبيع العربي الإسرائيلي

المطلب الأول: مفهوم التطبيع:

ارتبط ظهور التطبيع، كسلوك سياسي واجتماعي واقتصادي، بظهور الصراعات وازدياد التنافس بين الشعوب والقبايل ومرّ بممارسات وأشكال عدة؛ تبعاً لطبيعة العلاقات بين الدول والمشاكل والنزاعات بينها، ورغبة في إنهاء الصراعات بينها، ولذا اختلفت مسمياته تبعاً للمراحل الاجتماعية والاقتصادية والتاريخية بوصفه سلوكاً سياسياً. (1) .

وانطلاقاً من هذه الحقيقة، يمكن تحديد مفهوم التطبيع، في معناه واستخدامه الواسع بأنه " إحلال مجموعة من التفاعلات ذات الطابع التصادمي الصراع، وذلك في مختلف المجالات السياسية، والاقتصادية، والثقافية، سواء أكان ذلك على المستويات الرسمية أم غير الرسمية. والتطبيع هذا يعني التحول من حالة غير طبيعية، هي الصراع والتصادم إلى حالة طبيعية، هي التعاون والسلام، وحسن الجوار، (2) .

بناء على هذا التعريف، فإن إعادة العلاقات بين الدول المتنازعة تقتضي اتخاذ إجراءات متزامنة ومتطابقة من قبل هذه الدول، وبموجبها يتم وقف الأعمال العدائية، واحترام سيادة كل الاطراف المتنازعة(3) ومن ثمّ، يمكن القول بان التطبيع يهدف إلى إرساء قواعد التواصل بين الدول المتنازعة؛ لإقامة علاقات طبيعية بينها قائمة على قبول كل طرف للآخر(4)

المطلب الثاني: أشكال التطبيع ودوافعه:

أولاً: اتخذت عملية التطبيع بين الدول المتنازعة اشكالا عدة منها:

1. **التطبيع الاقتصادي:** يعدّ هذا الشكل من أهم مظاهر التطبيع بين الدول، ويلعب فيه القطاع الخاص دوراً رئيسياً؛ لسيطرته على الكثير من المجالات الحياتية، وبخاصة في ظل النظام الرأسمالي، مما يجعل من إقامة شبكة من العلاقات الاقتصادية إحدى آليات التطبيع الرئيسية، وسبباً أساساً في تمكنه وتجرده وتطوره.(5)
2. **التطبيع الأمني العسكري:** ويقصد به التنسيق العسكري بين الدول؛ لمواجهة الأخطار الموجودة بالفعل او المحتمل مستقبلاً، على نحو ما جاء في آلية التطبيع الإسرائيلي مع دول الخليج؛ لمواجهة التهديدات الإيرانية.
3. **التطبيع الثقافي:** ويهدف هذا الشكل غلى محو الصورة السلبية المترسّخة في العقلية الثقافية الجمعية تجاه الآخر المعادي، أو على الأقل وقفها والعمل على تغييرها، من خلال بث مفاهيم جديدة كالانفتاح والتعايش السلمي.

(1) محمد أشرف البيومي، "التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل"، العدد السادس، مايو 1986م، ص 60

(2) جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل و مستقبلها"، سنون فلسطينية، العدد 281 خريف 2020، ص 5

(3) إسماعيل قطريف، التطبيع الجوانب القانونية والسياسية للتطبيع بين الدول المتنازعة، دار الأنصار، دمشق سوريا، 1998، ص 51

(4) حمد سعيد قاضي، التطبيع بتعريفاته المتعددة، مجلة رمان الثقافية، 2017، ص 15

(5) حسين عادل وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط3، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة

العربية، بيروت، أبريل 1985. ص98

ولعلّ هذا الأمر ما حدى بإسرائيل بجعل التطبيع الثقافي والفكري أحد ركائز استراتيجياتها في علاقاتها مع الدول العربية⁽¹⁾.

4. **التطبيع الرياضي:** وذلك عبر التقاء الرياضيين من مختلف الدول في المسابقات الدولية، وجعلها فرصة للالتقاء بين المتنازعين.

5. **التطبيع السياسي:** ويمثل الهدف الأساسي والمهم الذي تتطوي تحته كلّ أشكال التطبيع السابقة، وهو ما ظهر بصورة جلية في اتخاذ إسرائيل ودول الخليج للأشكال السابقة للتطبيع في فتح قنوات سياسية مشتركة بينهم⁽²⁾.
ثانياً: دوافع التطبيع وأسبابه:

لم يكن التطبيع بين الدول العربية وبين إسرائيل وليد اللحظة، وإنما توافر له من الدوافع والبواعث ما يهيئ لتمكينه، مع اختلاف تلك الدوافع في البلاد العربية عنها عن إسرائيل وأمريكا:

1. **الدوافع العربية:** اختلفت دوافع التطبيع بين الدول العربية ذاتها، تبعاً لمصلحة كل دولة. ففي المسلح الطويل مع إسرائيل، وقفت دوافع مختلفة وراء تطبيع بعض الدول العربية، كالإمارات، والبحرين، والسودان على سبيل المثال، عن مثيلاتها من الدول العربية الأخرى، والتي يمكن حصرها في الآتي:⁽³⁾

- الرغبة في ترسيخ مبادئ الأمن والاستقرار والسلام الشامل.
حماية المصالح، ومواجهة التحديات الاستراتيجية التي تواجهها هذه الدول.
اسقاط الديون المستحقة على هذه الدول كما في حالة السودان، التي تمّ إعفائها من نحو 60 مليار دولار، ورفع اسمها من قائمة الدول الراعية للإرهاب، واستعادة حصانتها السيادية، والرغبة في جذب الاستثمارات الخارجية، للمساهمة في بناء مؤسسات الدولة⁽⁴⁾. غير أن المتأمل والقارئ الجيد للمشهد السياسي يجد أن ثمة دوافع أخرى غير معلنة منها:

- الضغوط الأمريكية.
- الخوف من تصنيف هذه الدول في الجانب المعادي لأمريكا.
- رغبة هذه الدول في الحماية الأمريكية والإسرائيلية؛ للوقوف ضد التطلعات الإيرانية والتركية في المنطقة.
- الخوف من مزاحمة بعض الدول في لعب دور إقليمي يسحب البسطة من تحت أقدام الدول ذات النّقل في المنطقة كالسعودية ومصر.
- التماهي مع المصالح الاقتصادية الرأسمالية التي تنتجها السياسة الأمريكية والإسرائيلية.
- إيجاد مبررات عن التخلي عن القضية الفلسطينية.

(1) أحمد بن علي العسيري، الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن العربي، رسالة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية قسم الدراسات الاستراتيجية، 2014، ص 107

(2) أ حمد أحمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، يونيو ٢٠١٦ ص 125

(3) جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل و مستقبلها"، شؤون فلسطينية، العدد 281 خريف 2020، ص 78
(4) Hoekman, B. and Messerlin. P.(2002), Initial Conditions and Incentives for Arab Economic Integration. Can the European Community's Success be Emulated?, World Bank Policy Research Working Paper2921, Oct., PP. 1 -43

2. الدوافع الإسرائيلية: (1)

- كسر حالة العزلة والاقصاء، التي لم تتجح اتفاقية كامب ديفيد ووداي عربية في التخفيف من حدتها.
- فرض سياسة الأمر الواقع على البلاد العربية، وملخصها ان السلام مقابل السلام وليس مقابل الارض.
- تحييد الدول العربية في المشكلة الفلسطينية، واي صراع آخر قد ينشب بين إسرائيل وبين الدول العربية الأخرى الراضة للتطبيع.
- جعل التطبيع مع الدول العربية نواة للتطبيع مع باقي دول العالم الراضة للسياسات الإسرائيلية، وما ينجم عن ذلك من تهميش القضية الفلسطينية عربياً وإقليمياً ودولياً.
- إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي سواء بالاستثمارات الخليجية في إسرائيل أم بالاستثمار الإسرائيلي في السودان، والانطلاق منها إلى باقي الدول الإفريقية.

3. الدوافع الأمريكية:

- تقديم الدعم المعنوي للرئيس الامريكي، أياً كان، في الانتخابات.
- عزل إيران إقليمياً من خلال التحالفات الإقليمية بين دول الخليج وإسرائيل على سبيل المثال.
- إنهاء حالة الممانعة بشقيها الإسلامي والقومي الراض للتطبيع مع إسرائيل.
- استثمار ثروات الدول العربية الطبيعية، وبخاصة السودان، وفتح المجال أمام الشركات الأمريكية والسودانية.
- الضغط على المفاوضين الفلسطينيين؛ لقبول صفقة القرن التي أعلن عنها الرئيس السابق ترامب (2)

ثالثاً: أبعاد التطبيع العربي الإسرائيلي:

أيقنت السياسة الإسرائيلية، منذ قيام إسرائيل 1948، ضرورة الحصول على الشرعية الدولية لدولتهم الوليدة، وهو أمر لن يتحقق طالما لاتزال حالة العداء والرفض العربي قائمة، مما ألجأ إسرائيل إلى القوة العسكرية؛ لتغيير الموقف العربي، وهو ما نجحت فيه إسرائيل في النهاية في شكل مفاوضات معلنة وسرية مع الكثير من الدول العربية (3)

رابعا: إشكاليات عملية التطبيع:

من الثابت المحقق أن عمليات التطبيع بالكامل قد حققت مصالح إسرائيل في المقام الأول، وفي المقابل ادت إلى إضعاف القضية الفلسطينية، لافتقادها الدعم السياسي والإعلامي من الدول التي أقامت علاقات مع إسرائيل. يضاف إلى ذلك حدوث انقسامات داخل الصف العربي وبخاصة بين دول الخليج، بالإضافة إلى إحداث توترات بين الدول العربية من جهة وبينها وبين إيران من جهة أخرى، واستفادة إسرائيل من هذه الحالة بتسهيل امتياز استغلال الشواطئ الخليجية في التجسس على إيران.

(1) جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل و مستقبلها"، شئون فلسطينية، العدد 281 خريف 2020، ص 8
(2) عمر أبو عرقوب، صفقة القرن من منظور الإعلام وهندسة الجمهور: تحليل نقدي للخطاب الرسمي الأمريكي. رؤية تركية، مج7، ع 7، 2018، ص 55، 56
(3) تقى عصام السيد، وآخرون، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه التطبيع الخليجي عقب 2020 دراسة حالة (الإمارات _ البحرين)، المركز الديمقراطي العربي، 2021، ص 5

المطلب الثالث: مراحل التطبيع العربي الإسرائيلي:

مرّ التطبيع العربي الإسرائيلي بأربع مراحل هي:

المرحلة الأولى: المرحلة غير المعلنة (مرحلة ما قبل 1974):⁽¹⁾

تمت في هذه المرحلة عقد بعض الاتصالات السرية بين إسرائيل وبين بعض الدول العربية كالأردن، التي وقعت مع إسرائيل عام 1950 اتفاقية عدم الاعتداء لمدة خمس سنوات، وتشكيل لجان مشتركة بين الطرفين؛ لإنهاء حالة الصراع بينهما والتواصل إلى تسوية شاملة. زادت الاتصالات بعد 1967 وصدر القرار الدولي (242) والذي بمقتضاه إقامة دولة فلسطينية على الأراضي المحررة، واعتراف منظمة التحرير الفلسطينية به.

وقد تطورت الاتصالات، بعد عام 1974، بين العرب والتقدميين الإسرائيليين، على نحو لقاءات العاهل الأردني السابق: الملك حسين مع بعض الوفود الإسرائيلية في الفترة بين 1975 - 1979.

المرحلة الثانية: المرحلة المعلنة وكسر الحاجز النفسي بين كامب ديفيد واولسو

تبدأ هذه المرحلة بتوقيع معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية أو ما يعرف بمعاهدة كامب ديفيد (1978)، والتي شهدت مفاوضات مباشرة وعملانية بين الطرفين، تبعتها بعض المبادرات العربية المعلنة، نحو الاعتراف الخليجي بإسرائيل في مارس (1978) شريطة الانسحاب من الأراضي المحتلة سنة 1967، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطينية في إقامة دولته وعاصمتها القدس، وهو ما بدا واضحاً في تصريحات العاهلين السعوديين الراحلين: الملك خالد بن عبد العزيز (مارس 1978)، وفهد بن عبد العزيز (مايو 1980)، والذي تقدم بمبادرة أخرى في (أغسطس 1981) يعترف فيها ضمناً بحق شعوب المنطقة، ومنها إسرائيل، في العيش بسلام.⁽²⁾

المرحلة الثالثة: مرحلة أسلو 1993 حتى 2004 (الهرولة السريعة)

يطلق عليها مرحلة الهرولة السريعة نحو التطبيع مع إسرائيل، وظهرها اتفاق وادي عربة بين الأردن وإسرائيل في يوليو 1994. وقد تلى ذلك امتداد التطبيع إلى عدد آخر من الدول العربية كالمغرب وموريتانيا وغيرها، غير أن مصر، والسعودية، وسوريا، أدركت خطورة هذه الهرولة التي تصب في مصلحة إسرائيل وفي أهدافها عدم إيجاد حل للقضية الفلسطينية، وهو ما اتضح في مؤتمر الإسكندرية 1995.

وبعد انتفاضة الأقصى 2000، زادت وتيرة التطبيع، بمبادرة السلام العربية سنة 2002 التي أطلقها العامل السعودي الراحل الملك عبد الله، ومضمونها الأرض مقابل السلام.⁽³⁾

المرحلة الرابعة: مرحلة ما بعد عرفات واحتلال العراق.

شهدت هذه المرحلة هرولة عربية جماعية للتطبيع مع إسرائيل، تمخض عنها مؤتمر البحرين التطبيعي في 29 يونيو 2019.

(1) محمد أشرف البيومي، "التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل"، "المواجهة"، العدد السادس، مايو 1986م، ص 22

(2) حمد أحمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، مجلة

العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، يونيو 2016 ص 74

(3) محمد أشرف البيومي، "التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل"، "المواجهة"، العدد السادس، مايو 1986م، ص 60

المطلب الرابع: مفاوضات التطبيع والتطور المرحلي لعمليات التطبيع .

أولاً: مفاوضات التطبيع:

1. مفاوضات كامب ديفيد: تم فيها التوصل إلى سنة (1978)، وبمقتضاها خرجت مصر من معادلة الصراع العربي الإسرائيلي، وفقدت مصر دورها المحوري إقليمياً وعربياً؛ لأن الجانب الإسرائيلي لم يلتزم بتحقيق السلام والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني.

2. مفاوضات أوسلو 1993: تم فيها تعليق جميع حقوق الشعب الفلسطيني، ولم تلتزم إسرائيل بالبدء في مفاوضات التسوية الشاملة التي كان مقرر لها سنة 1999، على الرغم من التزام الجانب الفلسطيني بتنفيذ بنود أوسلو (1)

3. مفاوضات وادي عربة: تم فيها التوصل إلى اتفاق سلام بين الأردن وإسرائيل سنة 1994، غير أن إسرائيل لم تحترم بنودها، فقد تجاهلت دور الأردن في حماية الأماكن المقدسة، وقللت من عملية التبادل بين الأردن والضفة الغربية بل ووصل بها الأمر إلى التهديد بأن شرق نهر الأردن جزء من وعد بلفور (1917) (2).

وعلى الرغم من مرور سنوات عدة على هذه الاتفاقيات، فإن الواقع يشير على أن الدول العربية لم تجن من ورائها أي ثمار إيجابية اقتصادية وأمنياً، بل على العكس ازدادت الضغوط الاقتصادية على شعوب المنطقة، وازداد التدخل الإيراني والتركي، بالإضافة إلى أن القضية الفلسطينية وأهميتها توارت إعلامياً. (3).

ثانياً التطور المرحلي لعمليات التطبيع:

يمكن تقسيم عمليات التطبيع العربي الإسرائيلي، تبعاً للرؤية الإسرائيلية إلى ست مراحل:

المرحلة الأولى: استغلال اليهود رفض العرب لسياسة الدولة العثمانية، في بدايات القرن الماضي، وعملوا على التقارب من العرب، للوقوف امام هذه السياسة، باعتبار اليهود قوة ناشئة عسكرياً واقتصادياً يمكن الاعتماد عليها، في مقابل الاعتراف بمركزهم في فلسطين. (4)

غير انه سرعان ما اكتشف العرب خديعة اليهود، وبخاصة مع صدور وعد بلفور 1917، وما تلاه من جرائم إسرائيلية.

المرحلة الثانية: مرحلة العلاقات السرية مع الحكام والتيارات الفكرية الأممية

بعد قيام الحرب العالمية الأولى، وحصول يهود على وعد بلفور، بدأت إسرائيل إجراء مفاوضات سرية مع بعض الأنظمة العربية وبخاصة مع الشريف حسين وابنائهم؛ للحصول على اعتراف عربي بدولتهم

(1) سليمان فلاح عقيل الغويري- "أثر العلاقات الأردنية - الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 1994-2016" 2017-رسالة ماجستير-معهد بيت الحكمة-جامعة آل البيت-الأردن، ص98

(2) أحمد الجندي، "التطبيع والتحديات وإمكانيات المواجهة"، المسار للدراسات الإنسانية، 2020. <https://almasarstudies.com>

(3) جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل و مستقبلها"، شؤون فلسطينية، العدد 281 خريف 2020، مفتاح الرابط <https://www.prc.ps/wp-content/uploads/2020/12/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D>

(4) جواد الحمد، المرجع السابق نفسه.

الوليدة وبين وعد بلفور 1917 ونكية فلسطين 1948، تخلل ذلك دعاوى سلام إسرائيلي زائف مع بعض التيارات الثقافية والفكرية العربية؛ للوقوف أمام الإمبريالية الغربية، مع العمل على ترسيخ ثقافة ان قضية فلسطين تحل عبر تحالف القوى العاملة العربية والإسرائيلية⁽¹⁾

المرحلة الثالثة: بناء العلاقات القانونية والثقافية السرية

عمدت إسرائيل منذ نشأتها، على إقرار التطبيع مع الدول العربية المجاورة عبر استراتيجية قامت على ثلاث اتجاهات: الأول: فرض أن إسرائيل أمر واقع، وذلك من خلال الشكل القانوني والسياسي بعقد هدنة مع مصر والأردن. وفي الوقت نفسه، إقامة علاقات سرية مع الأردن سنة 1950.

الثاني: التركيز على الأضرار الاقتصادية التي تلحق بالطرفين من جراء المقاطعة، والمزايا التي يمكن أن تتحقق إذا تم التطبيع بين العرب والإسرائيل.

وتجدر الإشارة هنا إلى أن مصر كانت هدفاً رئيسياً للتطبيع⁽²⁾ بوصفها أكبر دولة عربية، وأنه لا حرب ولا سلام بدونها

المرحلة الرابعة: التطبيع الرسمي:

بدأت هذه المرحلة بالتحالف السري بين الأردن وإسرائيل 1970، والذي بمقتضاه طردت الأردن الفلسطينيين من أراضيها، تبع ذلك معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية 1979، تلاها توافد الدول العربية وهولتها إلى التطبيع، وبخاصة بعد إجراء اتصالات سرية بين الفلسطينيين والإسرائيليين عرفت بلقاءات باريس⁽³⁾

المرحلة الخامسة: التطبيع الجماعي:

بدأ هذه المرحلة مع ثمانينات القرن الماضي، الذي شهد بداية انقراط عقد التضامن العربي، وتسريع وتيرة التطبيع، من خلال الإغراء بعمليات سلام مزعومة، وإغراء الفلسطينيين بإمكانية إقامة دولتهم بناءً على القرارات الدولية، وهو ما جعل منظمة التحرير الفلسطينية تعترف بإسرائيل، وبخاصة بعد تقارب الأردن والإسرائيليين سنة 1988.

ومع بداية التسعينات، واحتلال العراق للكويت، ومفاوضات السلام في مدريد 1991، وصولاً إلى اتفاقية أوسلو 1993، واتفاقية وادي عربة 1994، صار التطبيع أولوية عربية⁽⁴⁾.

المرحلة السادسة: من التطبيع إلى الشراكة:

شهدت السنوات القليلة الأخيرة، وبخاصة فترة الرئيس السابق ترامب، تطوراً كبيراً في العلاقات العربية الإسرائيلية، فلم يعد الأمر قضية تطبيع، بل تعدى إلى مرحلة الشراكة الكاملة وتحقيق المصالح المتبادلة، حتى إن اقتضى الأمر إقامة تحالفات إسرائيلية؛ للتصدي للاخطار الإقليمية واعتبار ان الخطر

(1) كرار أنور البديري، التطبيع مع إسرائيل : خط الرمال الذي ترسمه دول الخليج في الشرق الأوسط، 2018 متاح على https://www.researchgate.net/publication/340176053_altby_m_asrayl_kht_alrma_aldt

(2) بيريس، شيمون يوم قريب ويوم بعيد. في: مجموعة مؤلفين من الفكر الصهيوني المعاصر، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، 1968م، ص 145

(3) رهام زيدان، "رسمياً.. الأردن يوقع اتفاقية استيراد الغاز من إسرائيل"، الغد، 2016/9/26، تاريخ الزيارة في 2020/11/29، في: <https://bit.ly/30NGT3>

(4) عبد الرازق الحباشنة، "العلاقات الأردنية الإسرائيلية.. الجذور والاتفاقيات"، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 1999م، ص 147

الإيراني أهم من القضية الفلسطينية نفسها، وأنه تم التصدي له أمكن حلّ القضية الفلسطينية؛ على اعتبارات غيران الممول الاساسي لحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين⁽¹⁾

المطلب الخامس: مفهوم السلام الاقتصادي وانعكاساته:

أولاً: مفهوم السلام الاقتصادي:

تعود فكرة السلام الاقتصادي إلى التصور الذي وضعه (طيمون بيريس) في كتابه الشرق الاوسط الجديد عام 1993، ويتمحور هذا التصور حول إمكانية تحقيق السلام العربي الإسرائيلي عبر التعاون الاقتصادي، وهو ما صاغه بدقة (يوسى بيلين) وطرحه في أثناء انعقاد المحدثات متعددة الأطراف المتفرعة في مؤتمر جديد⁽²⁾

وقد تبنت الإدارة الإسرائيلية هذه الرؤية، وعملت على تنفيذها من خلال سياسة خلق واقع مدني جديد، تهدف إلى إلهاء الفلسطينيين بقضية البحث عن فرص عمل وتوفير الاحتياجات المعيشية، دون الالتفات إلى أي شيء آخر.

ويرجع تركيز الإدارة الإسرائيلية على الجانب الاقتصادي إلى رغبتها في جعله ممراً إلى تسوية سياسية أحادية الجانب، تتماشى مع الاستراتيجية الإسرائيلية التي تهدف إلى تأجيل الحل النهائي أو حتى التملص منه برمته⁽³⁾، وهو ما أشارت إليه دراسة معهد أبحاث الامن القومي في جامعة تل أبيب، المعنونة بـ(خطة استراتيجية الحلبة الإسرائيلية - الفلسطينية) والتي تهدف إلى التحذير من منزلق الدولة الواحدة، عبر إقامة واقع ينهي السيطرة الإسرائيلية على الضفة الغربية⁽⁴⁾.

وتعد افكار (شيمون بريس) في كتابة السابق الأساس الذي انطلقت منه مشاريع الهيمنة الإسرائيلية اقتصادياً وأمنياً من خلال تبني فكرة (سوق شرقي أوسطي) تكون فيه إسرائيل هي المهيمنة، والقوة الوحيد، ومن أجل تحقيق هذا المشروع، شرع (بيريس) في تطبيقه عبر مرحلتين، الأولى، توقيع اتفاقيات سلام مع الدول العربية، والثانية، تطبيع كامل مع الدول العربية؛ لأنه من أهم ضرورات بناء النظام الاقليمي الإسرائيلي، بعد اتفاقية أوسلو، هو تأمين وصول المساعدات الاقتصادية إلى الفلسطينيين، اعتقاداً بأن تحقيق السلام لا بد أن يصاحبه رخاء اقتصادي⁽⁵⁾

(1) "التطبيع مع إسرائيل: دونالد ترامب يحتفل بـ"فجر شرق أوسط جديد" BBC NEWS/2020. [/https://www.bbc.com](https://www.bbc.com)

(2) حسين السيد حسن، "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م وأثرها على دور مصر الإقليمي"، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117،

118، 2012 ص 8

(3) محمد جمال باروت، منطقة التجارة الحرة بين الخطوة الصغيرة والطموح الكبير،

www.arabrenewal.com/Index.PHP?rd=AI&AIO=3365

(4)

MK Tamar Zandberg | تلפון 02-6753800 | ייצוא ביטחוני ישראלי לדרום סודן בזמן מלחמת האזרחים
tzandberg@knesset.gov.il | <http://tamarzandberg.co.il/>

(5) مصطفى عبد الله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

1. www.rezgar.com/debat/show.art.Asp?Aid=29979

غير أن مشروع (بيريس) لم يتحقق له الاستمرارية والديمومة؛ بسبب صعود اليمين المتطرف إلى سدة الحكم المتطرف في إسرائيل، واندلاع انتفاضة الأقصى الثانية، وهو ما أدى إلى لجوء إسرائيل إلى طرح مشروعين اقتصاديين مماثلين لمشروع (بيريس) السابق⁽¹⁾ وهما:

1. السلام الاقتصادي: صاحب هذا المشروع هو (براينل كاتس) ومضمونه يدور حول فرض التسوية الشاملة وتحقيق السلام عن طريق سياسة القوة جانباً إلى جنب القوة الاقتصادية، عبر الاتفاقيات الاقتصادية والأمنية مع الدول العربية وغيرها من دول المنطقة، مما يساهم في فرض السلام على اسس اقتصادية .

وقد ساعد على تحقيق هذه السياسة ما عُرف بثورات الربيع العربي، التي قضيت على أي تخوف إسرائيلي من الدول العربية، فعملت على تأكيد هيمنتها الأمنية والعسكرية، والاقتصادية جنباً إلى جنب مع محاولة اضعاف القوة العسكرية السورية، وتصدير الأزمات الاقتصادية إلى مصر؛ لإخضاعها في المساهمة في انجاح التمهيد لصفقة القرن، والتي تقوم في الأساس على التعاون الأمني بين العرب وإسرائيل؛ لمواجهة الخطر الإيراني، وتحقيق المصالح المشتركة بين العرب وإسرائيل، وهو ما يمثل ضغطاً على الفلسطينيين؛ لقبول أي تسوية مطروحة من قبل الجانب الإسرائيلي.

2. صفقة القرن: يهدف هذا المشروع في الأساس، إلى تحقيق منافع اقتصادية بالدرجة الأولى لإسرائيل، من خلال جعل إيلات قبلة للسائحين ومركزاً للنقل. في مقابل، لأن الدول العربية لن تجني منها سوى الفئات، فالأردن لن تجني سوى تحسن طفيف في اقتصادها، في حين أن دول الخليج لن تجني سوى توفير التكلفة والمدة الزمنية في عمليتي الاستيراد والتصدير، بعد إنشاء خط السكك الحديدية المزمع إقامته في إيلات وهو ما يمكن أن تجنيه هذه الدول مع مصر دون الحاجة إلى شراكة مع إسرائيل⁽²⁾

ثانياً: انعكاسات السلام الاقتصادي على الموقف العربي

من ثمة شك في أن تحقيق السلام الاقتصادي من الوجهة الإسرائيلية سيؤدي إلى تقويض القضية الفلسطينية من ناحية، وإلى الضغط على الدول العربية؛ لقبول صفقة القرن من ناحية أخرى،⁽³⁾ لان في ظاهر هذا السلام تحقيق الازهار الاقتصادي للفلسطينيين في الصفقة، وتحقيق الأعباء الاقتصادية عن الدول العربية. وفي المقابل، فغن باطن هذا السلام (صفقة القرن) نوايا أخرى خبيثة تهدف إلى إلهاء الدول العربية بمسألة لقمة العيش والبحث عن حياة افضل، بعيداً عن التفكير في القضية السياسية: قضية فلسطين.⁽⁴⁾

ثالثاً: تداعيات التطبيع:

لقد خلقت عمليات التطبيع العربي الإسرائيلي تداعيات أمنية خطيرة سواء على الدول العربية أم على القضية الفلسطينية أم على عمليات السلام ذاتها. هذه التداعيات يمكن حصرها على الأصعدة الآتية:

(1) أنور قرقاش، "تسابق الزمن للتطبيع الإمارات يمكنها العمل مع إسرائيل عبر خطوط مفتوحة" صحيفة الشرق 2020 <https://bit.ly/2zQfP8w>

(2) إبراهيم درويش، "تنتياهو أعطى موافقته على صفقة أف-35 مع الإمارات قبل أن يشجبها علنا" نيويورك تايمز، 4-9-2020، مفتاح الرابط <https://www.alquds.co.uk/%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A>

(3) أحمد الجندي، "التطبيع التحديات وإمكانيات المواجهة"، المسار للدراسات الانسانية، 2020. <https://almasarstudies.com>

(4) محمد أبو سمرة، "مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية" أمد، مفتاح الرابط <https://www.amad.ps/ar/post/369094>

1- على الصعيد السياسي:

أدى التطبيع إلى احساس إسرائيل المتعاطف بالهيمنة والتفرد باتخاذ القرار، وهو ما حدا بها إلى التعتن في إبرام اتفاقيات التسوية الشاملة تبعاً لمقتضيات اتفاقية أوسلو.⁽¹⁾

أما الصعيد السياسي العربي، فقد أدى التطبيع إلى تحييد الدول العربية من قضية الصراع بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بالإضافة إلى الحالة الضبابية التي يعيشها العرب من عدم تحقيق العدو الحقيقي عن الصديق، يضاف على ذلك أن بعض الدول العربية، كمصر والسعودية، قد فقدت ثقلها السياسي وفسحت المجال لظهور قوى إقليمية أخرى.

2- على الصعيد الأمني والعسكري:

نجحت إسرائيل إلى حد ما، في تغيير بوصلة العداء تجاهها إلى عدو آخر وهو إيران، حتى إنها اقامت تحالفات عسكرية وأمنية مع الدول العربية؛ لمواجهة هذا الخطر المزعوم، الأمر الذي قد يؤثر بالسلب على توتر العلاقات العربية، وبخاصة دول الخليج مع إيران.⁽²⁾

3- على الصعيد الاقتصادي:

أدى تنامي العلاقات بين إسرائيل والدول العربية، وبخاصة دول الخليج العربي، إلى تقويض أو عرقلة عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

4- على الصعيد الثقافي، والفكري، والايديولوجي:

ساهمت عمليات التطبيع السلبي على الموروث الثقافي والفكري والايديولوجي المترسخ في المخيلة العربية، من خلال تهميش الأفكار القومية والعربية التي سادت في الثقافة العربية بداية من خمسينات القرن الماضي، وإفساح المجال أمام شعارات جديدة كالتعايش السلمي والانفتاح، وهو ما أدى على تغيير النظرة إلى القضية الفلسطينية باعتبارها القضية المركزية في الصراع العربي الإسرائيلي.

رابعا: مخاطر التطبيع

أدت الهرولة الفردية والجماعية إلى التطبيع مع إسرائيل إلى مخاطر ومزالق عدة منها:

1- تحول إسرائيل من عدو إلى صديق، بل ووصل الأمر إلى اتهام الفلسطينيين بإثارة الشغب مع الإسرائيليين.⁽³⁾

2- جعلت الدول العربية في موقف الضعيف، مع أنهم هم أصحاب الحق.

3- انقلاب الموازين، وإعادة رسم الشرق الاوسط من جديد، بحيث تحو الصراع من الصراع العربي الإسرائيلي، إلى الصراع من الصراع العربي الإسرائيلي من جهة في مواجهة إيران من جهة أخرى.

(1) محمد أحمد- اتفاقية وأدى عريان أضعفت الموقف الفلسطيني-2019- القدس العربي. <https://www.alquds.co.uk>

(2) تركيا: اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل يخالف المبادرة العربية ويقوض حل الدولتين، أرت تي، 3-10-2020، متاح على الرابط التالي <https://arabic.rt.com/world/1159959-%D8%>

(3) أيمن يوسف- التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية-2020-مركز دراسات الشرق الأوسط-عمان-الأردن، ص 16

4- إختفاء الصفة الشرعية على السياسات الإسرائيلية تجاه الفلسطينيين، وهو ما يعني إبطال كل القرارات الدولية التي كانت تدين إسرائيل.

5- أدى التطبيع الى فتور العلاقة بين دول الخليج والسلطة الفلسطينية، وازداد ذلك بعد التقارب السعودي الإسرائيلي مع وصول الملك (سلمان) إلى الحكم⁽¹⁾

خامساً: لمقاربة التاريخية والمعرفية للتطبيع

تهدف هذه المقاربة إلى بيان إمكانية نجاح عمليات التطبيع من عدمها، من خلال رؤية تاريخية ومعرفية قائمة على الآتي:⁽²⁾

1- المقاربة التاريخية:

كشفت المقاربة التاريخية عن وجود اتفاقيات تطبيع على صعيد الأنظمة في إسرائيل والدول العربية، غير أنها كشفت عن فشل تحقيقه، فعلى الرغم من مرور سنوات عدة على اتفاقيات كامب ديفيد، ووادي عربة، وأوسلو، فإن الواقع كشف عن رفض غالبية الشعب العربي الاعتراف بإسرائيل.

2- المقاربة المعرفية:

يتم في هذه المقاربة البحث عن الحقيقة وراء اتفاقيات التطبيع، من خلال بناء نموذج تحليلي لعملية التطبيع وما آلت إليه⁽³⁾ هذا النموذج، يعتمد على حقيقة معرفية تقوم على أن التطبيع، كما تفهمه إسرائيل، هو مشروع الترسخ الهيمنة الإسرائيلية، وفرض سياسة الأمر الواقع على الدول العربية، وهو أمر أو تصور يحمل في طياته عوامل استحالة تحقيق التطبيع معرفياً؛ لأنه قائم على:

1- إلغاء الهوية العربية الإسلامية.

2- العنصرية في المعاملة.

3- ضغوط أمريكية تجعل من التحالف العربي الإسرائيلي ضد إيران هدفاً رئيساً، فماذا لو زال التهديد الإيراني؟

(¹) ابراهيم أبراش-القضية الفلسطينية في زمن التطبيع الرسمي العربي-2020-ميدل إيست أونلاين. <https://middle-east-online.com>

(²) التطبيع خيانة..إدانات عالمية وإقليمية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، البصائر، يناير 2020، متاح على الرابط التالي

<https://elbassair.org/10610>

(³) حمد أحمد شعيب، "مرجع سابق"، ص 58

المبحث الثاني

محاولات التطبيع ودورها في بلورة علاقات إسرائيل بالدول العربية

لقد شهد العالم الكثير من التغيرات الجوهرية على كافة الأصعدة، لا سيما السياسة منها، فقد اضحت الهيمنة العالمية للقطب الواحد (أمريكا)، التي سعت إلى تعزيز هيمنتها على العالم، ولا سيما منطقة الشرق، من خلال العمل على تحقيق استقرار بين شعوبه وبخاصة ما بين الدول العربية وإسرائيل، لدمجها في كيان الشرق الاوسط الجديد، عبر عن التطبيع الكامل بينها وبين الدول العربية.

المطلب الأول: طبيعة الصراع العربي الإسرائيلي:

السمة البارزة في الصراع العربي الإسرائيلي هي التوتر وما ينجم عنه من تهديدات مسلحة حتى فترة التفاوض العلني من كامب ديفيد. غير أن هذا الصراع سرعان ما دخل في مرحلة جديدة بعد مؤتمر مدريد للسلام 1991، والذي شهد مفاوضات مباشرة بين الإسرائيليين والفلسطينيين، بهدف التوصل على تسوية شاملة بينهما ضمن ما يسمى (عملية سلام الشرق الأوسط)⁽¹⁾.

وقد تلى ذلك العديد من الاتفاقيات كاتفاقية أوسلو (1993)، واتفاق الخليل (1997) بين الفلسطينيين والإسرائيليين، واتفاق وادي عربة بين الإسرائيليين والأردنيين (1994)، ومحاولة إدماج إسرائيل في المؤتمرات الاقتصادية العالمية كمؤتمر الدار البيضاء (1994)، وعمان (1995)، والقاهرة (1996)، والدوحة (1997)⁽²⁾.

وقد أدى كل ذلك إلى تآكل الصراع العربي الإسرائيلي وبلورته وحصره في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فقط، وهو ما أدى إلى عدم وقوف الأنظمة العربية أمام اعتراف الرئيس الأمريكي السابق (تزامب) بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل سفارة بلاده إليها.

من المؤسف ان الحكومات العربية لم يعدّ يعني لها سوى عقد الاتفاقيات الأمنية، والسياسية، والاقتصادية مع إسرائيل، وتركزت الساحة لإسرائيل لفرض السلام، لمنسق مع استراتيجياتها هي، على الفلسطينيين، واحتواء النفوذ الإيراني، من خلال امرين، الاول: دعم التحالفات العربية ضد محور غيران حزب الله، في مقابل تعزيز العلاقات معها، وقبول التسوية معها عبر مظلة جامعة الدول العربية⁽³⁾ الثاني: توظيف الاقتصاد السياسي لإخراج إسرائيل من عزلتها، عبر التحالفات الاقتصادية مع القوى الاقتصادية العربية.

(1) محمد أشرف البيومي، "التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل"، "المواجهة"، العدد السادس، مايو 1986م، 53

(2) التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020، متاح

على الرابط التالي <https://www.bbc.com>

(3) يحيي سليم حسن أبوعودة، "جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية"، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير، 2011م، ص 41

المطلب الثاني: مسار العلاقات بين إسرائيل والدول العربية:

لا يخفى على المحلل المتأمل للعلاقات العربية - الإسرائيلية أن ثمة عوامل ثلاثة تحكم هذه العلاقات، أولها الوضع السياسي والاقتصادي الذي ولدت فيه تلك العلاقات، وثانيها طبيعة تلك العلاقات وتطورها والانتقال من حالة الحرب إلى حالة السلم، وثالثها طبيعة اوضاع طرفي تلك العلاقة. وبناء على هذه المحددات الثلاث، تم تقسيم مسار العلاقات العربية الإسرائيلية إلى المسارات الآتية:⁽¹⁾

أولاً: علاقات إسرائيل مع الدول العربية:

1- العلاقات المصرية - الإسرائيلية:

شكلت العلاقات المصرية - الإسرائيلية جزءاً مهماً ورئيسياً في عملية السلام الشاملة بين الدول العربية وبين إسرائيل، وبمسار الصراع العربي - الإسرائيلي بصفة عامة، والتي تمخض عنها اتفاقية السلام بين البلدين، والتي نصت، فيما نصت، على إقامة علاقات شاملة بين البلدين، على عزار باقي العلاقات الدولية القائمة بين البلدان في حالة السلم، تضمن الاعتراف الكامل بإسرائيل، وإنها كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية، مع منح الحصانة القانونية للمواطنين الإسرائيليين، وربطت الانسحاب من سيناء بتحقيق هذه البنود وإقامة علاقات كاملة مع كافة المستويات، طبقاً لنصوص المادة (3) من معاهدة السلام (29 مارس 1979) والبرتوكول الملحق بها.

ومن أجل ذلك، تم انجاز وثائق عدة؛ لإقامة تطبيع كامل بين البلدين في المجالات الآتية:⁽²⁾

1-1- المجال الاقتصادي: ويكون ذلك بفتح الأسواق المصرية أمام المنتجات الإسرائيلية، والتدفق الحر للسلع والأفكار، وهذا من شأنه تعزيز فرص التسوية الشاملة للتطبيع وفقاً للمفهوم الإسرائيلي.

1-2- المجال التجاري: تم توقيع اتفاقية لتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين لمدة عام قابل للتجديد تلقائياً ما لم تخطر إحدى الدولتين الأخرى بإنهاءها قبل موعدها بثلاث أشهر.

وشملت هذه الاتفاقية على (11) مادة، لعل أهمها تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية بين الدولتين.

1-3- المجال الزراعي: تم التوصل إلى اتفاق تعاون زراعي بين الدولتين في مجال البحث التطبيقي في جميع فروع الزراعة، وخلق إطار مشترك للتعاون في مجال المياه والري، الهدف منه إدراج إسرائيل في حصة مياه النيل عبر توصيل المياه إلى سيناء من خلال ترعة السلام ومن ثم إلى تل أبيب.

2- العلاقات الأردنية - الإسرائيلية:

نجم عن اتفاق السلام الموقعة بين الأردن وإسرائيل في وادي عربة (1994) إنهاء المقاطعة الأردنية مع إسرائيل، وتبادل السفراء، وإجراء المناورات العسكرية المشتركة، والتعاون الأمني الاستخباراتي،

(¹) عمر أبو عرقوب، ، مرجع سابق ، ص 101

(²) يحيى سليم حسن أبوعودة، "مرجع سابق، 55

لا سيما مجال مكافحة الإرهاب. كل ذلك أدى إلى تغليب صوت المصالح المشتركة الاستراتيجية والجيوسياسية بين البلدين⁽¹⁾ وبناء على هذه الاتفاقية، تم التعاون بين الأردن وإسرائيل في المجالات الآتية: أ- المجال الاقتصادي: دخل الجانبان الأردني والإسرائيلي في مفاوضات اقتصادية، تهدف إلى تحقيق تعاون اقتصادي، يضمن انتقال السلع والخدمات بين البلدين بحرية تامة، وإقامة منطقة تجارة حرة بينهما⁽²⁾ ومن أجل تحقيق ذلك الهدف، نصت معاهدات السلام بين البلدين على الآتي:

- 1- إنهاء كافة أشكال المقاطعة الاقتصادية بين البلدين.
- 2- إلغاء القيود المفروضة على أوجه النشاط الاقتصادي بين البلدين، وهذا من شأنه فتح السوق الأردنية أمام المنتجات الإسرائيلية، في مقابل رفع القيود على التبادل التجاري بين الأردن والضفة الغربية وغزة، مما يحقق توازناً في الميزان التجاري بينهما، غير أن المنتجات الأردنية ستتأثر بالاتفاق الاقتصادي المبرم بين إسرائيل وبين السلطة الفلسطينية سنة (1994)، والذي فتح أسواق الحكم الذاتي أمام المنتجات الإسرائيلية، مما سيؤثر بالسلب على القدرة التنافسية للمنتجات الأردنية.
- 3- إلغاء كافة القيود التي تحول دون انتقال السلع والخدمات بين البلدين⁽³⁾
- ب- المجال الزراعي: استفادت الأردن مع اتفاقية السلام مع إسرائيل في فتح الاسواق الإسرائيلية أمام المنتجات الزراعية الأردنية، الأمر نفسه للمنتجات الإسرائيلية غير أن انخفاض اسعار المنتجات الزراعية الإسرائيلية ومرونتها يمكنها من السيطرة على السوق الأردني، وبخاصة في مجال الفاكهة
- ج- المجال الصناعي: أدى صغر حجم السوق الإسرائيلية ووفرة الطاقة الإنتاجية الصناعية إلى محاولة إسرائيل فتح أسواق الدول العربية المجاورة، وعلى رأسها الأردن، أمام هذه الصناعات، الأمر الذي من شأنه أن يؤدي إلى فتح فروع لبعض الصناعات الإسرائيلية في الأردن عبر الشراكة؛ للاستفادة من العمالة الأردنية الماهرة والرخيصة، مما يمكن الصناعات الإسرائيلية من منافسة غيرها من المنتجات الصناعية الأخرى (سليم، 2015، 45)، والمتأمل في العلاقات بين إسرائيل وبينها وبين مصر والأردن، يجد أن إسرائيل لم تحقق ما كانت تهدف إليه عند توقيعها معاهدة السلام مع مصر سنة 1979، حيث لم تستطع التغلغل في السوق المصري كما كانت تأمل، غير أنها نجحت في تحقيق بعضاً مما كانت تهدف إليه من اتفاقية وادي عربة مع الأردنيين، عبر إقامة مشروعات مشتركة عديدة مع الأردن.

3- العلاقات الخليجية الإسرائيلية:

هرولة دولة الخليج العربي إلى إقامة علاقات مباشرة مع إسرائيل والتطبيع معها، وهو ما تبلور في الآتي:

- 1- العلاقات السياسية: تعدّ سلطنة عمان أول دولة خليجية تستقبل وفداً إسرائيلياً بصورة رسمية للمشاركة في قضية المياه في إبريل 1994، مما أعطى انطباعاً لدى الإسرائيليين بإمكانية التطبيع مع دول الخليج،

(1) عمر الشوبكي، حول التطبيع، 2020 متاح على الرابط <https://www.almasryalyoum.com/news/details/2025550>

(2) أحمد الجندي، "التطبيع التحديات وإمكانيات المواجهة"، المسار للدراسات الإنسانية، 2020، مرجع سابق، 98

(3) سيف الإسلام عيد، "العلاقات العربية الإسرائيلية بعد الثورات العربية.. الأبعاد والتحديات"، مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2019م،

غير أن الإدارة العمانية استبعدت ذلك قبل تحقيق السلام مع سوريا⁽¹⁾. وقد تعددت الزيارات الرسمية الإسرائيلية إلى السلطنة، سواء على مستوى رئيس الوزراء في ديسمبر 1994، أو على مستوى وزراء الخارجية في مؤتمر العقبة سنة 1995، والذي تمخض عنه اتفاق بين إسرائيل وسلطنة عمان على إنشاء مكاتب للتمثيل التجاري سنة 1996، بالإضافة إلى اتخاذ خطوات أخرى؛ لتعزيز التعاون المشترك بينهما. وعلى الرغم من تجميد العلاقات بين الدولتين في أعقاب انتفاضة الأقصى الثانية سنة 2000، فإنه سرعان ما عادت العلاقات بينهما على مستوى وزراء الخارجية في الدوحة 2008، تلاها مشاركة وفد عماني في تشييع جنازة (شيمون بيريز) 2016، واختتمت بزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي السابق (نتنياهو) إلى السلطنة 2018، ناقش خلالها مع السلطان السابق (قابوس بن سعيد) سبل تعزيز العلاقات بين الدولتين في مجالات الزراعة، والاقتصاد، والتجارة.

أما أبرز دول الخليج تعاوناً مع إسرائيل في المجال السياسي فتمثله قطر، والتي ساهمت بشكل قوي في تسريع وتيرة التطبيع والتعاون السياسي مع إسرائيل، فهي أول دولة خليجية تبعت بوفد إعلامي إلى إسرائيل، كما استقبلت قطر وفداً إسرائيلياً؛ للمشاركة في اجتماعات لجنة الأسلحة، بالإضافة إلى اللقاءات المتعددة على مستوى وزراء الخارجية بداية من سنة 1993، وتطور الأمر بشكل كبير عند وصول أمير قطر السابق (خليفة بن حمد آل ثاني) إلى الحكم 1995، والذي طالب بإلغاء الحصار المفروض على إسرائيل. وقد نجم عن كل ذلك تعاون مشترك بين البلدين، تمثل في الاتفاقيات التجارية بين البلدين 1996، وإنشاء بورصة قطر للغاز في تل أبيب، بالإضافة إلى اتفاق خاص بينهما، يهدف إلى إقامة مزرعة حديثة تضم مصنعاً لإنتاج الألبان ومشتقاته.⁽²⁾

وتمثل هدف إسرائيل من هذه العلاقات الحصول على اعتراف عربي خليجي بأهمية التعاون والتطبيع معها، وإضعاف النفوذ الإيراني. أما قطر، فكانت تهدف إلى أمرين: الأول سياسي، وهو سعيها للعب دور إقليمي وزعامة الدول العربية، والثاني اقتصادي، يكمن في الترويج لحقل الغاز الشمالي في البلاد عالمياً، والذي يعد أكبر حقل غاز في العالم.⁽³⁾

4- العلاقات الاقتصادية:

من الثابت المحقق أن الاقتصاد الإسرائيلي قام على المساعدات والمعونات المالية الخارجية وبخاصة الأمريكية. بالإضافة إلى اعتماده - في الأساس - على الاستيراد؛ لعدم توافر المواد الخام الرئيسية، مما أدى إلى تدهور النمو الاقتصادي، وبخاصة مع كثرة الانفاق العسكري⁽⁴⁾. وقد دفعت هذه الأسباب الإدارة الإسرائيلية إلى محاولة جذب رؤوس الأموال الخليجية للاستثمار في الاقتصاد الإسرائيلي، مما يؤدي إلى انعاشه ونموه، وجعلها ذات ثقل إقليمي اقتصادي.

(1) المصري، السيناريوهات الفلسطينية بعد عودة العلاقات الإسرائيلية وفوز بايدين، صحيفة المنار، 29-11-2020، مفتاح الرابط <https://www.manar.com/page-44847-ar.html>

(2) Rabi, Qatar's Relations with Israel, 2009

(3) <https://primo-icc-prod.hosted.exlibrisgroup.com/p2028> (الديلمة הגאופוליטית של ישראל על - רקע התמורות במזרח התיכון - שלמה חסון) ניתוח החזון האסטרטגי הישראלי 2028

(4) عبد المنعم الصاوي، التطبيع بين الواقع والمأمول، مرجع سابق، ص 89

ثانيا: توظيف العلاقات السياسية والاقتصادية في بلورة علاقات إسرائيل بالدول العربية:

إن ثمة حقيقة لا يمكن إنكارها أو تجاهلها، تكمن في أن السياسة والاقتصاد مرتبطتان ارتباطاً وثيقاً في إقرار أي عملية سلام؛ فكلهما مكمل للآخر ومساند له فعلى الصعيد الاقتصادي، تعد الضفة وغزة وتركيا ودول الخليج، والأردن ومصر على الترتيب سوقاً للمنتجات الإسرائيلية⁽¹⁾ وعلى الجانب السياسي، كانت معاهدات السلام الموقعة بين إسرائيل من جهة وبين مصر، والأردن والسلطة الفلسطينية، بالإضافة إلى اتفاقيات التعاون وإقامة العلاقات مع باقي الدول العربية الأخرى، إحدى الركائز الأساسية التي بلورت العلاقات العربية - الإسرائيلية.

المبادرات الأمريكية لتسوية النزاع العربي الإسرائيلي في الفترة من (1948 - 1999)

قدمت الولايات المتحدة الأمريكية نحو (16) مبادرة لتسوية النزاع بين الدول العربية وبين إسرائيل في الفترة من (1948 - 1999)، يمكن تلخيصها في الآتي:

1- خطة ميكفى للتطوير الاقتصادي (1949):

تتلخص هذه الخطة في تحويل قضية فلسطين من قضية سياسية بالدرجة الأولى إلى قضية إنسانية قائمة على حل مشكلة اللاجئين الفلسطينيين، وإعادة توطينهم، ومن ثم يمكن حلها بالمساعدات الاقتصادية. وقد رفضت الدول العربية هذه الخطة؛ لمعارضتها للقرار (194) القاضي بحق اللاجئين بالعودة، بالإضافة إلى أنها تقترح توطين هؤلاء اللاجئين في الدول المجاورة (مصر - الأردن - سوريا - لبنان) وليس فلسطين، مقابل مساعدات مالية، مع ضرورة الاعتراف العربي بإسرائيل⁽²⁾ وعلى الرغم من رفض العرب لهذه الخطة وفشلها، فإن إسرائيل لاتزال تحاول إحيائها بمغريات مالية ومساعدات اقتصادية.

2- مشروع (جون بلانفورد) (1951 - 1952):

سار هذا المشروع على نهج خطة في مسالة اللاجئين فقط، الأمر الذي رفضته الدول العربية؛ لأنه يغفل الجوانب السياسية والقانونية الأخرى للقضية الفلسطينية.

3- مشروع (جونون) (1953 - 1955):

يتلخص مشروع (جونون) في استثمار مياه نهر الأردن في تنمية المناطق المحيطة به؛ لتوطين اللاجئين الفلسطينيين والمهاجرين اليهود على حد سواء، وهو ما تم رفضه عربياً.

4- مشروع جاما (11- 3 1955):

يتلخص هذا المشروع في موافقة إسرائيل على عودة الفلسطينيين الراغبين إلى بلادهم، وكان قد تم ترتيب لقاء بين جمال عبد الناصر وبين جوديون، اصر جمال قبله على قبول إسرائيل لأمرين، الأول عودة

(¹) المرجع السابق نفسه

(²) شفيق الغيرة، أبعاد الاختراق الصهيوني: جدران جديدة ومظالم وأفاق، مجلة شئون فلسطينية، العدد 281، 2020، ص 30

الفلسطينيين الراغبين إلى بلادهم، والثاني حصول مصر على ممر يوصلها إلى الأردن، وهو ما رفضه الجانب الإسرائيلي⁽¹⁾

5- مشروع دالاس:

قدم وزير الخارجية الأمريكي الأسبق (جون الأول) سنة 1953، اقتراح ينطوي على الحل الاقتصادي فقط بتشغيل اللاجئين، دون التطرق إلى حلّ جوهر الصراع وهو الاحتلال .

والثاني سنة 1955، اعتبر القضية الفلسطينية قضية لاجئين لا أكثر، مع النص على التخلي عن فكرة العودة الجماعية لهم توطين الباقي منهم في البلاد العربية الذين يقيمون فيها، وهو ما لقي معارضة شديدة.

6- مشروع إيزنهاور (1957 - 1958):

لم يعالج القضية الفلسطينية بصورة مباشرة، وإنما كان الهدف منه هو تكوين حلف سياسي؛ لمواجهة النفوذ الشيوعي والسوفيتي، في مقابل مساعدات مالية تساهم في التنمية الاقتصادية.

7- مشروع كينيدي (1961):

اقترح الرئيس الأمريكي الأسبق (جون كينيدي) حلاً للقضية الفلسطينية، يتضمن عودة اللاجئين إلى وطنهم، وتعويضهم مالياً، ومساعدتهم في تنمية مياه نهر النيل الأردن، وهو الأمر الذي رحبت به البلاد العربية، غير أن إسرائيل أصرت على رفضها⁽²⁾

8- مشروع جوزيف جونون (1962):

يتضمن المشروع حرية اختيار الفلسطينيين بين العودة إلى بلادهم أو تعويضهم مادياً. في المقابل، يعطى لإسرائيل الحق في إجراءات أمنية تجاه كلّ لاجئ اختار العودة، كما يحق له الانسحاب من المشروع إذا رأته فيه تهديداً لمصالحها.⁽³⁾

والمأمل في المشاريع الأمريكية السابقة من (1949 - 1962) يجد أنها تركز على الجانب الإنساني للقضية فقط المتمثل في مسألة اللاجئين، دون بذل أي محاولة للتسوية الشاملة، غير أن المبادرات التالية.

9- المشروع الأمريكي - السوفيتي للتسوية 1967:

اتفق الجانبان الأمريكي والسوفيتي بعد حرب 1967 على ضرورة التوصل إلى حل شامل للصراع يربط بين انسحاب إسرائيل إلى حدود ما قبل 1967 أو بين السلام، وهو ما رحبت به مصر والأردن ورفضته إسرائيل، بحجة أن هذا الأمر يجب أن يتم بالمفاوضات العربية. الإسرائيلية؛ وليس المفاوضات الأمريكية - السوفيتية.

(1) أحمد الجندي، "مرجع سابق، ص 5

(2) أيمن يوسف، "التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية"، عمان، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2021، ص 60.

(3) usef Al Otaib, "Annexation will be a Serious Setback for Better Relations with the Arab World," Ynet News, 12/6/2020, accessed on 29/11/2020, at: <https://bit.ly/30HBefg>

10- مبادرتا روجرز الأولى والثانية (1969 - 1970)

جاءت المبادرتان كرد فعل أمريكي لحرب الاستنزاف وتصاعداً لمقاومة الفلسطينية، وكان الهدف من ورائهما حماية إسرائيل والمصالح الأمريكية، وقد تضمنت المبادرتان النص على الترتيبات الأمنية بين إسرائيل من جهة وبين مصر والأردن من جهة أخرى، مع النص على انسحاب إسرائيل إلى الحدود الدولية، وذلك في إطار سلام بينهم، وهو ما رحبت به مصر والأردن ورفضته إسرائيل في البداية، ولكنها وافقت فيما بعد بسبب الضغط الأمريكي.⁽¹⁾

11- مشروع كارتر للسلام 1977:

اتسم هذا المشروع بالغموض والجزئية في آن واحد؛ لأنه لم يقدم مشروعاً متكاملًا لإقرار تسوية شاملة، وإنما قدم حلاً جزئياً اتسم بالغموض في يخص إقامة وطن للاجئين، دون أن يحدد ماهية هذا الوطن وعلى أي أرض.

12- مشروع بريجينكي 1977:

تقدم به مستشار الأمن القومي للرئيس (كارتر) وتضمن إلحاق الضفة وقطاع غزة والأردن واعتبارها منطقة مستقلة ذاتياً، مع السماح للفلسطينيين والإسرائيليين بحرية العمل والتحرك فيها.⁽²⁾

13- مشروع ديجان:

نسبة إلى الرئيس الأمريكي الأسبق (رونالد ريجان) وتضمن عدم تقسيم القدس وترك مستقبلها للمفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين، مع التعهد بحماية إسرائيل.

14- مشروع جيمس بيكر: نسبة إلى وزير الخارجية الأمريكي الأسبق في إبان حكم جورج بوش الأب، ويرتكز المشروع على فتح حوار إسرائيلي - فلسطيني في القاهرة، مع حق إسرائيل في تحديد من ستفاوض معه.

15- مشروع جورج بوش الأب 1991:

تلخيص هذا المشروع في أربع نقاط هي:

- تطبيق القرارين 242 و 338 الدوليين.
- الاعتراف بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.
- الأرض مقابل السلام.
- التعهد بضمان أمن إسرائيل.

16- ورقة التأكيدات الأمريكية 1991:

احتوت هذه التأكيدات على ضمان الحقوق للفلسطينيين والإسرائيليين معاً، انطلاقاً من مشروع جورج بوش الأب السابق، لإرساء سلام حقيقي ودائم.

(¹) ياسين السيد حسن، "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م وأثرها على دور مصر الإقليمي"، مجلة دراسات تاريخية، العددان

117، 118، 2012م، ص 8

(²) محسن عوض، "مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م، ص 14

والمتمأمل في المبادرات الأمريكية السابق يجد مدى انحيازها للمصالح الإسرائيلية والنص الدائم على ضمان أمن إسرائيل، دون النظر بجدية إلى حقوق الفلسطينيين، اعتماداً على انفراد أمريكا بزعامة العالم في ظل توارى الدورين الروسي والأوروبي.

وقد قدمت أمريكا نفسها بوصفها شريكاً فعلاً لا غنى عنه أو الطرف الثالث المحوري في عملية السلام، مستغلة الوضع العالمي بانهيار الاتحاد السوفيتي، والوضع الإقليمي بانهيار التضامن العربي - العربي بعد غزو العراق للكويت، مما جعل أمريكا تفرض إرادتها وسياستها على دول المنطقة، دون أن توارى أو تخفي انحيازها لإسرائيل التي استغلت هذا الأمر منذ بداية تسعينات القرن الماضي، وابتغنت أنها ستدخل أي مفاوضات مستقبلية دون تقديم أي التزامات أو تعهدات، بل واستطاعت أن تجعل من أمريكا مساهمة في إدارة الصراع وإطالة مدته الزمنية بعد أن كان مهمتها حل الصراع.⁽¹⁾

ولعل هذا الأمر ما جعل معظم المبادرات الأمريكية تبوء بالفشل؛ لاختزالها القضية الفلسطينية في المسألة الإنسانية فقط (قضية اللاجئين)، والاعتماد على الحل الاقتصادي فقط، دون مواءمة للانحياز لإسرائيل، مما جعل الدول العربية تنتظر بعين الريبة لأمريكا كوسيط في حل النزاع العربي - الإسرائيلي.⁽²⁾

المطلب الثالث : المشروع الإسرائيلي لإقامة النظام الإقليمي:

أولاً: الرؤية :

1- الرؤية التاريخية:

ضعت إسرائيل رؤية لإقامة النظام الإقليمي الجديد، انطلاقاً من رؤية تاريخية مفادها جعل البعد الأمني محورياً أساسياً في أي تسوية أو اتفاق إسرائيلي - عربي، وهو ما يبرر استخدامها الدائم للقوة العسكرية خارج الحدود ورفضها الدائم الانضمام إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.

2- جوهر المشروع:

لا ينحصر المشروع الإسرائيلي داخل نطاق إقامة (سوق شرق أوسطية) فحسب، بل هو مشروع يهدف إلى تجميع لعدد من الدول وفق نموذج المجموعة الأوروبية بعد إقرار نظام سياسي جديد، بناء على التسوية العربية - الإسرائيلية التي اقترحها (بيريز)، والتي تتم عبر مرحلتين:

الأولى: عقد اتفاقيات سلام ثنائية بين إسرائيل وبين كل دولة على حدة، والثانية: تطبيع العلاقات الإسرائيلية - العربية، من خلال مفاوضات متعددة الأطراف، مما ينجم عنه في النهاية، تطبيعاً شاملاً كشرط أساسي لإقامة المشروع، الذي سيتم تشييده عبر ثلاث مراحل: الأولى: إقامة مشاريع ثنائية ومتعددة

(¹) يحيى سليم حسن أبوعودة، مرجع سابق، ص 98

(²) Jonathan Ferziger & Peter Waldman, "How Do Israel's Tech Firms Do Business in Saudi Arabia?

VeryQuietly," Bloomberg, 2/2/2017, accessed on 29/11/2020, at: <https://bloom.bg/30KIMh6>

الأطراف. الثانية: إشراك المؤسسات الدولية باستثمارات مالية ضخمة، والثالثة: صياغة سياسة اقتصادية لهذه الكيان، تتزامن مع إقامة مؤسسات إقليمية رسمية.⁽¹⁾

ومن ثم، فإن جوهر الرؤية الإسرائيلية يتشكل من ثلاثية: سياسية، واقتصادية، وامنية، من خلال إحداث تغييرات جذرية في اقتصاد دول المنطقة تحت شعار إقامة مشاريع اقتصادية مشتركة؛ لتسويق عملية السلام باعتبارها أمراً فاصلاً بين المرحلتين: السياسية والاقتصادية، مما يؤكد وجود تداخل ايدولوجي لتمرير السلام السياسي المغلف بالرخاء الاقتصادي المرتقب⁽²⁾

3- مصادر الدعم:

اعتمد المشروع الإسرائيلي لإقامة النظام الإقليمي الجديد على مصادر ومؤهللات عدة منها:

* السياسة الاقتصادية الليبرالية الجديدة:

تعتمد هذه السياسة على اقتصاد السوق الحر، وتشجيع رأس المال الخاص، وتقليص دور الدولة والقطاع العام، وإفساح المجال للقطاع الخاص والخصخصة.

التدرج في تنفيذ المراحل:

لا يعتمد المشروع الإسرائيلي على تحقيق أهدافه دفعة واحدة، وإنما على تدرج تحقيقها على كافة المستويات، بحيث لا يمكن جنى ثماره إلا بعد مضي أعوام عدة؛ نظراً لطبيعة المشروعات الاقتصادية المطروحة، والتي تحتاج إلى رؤوس أموال ضخمة لتنفيذها، وحتى مع توافرها، فإن الهدف منها توفير بيئة ملائمة لنمو رأس المال الخاص العالمي والمحلي، والذي يساهم في رفع العزلة الاقتصادية عن إسرائيل، وربط اقتصادية هذا الكيان باقتصاداتها.⁽³⁾

* غياب البديل العربي:

لم تقدم الدول العربية بديلاً للمشروع الإسرائيلي؛ نظراً لحالة الضعف والصراعات، وبخاصة بعد حرب الخليج الثانية، بالإضافة إلى حالة الإحباط التي سيطرت على الجامعة العربية من جراء فشل إقامة سوق عربية مشتركة، مما أفسح المجال لظهور المشروع الإسرائيلي بصورة عملية.

* الدعم الدولي والإقليمي:

تعمل إسرائيل على الدعم الأمريكي غير المحدود، وعلى صلاتها بأوروبا في إتمام مشروعها، مما يجعل من إمكانية تنفيذه أمراً واقعياً، وبخاصة في ظل إنهاء المقاطعة الاقتصادية، وسعي العديد من الدول العربية إلى التطبيع، والذي يعتمد بصورة أساسية على التعاون الاقتصادي والأمني، الأمر الذي يجعل من الدعم العربي للمشروع، وبخاصة من دول الخليج، أحد صور الاصطفاف الدولي والإقليمي لإنجاح هذا المشروع.

(1) Jonathan Ferziger & Peter Waldman, "How Do Israel's Tech Firms Do Business in Saudi Arabia?

VeryQuietly," Bloomberg, 2/2/2017, accessed on 29/11/2020, at: <https://bloom.bg/30KIMh6>

(2) عمر أبو عرقوب، مرجع سابق، ص 80.

(3) أمين حبل-صفقة التطبيع.. 12 سببا تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل-2020- الجزيرة، وكالات، مواقع إلكترونية.

aljazeera.net

ثانياً: آلية إقامة النظام الإقليمي

يحدد المشروع الإسرائيلي آلية إقامة النظام الإقليمي الجديد عبر ثلاث مراحل:

١- عقد اتفاقيات ثنائية بين إسرائيل وكل دولة من الدول العربية المجاورة من جانب، وعقد اتفاقيات متعددة الأطراف من جانب آخر. وتحدد الاتفاقيات الثنائية علاقات إسرائيل بكل دولة من دول المحيط العربي في المجالات الاقتصادية والتجارية والأمنية - العسكرية، إضافة إلى المجالين الدبلوماسي والسياسي، وما يترتب عليه من ترتيبات تنظيمية وإدارية وفنية وعسكرية مشتركة.^(١)

٢- التركيز في المرحلة الأولى على تأسيس محور ثلاثي يأخذ، بصورة متدرجة، صيغة تشكيلة سياسية - اقتصادية - أمنية (شكل من أشكال الكونفدرالية) تضم إسرائيل والأردن والكيان الفلسطيني، وترتبط لاحقاً، وعلى نحو متدرج، بتشكيلة أوسع تضم سوريا ولبنان. ويتم في الوقت نفسه توسيع العلاقات الاقتصادية بمصر، وبالتحديد في مجالي الطاقة والسياحة وبعض الصناعات المحددة، كصناعة النسيج.

٣- تطبيع العلاقات الاقتصادية (إضافة إلى العلاقات السياسية والدبلوماسية) مع سائر الدول العالم العربي وفق آليات السوق الرأسمالية، أي من دون اشتراط علاقات اقتصادية متميزة كما هي الحال مع فلسطيني الأردن، أو مع سوريا ولبنان، لكن مع عدم إغفال الاعتبارات الأمنية أو تجاهلها.^(٢)

ثالثاً: الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع:

١- الجوهر: يكمن جوهر الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع على تجذير صورة التفوق الإسرائيلي المطلق في المخيلة العربية، بالإضافة إلى تغيير الصورة النمطية لهم في هذه المخيلة، بحيث تتحول إسرائيل من عدو إلى صديق أو شريك، مستغلة حالة الضعف والانقسام داخل الصف العربي.

٢- الأسس: تعتمد الرؤية الاستراتيجية الإسرائيلية للتطبيع على أسس أربع وهي:

- جعل اتفاقية السلام مع مصر محور التطبيع مع الدول العربية.
- اختلاق واقع تاريخي يحصر الصراع في رفض الدول العربية، إتكاء على أكاذيب وروايات ملفقة بان فلسطين هي أرض يهودية في الأساس.
- الترويج الإعلامي للاختلاف السابق، اعتماداً على دعم القوى الغربية التي ترى في الوجود الإسرائيلي في المنطقة حماية لمصالحها.
- العمل على تغيير الرأي العام العربي الرافض للتطبيع من خلال خطاب آخر مضاد يشكل مفهوماً جديداً مغايراً.

(١) Eiland, 0212: besacenter.org

(٢) التطبيع مع إسرائيل: دونالد ترامب يحتفل بـ"فجر شرق أوسط جديد" BBC NEWS/عربي. <https://www.bbc.com>

3- الآليات:

- 1- التطبيع السياسي والأمني مع الحكومات العربية، والعمل من خلاله على عزل القضية الفلسطينية عن عمقها العربي والإسلامي والإنساني.
- 2- التطبيع الثقافي، من خلال تطوير قنوات للتواصل مع الجمهور العربي لتغيير صورة الكيان الصهيوني العدوانية.
- 3- التطبيع الاقتصادي، من خلال الترويج لنظريات "السلام الاقتصادي" ورشوة الفلسطينيين ببعض الإغراءات الحياتية الاقتصادية، في مقابل تخليهم عن حقوقهم الاقتصادية التاريخية.
- 4- التطبيع الإعلامي، من خلال تصوير الصراع العربي الإسرائيلي " على أنه صراع فلسطيني إسرائيلي".
- التطبيع التكنولوجي، من خلال الترويج للتعاون التقني الذي تتفوق فيه إسرائيل وما يحققه من مكاسب للأنظمة الحاكمة العربية، وخصوصا البرمجيات التي تمكن هذه الأنظمة من البقاء، حيث يشكل بقاؤها مصلحة استراتيجية لإسرائيل.

4- الاستراتيجية الإسرائيلية الحالية للتطبيع:

- دخلت استراتيجية التطبيع، في العام الحالي ٢٠١٩م، مرحلة جديدة لن تقتصر على الجانب السياسي والأمني والاقتصادي والثقافي والإعلامي والتكنولوجي بين إسرائيل والعرب، بل طالت ثوابت الأمن القومي العربي والموقف من فلسطين. وذلك نتيجة لعدة معطيات جديدة، تتمثل في: ^(١)
- 1- أصبحت غالبية الدول العربية، ترى أن تهديدات إيران، والقوى الإسلامية المعارضة في الداخل، أهم من الصراع العربي - الإسرائيلي". وأن هذه التهديدات، تهدد إسرائيل أيضاً، مما يدفعهم إلى رؤية إسرائيل كحليف استراتيجي للحفاظ على أنظمتهم السياسية من الانهيار، خاصة مع وجود نوع جديد من القيادات داخل تلك الأنظمة ترفض رؤية الصراع باعتباره صراع وجود، وترى أن إسرائيل وجدت لتبقى، بل إن بعضها يروج لحقوق يهودية في فلسطين).
 - ٣- رئاسة ترامب للولايات المتحدة الأمريكية، حيث انتقلت إدارته من الانحياز لإسرائيل إلى الشراكة الكاملة والتماهي مع المشروع الصهيوني، وضغطها المباشر على الدول العربية التابعة له، للمضي قدماً بمشروع التطبيع الكامل مع دولة الاحتلال وتصفية القضية الفلسطينية.
 - 4- التوافق الكبير داخل الأحزاب السياسية الإسرائيلية، على أن الفرصة سانحة للوصول إلى دولة يهودية خالصة تنعم بالأمن، بين جيران يبحثون عن تحالف معها يساعدهم على البقاء في الحكم ويفتح لهم من خلالها أبواب واشنطن.
 - والحقيقة أن الرئيس الأمريكي السابق (ترامب) قد عمل على تصفية جوهر القضية الفلسطينية بالضغط على الفلسطينيين لقبول السلام الإسرائيلي من خلال الاعتراف بالقدس عاصمة إسرائيل، وبإغلاق مكتب منظمة التحرير في واشنطن، ووقف المساعدات المقدمة للفلسطينيين . ^(١)

^(١) عماد الدين عشاوي، استراتيجية الكيان الصهيوني في التطبيع، كيف نفهمها ونقاومها؟ مجلة، كلية الآداب، الجامعة العراقية، عدد خاص بالمؤتمرات، 2019، ص210

المطلب الرابع: اتفاقيات إبراهيم للتطبيع العربي الإسرائيلي:

هي اتفاقيات تطبيع رسمية بين إسرائيل ودول عربية. بدأت الاتفاقيات من خلال التوقيع في ١٥ أيلول ٢٠٢٠ على اتفاق إسرائيلي- إماراتي، وإسرائيلي- بحريني في ساحة البيت الأبيض. تم اختيار الاسم «إبراهيم» أو النبي إبراهيم عليه السلام بالعربية (كناية عن القاسم المشترك الذي يجمع ما بين اليهود والمسلمين، وهو محاولة لتصوير الصراع الإسرائيلي-العربي على أنه مجرد صراع ديني بالإضافة إلى قطع أشواط كبيرة نحو التطبيع الرسمي مع السودان . ويمكن ربط اتفاقيات التطبيع والتقارب الرسمي بين إسرائيل وبعض الأنظمة العربية ببعض التغيرات الإقليمية التي حصلت في السنوات الأخيرة ودفعت إسرائيل إلى إعادة بلورة سياساتها الخارجية في المنطقة، وهي:

- 1 (تراجع قوة النظام الرسمي العربي ومؤسسات الجامعة العربية.
 - 2 (تعاظم دور ونفوذ بعض دول الخليج العربي؛
 - 3 (تعاظم دور تركيا وإيران كلاعبين إقليميين، الأمر الذي يجعل من قلق إسرائيل والإمارات مشتركا؛
 - 4 (تهميش المسألة الفلسطينية وتحولها إلى شأن ثانوي في المنطقة.
- أصدرت مراكز أبحاث إسرائيلية عدة تقييمات (لاتفاقيات أبراهام) بعد مرور عام على توقيعها، واتفقت التحليلات على أن هذه الإتفاقيات عززت مكانة إسرائيل الإستراتيجية، وفتحت مساحات واسعة أمامها لاستثمار والتعاون، وتفاوتت مع ذلك القراءات في مدى نجاح هذه لاتفاقيات في تحقيق أهدافها خاصة في (مواجهة إيران)، حيث أشارت بعضها إلى أن التحالف الذي أرادت خلقه بدأ بالتصدع.
- نستنتج من هذا أن هذه الظاهرة المستجدة في عملية التطبيع بين الدول العربية وإسرائيل منبتها عن السياق الطبيعي للصراع، وعن المسارين التاريخي والاستراتيجي المؤسسين بالدماء والتضحيات العربية والفلسطينية، وتأتي معاكسة لتنامي رفض وعزل إسرائيل إقليمياً ودولياً، ولتنامي الأخطار الاستراتيجية على إسرائيل من المقاومة الفلسطينية، ومن تنامي نفوذ كل من تركيا وإيران والمجموعة الإسلامية عموماً. ولذلك، فهي تتم في ظل ضعف الرؤية التي تقف خلف الحماسة لهذه العملية من الأطراف العربية، ومحاولة تهميش الجانب الفلسطيني في العلاقات العربية - الإسرائيلية وإفقاد القضية الفلسطينية الورقة العربية، وتعطي فرصة أكبر لسيادة الرؤية الإسرائيلية القائمة على مبدأ « السلام مقابل السلام» بدلاً من المبادرة العربية والمفاوضات الفلسطينية - الإسرائيلية القائمة على مبدأ «الأرض مقابل السلام»، ما يجعلها مدخلا لتصفية القضية جذرياً، وإلغاء المبادرة العربية السابقة.

إن انققاد العرب إلى رؤية سياسية متفق عليها، وإغلاق الأفق السياسي لحل القضية أمام الشعب الفلسطيني، سيسمح للشعب الفلسطيني فتح خياراته المتعددة للتعامل مع متغيرات هذه الظاهرة التي تستهدفه

(¹) Graham, Melissa W., Avery, Elizabeth J., & Park, Sejin (2020). The role of social media in local government crisis communications, Public Relations Review, Vol.41, No.3, Pp. 386-394

أساساً، والاستعداد لتحمل أثمان هذه الخيارات ونتائجها؛ لتحقيق حقوقه المشروعة، وإنهاء الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة دولته المستقلة على أرضه وعودة اللاجئين.

ومن ثم، فإن حركة التطبيع الجارية ليست حركة تاريخية استراتيجية، بل هي حركة اعتراضية قوية؛ لمنع التاريخ من أن يسير باتجاهاته الطبيعية التي سطرته صفحاته خلال العقود الماضية.

المطلب الخامس : استعراض لنماذج اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية الجديدة التي تمت وفقاً لرؤية المشروع الإقليمي الجديد وهي كالاتي:

(1)

المملكة المغربية

إعلان مشترك

المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل

ومن خلال المفاوضات التي أجرت بين جلالة الملك محمد السادس عاهل المملكة المغربية وفخامة الرئيس دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، في 10 ديسمبر 2020، وإلى البيانات التاريخية الصادرة في نفس اليوم من جانبهما، ومن قبل رئيس وزراء دولة إسرائيل بنيامين نتنياهو، معلنين ابتداء حقبة جديدة في العلاقات بين المملكة المغربية ودولة إسرائيل . وإذ نرحب بالفرصة التي أتاحت من خلال الجهود غير العادية بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن "الاعتراف بسيادة المملكة المغربية على الصحراء الغربية"، والذي جاء بموجبه:

-تعترف الولايات المتحدة الأمريكية بالسيادة المغربية على كامل أراضي الصحراء الغربية وتعيد تأكيد دعمها لاقتراح المغرب الجاد والموثوق والواقعي للحكم الذاتي باعتباره الأساس الوحيد لحل عادل ودائم للنزاع على أراضي الصحراء الغربية.

ولتسهيل التقدم نحو هذا الهدف، ستشجع الولايات المتحدة التنمية الاقتصادية والاجتماعية مع المغرب، بما في ذلك منطقة الصحراء الغربية، وتحقيقاً لهذه الغاية ستفتح قنصلية في منطقة الصحراء الغربية، في منطقة الداخلة، لتعزيز الفرص الاقتصادية والتجارية واستناداً إلى الآراء المتبادلة خلال المحادثة ذاتها بين جلالة الملك محمد السادس و الرئيس دونالد ترامب، حول الأوضاع الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، والتي أكد فيها جلالة الملك محمد السادس بصفته رئيساً للجنة القدس موقفاً متماسكاً وثابتاً من المملكة المغربية تجاه القضية الفلسطينية، وكذلك الموقف المعبر عنه من أهمية الحفاظ على المكانة الخاصة لمدينة القدس المقدسة للأديان السماوية الثلاث، و إدراكاً للدور التاريخي الذي لعبه المغرب دائماً في التقريب بين شعوب المنطقة وتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط، وبالنظر إلى العلاقات الخاصة التي تربط جلالة الملك بالجالية اليهودية المغربية التي تعيش في المملكة المغربية وفي جميع أنحاء العالم بما في ذلك في إسرائيل . و ادراكا منه أن إقامة علاقات دبلوماسية وسلمية وودية كاملة تخدم

المصلحة المشتركة لكلا البلدين وستعزز قضية السلام في المنطقة وتحسن الأمن الإقليمي وتفتح فرصا جديدة للمنطقة بأسرها .

أيضا في إشارة إلى عمليات التفاوض بين جلالة الملك محمد السادس و فخامة الرئيس دونالد ترامب، توصل جلالة الملك أن المملكة المغربية ودولة إسرائيل الى امكانية:

-منح تصاريح للرحلات المباشرة بين المغرب وإسرائيل، بما في ذلك شركات الطيران الإسرائيلية والمغربية، وكذلك منح حقوق الطيران .

-استئناف الاتصالات الرسمية الكاملة على الفور بين الجانبين الإسرائيلي والمغربي وإقامة علاقات دبلوماسية وسلمية وودية كاملة .

-تعزيز التعاون الاقتصادي الثنائي الفعال و البناء.

-مواصلة التعاون في مجال التجارة، التمويل والاستثمار، الابتكار والتكنولوجيا. و مواصلة التعاون في

مجال التأشيرات والخدمات القنصلية، السياحة، المياه والزراعة والأمن الغذائي و تطوير الطاقة

والاتصالات السلكية واللاسلكية، والقطاعات الأخرى التي قد يتم الاتفاق عليها .

-إعادة فتح مكاتب الارتباط في كل من الرباط وتل أبيب.

بناءً على ما سبق

توافقت المملكة المغربية والولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل على الاتي:

- 1- الالتزام بالاحترام الكامل للبنود الواردة في هذا الإعلان والترويج له والدفاع عنه .
- 2- تقرر أن ينفذ كل طرف التزاماته بالكامل ويحدد الإجراءات الأخرى قبل نهاية شهر كانون الثاني / يناير .
- 2- العمل وفقاً لذلك على المستويات الثنائية والإقليمية والمتعددة الأطراف.

(2)

مملكة البحرين

اتفاق أبراهام الذي أعلنته دولة إسرائيل ومملكة البحرين في 15 سبتمبر 2020.

إعلان السلام والتعاون البناء والعلاقات الدبلوماسية والودية بين البلدين .

اتفق جلالة الملك حمد بن عيسى بن سلمان آل خليفة عاهل مملكة البحرين ورئيس وزراء اسرائيل بنيامين نتنياهو على فتح حقبة من الصداقة والتعاون لاجل السعي لتحقيق منطقة شرق أوسط مستقرة وآمنة ومزدهرة لصالح جميع الدول والشعوب في المنطقة.

لأجل هذا الهدف التقى رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو ووزير الخارجية البحريني السيد عبد اللطيف الزباني في واشنطن اليوم، بدعوة من الرئيس دونالد ترامب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، للمصادقة على مبادئ اتفاق إبراهيم والبدء في اتفاق جديد لبدء حقبة السلام فقد تم تسهيل هذا الاتفاق الدبلوماسي من خلال مبادرة اتفاقيات أبراهام التي أطلقها الرئيس دونالد ترامب و إنه يعكس المثابرة الناجحة لجهود الولايات المتحدة لتعزيز السلام والاستقرار في الشرق الأوسط فإن مملكة البحرين ودولة إسرائيل على ثقة

من أن هذا التطور سيساعد في الوصول إلى مستقبل يمكن لجميع الشعوب وجميع الأديان أن تعيش فيه معاً بروح التعاون والتمتع بالسلام والازدهار حيث تركز الدول على المصالح المشتركة وبناء مستقبل أفضل. ناقش الطرفان التزامهما المشترك بدفع السلام والأمن في الشرق الأوسط، مؤكدين على أهمية تبني رؤية اتفاقيات ابراهام، وتوسيع دائرة السلام. الاعتراف بحق كل دولة في السيادة والعيش بسلام وأمن، ومواصلة الجهود لتحقيق حل عادل وشامل ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني.

واتفق رؤساء الوزراء بنيامين نتنياهو ووزير الخارجية البحريني عبد اللطيف الزياتي في اجتماعهما على إقامة علاقات دبلوماسية كاملة لتعزيز الأمن الدائم، وتجنب التهديدات واستخدام القوة، وكذلك تعزيز التعايش وثقافة السلام، و بناء على ذلك وافقوا اليوم على سلسلة من الخطوات لبدء هذا الفصل الجديد في علاقاتهم.

اتفقت مملكة البحرين ودولة إسرائيل على السعي لإبرام اتفاقيات في الأسابيع المقبلة بشأن الاستثمار، والسياحة، والرحلات المباشرة، والأمن، والاتصالات، والتكنولوجيا، والطاقة، والرعاية الصحية، والثقافة، والبيئة، ومجالات أخرى ذات منفعة متبادلة. كالاتفاق على الفتح المتبادل للسفارات .

تعتبر مملكة البحرين ودولة إسرائيل هذه اللحظة فرصة تاريخية وتقران بمسؤوليتهما في السعي لتحقيق مستقبل أكثر أماناً وازدهاراً للأجيال القادمة في بلديهما وفي المنطقة.

و يعرب البلدان معاً عن عميق شكرهما وتقديرهما للرئيس الامريكي دونالد ترامب على جهوده الدؤوبة ونهجه الفريد والعملية لتعزيز قضية السلام والعدالة والازدهار لجميع شعوب المنطقة. تقديراً لهذا طلب البلدان من الرئيس دونالد ترامب التوقيع على هذه الوثيقة كشاهد على عزمهما المشترك وكمضيف لاجتماعهما التاريخي.

(3)

دولة الإمارات العربية المتحدة

اتفاق أبراهام للسلام

معاهدة السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل

ما بين دولة الإمارات العربية المتحدة و دولة اسرائيل

تتطلع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة وحكومة دولة إسرائيل (بشار إليهما فيما يلي باسم "الطرفان") تتطلعان إلى تحقيق رؤية منطقة الشرق الأوسط مستقرة وسلمية ومزدهرة لصالح جميع دول وشعوب المنطقة.

ورغبة منهما في إقامة السلام والعلاقات الدبلوماسية والودية والتعاون والتطبيع الكامل للعلاقات بينهما وبين شعوبهما وفقاً لهذه المعاهدة، ورسم طريق جديد معاً لإطلاق الإمكانيات الهائلة لبلديهما والمنطقة كلها .

وإذ يعيد "البيان المشترك للولايات المتحدة الأمريكية ودولة إسرائيل والإمارات العربية المتحدة" تأكيد "اتفاق إبراهيم" بتاريخ 13 آب / أغسطس 2020 .

وإيماننا منهما بأن مواصلة تطوير العلاقات الودية نفي بمصالح السلام الدائم في الشرق الأوسط وأن التحديات لا يمكن مواجهتها بشكل فعال إلا من خلال التعاون وليس عن طريق الصراع. وقد عقدوا العزم على ضمان السلام الدائم والاستقرار والأمن والازدهار لكل من دولهم وتطوير وتعزيز اقتصاداتهم المتنامية .

وإذ يؤكدان من جديد التزامهما المشترك بتطبيع العلاقات وتعزيز الاستقرار من خلال المشاركة الدبلوماسية وزيادة التعاون الاقتصادي وغير ذلك من التنسيق الوثيق .

وإذ يؤكدان من جديد أيضاً إيمانهما المشترك بأن إحلال السلام والتطبيع الكامل بينهما يمكن أن يساعد في تغيير الشرق الأوسط من خلال تحفيز النمو الاقتصادي وتعزيز الابتكار التكنولوجي وإقامة علاقات أوثق بين الناس .

الاعتراف بأن الشعبين العربي واليهودي هم من نسل سلف مشترك هو سيدنا إبراهيم عليه السلام، وألهموا بهذه الروح تعزيز واقع في الشرق الأوسط يعيش فيه المسلمون واليهود والمسيحيون والشعوب من جميع الأديان والطوائف والمعتقدات والقوميات، ويلتزمون بروح التعايش والتفاهم والاحترام المتبادل .

وبالإشارة الى حفل الاستقبال الذي أقيم في 28 كانون الثاني / يناير 2020، والذي عرض فيه الرئيس ترامب رؤيته للسلام، والتزامه بمواصلة الجهد للتوصل إلى حل عادل وشامل وواقعي ودائم للصراع الإسرائيلي الفلسطيني، و بالإشارة الى معاهدات السلام بين دولة إسرائيل وجمهورية مصر العربية وبين دولة إسرائيل والمملكة الأردنية الهاشمية، ويلتزمون بالعمل معاً لتحقيق حل تفاوضي للصراع الإسرائيلي الفلسطيني يلبي الاحتياجات المشروعة وتطلعات كلا الشعبين، ودفع السلام والاستقرار والازدهار في الشرق الأوسط بشكل شامل .

وإذ يؤكدان الإيمان بأن تطبيع العلاقات الإسرائيلية والإماراتية يصب في مصلحة الشعبين ويسهم في قضية السلام في الشرق الأوسط والعالم.

وإذ يعربان عن تقديرهما العميق للولايات المتحدة لمساهمتها العميقة في هذا الإنجاز التاريخي، فقد اتفق الطرفان على ما يلي:

1. إقامة السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع : يتم بموجبه إقامة السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل للعلاقات الثنائية بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة إسرائيل.
2. المبادئ العامة: يسترشد الطرفان في علاقاتهما بأحكام ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي التي تحكم العلاقات بين الدول. وعليهما على وجه الخصوص، أن يعترف كل منهما بسيادة الآخر وحقه في

العيش بسلام وأمن ويحترماه، ويطوران علاقات ودية من التعاون بينهما وبين شعوبهما، وتحل جميع الخلافات بينهما بالوسائل السلمية.

3- إنشاء السفارات: يتبادل الطرفان السفراء المقيمين في أقرب وقت ممكن عملياً بعد توقيع هذه المعاهدة، ويقيمون العلاقات الدبلوماسية والقنصلية وفقاً لقواعد القانون الدولي المعمول بها.

4- السلام والاستقرار: يولي الطرفان أهمية كبيرة للتفاهم والتعاون والتنسيق المتبادلين بينهما في مجالات السلام والاستقرار، باعتبارها ركيزة أساسية لعلاقاتهما ووسيلة لتعزيز تلك المجالات في الشرق الأوسط باعتبارها أحد المجالات. كما يتعهدان باتخاذ الخطوات اللازمة لمنع أي أنشطة إرهابية أو عدائية ضد بعضهم البعض في أراضيهم أو انطلاقاً منها، وكذلك رفض أي دعم لمثل هذه الأنشطة في الخارج أو السماح بمثل هذا الدعم في أراضيهم أو انطلاقاً منها، مع الاعتراف بعهد جديد من السلام والعلاقات الودية بينهما، فضلاً عن أهمية الاستقرار لرفاهية شعوبهما والمنطقة .

يتعهد الطرفان بدراسة ومناقشة هذه الأمور بانتظام، وإبرام اتفاقيات وترتيبات مفصلة بشأن التنسيق والتعاون . .

5- التعاون والاتفاقيات في المجالات الأخرى: كجزء لا يتجزأ من التزامهما بالسلام والازدهار والعلاقات الدبلوماسية والودية والتعاون والتطبيع الكامل، يعمل الطرفان على دفع قضية السلام والاستقرار والازدهار في جميع أنحاء الشرق الأوسط. وإطلاق العنان للإمكانات العظيمة لبلدانهم والمنطقة. لذلك يبرم الطرفان اتفاقيات ثنائية في المجالات التالية في أقرب وقت ممكن، وكذلك في المجالات الأخرى ذات الاهتمام المشترك حسبما قد يتم الاتفاق عليه:

- التمويل والاستثمار
- الطيران المدني
- التأشيرات والخدمات القنصلية
- الابتكار والعلاقات التجارية والاقتصادية
- الرعاية الصحية - العلوم والتكنولوجيا والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي
- السياحة والثقافة والرياضة
- الطاقة
- البيئة
- التعليم
- الترتيبات البحرية
- الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد
- الزراعة والأمن الغذائي

- المباد

- التعاون القانوني

تدخل أي اتفاقات مبرمة قبل بدء نفاذ هذه المعاهدة حيز التنفيذ مع بدء نفاذ هذه المعاهدة ما لم ينص على خلاف ذلك فيها.

تُلحق هذه المعاهدة بالمبادئ المتفق عليها للتعاون في مجالات محددة وتشكل جزءًا لا يتجزأ منها.
6- التفاهم والتعايش المتبادل: يتعهد الطرفان بتعزيز التفاهم المتبادل والاحترام والتعايش وثقافة السلام بين مجتمعاتهما بروح سلفهما المشترك، ابراهيم عليه السلام، وبداية عهد جديد من السلام والعلاقات الودية بما في ذلك التنمية البشرية، والحوار بين الأديان والتبادلات الثقافية والأكاديمية والشبابية والعلمية وغيرها بين شعوبهما وعليهما إبرام وتنفيذ الاتفاقيات والترتيبات اللازمة المتعلقة بالتأثيرات والخدمات القنصلية من أجل تسهيل السفر الفعال والأمن لمواطنيهم إلى أراضي بعضهم البعض.

يعمل الطرفان معًا لمواجهة التطرف الذي يحض على الكراهية والانقسام والإرهاب ومبرراته، بما في ذلك منع التطرف والتجنيد ومكافحة التحريض والتمييز كما يعملان من أجل إنشاء منتدى مشترك رفيع المستوى للسلام والتعايش مكرس للنهوض بهذه الأهداف.

7. الأجندة الاستراتيجية للشرق الأوسط: بالإضافة إلى اتفاقيات ابراهام، يكون الطرفان على استعداد للانضمام إلى الولايات المتحدة لتطوير وإطلاق "أجندة استراتيجية للشرق الأوسط" من أجل توسيع الدبلوماسية الإقليمية والتجارية والاستقرار وغيرها كما انهم ملتزمون بالعمل معًا ومع الولايات المتحدة والآخرين، حسب الاقتضاء، من أجل النهوض بقضية السلام والاستقرار والازدهار في العلاقات بينهم والشرق الأوسط ككل، بما في ذلك من خلال السعي إلى تعزيز الأمن والاستقرار الإقليميين، والسعي وراء الفرص الاقتصادية الإقليمية، وتعزيز ثقافة السلام في جميع أنحاء المنطقة، والنظر في برامج المساعدة والتنمية المشتركة.

8. حقوق والتزامات أخرى: لا تؤثر هذه المعاهدة ولا يجوز تفسيرها على أنها تؤثر بأي شكل من الأشكال على حقوق والتزامات الأطراف بموجب ميثاق الأمم المتحدة و يتخذ الطرفان كافة الإجراءات اللازمة لتطبيق أحكام الاتفاقيات متعددة الأطراف التي كلاهما طرف فيها في علاقاتها الثنائية، بما في ذلك تقديم الإخطار المناسب إلى جهات إيداع مثل هذه الاتفاقيات.

9. احترام الالتزامات: تتعهد الأطراف بحسن النية في الوفاء بالتزاماتها بموجب هذه المعاهدة، بغض النظر عن عمل أو نقاس أي طرف آخر وبصرف النظر عن أي وثيقة تتعارض مع هذه المعاهدة. و كهدف لهذه الفقرة يوضح كل طرف للطرف الآخر أنه في رأيه وتفسيره لا يوجد تضارب بين التزاماته التعاهدية الحالية وهذه المعاهدة.

يتعهد الطرفان بعدم الدخول في أي التزام يتعارض مع هذه المعاهدة. مع مراعاة المادة 103 من ميثاق الأمم المتحدة، في حالة وجود تعارض بين التزامات الأطراف بموجب هذه المعاهدة وأي من التزاماتهم الأخرى، تكون الالتزامات بموجب هذه المعاهدة ملزمة ويتم تنفيذها. يتعهد الطرفان كذلك بتبني أي تشريع أو أي إجراء قانوني داخلي آخر ضروري لتنفيذ هذه المعاهدة، وإلغاء أي تشريع وطني أو منشورات رسمية لا تتفق مع هذه المعاهدة.

10 - التصديق والدخول حيز التنفيذ: يجب أن يتم التصديق على هذه المعاهدة من قبل كلا الطرفين في أقرب وقت ممكن عملياً بما يتفق مع الإجراءات الوطنية الخاصة بكل منهما وستدخل حيز التنفيذ بعد تبادل وثائق التصديق.

11. تسوية المنازعات: يتم حل النزاعات الناشئة عن تطبيق أو تفسير هذه المعاهدة عن طريق التفاوض و أي نزاع من هذا القبيل لا يمكن تسويته عن طريق التفاوض يجوز إحالته إلى التوفيق أو التحكيم رهنا باتفاق الطرفين.

12- التسجيل: تحال هذه المعاهدة إلى الأمين العام للأمم المتحدة لتسجيلها وفقاً لأحكام المادة 102 من ميثاق الأمم المتحدة.

حررت في واشنطن العاصمة يوم 27 محرم 1442، الموافق 15 سبتمبر 2020، باللغات العبرية والعربية والإنجليزية، وجميع النصوص متساوية في الحجية. في حالة الاختلاف في التفسير يسود النص الإنجليزي.

الملاحق / المرفقات

عملاً بالمادة 5 من معاهدة السلام والعلاقات الدبلوماسية والتطبيع الكامل بين دولة الإمارات العربية المتحدة ودولة إسرائيل، يبرم الطرفان اتفاقيات ثنائية في المجالات ذات الاهتمام المشترك، والتي بموجبها اتفقا على البنود التالية، علماً بأن هذه الأحكام مرفقة بالمعاهدة وتشكل جزءاً لا يتجزأ منها.

التمويل والاستثمار:

بالإضافة إلى البروتوكول المتفق عليه الموقع بين الطرفين في 1 سبتمبر 2020، في أبو ظبي، سيتعاون الطرفان على وجه السرعة لتعميق وتوسيع علاقات الاستثمار الثنائية، وإعطاء أولوية عالية لإبرام الاتفاقيات في مجال التمويل والاستثمار، مع الاعتراف بالدور الأساسي لهذه الاتفاقيات في التنمية الاقتصادية للطرفين والشرق الأوسط ككل.

يؤكد الطرفان من جديد التزامهما بحماية المستثمرين والمستهلكين وسلامة السوق والاستقرار المالي، وكذلك الحفاظ على جميع المعايير التنظيمية المعمول بها. وإدراكاً أيضاً لهدفهم المشترك المتمثل في دفع عجلة التنمية الاقتصادية الإقليمية وتدفق السلع والخدمات، يسعى الطرفان إلى تعزيز التعاون في مشاريع البنية التحتية الإقليمية الاستراتيجية ويستكشفان إنشاء مجموعة عمل متعددة الأطراف لمشروع "مسارات من أجل السلام الإقليمي".

الطيران المدني

يقر الطرفان بأهمية ضمان رحلات جوية مباشرة منتظمة بين إسرائيل والإمارات العربية المتحدة للمسافرين والبضائع، كوسيلة أساسية لتطوير وتعزيز العلاقات بينهما. كما يعترفون بأن الحقوق والامتيازات والالتزامات المنصوص عليها في اتفاقيات الطيران المتعددة الأطراف التي هم طرف فيها، ومرفقاتها وأية تعديلات عليها تنطبق على كلا الطرفين، لا سيما اتفاقية 1944 للطيران المدني الدولي، التي تم التوقيع عليها في شيكاغو في السابع من ديسمبر 1944، واتفاقية النقل الجوي الدولي لعام 1944. وبناءً على ذلك، يجب على الطرفين إبرام جميع الاتفاقات والترتيبات اللازمة في أقرب وقت ممكن والتي تحكم الطيران المدني، وبالتالي العمل على إنشاء ممر جوي دولي بين دولتيهما وفقاً للقانون الدولي. كما يتعين عليهما التواصل وتنفيذ الاتفاقات والترتيبات اللازمة فيما يتعلق بالتأشيرات والخدمات القنصلية لتسهيل السفر لمواطني الدولتين.

السياحة

يؤكد الطرفان رغبتهما المشتركة في تعزيز التعاون السياحي بينهما كعنصر أساسي في التنمية الاقتصادية وتطوير العلاقات الشعبية والثقافية الوثيقة. تحقيقاً لهذه الغاية، يجب على الطرفين تسهيل تبادل المعلومات من خلال المواقع الإعلانية، والمواد الترويجية المنشورة والسمعية والبصرية، والمشاركة في المعارض السياحية. كما يعملون معاً للترويج للمشاريع والعروض السياحية المشتركة بين المشغلين السياحيين من أجل تعزيز السياحة و لو من خلال دولة ثالثة. العمل على إجراء جولات دراسية متبادلة من أجل زيادة المعرفة في تطوير وإدارة وتسويق السياحة التراثية والثقافية والريفية بهدف تنويع وتعميق الروابط السياحية بينهما والسعي لاستغلال ميزانيات التسويق الوطنية للترويج للسياحة المتبادلة بين الولايات (المحافظات).

الابتكار والعلاقات التجارية والاقتصادية

يعزز الطرفان ويوسعان تعاونهما في الابتكار والتجارة والعلاقات الاقتصادية، بحيث يتم الشعور بفوائد السلام عبر مجتمعاتهما اعترافاً بأن مبدأ التدفق الحر وغير المعوق للسلع والخدمات يجب أن يوجه العلاقات بينهما، فضلاً عن إمكانية تنويع فرص التجارة الثنائية، كما يتعاون الطرفان من أجل توفير ظروف مواتية للتجارة وتقليل المعوقات التجارية.

العلم والتكنولوجيا والاستخدامات السلمية للفضاء الخارجي

يقر الطرفان بالدور المهم للعلم والتكنولوجيا والابتكار في نمو القطاعات الرئيسية المتعددة ويعززان العمل المشترك والتعاون المتبادل في التقدم العلمي والتكنولوجي. ويشمل ذلك تعزيز التعاون والتبادل العلمي، بما في ذلك بين العلماء والمؤسسات البحثية والأكاديمية، ومتابعة إنشاء مراكز بحث وتطوير مشتركة، واستكشاف إمكانية التمويل المشترك للبحث والمشاريع العلمية في مجالات مختارة ذات اهتمام مشترك.

كما يعرب الطرفان عن اهتمامهما المشترك في إقامة وتطوير التعاون ذو المنفعة المتبادلة في مجال استكشاف واستخدام الفضاء الخارجي للأغراض السلمية، بطريقة تتفق مع القوانين الوطنية المعمول بها

والالتزامات الدولية لكل طرف. ويمكن أن يشمل هذا التعاون تنفيذ برامج ومشروعات وأنشطة مشتركة في مجالات العلوم واستكشاف الفضاء والتكنولوجيات المتعلقة بالفضاء والتعليم، وتبادل الخبراء والمعلومات وأفضل الممارسات، وتعزيز التعاون بين صناعات الفضاء الخاصة بكل منهما.

البيئة

تقر الأطراف بأهمية حماية البيئة والحفاظ عليها وتحسينها، وتشجيع الابتكار البيئي من أجل التنمية المستدامة للمنطقة وخارجها. كما تسعى الأطراف إلى التعاون لتطوير استراتيجيات حماية البيئة بشأن القضايا ذات الأولوية، بما في ذلك الحفاظ على التنوع البيولوجي وحماية البيئة البحرية وتخفيف آثار تغير المناخ والتكيف معه، وإمكانية إنشاء مركز لتطوير حلول رائدة للتحديات المناخية في المناطق القاحلة وشبه القاحلة.

الاتصالات السلكية واللاسلكية والبريد

يقر الطرفان بضرورة التعاون متبادل المنفعة من أجل التطوير المستمر للاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية. كما يحيطون علماً بإنشاء خدمات اتصالات مباشرة فيما بينهم، بما في ذلك خطوط الهاتف، وبوافقون على الترويج لذلك وفقاً للاتفاقيات واللوائح الدولية ذات الصلة، بالتبادل البريدي المباشر والكابلات البحرية وحلول التجارة الإلكترونية، وكذلك استخدام أنظمة الأقمار الصناعية المتاحة وخدمات الاتصالات بالألياف الضوئية والبث.

يعمل الطرفان على تطوير أطر للابتكار في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الاتصالات الثابتة واللاسلكية المتقدمة، والتعاون في شبكات الجيل الخامس، والمدن الذكية، واستخدام حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتعزيز الابتكار وإنشاء أفضل الخدمات.

الرعاية الصحية

يحرص الطرفان على التقدم المحرز في التعاون بينهما فيما يتعلق بعلاج وتطوير لقاح لفيروس Covid-19، كعلامة على الإمكانيات الهائلة للتعاون بينهما في مجال الرعاية الصحية. إدراكاً لأهمية بناء العلاقات في مجالات الصحة والطب، كما يتعاون الطرفان في أمور أخرى مثل : التعليم الطبي، والتدريب والمحاكاة، والصحة الرقمية (أو رقمنة الصحة) والابتكار في مجال الذكاء الاصطناعي في قطاع الصحة، وإدارة الطوارئ والاستعداد لها.

الزراعة والأمن الغذائي

تقر الأطراف بالأهمية الكبرى للتنمية الزراعية المستدامة، معترفة بدورها الحيوي في معالجة اهتمامات الأمن الغذائي، وكذلك الحفاظ على البيئة. يجب أن يتعاونوا لتسخير التقنيات الحالية وتعظيمها، وتسهيل التعاون في كل نشاط جديد، وتبادل وتطوير المعرفة والتقنيات والأساليب المبتكرة في مجال الاستصلاح الزراعي، وتقنيات الري، وتقنيات الثقافة البحرية في مياه البحر الضحلة، وإنتاج أعلاف الأسماك المغذية المستدامة، و تعزيز البذور في المناخات الحارة والرطبة.

المياه

يقر الطرفان بالأهمية الحاسمة للاستخدام المستدام للمياه ويتعاونان من أجل منفعتهما المتبادلة لمعالجة قضايا إمدادات المياه ومعالجة المياه وإدارتها وأمن المياه وكفاءتها وإدارة مياه الصرف الصحي وإعادة استخدامها، فضلاً عن الحفاظ على المياه وتحلية المياه.

الطاقة

يحيط الطرفان علماً بالأهمية الاستراتيجية لقطاع الطاقة ولا سيما الحاجة إلى تعزيز الطاقة المتجددة والتعاون في مجال الغاز الطبيعي والشبكات الإقليمية والطاقة البديلة وأمن الطاقة. يجب عليهم تعزيز وتطوير التعاون المتبادل في مشاريع الطاقة، وتبادل أفضل الممارسات ومناقشة السياسات في مننديات الطاقة التي ستساعد على تعزيز وإطلاق إمكانات الطاقة في المنطقة بالتنسيق عند الاقتضاء مع الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (إيرينا)، ومقرها في أبو ظبي.

الترتيبات البحرية

يجب على كل طرف الاعتراف بحق سفن الطرف الآخر في المرور البريء (السلمي) عبر مياهه الإقليمية وفقاً للقانون الدولي. كما يمنح كل طرف وصولاً عادياً إلى موانئه لسفن وشحنات الطرف الآخر، بالإضافة إلى السفن والبضائع المتجهة إلى الطرف الآخر أو القادمة منه. كما يتم منح هذا الوصول وفقاً لنفس الشروط المطبقة بشكل عام على السفن والبضائع الخاصة بالدول الأخرى. يبرم الطرفان اتفاقيات وترتيبات في الشؤون البحرية، حسب الاقتضاء.

التعاون القانوني:

إدراكاً لأهمية الإطار القانوني الداعم لحركة الأشخاص والسلع ولتعزيز بيئة عمل ودية مستمرة بينهما، يجب على الطرفين بذل قصارى جهدهما لمنح بعضهما البعض أكبر قدر من التعاون القانوني، بما في ذلك فيما يتعلق بالمساعدة القانونية المتبادلة في الشؤون المدنية والتجارية، وفقاً لقوانينها الوطنية، ويسعى كلا منهما إلى إبرام اتفاقيات وترتيبات محددة في هذا المجال.

المطلب السادس : تحليل لما ورد في الاتفاقيات الخاص بشأن التعاون الاقتصادي :-

من خلال ما تم استعراضه من اتفاقيات التطبيع التي أبرمتها إسرائيل مع بعض الدول العربية يتضح لنا اهم الجوانب الاقتصادية والتعاونية التي تستهدفها إسرائيل من عمليات التطبيع متمثلة في اهتمامها بأجراء سلسله من عمليات التعاون المشترك في قطاعات عدة ينتج عنها حزمة من الاهداف والنتائج التي تعود بأكثر نفعاً لجانب الاسرائيلي تعمل على اخراجها من عزلتها وكذلك تعويض مصادرها التمويلية وكذلك الموارد التي اخذت في التآكل في القطاعات الاقتصادية لديها وهي كالاتى :-

١ - مجالات مشاريع إسرائيل الاقتصادية الإقليمية المزمع انشاؤها بناءاً على اتفاقيات التطبيع المبرمه ودلالاتها إن القسم الأكبر من المشاريع الإسرائيلية المقترحة في إطار ما تطلق عليه إسرائيل "التعاون الاقتصادي الإقليمي" يتألف من: (1)

١- مشاريع بناء وتطوير بنى تحتية ومرافق عامة في مجالات المياه والطاقة (نفط، غاز، كهرباء، إلخ)، والمواصلات والاتصالات (طريق برية، سكك حديدية، خطوط جوية مباشرة، موانئ، اتصالات سلكية ولاسلكية، إلخ)

٢- مشاريع ثنائية (أي بين إسرائيل وإحدى الدول العربية) أو مشاريع إقليمية (تضم إسرائيل وأكثر من دولة عربية واحدة) معنية بأنشطة إنتاجية أو خدماتية محددة. ويتمركز أغلبها في مجالات السياحة، وصناعة النسيج والملابس، أو في مشاريع ملائمة لتجارة الحدود (كـتجارة الأسمنت)، ومشاريع مرتبطة بالبنية التحتية أو بالسياحة أو بهما معاً (مشروع ربط البحر الأحمر أو البحر الأبيض المتوسط بالبحر الميت، محطات لتحلية مياه، إلخ).

٣- مشاريع تساهم في توطيد عملية التطبيع الإسرائيلي - العربي، أو مشاريع ذات وظائف دغاوية (إبراز فوائد عملية التطبيع)، أو مساعدة للنشطين السابقين، مثل: بنك تنمية إقليمي؛ مركز طبي إقليمي؛ جامعة إقليمية؛ مراكز علمية متخصصة مشتركة.

إن المتأمل في نوعية المشروعات الاقتصادية التي اقترحتها إسرائيل يتضح له أن الهدف منها هو دمج إسرائيل في المنطقة بصورة كلية وطبيعية ويتضح ذلك من الآتي: (2)

(1) طرح إسرائيل نفسها وسيطاً لنقل المياه من لبنان إلى الأردن، ومن مصر إلى غزة من جانب أول، وإصرارها على عدم إحداث أي تغيير في سيطرتها على، المصادر المائية العربية التي استولت عليها بالقوة العسكرية سنتي ١٩٤٩ و ١٩٦٧ من جانب ثان؛ والسعي لاستغلال مصادر مائية تقع خارج سيطرتها الراهنة، من جانب ثالث؛ والتدخل للحد من نمو أوضاع ديموغرافية في المحيط ترفع مستويات الاستهلاك المائي على نحو غير اعتيادي لموارد تشارك في استغلالها (مثل فرض قيود على دخول الفلسطينيين إلى مناطق الحكم الذاتي).

(٢) السعي لتتويع مصادرها من الطاقة (النفط والغاز إضافة إلى الفحم الحجري والطاقة الشمسية)، وتسهيل الحصول عليها بأرخص تكلفة ممكنة (وبالتحديد فيما يتعلق بالغاز والنفط)، وتخفيض تكلفة الكهرباء عبر ربط شبكتها الكهربائية بشبكات الدول العربية المحيطة.

(٣) السعي لإحياء شبكة الطرق البرية والبحرية والسكك الحديدية التي ربطت فلسطين قبل سنة ١٩٤٨ بمحيطها العربي، كنموذج لتطبيع علاقة إسرائيل بالدول العربية المجاورة وقبول هذه الدول العربية كلها جزءاً مكوناً للمنطقة، من جانب وتأسيس شبكة علاقات جديدة (طرق سريعة تربط بين تركيا ومصر وتمر عبر إسرائيل، إلخ) تعطي إسرائيل موقعاً استراتيجياً، من جانب آخر. (3)

(١) جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل و مستقبلها"، شؤون فلسطينية، العدد 281 خريف 2020، مفتاح الرابط <https://www.prc.ps/wp-content/uploads/2020/12/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D>

(٢) عمرو موسى وأخرون، ندوة حول "التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية و تداعياتها على الأمن العربي و القضية الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 13-10-2020، مفتاح الرابط http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-2020-10-13.html

(٣) محمد أحمد-اتفاقية وأدى عريان أضعفت الموقف الفلسطيني-2019-القدس العربي. <https://www.alquds.co.uk>

(٤) وبلاحظ أيضاً في مشاريع وأنشطة "التعاون" الاقتصادي الذي اقترحتة إسرائيل خارج أطر البنية التحتية ما يلي:

(أ) تركز معظمها في المناطق الحدودية المتاخمة للدول العربية المحيطة، ويعود هذا إلى اعتبارين: يتعلق الأول بتوفر يد عاملة رخيصة وبالقرب من الأسواق المحلية، ويتعلق الثاني باعتبارات أمنية، أي بإنشاء نشاط اقتصادي في المناطق الحدودية يولد عند فئات اجتماعية مصلحة في الأمن والتطبيع. ويظهر هذا أكثر ما يظهر في جنوب لبنان، حيث تخص إسرائيل هذا الجزء من لبنان بعملية ربط مكثف بالمراكز الإقليمية والدولية لعالم التجارة والمال. كما أنه يظهر في مشروع "منطقة الجولان" (بالمعنى الجغرافي الواسع)، وفي المشاريع المقترحة بين إسرائيل والأردن.⁽¹⁾

(ب) اعتماد بعض المشاريع المطروحة على تكريس تقسيم عمل تخصص إسرائيل وفقه بالجانب القائم على التكنولوجيا المتطورة والخبرة التسويقية الدولية (أي المجالات التي تتمتع بقيمة مضافة عالية)، في حين يوكل إلى الجانب العربي المجالات الأقل تصنيعاً (مشروع التكامل في صناعة النسيج بين إسرائيل ومصر، على سبيل المثال).

(5) كان لفكرة الاتحاد الاقتصادي الإسرائيلي - الأردني - الفلسطيني دوراً في تحديد مضامين الاتفاقيات التي أبرمتها إسرائيل مع كلتا الدولتين، وهي مضامين لا تعتمد على التكافؤ بل على التبعية، على غرار العلاقة القائمة بين أمريكا والمكسيك.

(¹) حسام ممدوح خيرو، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الاجتماعية 2020 متاح على <https://lark.uowasit.edu.iq/index.php/lark/article/view/1391>

المبحث الثالث

تحليل الآثار المترتبة على اتفاقيات التطبيع

العربية - الإسرائيلية

سعت إسرائيل، منذ تأسيسها سنة 1948، إلى محاولة كسر عزلتها، بالترويج بأن دولتهم هي دولة كلّ يهود العالم، ممّا أكسبها الدعم العربي اليهودي الأمريكي بصفة خاصة. وقد انتهجت إسرائيل سياسة النفس الطويل المراوغة في المفاوضات؛ لتقلص حجم القضية وبؤرة الصراع، بل إنّها استطاعت، في السنوات الأخيرة؛ ان تستقطب الحكومات العربية ناحية خطر أو عدو آخر وهو إيران.

ومن أجل ذلك، عمدت إسرائيل إلى اتخاذ الخطوات الآتية:

- 1- تصدير إسرائيل على أنّها مفتاح الوصول إلى الإدارة الأمريكية، مستغلة تميز علاقتها بأمريكا وبخاصة في عهد الرئيس السابق (ترامب)، حيث عملت إدارته على مقاطعة الدول التي تصوت ضد إسرائيل في المحافل الدولية الإقليمية.
- 2- بناء تحالفات إقليمية معادٍ لإيران؛ لإبعاد الأنظار عن بؤرة الصراع الحقيقي، وهو القضية الفلسطينية.

3- تقدم إسرائيل كمعجزة علمية وتكنولوجية واقتصادية.

4- تسويق إسرائيل للعالم العربي بأنها القادرة وحدها على فهم العقلية العربية.

المطلب الأول: دافع إسرائيل لتوسعة عمليات التطبيع:

أن التحول في علاقات إسرائيل مع الدول العربية وإقامة اتفاقيات التطبيع وإقامة مشاريع اقتصادية جاء ليحسن الفجوة الاقتصادية التي تمر بها إسرائيل خلال الفترات السابقة، كما أنها استفادة من تغير الأنظمة العربية المناهضة لها ووجود أنظمة داعمة لوجودها لدعم كيائها وتوسيع علاقاتها السياسية والاقتصادية لخدمة الاقتصاد الإسرائيلي لذلك يجب القاء الضوء على الاقتصاد الإسرائيلي بوجه عام.⁽¹⁾ عندما نصف العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية العربية يجب أن نرصد مؤشرات اقتصاد إسرائيل وكيف نمى في الوقت الحالي فإن المؤشرات الاقتصادية تبين مدى مرونة الاقتصاد الإسرائيلي على التكيف مع وضع سياسي غير مستقر، في ظل حكومة مؤقتة وانتخابات برلمانية تجري للمرة الثالثة خلال أقل من عام، ومنذ إعلان ترامب عن صفقة القرن التي انتظرها رئيس الحكومة الإسرائيلي بنيامين نتنياهو خلال العام 2019 يجب أن نركز هذا على التحولات والمستجدات الاقتصادية، وتأثيرها على أداء الاقتصاد الإسرائيلي الذي يدل على استقرار وتنمية مستدامة منذ ما يزيد عن (14) عاما، إذا حيث نلاحظ أن معدل النمو في الناتج إجمالي بلغ 5.3 % ووصل سوق العمل إلى تشغيل تام مع معدل للبطالة بأقل من

(¹) دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وزارة المالية، وبنك إسرائيل.

4% وعدم وجود تضخم مالي، إذا بلغ معدل التضخم 0.6% أما التجارة الخارجية فقد أظهرت تراجعاً طفيفاً في التصدير، وكذلك الاستيراد من دول العالم.

وقد تبين أن مجمل العجز في بلغ 7.3% من الناتج إجمالي الإجمالي بنسبة أعلى من العجز المخطط له، حيث ارتفع الإنفاق الحكومي خلال عام 2019، وانخفضت أيضاً الإيرادات المتوقعة من الضرائب عما كان مخطط لها، وتبني أيضاً أن الدين العام بالنسبة للناتج قد انخفض ليصل إلى 60% وأدرجت شركات الائتمان بشكل مرض لقيادة الحكومة مستوى مستقر. أما عن السياسات النقدية من خلال الأدوات التي يعمل بها البنك المركزي، وتبين أن نسبة الفائدة لم تتغير خلال العام 2019، أما رصيد البنك المركزي من العملات الصعبة فقد ارتفع خلال السنة.

أداء الاقتصاد الإسرائيلي:

النمو في الناتج: (1)

تشير البيانات الصادرة عن دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية إلى أن النمو الناتج المحلي الإجمالي قد بلغ 3.5% في عام 2019 بارتفاع 0.1% عن الزيادة في عام 2018، وبانخفاض 0.1% عن عام 2017 وتشير التقديرات الأولية إلى أن حجم الناتج المحلي الإجمالي قد وصل إلى 14.6 مليار شيكل. لقد ابتدأت سنة 2019 بنمو في الناتج مرتفع نسبياً، إذا بلغ النمو في الربع الأول 5% وانخفض في الربع الثاني إلى 1.2% في الربع الثاني، ثم عاد ليرتفع بـ 4% في الربع الثالث و 4.2% في الربع الرابع بحسابات سنوي، ومن الجدير بالذكر أن التقلبات في معدلات النمو تعود إلى التقلبات الحادة في استيراد سيارات الركاب خلال عام 2019، إذا شهد الربع الثاني انخفاضاً حاداً مقارنة مع الربع الأول والربع الرابع. أما النمو في الناتج المحلي للفرد، فقد بلغ 1.6% بالأسعار الثابتة في العام 2019، مقارنة 1.4% في العام 2018 و 1.6 في العام 2017.

في العام 2016، ارتفعت المصادر المتاحة للاقتصاد من الناتج المحلي الإجمالي والاستيراد بـ 3.5% مقارنة بـ 4.1% في تصدير السلع والخدمات، وارتفاع 1% في الاستثمار بالأصول الثابتة. لقد بلغ الارتفاع بالإنفاق على الاستهلاك الشخصي للفرد 1.9% في العام 2019، بعد ارتفاع 1.7 في العام 2018 و 1.4% في عام 2017، أما الارتفاع الاستهلاك الشخصي على السلع للفرد فقد بلغ 4.1% في العام 2019، مقارنة بارتفاع بمعدل 3.4% في العام 2018، وانخفاض بمعدل 9.3% في العام 2017. ارتفع الناتج المحلي التجاري (القطاع الخاص) بـ 3.8 خلال العام 2019، بعد ارتفاع بمعدل 3.6% في العام 2018 و 4.5% في العام 2017.

من جهة أخرى تشير بيانات الدخل القومي المتاح، إلى أن الدخل القومي المتاح للفرد بلغ 138 ألف شيكل، وبلغ معدل التوفير القومي 13.1% من الدخل القومي المتاح مقارنة بـ 12.5% في العام 2018

(1) دوائر الإحصاء الإسرائيلية: 2020 <https://www.cbs.gov.il>

و12.4% في العام 2017. أما معدل التوفير الشخصي فقد وصل غلى 18.1% من الدخل الشخصي المتاح مقارنة ب 17.2% في العام 2017 و 14.5% في العام 2017.

التجارة الخارجية:

بلغ حجم تصدير السلع والمنتجات في العام 2019 ما يقارب 208,8 مليار شيكل بانخفاض 6.1% عن عام 2018، وبعد عدة سنوات من الارتفاع في تصدير المنتجات، كذلك الأمر بالنسبة للاستيراد قد بلغ 273 مليار شيكل بانخفاض 0.9% كما كان عليه في عام 2018، وبلغت قيمة العجز 64.3 مليار شيكل بارتفاع 21.2 مقارنة مع عام 2018، شهدت الصادرات انخفاضاً لغالبية دول العالم، فصادرات السلع للدول الآسيوية انخفضت بـ 11.3% وللولايات المتحدة انخفضت بـ 5.8%، وللاتحاد الأوروبي انخفضت بـ 1.4% ولباقي دول العالم بـ 7%، فإن الاتحاد الأوروبي هو المستورد الأول من إسرائيل، حيث تبلغ الصادرات الإسرائيلية 30% من مجل صادراتها لدول الاتحاد. أما الاستيراد فقد انخفض بالأساس من دول الاتحاد الأوروبي، حيث بلغت نسبة الانخفاض 14%، وانخفض الاستيراد من دول آسيا ب 9.5% مقابل ذلك، ارتفع الاستيراد من الولايات المتحدة بـ 24.6% وباقي دول العالم ارتفع الاستيراد بـ 19%.

من الجدير بالذكر أن الدول الذي بلغ حجم التصدير إليها أكثر من خمسة مليارات شيكل (بدون المجوهرات) هي: الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة الصين، هولندا، تركيا، ألمانيا، وفرنسا، أما الدول التي بلغ حجم الاستيراد منها أكثر من خمسة مليارات شيكل فهي كل من: المملكة المتحدة الصيني، الولايات المتحدة، وهولندا، تركيا، ألمانيا، وفرنسا وبلجيكا، كوريا الجنوبية، إسبانيا، وهونغ كونغ. كانت التغيرات في الاستيراد والتصدير بالأساس نتيجة لأسعار المنتجات في الدول المصدرة، إضافة إلى سعر صرف الشيكول مقابل العملات الأجنبية.

أما التجارة الخارجية في المجوهرات، فشهدت انخفاض في التصدير وفي الاستيراد، إذ بلغ حجم التصدير في العام 2019، ما قيمته 40.4 مليار شيكل بانخفاض بنسبة 22.1% مقارنة بعام 2018. وكانت دول التصدير الأساسية كل من الولايات المتحدة، هونغ كونغ، بلجيكا، سويسرا، الهند والمملكة المتحدة، أما حجم استيراد المجوهرات فقد بلغ 16.8 مليار شيكل بانخفاض 25.8% عن عام 2018. وكانت مصادر الاستيراد الأساسية من الدول الآتية الولايات المتحدة، هونغ كونغ، بلجيكا، سويسرا.

التضخم المالي:

ارتفع الغلاء في العام 2019 بـ 0.6% بعد ارتفاع بـ 8% خلال العام 2018، ويلاحظ أن الارتفاع التراكمي لجدول غلاء المعيشة في السنوات الخمس الاخيرة (2014-2019) بلغ 0.6% ويلاحظ أنه خلال العام 2019 مقارنة مع العام 2018 ارتفعت كل البنود التالية في جدول غلاء المعيشة: الأغذية، السكن، صيانة البيوت، الثقافة والترفيه، في حين انخفضت مقارنة مع عام 2018، كل

من البنود الآتية: الخضار الفواكه، الاثاث والتجهيزات البيئية، الالبسة والأحذية، المواصلات والاتصالات، وبقى على حاله بدون أي تغيير بند الصحة. وبذلك فإن جدول غلاء المعيشة أثر على فئات المجتمع، فلقد ارتفع بـ0.5% للخمس الأعلى لأصحاب الدخل العالي، وكذلك ارتفع بنفس في فئة الخمس الأدنى لأصحاب المداخل المتدنية.

يلاحظ من خلال متابعة نسبة التضخم المالي في السنوات الخمس الأخيرة، أن الأسعار في إسرائيل مستقرة، مع أنه في بعض الأشهر نلاحظ انخفاضاً ومن ثم ارتفاعاً كما يظهر في التغيرات الشهرية خلال العام 2019، وفي غالب الأحيان تفسر هذه الظاهرة نتيجة لتغيرات موسمية، وهي لم تصل إلى الآن إلى الهدف الذي وضعه بنك إسرائيل، الأمر الذي يلقي بتبعاته على تحديد سعر الفائدة، واستقرارها، وأيضاً على قيمة صرف الشيكل مقابل العملات الأجنبية، وعلى قيمة الشيكل مقابل العملات الأجنبية، وعلى قيمة الشيكل الذي يعتبر قوياً بالنسبة للعملات الأجنبية.

سوق العمل:

استمر وضع التشغيل الكامل في العام 2019، وشهد سوق العمل استقراراً مكملاً لمسيرته من الأعوام السابقة، غذا انخفض معدل البطالة ليصل إلى 3.8% مقارنة بـ4% في العام 2018. حيث انخفض بين الذكور إلى 3.7% مقارنة بالعام السابق وإلى 3.9% بين النساء مقارنة بـ4% في العام السابق.⁽¹⁾ بلغت نسبة المشاركة في سوق العمل من جيل 15 سنة فما فوق في عام 2019 ما نسبته 63.5% مسجلة انخفاضاً بـ0.4 درجة مئوية، وكانت النسبة بين الذكور 67.6 وبين الإناث 59.6. أما نسبة التشغيل في هذه المجموعة الجيلية فقد بلغت 61.1% بين الذكور 65.1 وبين الإناث 57.2%. بلغت نسبة مشاركة اليهود في قوة العمل 67.6%، بينما بلغت بين العرب 45%، أما مشاركة الرجال اليهود فقد بلغت 69.1 مقارنة بـ60.1% بين الرجال العرب، وفي الوسط النسائي، بلغت نسبة مشاركة النساء اليهوديات 66.1% مقارنة بـ29.8% بين النساء العربيات، وتلاحظ الفجوات بنسب المشاركة بين اليهود والعرب منذ قيام إسرائيل، وهو اتجاه لم يتغير كثيراً على مدار السنين.

كما قد بلغ عدد المشتغلين في العام 2019 ما يقارب 3.967 مليون نسمة منهم 3.479 مليون نسمة أجيرين. لم تتغير كثيراً نسبة المياومة في العمل، فقد بلغت نسبة المساواة 54.4% مقابل 54.2% في عام 2018، بلغ متوسط الأجر للعامل الأجير 1.784 شيكلاً بالأسعار الجارية، بارتفاع ضئيف عما كان عليه في السنة السابقة ففي عام 2019 عمل 33.9% من الأجيرين بأجر أعلى من متوسط الأجر، أما الباقيون فقد عملوا بأجر أقل من متوسط الأجر.

(¹) دوائر الإحصاء الإسرائيلية: 2020 <https://www.cbs.gov.il>

تناقض في الأوضاع والتوجهات:

نجد عند التعميق في الوضع الاقتصادي لإسرائيل أن هناك توجهين مختلفين متناقضين نوعاً ما، لهذا الوضع: التوجه الأول يدعى أن دولة إسرائيل هي دولة قوية وراسخة اقتصادياً، وبالأخص عند مقارنتها بمعظم الدول الأوروبية. وتدعم معطيات وبيانات الماكرو، مثل سوق التشغيل، نسبة البطالة، قوة الشيكول مقابل العملات الأخرى، نمو الناتج وما إلى ذلك، تدعم هذا التوجه وترسخه. أما التوجه الثاني، فيقول بأن إسرائيل تعاني من مشاكل جمة صعبة، وبالأخص على المستوى الاجتماعي، ويبدو هذا التوجه جلياً في جهاز الصحة، التربية والتعليم، البنى التحتية، ومقارنة مع باقي دول OECD، حيث تعلق أهمية زيادة النفقات الاجتماعية للحكومة، حتى وإن الأمر مرتبطاً بزيادة الضرائب⁽¹⁾.

فيما يلي تلخيص لهذه البيانات والمعطيات:

- تصل النفقات العامة السنوية للفرد الواحد في إسرائيل في مجال التربية للأجيال المبكرة إلى 450 دولار، وهي الأدنى على الإطلاق بين دول OECD وتشكل 5% فقط من معدل النفقات في الدول المتطورة.

يعني هذا الاستثمار المنخفض للدولة في مجال التربية للأجيال المبكرة أن 80% من النفقات للأجيال المبكرة هي نفقات خاصة، مقارنة مع معدل 30% فقط في دول OECD. إضافة إلى ذلك، نسبة الولادة في إسرائيل هي من أعلى النسب بين هذه الدول، ما يؤدي إلى صعوبة جمة في التمويل. وتعد بعض الأحزاب ضمن برنامجها الانتخابي بتعليم مجاني من جيل صفر حتى جيل 3 سنوات، ولكن هذا الأمر سكلف الدولة مبلغاً يتراوح بين 10-20 مليار شيكل، وسيؤدي حتماً إلى تغيير سلم الأولويات في الميزانية⁽²⁾ لترتيب دولة إسرائيل في مقياس التنافسية في أسعار السياحة العالمية: 139، وهي المرتبة قبل الأخيرة وفقاً للمنتدى الاقتصادي العالمي، تتطرق هذه البيانات لتكلفة الطيران لإسرائيل، ضرائب الدخول، الإقامة في الفنادق والوقود. مجال السياحة العالمية موجود حالياً بازدهار ملموس، ويتميز بتنافسية عظمى، وإن أردت إسرائيل، والتي تعتبر إحدى الدول السياحية على المستوى العالمي، أن تكون جزءاً من هذه التنافسية فعلياً أن تخفض أسعار السياحة العالمية إليها⁽³⁾.

- معدل الاجر الشهري في إسرائيل 10.784 شيكلاً، وهو ارتفع بنسبة 35 خلال عام واحد، واستمرار لتوجهات من سنين سابقة، جاء ارتفاع معدل الاجر الشهري نتيجة النمو الاقتصادي بنسبة 3.5%، من ارتفاع الطلب على العمال ومن ارتفاع مستوى الأجر الأدنى. يبرز ارتفاع الأجور بشكل واضح في القطاع العام، حيث ارتفع بشكل حقيقي بنسبة 25% خلال العقد الأخير مقارنة مع ارتفاع بنسبة 11% فقط في القطاع الخاص.

(1) دوائر الإحصاء الإسرائيلية: 2020 <https://www.cbs.gov.il>

(2) دوائر الإحصاء الإسرائيلية: 2020 <https://www.cbs.gov.il>

(3) دوائر الإحصاء الإسرائيلية: 2020 <https://www.cbs.gov.il>

- نسبة البطالة من قوة العمل في إسرائيل 3,8 وهي أدنى مستوى لها على الإطلاق، ولكن يجب ان لا ننسى بان العديد من هذه الوظائف تدفع مقابلها أجور منخفضة جداً، إضافة على ذلك تشير معطيات دائرة الإحصاءات المركزية إلى انخفاض ضئيل في نسبة المشاركة في العمل

- فرق الأجور بين معلمي مبتدئ ومعلم قريب من التقاعد في المدارس الابتدائية في دول OECD، وهذا تجسيد لأحدى المشاكل المستعصية في جهاز التربية والتعليم، وبالذات كونه يقلص نجاعة هذه المهنة، ويصعب استقطاب اشخاص مهنيين بنوعية عالية إلى هذا المجال. ⁽¹⁾ نسبة الاستثمارات في البنية التحتية للمواصلات 1% من الناتج، وهو يماثل نسبة الاستثمار في دول OECD، ولكن وفقاً لما جاء في التقرير البنك المركزي، فغن هذه النسبة لا تكفي أبداً علماً بان نسبة ازدياد السكان في إسرائيل تعلو بكثير مثلتها في دول OECD او في الدول المتطورة، وكذلك فغن مخزون البنى التحتية في المواصلات في إسرائيل اقل من معدله في باقي الدول، ومن هذا المنطلق من المطلوب تنفيذ استثمارات أكثر بكثير بهدف إغلاق الفجوات.

- عدد أسر المرضى في المستشفيات لكل 1000 نسمة 3 أسرة، وهو أدنى من معدل عدد الاسر لكل 1000 نسمة في دول OECD بنسبة 35%، وقد ارتفع نسبة عدد اسرة المرضى في المستشفيات لكل 100 نسمة بنسبة 10% فقط خلال العقد الأخير مقارنة مع ارتفاع نسبة 20% في عدد السكان. نتيجة لهذه التطورات، ازدادت الكثافة في المستشفيات بشكل ملموس خلال هذه الفترة، ومن الممكن أن يؤدي هذا الأمر إلى مشارفه جهاز الصحة العام على الانهيار في حال عدم تنفيذ استثمارات في أجهزة الصحة ⁽²⁾.

النفقات العامة على الصحة في إسرائيل من مجمل النفقات اليومية في نفس المجال 62.5% مقارنة مع معدل 73.6% في دول OECD، وهذا الأمر يعني أن النفقات الخاصة أعلى في إسرائيل من دول OECD.

ويبدو من بيانات دائرة الإحصاءات المركزية ان النفقات الخاصة للجمهور بهدف شراء تأمينات صحية وتأمينات مكملة ارتفعت بنسبة 5% مقارنة مع العام المنصرم، وأن 90% من الجمهور يمتلكون تأمينات مكملة وخاصة ولا يعتمدون فقط على خدمات الصحة العامة. ⁽³⁾ ارتفاع أسعار السكن بنسبة 87% بين الأعوام 2018-2019، وذلك بسبب نسبة الفائدة المنخفضة وازدياد الطلب الحقيقي على الشقق السكنية. وقد علمت وزارة المالية على تكثيف جهودها من أجل إيقاف هذا الارتفاع الحاد، وبالأخص عن طريق برنامج "محير لمشتاكين".

وقد تباطأت قليلاً وتيرة ارتفاع اسعار السكن في السنتين الأخيرتين، ولكن هذا البرنامج كلف خزينة الدولة حتى الآن 7 مليار شيكل وليس من المؤكد بتاتاً ألا تتجدد ارتفاع اسعار السكن خلال الفترة القريبة.

نستنتج مما سبق أن الاقتصاد الإسرائيلي في هذه الفترة وما تسبب عنه في إحداث فجوة اقتصادية أجبرت إسرائيل على فتح أسواق لها من خلال التطبيع مع الدول العربية وإقامة علاقات اقتصادية قوية مع

⁽¹⁾ دائرة الإحصاء الإسرائيلية: 2020 <https://www.cbs.gov.il>

⁽²⁾ موقع بنك إسرائيل: <https://www.boi.org.il>

⁽³⁾ دائرة الإحصاء الإسرائيلية: 2020 <https://www.cbs.gov.il>

الإمارات وعمان المغرب والسودان وغيرهما من الدول العربية لتعويض الفارق المالي والبشري في الاقتصاد الإسرائيلي من خلال محاولات الاستفادة من رؤوس الأموال العربية والموارد البشري العربي؛ لإمكانية أحداث طفرة نوعية من خلال مثلث التكامل الإقتصادي من وجهة نظر الحكومة الإسرائيلية الذي يتمثل في (التكنولوجيا الإسرائيلية - رأس المال الخليجي - الأيدي العاملة العربية) والتي ترى أن بما لديها من تقدم تكنولوجي تستطيع به أن تخرق أسواق ومساحات الأراضي الشاسعة في الوطن العربي من خلال ما يسمى بالاتفاقيات، ويمكن تحليل الآثار المترتبة على هذه الاتفاقيات فيما يلي:

1- تتسارع الخطوات نحو إتمام اتفاقيات التطبيع بين إسرائيل وبعض الدول العربية والإسلامية، خطوات تتوافق مع مساع مكشوفة لبناء سردية جديدة للصراع العربي - الإسرائيلي، تستهدف تشكيل وعي زائف لتأمين المبررات للتحالف مع الكيان الغاصب.

2- وفي تحليل لسياسات إسرائيل للتطبيع مع دول المنطقة المبنى على الاهداف الاقتصادية البحتة، لتحقيق فرص تجارية مع دول الخليج، حرصت إسرائيل على خلق سوق لمنتجاتها وخاصة وانها دولة متقدمة تكنولوجيا وعلميا. تطبيع العلاقات تخفيف لعزلة إسرائيل وكسر حاجة المقاطعة ايمان إسرائيل بالاستراتيجية التي وصفت لأول مرة في عشرينيات القرن الماضي بـ"الجدار الحديدي" والذي تركز فكرته على أن القوة الإسرائيلية ستجعل العرب في النهاية يدركون خيارهم الوحيد هو الاعتراف بوجودها. ومن أجل ذلك سعت إسرائيل إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية والسياسية، من خلال إقامة علاقات تطبيع مع غالبية الدول العربية، سواء مع منطقة الخليج أم في إفريقيا، من صور هذه العلاقات في المطلب الثاني.

المطلب الثاني: العلاقات الإسرائيلية - العربية

1- العلاقات الإسرائيلية الإماراتية:

تجدر الإشارة إلى أن دولة الإمارات العربية صارت نموذج يحتذى به؛ نظراً للنهضة الشاملة التي شهدتها البلاد، ولاتباعها سياسة الانفتاح على العالم الخارجي بما فيه إسرائيل، ولذا سعت إلى تطبيع العلاقات معها، تبعاً للسياسة الإماراتية التي ترى أن المصالح اليوم هي التي تحكم العلاقات بين الدول. وقد انعكست هذه السياسة على رؤية الإمارات للصراع العربي - الإسرائيلي، حيث ارتأ أنه يمكن حل هذا الصراع بزيادة التعاون مع إسرائيل: أمنياً، وعسكرياً، واقتصادياً، وسياسياً، ترجمة للواقع (سويلم، 2009) ⁽¹⁾ وقد تبلور ذلك في توقيع معاهدة السلام الإماراتية البحرانية مع إسرائيل في 13 أغسطس 2020 وكما كانت لهذه المعاهدة ثمارها السياسية المتمثل في تغير الرؤية الإماراتية للصراع العربي - الإسرائيلي، كان لها - أيضاً - ثمار علمية، وبخاصة في مساهمة إسرائيل في تطوير برامج سايرير الهجومية لصالح الإمارات، وتأسيس شركة دار مارك الاستخباراتية، من أجل تطوير برامج التجسس لصالح الإمارات. كما

⁽¹⁾ عماد أحمد عبدالكريم سلامة، "الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين 2019، ص 112

جنت إسرائيل من وراء هذه المعاهدة ثمار اقتصادية عدة في مجال الصحة، والزراعة، والقطاع المصرفي والمالي، وقطاع الموانئ، وتعزيز الحركة التجارية والخدمات اللوجستية في إسرائيل⁽¹⁾. وفي المقابل ساهمت المعاهدة في وقف ضم الأراضي الفلسطينية إلى إسرائيل دون أن توقف عملية الاستيطان.

2- العلاقات البحرانية - الإماراتية:

لا تختلف سياسة البحرين عن سياسة الإمارات بالنسبة لدوافعها في إقامة علاقات ومعااهدات سلام مع إسرائيل، والتي يمكن تحديدها في الفوائد الاقتصادية، والأمنية، والعسكرية، والتكنولوجية التي ستنتجها من جراء التطبيع مع إسرائيل.

وقد جنت إسرائيل من جراء هذه العلاقات عدة نتائج سياسياً واقتصادياً. ففي مجال الدعم السياسي، أبدت البحرين حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها ضد أي اعتداءات، بالإضافة إلى أن الموقف البحريني قد اسقط ملف القدس من جدول أعمال منظمة اليونسكو الذي عقد في العاصمة البحرينية المنامة، بناء على طلب إسرائيل، وتمهيداً لقبول صفقة القرن التي دعت إليها الإدارة الأمريكية في عهد الرئيس السابق ترامباً من الناحية الاقتصادية، فلم يخف رئيس وزراء إسرائيل السابق (نتنياهو) أن اتفاق السلام مع المنامة سيحقق استثمارات كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي.

وفي المقابل اعتبر البحرينيون ان البحرين ستجني فوائد اقتصادية عدة من جراء إبرام اتفاقيات مع إسرائيل، حيث ستجعل هذه الاتفاقيات البحرين سوقاً ومركزاً للمنتجات الأمنية والتكنولوجية الإسرائيلية.

وعلى نهج الإمارات، تم فتح مجال التعاون مع إسرائيل في كافة المجالات الصحية، والتكنولوجية والزراعية وغيرها، مما سيساهم في ازدهار البلدين، ويعود بآثار إيجابية على استقرار المنطقة.

3- العلاقات السودانية - الإسرائيلية

اعتبرت الإدارة السودانية أن خيار التطبيع مع إسرائيل هو طوق النجاة للخروج من أزماتها الداخلية والخارجية، وفي مقدمتها المجال الاقتصادي، بالإضافة إلى رغبة السودان في كسر حالة العزلة الدولية المفروضة عليها، والرغبة في رفعها من قوائم الدول الراعية للإرهاب، وبخاصة بعد الإطاحة بنظام عمر البشير.⁽²⁾

يضاف إلى ذلك رغبة الإدارة السودانية، في مرحلة ما بعد البشير، التقارب مع واشنطن ومع المحور السعودي الإماراتي الداعم للمرحلة الحالية في السودان، بالإضافة إلى الرغبة في التشارك مع إسرائيل في إنعاش الاقتصاد.

⁽¹⁾ مجلة الرياض، قضايا وتحديات تواجه دولة الإمارات في ظل العولمة، www.alrlyadh.com
⁽²⁾ عادل مرزوق، الحسابات الكبيرة في اتفاق السلام بين إسرائيل والسودان، 2020 متاح على موقع <https://carnegieendowment.org/sada/83070>

ولعلّ كلّ ذلك كان نصب عين رئيس مجلس السيادة الانتقالي (عبد الفتاح البرهان)؛ لكسب دافع سياسي يمكن استثماره في الاستحقاقات الرئاسية المقبلة، ويبدو أن الضغوط الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي يمر بها السودان قد أدت إلى ارتفاع نبرة الأصوات المنادية بالتطبيع، والتي ظهرت في دعوة بعض رجال الأعمال السودانيين إلى تنظيم رحلة تضم نحو (40) سودانياً من مختلف طوائف المجتمع إلى إسرائيل؛ لتسريع وتيرة التطبيع بين البلدين⁽¹⁾

4- العلاقات السعودية - الإسرائيلية:

تعلق السعودية التطبيع مع إسرائيل على ضرورة إيجاد تسوية مع الفلسطينيين، وإن كان هذا لا ينفي وجود اتصالات سرية بين الجانبين في أمريكا، وبخاصة فيما يخص المعلومات الاستخباراتية عن إيران. وتوجد مؤشرات على أن التطبيع السعودي - الإسرائيلي العلي قادم لا محالة، حيث سمحت السعودية لإسرائيل باستخدام مجالها الجوي، بالإضافة إلى استعانة السعودية بالإسرائيليين في تنفيذ مشروع نيوم، الذي يعتزم تنفيذه في المنطقة البحرية الواقعة بين سواحل مصر الشرقية، والأردن والسعودية، وبمشاركة إسرائيل، بما يضمن عدم عزلة إسرائيل بحراً، بالإضافة إلى سماح السلطات الإسرائيلية ببيع الإعلام الإسرائيلي في الرياض يضاف إلى ذلك إلى اتخاذ العلاقات بين البلدين صبغة المصالح المشتركة، ممثلة في مواجهة التهديد الإيراني، وهو ما انعكس على تصريحات الساسة السعودية بحق إسرائيل في العيش بسلام داخل أراضيها، مما كان له تأثير على الخطاب الديني والإعلامي في المملكة، ظهر ذلك جلياً في خطبة (السديس) عن التطبيع مع إسرائيل، وفي المسلسل السعودي الداعي إلى التطبيع صراحة⁽²⁾.

وفي المقابل، قامت إسرائيل بتزويد السعودية بتكنولوجيا تعقب وتجسس، بالإضافة إلى رفع علم السعودية في القدس

5- العلاقات المغربية - الإسرائيلية:

سبقت المملكة المغربية الدول العربية في علاقاتها مع "إسرائيل"، حين عملت المنظمات الصهيونية على تهجير يهود المغرب إلى فلسطين مع إقامة "إسرائيل" سنة 1948، لحاجتها للعنصر الديموجرافي، فهاجر 85 ألف يهودي⁽³⁾. حتى سنة 1956، وكانت المغرب ما تزال تحت الانتداب الفرنسي. ورأى يهود المغرب قيام "إسرائيل" فرصتهم للهجرة، نتيجة لتأييدهم للاستعمار الفرنسي، وخشيتهم على مستقبلهم، بفعل معاداتهم للحركة الوطنية المغربية لهم⁽⁴⁾.

(1) عبد المنعم، السودان يوقع اتفاق تطبيع العلاقات مع إسرائيل ويحصل على مساعدات أمريكية، أس دبلو أي، 6 يناير 2021، متاح على الرابط التالي <https://www.swissinfo.ch/ara/afp/%D8%A7%D9A7%D8%>

(2) القدس العربي، لندن، 2018/8/22

(3) مأمون كيوان، اليهود في إيران، بيسان للنشر والتوزيع، 2000، ص 94

(4) سامي ريفيل، ترجمة محمد البحيري، قطر وإسرائيل: ملف العلاقات السرية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر، 2016، ط2، ص112،

تحسنت أوضاع اليهود مع استقلال المغرب سنة 1956، واعتلى الوزير اليهودي لينون بن زاكي، رأس الهرم الإداري والمجلس الاستشاري للملك محمد الخامس، لكن أمام تدفق الهجرة اليهودية إلى فلسطين، أصدر الملك قراره بمنع هجرتهم، ووضع العقبات أمام المنظمات الصهيونية إلى أن حظرت أنشطتها في المغرب سنة 1959 تلك الاجراءات المغربية جاءت بعد موجة من الانتقادات المصرية والعربية للمغرب في تسهيل هجرة اليهود إلى فلسطين، ومطالبة من جامعة الدول العربية بضرورة إيقافها⁽¹⁾.

كما واهتم الملك الحسن الثاني بلجنة القدس التي أقيمت سنة 1975، المنبثقة عن منظمة التعاون الإسلامي، للدفاع عن المقدسات الإسلامية والقدس. وتعززت علاقة التطبيع والتعاون مع دعوة الملك الحسن الثاني لإسحق رابين Yitzhak Rabin لزيارة المغرب سنة 1976، ومن ثم دعمت "إسرائيل" الملك، لتحسين صورته أمام الدول الأوروبية والولايات المتحدة، ورأت "إسرائيل" أن المغرب بوابتها للعالم العربي، بينما رأى الحسن الثاني أن "إسرائيل" مفتاح واشنطن.

وأدت المغرب دوراً في تسهيل عقد "اتفاقية السلام" المصرية - الإسرائيلية، بالتعاون مع كبار الجالية اليهودية المغربية في المغرب و"إسرائيل"، حيث استضاف المغرب لقاء سري بين موشيه دايان Moshe Dayan، ومستشار الأمن القومي المصري حسن التهامي، ومهد الطريق لزيارة السادات لمدينة القدس، ودعم قرارات القمة العربية في قمة فاس سنة 1982، وكذلك استضاف الملك الحسن الثاني رئيس الوزراء الاسرائيلي شمعون بيرس Shimon Peres في 1986/7/22 في مدينة إفران السياحية⁽²⁾.

وقد ظهرت نتائج التطبيع وتوطدت العلاقات المغربية الإسرائيلية مع توقيع اتفاق أوسلو Oslo، ليتم الاتفاق سنة 1994 على إقامة علاقات دبلوماسية، وتم افتتاح مكاتب تمثيليين في الرباط وتل أبيب. ومع وفاة الحسن الثاني سميت ست ميادين في "إسرائيل" باسمه⁽³⁾ وحينما تولى محمد السادس العرش المغربي سنة 1999، وجّه رسالة طمأنينة للجالية اليهودية المغربية "ليس لدى اليهود ما يثير قلقهم" كونهم مواطنين مغاربة يعيشون في دولتهم، إلا أن العلاقة بين الطرفين أخذت بالتراجع خصوصاً مع اندلاع انتفاضة الأقصى 2000 حيث هاجر نحو 248 ألف يهودي مغربي حتى سنة 2000، ولم يتبق في المغرب سوى 3 آلاف يهودي، وصل نحو 40 يهودياً منهم سنة 2012⁽⁴⁾.

وقد اتخذت "إسرائيل" من دعم الحركة الأمازيغية مدخلاً لتطبيع العلاقات مع المملكة المغربية، فمن وجهة النظر الإسرائيلية، فإن تطبيع العلاقات مع المغرب يشكل امتداداً لسياساتها مع المحيط، وتحاول "إسرائيل" استخدام العناصر غير العربية من تيار راديكالي داخل الحركة الأمازيغية كورقة، مقابل تحسين

(1) مقابلة مع المؤرخ عبد القادر ياسين، 2020/11/22،

(2) مأمون كيوان، مرجع سابق، ص 115

(3) خيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2019 ص 368.

(4) سامي أبو جلهوم، "تهجير يهود المغرب"، في: مؤتمر اليهود الشرقيين عام 2016، مركز عبد الله

الحراني، غزة، 2016، ص 10.

صورتها في المنطقة والتأسيس لقبول اجتماعي لهذه الحركة⁽¹⁾ فهناك تيار في الحركة الأمازيغية اتخذ من مغازلة "إسرائيل" شعاراً له، وعدّ ذلك وسيلة من وسائل الدفاع عن النفس، ضدّ الاستهداف الذي يتعرض له أمازيغ المنطقة المغربية من القوميين العرب ومن بعض الإسلاميين، الأمر الذي استغلته "إسرائيل" لتأكيد العلاقات اليهودية البربرية المشتركة.

وقد بدأت الإدارة الأمريكية استخدام نفوذها لعقد اتفاق مع المملكة المغربية منذ سنة 2018، ففي كلمته أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة قال بنيامين نتنياهو Benjamin Netanyahu "بعد تصاعد قوة إيران، أصبح الاتفاق بين إسرائيل والدول العربية أقرب من أي وقت مضى"، وعلى هامش أعمال الجمعية العامة، التقى نتنياهو مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، لتعزيز التحالف السري بين البلدين، عبر شخصية خفية عرفت باسم "معوز" (الحصن)، المكلف من نتنياهو بتوطيد العلاقات مع الدول العربية، وعبر رجل الأعمال اليهودي المغربي ياريف إلباز Yariv Elbaz المقرب من جاريد كوشنر Jared Kushner، واستطاع مثير بن شبّات Meir Ben-Shabbat من مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، دفع الولايات المتحدة لمساومة المملكة المغربية في إعادة التطبيع مقابل الاعتراف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، مقابل تشجيع إدارة ترامب الرباط على توثيق المسار الدبلوماسي من جديد، وإعادة تطبيع العلاقات مع "إسرائيل"⁽²⁾

هذا الاتفاق كان أشبه بالصفقة، ومحاولة لاختراق العلاقة المجمدة مع الرباط، فقد وظف بن شبّات ومعوز العلاقات الوثيقة التي تربطهم مع الإدارة الأمريكية، لإعادة نسج التطبيع، طالبين المساعدة السياسية من واشنطن، ذات الأهمية القصوى في المملكة المغربية، والتمثلة في الاعتراف بالسيادة على الصحراء الغربية.

واتبعت "إسرائيل" في سياستها الخارجية أسلوب دعم الحركات الانفصالية؛ كوسيلة لابتزاز الأنظمة الحاكمة في الدول التي تطلعت "إسرائيل" لإقامة علاقاتها معها، فقد رأى الرئيس الأمريكي أن إقامة حكم ذاتي في الصحراء الغربية يمثل اقتراحاً جاداً، والأساس الوحيد لحل عادل ودائم لقضية الصحراء. وكما اعترفت المغرب باستقلال الولايات المتحدة سنة 1777، فإن الإدارة الأمريكية تعترف بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية، وبالتالي رفض إقامة دولة مستقلة في الصحراء الغربية كونه خيار غير واقعي لحل الصراع الذي استمر سنوات طويلة، مع جبهة البوليساريو⁽³⁾

وبذلك، واصلت الإدارة الأمريكية دعمها للحكومة الإسرائيلية حتى في أيامها الأخيرة، فعقدت اتفاق للتطبيع العلاقات المغربية - الإسرائيلية، وتكمن أهمية هذا الاتفاق أنه اتفاق ثنائي شمل الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المغربية؛ والمستفيد الأول منه هي "إسرائيل"، وقد اتفق كلاً من جاريد كوشنر والمبعوث

(1) حمد مصباح، "الأمازيغية في المغرب، جدل الداخل والخارج"، موقع المركز العربي للدراسات والنشر،

الدوحة، تشرين الأول/أكتوبر 2011، ص 1.

(2) عماد عنان، صفقة الصحراء الغربية.. الاعتراف بالسيادة المغربية مقابل التطبيع، موقع نون بوست، 2020/2/5، في : <https://bit.ly/3ndw8jb>

(3) موقع وكالة سبوتنيك عربي، 2020/12/10

الخاص آفي بيركوفيتش Avi Berkowitz أيسير هاريل مع وزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة على إعادة تطبيع العلاقات بين المملكة المغربية و"إسرائيل"، وأهم ما جاء في الاتفاق⁽¹⁾:

1. الاعتراف الأمريكي بالصحراء الغربية كجزء من المغرب، مقابل تطبيع علاقات الأخيرة مع "إسرائيل".
2. استئناف الاتصالات الرسمية بين الطرفين، والسماح لشركات الطيران الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي المغربي، وتبادل الرحلات الجوية المباشرة.
3. تعزيز العلاقات الاقتصادية والتكنولوجية.
4. فتح المكاتب الدبلوماسية بين البلدين، كما كان عليه الوضع قبل سنة 2002.
5. التجهيز لتبادل السفارات في أقرب وقت.

عرفت العلاقات بين المغرب وإسرائيل تطبيعاً وتعاوناً منذ الخمسينات ثم تحولت الى علاقات علنية ورسمية في 2020 وترى إسرائيل إن أهمية الاعلان هي تعزيز ما كان قائماً وتفتح الافق لتطوير التعاون في مجالات الاقتصاد والثقافة والسياحة و تشير إسرائيل إلى أن الجمهور العربي يقتنع أن وجود إسرائيل في المنطقة ليس مؤقتاً بل دائم وفي عام 2021 وقع الطرفان على اتفاق طيران يسمح بالرحلات الجوية المباشرة بين الطرفين بالإضافة الى انشاء مجموعة عمل لتطوير العلاقات في قضايا الاستثمار والسياحة والمياه وجودة البيئة والطاقة وغيرها النسبة للمغرب، يعتبر اتفاق التطبيع مع إسرائيل فرصة للحصول على اعتراف أميركي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. فقد أشارت تقارير إسرائيلية إلى أن التقارب المغربي - الإسرائيلي يظهر مدى صحة مبدأ «الطريق إلى قلب واشنطن عبر تل أبيب»، حيث تتحدث التقارير عن مصلحة مغربية في نسج اتفاق تطبيع مع إسرائيل مقابل حصول المغرب على اعتراف أميركي بالسيادة المغربية على الصحراء الغربية. في ظل وجود روابط صداقة وعلاقات بين الجالية اليهودية في المغرب و "إسرائيل"، ومن أهم مجالات التطبيع:

1. التطبيع الأمني:

بدأ التطبيع الأمني والعسكري منذ وقت مبكر، ومن مؤشرات ذلك تعيين محمد أوقير سنة 1959 قائداً للأمن الوطني، بإيعاز من أيسير هاريل Isser Harel رئيس الموساد، الذي كلف بإعادة هيكلة مختلف مصالح المخابرات المغربية، وسهل أوقير عمل المسجيريت، التي أوجدتها "إسرائيل" للإشراف على عمليات ترحيل اليهود المغاربة،⁽²⁾

وقعت المغرب و"إسرائيل" سنة 1963، اتفاقية أسلحة عبر إيران، ضمت طائرات وسفن فرنسية الصنع لمساعدة المغرب في حربها ضدّ الجزائر وبحسب صحيفة يديعوت أحرونوت سنة 2016، فقد سمح الملك الحسن الثاني للمخابرات الإسرائيلية بالتجسس على القمة العربية في الدار البيضاء سنة 1965، الذي عدّ التطبيع الأول مقابل تصفية المعارض المهدي بن بركة، وهو ما أكد عليه رئيس شعبة

⁽¹⁾ <https://bit.ly/3a3cySW>

⁽²⁾ سامي أبو جلهوم، "تهجير يهود المغرب"، مرجع سابق، ص 14

الاستخبارات العسكرية الأسبق شلومو غازيتا كما زودت "إسرائيل" المغرب بالأسلحة والتجهيزات العسكرية، وسهلت لها اقتناء ثلاث طائرات بدون طيار إسرائيلية الصنع في فبراير 2020 من طراز هارون Heron، بموجب صفقة عسكرية بلغت قيمتها 48 مليون دولار وبالإضافة لمعدات إلكترونية، وأجهزة اتصالات، ومراكز تحكم حديثة ذات تقنية عالية ومتطورة، ويقول المعارض للتطبيع سيون أسيدون اليهودي المغربي إن خطورة الأسلحة الإسرائيلية تكمن في تهديدها للأمن القومي المغربي، كونها مجهزة بمعدات التجسس والتحكم عن بعد (1)

2. التطبيع الاقتصادي:

عُقد المؤتمر الاقتصادي العالمي بالدار البيضاء سنة 1994، بدعم من مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي في نيويورك، والمنتدى الاقتصادي الدولي دافوس بسويسرا، واستمر لثلاثة أيام، وشاركت فيه مجموعة من المؤسسات الإسرائيلية، والأمريكية، والأوروبية، وأسهم بنك لئومي Leumi الإسرائيلي، في الإعداد للمؤتمر، الذي حضره أكثر من ستين دولة عربية، وأجنبية، ورئيس البنك الدولي، والعديد من المصارف العربية والإسرائيلية (مأمون، 2020)

ورأى الملك الحسن الثاني أن غاية المؤتمر إزالة المقاطعة العربية الإسرائيلية، وشارك في الجلسة الافتتاحية رئيس الوزراء الإسرائيلي إسحق رابين، ووزير خارجيته شمعون بيرس Shimon Peres، ومن على منبر المؤتمر أعلن رابين بأن مدينة القدس تمثل العاصمة الموحدة والأبدية لـ"إسرائيل"، في تحدي صارخ للحضور، ولخص بيرس هدفهم من المؤتمر بأن "الأولوية ستعطى لإخراج "إسرائيل" من عزلة استمرت نصف قرن، عبر المشاركة في إنشاء اقتصاد إقليمي في الشرق الأوسط. (2)

ولم تتوقف "إسرائيل" عن ذلك الحد، فعرضت مشاريعها على المؤتمر، وأهمها تأسيس بنك التنمية الإقليمي؛ ليقوم البنك بتنسيق السياسات الاقتصادية، ويحدد الأولويات الإقليمية للسيطرة على المنطقة، وتمويل مشاريع تخدم ازدهار الاقتصاد الإسرائيلي وتطوره، وكذلك إقامة قنوات بحرية من البحرين الأحمر والمتوسط إلى البحر الميت، وخطوط لنقل النفط والغاز من مصر وبلدان الخليج إلى "إسرائيل" وميناء بحري ومطار جوي في العقبة.

ومن ثم جاء المؤتمر الاقتصادي الأول، بعد توقيع اتفاق أوسلو، ليوضح طبيعة العلاقات الإسرائيلية المغربية بصورة علنية. ومثل هذا المؤتمر علامة فارقة بعلاقة "إسرائيل" مع الدول العربية، واتخذت من مخرجاته مدخلاً، للتغلغل في الدول العربية والإفريقية عبر التبادل التجاري والشركات متعددة الجنسيات.

في حين قُدِّر حجم التبادل التجاري بين الطرفين سنة 2015، بنحو 33 مليون دولار، منها 22 مليون دولار صادرات إسرائيلية للمغرب، أغلبها منتجات كيميائية مصنعة، ومنسوجات وأجهزة ميكانيكية،

(1) إلهام شمالي، الأطماع الإسرائيلية في قناة السويس، مشروع قناة البحرين أنموذجاً (القاهرة: الجمعية التاريخية، 2019)، ص 8.

(2) خيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، مرجع سابق، ص 367.

وحواشيب، وآلات زراعية، بينما قُدِّر حجم التبادل سنة 2017 ما يقارب 37 مليون دولار، مما جعل المغرب في قائمة أكبر أربع شركاء اقتصاديين لـ"إسرائيل" من القارة الإفريقية. وقد استثمرت "إسرائيل" في الزراعة المغربية عبر شركة نتافيم للتكنولوجيا الزراعية، المختصة بأنظمة الري بالتنقيط، التي فتحت فرعاً لها في المغرب سنة 2017، برأسمال قدره 2 مليون دولار كما وروجت شركات مغربية للمنتجات الإسرائيلية في مجال أنظمة المعلومات ومن تلك الشركات شركة التكنولوجيا المتقدمة، وأنور تكنولوجي، وغيرها من الشركات التي لها علاقات تجارية مع شركة تشيك بوينت Check Point الإسرائيلية.

3. التطبيع السياحي:

شكّل يهود المغرب ثاني أكبر جالية في "إسرائيل" بعد الجالية الروسية، وقُدِّر عددهم بالمليون يهودي، وما زالوا يحتفظون بالجنسية المغربية ويزورون المغرب باستمرار، ويحتفظون بالتقاليد المغربية ويعدّون ملك المغرب ملكهم ويصل للمغرب سنوياً آلاف السواح الإسرائيليين، وغالبيتهم من أصل مغربي تحت إطار السياحة غير المعلنة؛ لزيارة أصدقاءهم، وكذلك زيارة "أصدقاء" اليهود المنتشرة في المغرب. وفي سنة 2003 بلغ عددهم عشرة آلاف إسرائيلي، أما في سنة 2018 فقد بلغوا نحو 80 ألف سائح مما يدل على حجم التطبيع، بالرغم من عدم وجود علاقة رسمية بين الطرفين، ورفض الشارع المغربي للتطبيع مع "إسرائيل".⁽¹⁾

وقد رفض حزب العدالة والتنمية المغربي، افتتاح كازينو طنجة، الممول من شركات موفينيك Mvenpick أوتيل الإسرائيلية، مقرها سويسرا، وهي من الشركات متعددة الجنسيات والتي يمتلك بها الصهاينة 20% يحملون الجنسية الإسرائيلية في حين أعلنت شركة الطيران الإسرائيلية "العال" أنها بصدد فتح خط مباشر للملاحة الجوية بين تل أبيب والدار البيضاء في 2019/12/6، وذلك بعد زيارة مدير العال غونين أوسيشكين ونوابه للمغرب، مما يعني إعادة التطبيع الرسمي بين البلدين.

4. التطبيع الثقافي:

انتشر التطبيع الثقافي الإسرائيلي في المغرب عبر الموسيقى والفنون بكثرة للطائفة اليهودية المغربية، وعبر إقامة المنح الدراسية والدورات، لجذب الطلاب المغاربة من خلال التعليم والبحث العلمي، بغية الاستقرار في "إسرائيل".⁽²⁾

المطلب الثالث: العلاقات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية:

حاولت الحكومة الجديدة تغيير نهج الحكومة السابقة في البيئة الإقليمية، حيث أشار لبيد إلى أن إسرائيل قبلت " كحقيقة قدرية السلام البارد" مع مصر والأردن، الحكومة الجديدة التي تلت حكومة نتنياهو، قررت تحدي هذه الرؤية وخلال ثلاثة اشهر من العمل المكثف تحول السلام إلى دافئ، وتم توقيع اتفاقيات تجارة جديدة، وأجريت لقاءات علنية مع القيادات، وتم تعزيز التعاون بقوة، كل ذلك دون أن تضطر إسرائيل للتنازل عن " مصلحة قومية حيوية" واحدة.

(1) سامي أبو جلهوم، "تهجير يهود المغرب"، في: مؤتمر اليهود الشرقيين عام 2016، مركز عبد الله الحوراني، غزة، 2019، ص 8.

(2) خيرية قاسمية، يهود البلاد العربية، مرجع سابق، ص 367.

- القدس العربي، 2019/12/6

ظهر النهج الجديد للحكومة الحالية في تحسين علاقاتها مع الاردن ومصر وباقي الدول العربية في أعقاب ما شهدته هذه العلاقة خلال السنوات الماضية. ففي لقاء مع الملك عبد الله قبل خمس سنوات مع صحيفة بريطانية، صرح الملك الأردني بأن أصعب أيامه كانت في التعامل مع نتنياهو، وقد حاول نتنياهو مراراً الاتصال في أعقاب منعه من السفر إلى الإمارات. مع انطلاق الحكومة الجديدة، التقى ببنت مع الملك عبد الله لتحسين العلاقات مع الأردن، أعقب هذا اللقاء توقيع مجموعة من الاتفاقيات لتعزيز العلاقات بين البلدين، لا سيما في مجال المياه⁽¹⁾. فقد وقعت الحكومة الإسرائيلية اتفاقاً مع الأردن لمضاعفة كمية المياه التي تباعها إسرائيل للأردن للسنة القادمة، وإمكانية تجديد ذلك لعامين آخرين، وقد جاء هذا الاتفاق خلال جلسة اللجنة المائية المشتركة بين الدولتين (JWC). اعتبر وزير الخارجية لبند أن الاتفاق مؤثر على توجه الحكومة الحالية نحو تعزيز علاقاتها مع الدول العربية، لا سيما الجار الأردن،. وقد هام الليكود ونتنياهو هذا الاتفاق، مدعياً أنه في الوقت الذي تعزز فيه الأردن علاقتها مع إيران، تضاعف حكومة ببنت كمية المياه للأردن دون أن تحصل على مقابل سياسي لذلك، كان نتنياهو قد رفض زيادة كمية المياه التي تزودها إسرائيل للأردن بسبب توتر العلاقات بين البلدين، الذي ساهم نتنياهو كثيراً في تصعيده.⁽²⁾

بناء على الاتفاقيات الجديدة، فإن كمية المياه التي ستزودها إسرائيل للأردن تصل إلى نحو 100 مليون كوب. قبل ذلك، كانت تباع إسرائيل للأردن كمية مياه من طبريا تصل إلى 50 مليون كوب في السنة، وزادت هذه الكمية قبل عشر سنوات بنحو 10 ملايين كوب إضافية. وحسب الاتفاقيات السابقة، فغن سعر الكوب كان منخفضاً ووصل إلى 4 سنتات للكوب، أي أقل من شيكل واحد (16 أغورة حسب العملة الإسرائيلية)، وهو ثمن قليل مقارنة مع سعر الكوب في إسرائيل، حيث يدفع المستهلك الإسرائيلي نحو 8 شيكل للكوب. حسب الاتفاق الحالي، سوف تباع إسرائيل كوب الماء بسعر يصل إلى 2.3 شيكل، وهو براري انه يساوي السعر الإسرائيلي المحلي، لان السعر الإسرائيلي يتضمن أيضاً مصروفات على منظومة تصريف المياه ومعالجتها، وهي مصاريف غير موجود في الاتفاق مع الأردن.

توالى الاتفاقيات الإسرائيلية مع الأردنية في إطار تحسين العلاقات بين الجانبين منذ تشكيل الحكومة الجديدة في إسرائيل. فقد كشفت النقاب عن اتفاق اردني/ إسرائيلي بتعاون إماراتي، بموجبه سوف تتضاعف إسرائيل كمية المياه التي تباعها للأردن من منشأة تحلية خاصة لبيع مياهها للأردن، في المقابل ستشتري إسرائيل من الاردن كهرباء من محطات انتاج كهرباء خضراء (غير مضرّة بالبيئة) سيتم بناؤها في صحراء الأردن، وقد تم توقيع الاتفاق في الإمارات ويعد هذا الاتفاق من نتاج " الاتفاقيات الإبراهيمية، حيث كانت الولايات المتحدة من الداعمين للاتفاق، وهو أكبر اتفاق تعاون بين الاردن وإسرائيل منذ توقيع اتفاق السلام بين البلدين عام 1994، وهي خطوة تنضم إلى الاتفاق الذي وقعته الدولتان الشهر الماضي على مضاعفة كمية المياه التي تباعها إسرائيل للأردن من 50 مليون كوب إلى 100 مليون كوب.

(¹) هارتس، آذار 2021 [3qfQFqY/ly.bit](https://www.3qfQFqY/ly.bit)

(²) هارتس، 2021: 5

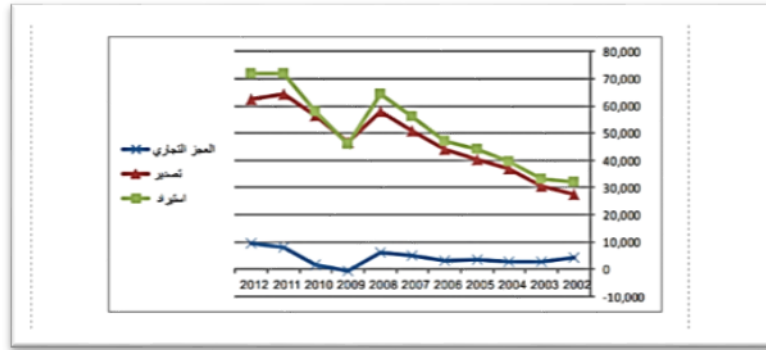
وعن العلاقات التجارية تم التبادل العلني بين اسرائيل والدول العربية من مجمل التجارة الخارجية الاسرائيلية ففي بداية العلاقات الاقتصادية التجارية الرسمية والعلنية بين اسرائيل وبعض الدول العربية وبخاصة مصر كانت على أثر توقيع اتفاقية كامب ديفيد عام 1987 وتتميز علاقات اسرائيل بمصر والاردن عن سائر الدول العربية بكونها وقعت معها معاهدات سلام ومن ثم اتفاقيات تنظيم التبادل التجاري والاستثمار فبعد توقيع اتفاقيات السلام وتنظيم العلاقات الاقتصادية والتجارية بين مصر واسرائيل ومن ثم بين الاردن وإسرائيل وقعت الاردن ومن ثم مصر مع اسرائيل على معاهدة المناطق الصناعية المؤهلة (QIZ) فقد وقعت إسرائيل والاردن عام 1998 الاتفاقية الأولى والثانية عام 2004 ووقعت مصر واسرائيل اتفاقية الكويز عام 2004 وتنص اتفاقيات الكويز على إعفاء الصادرات المصرية ووالاردنية الى امريكا من الجمارك شريطة ان تشمل صناعتها مدخلات اسرائيلية بنسبة 10% على الاقل وجاءت فكرة مناطق الكويز في الاردن ومصر نتيجة لرغبة تلك الدول اولا في تطوير وتوسيع علاقاتها التجارية مع الولايات المتحدة من جهة ورغبة اسرائيل في التطبيع الاقتصادي من جه اخرى واستغلال ايدي العمل الرخيصة فيها لتعزيز قدرات الصناعات الاسرائيلية المنافسة في الاسواق العالمية، وخلق شراكات اقتصادية ومصالح مشتركة علنية مع رأس المال العربي من جهة اخرى فكرة نقل العمالة الاردنية أو المصرية إلى اسرائيل لتعمل في المصانع الاسرائيلية كانت امرا غير وارد في الحساب فالتكاليف الاقتصادية العالية المنوطة بذلك ومخاوف المصابين بالهوس الديمغرافي في اسرائيل ومخاوف امنية اسرائيلية تقليدية كانت كفيلة بتعطيل هذه الامكانية وعليه كان الحل الوحيد نقل المصانع الاسرائيلية الى الاردن ومصر لكن سرعان ما أدرك رجال الاعمال الاسرائيليين والاردنيين اشكالية هذا الحل ايضا فاتفاقية التجارة الحرة بين اسرائيل والولايات المتحدة الامريكية تلك الاتفاقية التي تمنح البضائع الاسرائيلية إعفاء جمركيا تشترط أن يكون منشأ السلعة المعفاة إسرائيلية بحتا، وللتغلب على هذه الاتفاقية توجه منتدى الاعمال الاقليمي إلى الادارة الامريكية مطالبا بتعديل بند منشأ السلعة في اتفاقية التجارة الحرة ليتلاءم وواقع العلاقات الاقتصادية الجديدة بين اسرائيل والاردن ومصر نتيجة لذلك كانت ولادة اتفاقية المناطق الصناعية المؤهلة بين اسرائيل والولايات المتحدة والاردن والمسماة اختصارا باتفاقية الكويز واتفاق بين الاطراف على أن البضائع المصنعة في المناطق الصناعية المؤهلة والمعدة للأسواق الامريكية تحصل على إعفاء جمركي كامل شريطة الأ تقل حصة المشاركة الاسرائيلية في عملية الانتاج عن 8% حدا ادنى رسميا وقع على تعديل اتفاقية التجارة بين اسرائيل والاردن في سنة 1998 في واشنطن واعلن رسميا عن انطلاقها وفي السنة نفسها افتتحت أول منطقة صناعية مؤهلة في مدينة اربد وارتفع عدد المناطق الصناعية الى 12 منطقة أواخر 2006 وقد وقعت الحكومة المصرية في عام 2004 اتفاقية الكويز مع الولايات المتحدة الامريكية واسرائيل التي تمكن المنتجات المصرية من الدخول الى السوق الامريكية دون تعريف جمركية أو حصص كمية شريطة استخدام مكونات

اسرائيلية بنسبة 11.7% وفي عام 2005 وقعت الحكومة المصرية اتفاقية تصدير الغاز المصري الى اسرائيل تقضي بالتصدير اليها 1.7 مليار متر مكعب سنويا من الغاز الطبيعي لمدة 12 عاما.

حجم التبادل التجاري بين الدول العربية واسرائيل :

سوف نستعرض حجم التبادل التجاري للسلع الاسرائيلية بين عدد من الدول العربية من خلال الميزان التجاري الاسرائيلي كما يلي:

الشكل رقم (5) الرسم البياني : الميزان التجاري للسلع (مليون دولار)



(المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية 2013)

وفقا لمعطيات دائرة الإحصاء الاسرائيلية المركزية حول حجم صادرات واستيراد السلع في السنوات 2002-2012 نلاحظ أن ميزان التجارة الخارجية كانت في منحنى ارتفاع في غالبية الفترة، فقد تضاعفت صادرات السلع الاسرائيلية في الفترة الواقعة بين العامين 2002 الى 2008 من قرابة 30 مليار دولار الى 60 مليار والاستيراد من 32 مليار الى 65 مليار، ومن ثم تراجعت التجارة الخارجية بحدة بين العامين 2008 و2009 ليهبط التصدير الى 47 مليار دولار والاستيراد الى 45 مليار دولار حينذاك كان السبب الاساسي في تراجع الصادرات هو انخفاض التصدير الى الولايات المتحدة وأوروبا لكن عدلة بعض الشيء ارتفاع في حجم التصدير الى دول اسيا بعد ذلك حصل ارتفاع في حجم صادرات السلع بلغ 18% في العام 2010 و12% في العام 2011 ولاسيما الارتفاع في تصدير الخدمات في مجال التتقيات والتكنولوجيا الحديثة ليعود الى حجمه في العام 2009 ونلاحظ بداية تراجع في حجم الصادرات الاسرائيلية في العام 2012 مقارنة بالعام 2011 وتراجعا طفيفا في حجم الاستيراد مقابل هذه الارقام الكبيرة للميزان التجاري للسلع نجد أن حجم العلاقات التجارية بين اسرائيل وبعض الدول العربية (مصر، الاردن، المغرب، تونس، قطر، الامارات) شديد التواضع اذ لا يتعدى 1% من مجمل الصادرات الاسرائيلية للسلع، فقد بلغ مجمل صادرات السلع الاسرائيلية الى هذه الدول نحو 400 مليون دولار في العام 2007م ارتفع الى 497 مليوناً في العام 2011 ومن ثم انخفض الى 418 مليوناً في العام 2012⁽¹⁾

(¹) سلسلة تقارير مدار الاستراتيجي ، 2010 الى 2021 .

جدول رقم (15)

حجم مجمل صادرات السلع الاسرائيلية وصادرات السلع لبعض الدول العربية (ملايين الدولارات)
ونسبتها من المجموع

النسبة من المجموع %	الصادرات لبعض الدول العربية	مجمل الصادرات الإسرائيلية	
0.77	392.2	50.793	2007
0.84	488.7	58.117	2008
0.86	406.1	46.814	2009
0.63	359.6	56.386	2010
0.77	497.6	64.185	2011
0.67	417.8	62.321	2012

المصدر: (دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2013)

كذلك نجد أن حجم الاستيراد الاسرائيلي الرسمي للسلع من الدول العربية صغيرا جدا ونسبة هامشية جدا من مجمل الاستيراد الاسرائيلي للسلع ولا تتعدى 0.1% كما يوضح الجدول التالي.

فقد بلغ حجم الاستيراد في العام 2008 قرابة 296 مليون دولار مجمل 46.814 مليون دولار وارتفع في العام 2009 الى 348 مليوناً وبلغ ذروته في العام 2010 بواقع 358 مليون دولار ومن ثم تراجع في العام 2012 الى 290 مليون دولار من مجمع 62.321 مليون دولار. ⁽¹⁾

جدول رقم (16) حجم مجمل استيراد السلع واستيراد السلع من بعض الدول العربية (ملايين الدولارات) ونسبتها من المجموع.

النسبة من المجموع %	الاستيراد لبعض الدول العربية	مجمل الاستيراد الإسرائيلية	
0.0045	295.65	64403	2008
0.0075	348.14	45996	2009
0.0078	453.58	58085	2010
0.0049	358.43	72026	2011
0.0040	290.31	71667	2012

(المصدر: دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية 2013)

وفقا للمعطيات الواردة في الجدولين السابقين نجد أن حجم التبادل التجاري الرسمي بين إسرائيل وبعض الدول العربية ضئيل ولا يؤثر بشكل جدي على مجمل التبادل التجاري لإسرائيل ومنه على الاقتصاد

⁽¹⁾ (سلسلة تقارير مدار الاستراتيجي ، 2010 الى 2021 .

الإسرائيلي مما يعزز الادعاء أن حاجة إسرائيل إلى فتح أسواق في الدول العربية المجاورة والتبادل التجاري معها يعود في الأساس إلى أسباب سياسية ومن ثم اقتصادية.

جدول رقم (17) تصدير السلع من إسرائيل الى بعض الدول العربية (ملايين الدولارات)

الأردن	مصر	تونس	قطر	الإمارات	المغرب
2005	116.2	93.8			
2006	136.6	126.7			
2007	252.7	139.5			
2008	288.3	138.8	1.92	38.44	20.68
2009	231.1	134.5	0.132	19.71	18.6
2010	185.7	148	0.1	11.48	13.35
2011	210	236.4	0.182	28.84	21.62
2012	153.8	206.5	15	19.06	22.94
2013	98.4	119.8	0.54	20.85	54.47

المصدر: (دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، 2013)

يوضح الجدولان السابقان أن غالبية التجارة بين إسرائيل والدول العربية وأن الصادرات نابع من تجارتها مع الأردن ومصر وأنه حتى عام 2010 كان التصدير الإسرائيلي إلى الأردن أكبر من التصدير إلى مصر وأن الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن تتامت منذ العام 2005 إلى أن تضاعفت في العام 2009 لكنها انخفضت في العام 2012 وفي العام 2013 هبطت بأكثر من النصف لتعود إلى مستوى أقل مما كان في العام 2005 في ما يتعلق بمصر كانت بداية التحلو في حجم الصادرات الإسرائيلية إلى مصر في العام 2006 وبعد ذلك كان هناك ارتفاع سنوي ثابت في الصادرات حتى عام 2011 حيث بلغ 236 مليون دولار (مقابل 94 مليوناً في العام 2005) وبعدها انخفض بقرابة 15% في العام 2012 حيث بلغت الصادرات نحو 205 ملايين دولار وفي العام 2013 هبطت الصادرات إلى النصف فبلغت 120 مليون دولار فقط.⁽¹⁾

على ما يبدو ساهمت اتفاقيات الكويز بين كل من الأردن وإسرائيل (1998 و 2003) وبين مصر وإسرائيل (2004) في زيادة الصادرات الإسرائيلية إلى الأردن ومصر إلا أن التحولات السياسية في مصر في العام 2010 أثرت سلباً على الصادرات الإسرائيلية إلى مصر بحيث انخفضت بقرابة النصف كما أن التحولات السياسية في بعض الدول العربية بعد العام 2010 أثرت سلباً كذلك على الصادرات إلى الأردن إذ انخفضت الصادرات الإسرائيلية إلى النصف ويمكننا أن نعزو ذلك لأسباب اقتصادية وتراجع الأوضاع الاقتصادية والمعيشية في الأردن والمنطقة ككل كون الأردن يشكل معبراً للسلع والمنتجات الإسرائيلية إلى دول عربية أخرى، تشير المعطيات كذلك أن الصادرات الإسرائيلية إلى سائر الدول الواردة في هذه الدراسة (تونس، قطر، الإمارات والمغرب) قليلة جداً مع وجود تباين في حجم الصادرات لصالح الإمارات والمغرب.⁽²⁾

⁽¹⁾ سلسلة تقارير مدار الاستراتيجي ، 2010 إلى 2021 .

⁽²⁾ سلسلة تقارير مدار الاستراتيجي ، 2010 إلى 2021 .

جدول رقم(18) استيراد السلع مع بعض الدول العربية (ملايين الدولارات)

المغرب	الإمارات	مصر	الأردن	
		49.1	60.9	2005
		77.2	38.2	2006
		94.6	54.2	2007
3.87	53.44	132.3	106	2008
3.37	4.09	270.8	69.86	2009
3.37	1	355.1	94.05	2010
3.88	3.1	178.4	172.98	2011
6.03	19.22	59.6	205.37	2012
6.33	15.86	49.8	266.62	2013

المصدر: (دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية، 2013)

يضاف إلى ذلك أن غالبية الاستيراد الإسرائيلي من الدول العربية مصدره الاستيراد من الأردن ومصر استيراد اسرائيل السلع من الأردن كان شحيحا منذ العام 2005 حتى العام 2009 ثم بدأ في الارتفاع في العام 2010 وتضاعف في العام 2011 مقارنة بالعام 2010 اذ بلغ 173 مليون دولار وفي العام 2013 بلغ 266 مليون دولار معني هذا إنه في ظل التحولات السياسية في بعض الدول العربية وعدم الاستقرار في المنطقة ارتفع الاستيراد الإسرائيلي من الأردن على العكس من ذلك، نجد أن الاستيراد الاسرائيلي من مصر هبط في السنوات الثلاث الأخيرة على نحو بالغ فقد بلغ الاستيراد من مصر في عام 2010 قرابة 350 مليون دولار وانخفض الى 50 مليون دولار في العام 2013، ومن اللافت للاهتمام أن استيراد إسرائيل من مصر لم يبدأ في الارتفاع الجدي إلا في العام 2008 إذ بلغ 132 مليون دولار وأن الاستيراد في الفترة الواقعة بين العامين 2005 و 2007 كان متواضعا لم يتخط 100 مليون دولار وتفسير ذلك في بدء استيراد الغاز الطبيعي من مصر وهنا يمكن القول أن التحول السياسي في مصر أدى الى انخفاض التبادل التجاري مع إسرائيل في السنوات الاخيرة بينما شهدت العلاقات التجارية مع الأردن تحولا في منحى مختلف إذا ارتفع الاستيراد الإسرائيلي من الأردن وانخفض التصدير التراجع في ميزان التبادل التجاري بين إسرائيل ومصر يعود في الأساس الى تراجع تصدير الغاز الطبيعي من مصر إلى إسرائيل في العام 2008 مع بدء استيراد الغاز من مصر، أخذ الاستيراد من مصر في الارتفاع إلى أن بلغ ذروته (355 مليون دولار) في العام 2010 وفي العام 2011 مع تراجع استيراد الغاز تراجع حجم الاستيراد من مصر وقد شكل تصدير الغاز من مصر الى اسرائيل في العام 2008 قرابة 23% من مجمل الصادرات المصرية الى إسرائيل، وبواقع 30 مليون دولار وارتفع العام 2009 حجم استيراد الغاز الى 205 ملايين دولار بما نسبته 76% من الصادرات المصرية إلى إسرائيل وفي العام 2010 شكل 77% من مجمل الصادرات المصرية إلى إسرائيل وعاد لينخفض في العام 2012 الى 112% وبواقع 7 ملايين دولار فقط.⁽¹⁾

(¹) سلسلة تقارير مدار الاستراتيجي ، 2010 الى 2021 .

جدول رقم (20) استيراد الغاز الطبيعي من مصر 2008-2012 (ملايين الدولارات)

العام	استيراد الغاز	مُجَمَّل الاستيراد	حصة استيراد الغاز من مجموع الاستيراد %
2008	30	132.3	23
2009	205	270.8	76
2010	272	355.1	77
2011	116	178.4	65
2012	7	59.6	12

المصدر: (دائرة الاحصاء المركزية الاسرائيلية، 2013)

حجم التجارة بين إسرائيل والدول العربية ارتفع بنسبة 23.4% في عام 2021:

1. في تقرير أصدرته دائرة الإحصاء المركزية في إسرائيل، لعام 2021 ، على أن حجم التجارة بين إسرائيل والدول العربية زاد بشكل ملحوظ في الأشهر السبعة الأولى من عام 2021، مقارنة بنفس الفترة من عام 2020. وارتفع بنسبة 234 %، على أثر تطبيع العلاقات وفق اتفاقيات إبراهيم، كما أن التجارة مع الإمارات العربية المتحدة، ارتفعت من 50.8 مليون دولار بين يناير ويوليو عام 2020، إلى 613.9 مليون دولار في نفس الفترة من عام 2021.⁽¹⁾
2. ومع الأردن، زادت من 136.2 مليون دولار إلى 224.2 مليون دولار، ومع مصر من 92 مليون دولار إلى 122.4 مليون دولار، ونمت التجارة مع المغرب من 14.9 مليون دولار إلى 20.8 مليون دولار.
3. وأما البحرين، فقد كانت التجارة المباشرة معها منعقدة كلياً في الأشهر السبعة الأولى من عام 2020، وخلال نفس الفترة من عام 2021، تم تسجيل 300 ألف دولار في التجارة معها.
4. وإنّ هذه المعطيات لا تشمل التجارة في مجالات المجوهرات والخدمات والسياحة. فإن السياحة وحدها تصل إلى عدة ملايين، حيث إن أكثر من 230 ألف إسرائيلي دخلوا الإمارات في الأشهر السبعة من عام 2021. كما إن الإمارات أصبحت اليوم واحدة من أهم 20 دولة تتاجر مع إسرائيل، وتوقع أن يصل حجم التبادل التجاري معها إلى 5 مليارات دولار في غضون سنتين إلى ثلاث سنوات، وتتقدم بذلك على دول كبيرة مثل روسيا والبرازيل وتركيا.

المطلب الرابع : رصد الآثار الناجمة عن عمليات التطبيع على الجوانب المختلفة:

أن ارباح اسرائيل الاقتصادية والتجارية من توقيع اتفاقيات سلام مع مصر ومن ثم اتفاقية أوسلو مع منظمة التحرير الفلسطينية واتفاقية وادي عربة مع الأردن لم تكن في الأساس بسبب بدء إقامة علاقات تجارية بينها وبين الدول العربية أو فتح الأسواق العربية أمام البضائع الإسرائيلية ولا العكس بالطبع وإنما بسبب فتح الأسواق العالمية أمام الصناعات والسلع الإسرائيلية وفتح الأسواق الإسرائيلية للاستثمارات الأجنبية مردود السلام الاقتصادي والشرق الاوسط الجديد جاء إذا بواسطة اندماج إسرائيل في الأسواق

(¹) سلسلة تقارير مدار الاستراتيجي ، 2010 الى 2021 .

العالمية وانهيار المقاطعة العربية فمنذ تسعينيات القرن المنصرم كان ثمة ارتفاع كبير في ميزان التجارة الإسرائيلي وفي الاستثمارات الخارجية في إسرائيل مقابل ميزان تجاري متواضع مع الدول العربية تلك التي تقيم علاقات رسمية وتلك التي تقيم علاقات غير رسمية مع إسرائيل ومن هنا نرى أن هذه التحولات السياسية التي تشهدها بعض الدول العربية ومنها من يقيم علاقات دبلوماسية واقتصادية مع إسرائيل لم تحلق ضرراً كبيراً بالتجارة الخارجية الإسرائيلية ولا بالاقتصاد الإسرائيلي على الأقل حتى الآن ووفقاً للمعطيات الواردة في الدراسة نجد أن التحولات السياسية في بعض الدول العربية جاءت في فترة ارتفاع في ميزان التبادل التجاري بينها وبين إسرائيل فبعد سنوات عديدة من بداية العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل وبعض الدول العربية وسنوات من العلاقات التجارية العلنية أو السرية لم يشهد التبادل التجاري بين إسرائيل والدول العربية انتعاشاً جدياً لكن من الملاحظ أنه منذ النصف الثاني من العقد الأخير ثمة بداية لارتفاع جدي في الميزان التجاري ولاسيما بين إسرائيل و مصر والاردن يعود في الاساس الى توقيع اتفاقيات الكويز وتوقيع اتفاقية استيراد الغاز الطبيعي من مصر. فباستثناء تصدير الغاز الطبيعي من مصر الى إسرائيل غالبية العلاقات التجارية للسلع والبضائع الإسرائيلية محكومة للمزاج الشعبي والأوضاع الاقتصادية في الدول العربية ولا ترتبط بقرار سياسي للحكومات العربية فقط كذلك لن تغير المناطق الصناعية المشتركة الخاصة - الكويز - كثيراً من مشهد العلاقات التجارية بين إسرائيل ومصر والاردن وذلك أنها محكومة في الاساس بإمكانيات التصدير للولايات المتحدة والأوضاع الاقتصادية هناك وغير متعلقة بالأوضاع السياسية والاقتصادية المحلية⁽¹⁾

كما إن للتطبيع العربي الإسرائيلي أثاره الخطيرة على الأمن القومي للوطن العربي، و أثاره الخطيرة على المنطقة بأكملها، و تكمن الخطورة هنا في اعتبار إسرائيل بلداً طبيعياً أو محايداً، بل و حتى صديقاً أو حليفاً لدى بعض الدول، لأنها في الحقيقة تعتبر قائداً لمشروع أكبر يستهدف ابتلاع القدس وفلسطين بأكملها وصولاً إلى المنطقة العربية بأكملها والسيطرة عليها سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً. ومن أخطر الأشياء التي تقوم بها إسرائيل هو محاولة تشتيت أنظار العرب عن كونها العدو الأول لهم و محاولة خلق عدو آخر حتى لا تتوحد صفوف العرب ضدها بحيث انها تتعامل مع بعض الدول الآن على أنها صديقة و حليفة لهم، ولقد نجحت بالفعل في ذلك فالآن تري دول الخليج أن إيران هي المهدد الأول لقوميتهم ووجودهم بدلاً من إسرائيل بل والآن تعتبرها الإمارات والبحرين صديقة لهم بعد تطبيع العلاقات، أيضاً استطاعت إسرائيل بإبعاد الأنظار نحو كونها عدو للعرب بتصدير فكرة أن الإرهاب هو العدو الأول للدول، بغض النظر عن كونها من أولى الدول المصدرة للإرهاب من خلال التعسفية التي تتعامل بها مع الفلسطينيين.⁽²⁾

وتأتي موجة التطبيع الحالية التي تقوم بها الإمارات والبحرين ضمن موجتين سابقتين، الأولى كانت في عهد الرئيس السادات، والثانية كانت بتوقيع اتفاقيتين أوصلو ووأدى عربية، والخطر في الموجة الحالية

(1) Michael M. Laskier, Israel And The Maghreb At The Height of The Arar Israel, p. 105.

(2) عمرو موسى و آخرون ، ندوة حول "التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية و تداعياتها على الأمن العربي و القضية الفلسطينية" ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الأردن ، 13 -10-2020 ، مفتاح الرابط

http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-2020-10-13.html

أنها تقع مع دول خارج نطاق حدود إسرائيل ولا يكون هناك منه هدف إلا لتعزيز العلاقات، و تأتي دوافع هذه الموجة من الاعتقاد بأن تقوية العلاقات العربية مع إسرائيل يأتي من منطلق الحصول على رضا الولايات المتحدة، ويهدف أيضاً الحصول على تسهيلات ومزايا تكنولوجية وعسكرية، و لكن هذا عكس الذي تهدف إليه إسرائيل فالهدف من وجودها في المنطقة العربية هو السيطرة عليها و فرض هيمنتها.

المشروعات الاقتصادية الناتجة عن التطبيع :

- قامت مجموعة شركات التكنولوجيا الإسرائيلية fintech Rapyd بتوسيع أعمالها واستثماراتها في الإمارات العربية، متخذة من سوق أبو ظبي العالمي مقراً لها، كما أنها لم تكفى بمضاعفة الاستثمارات ولكنها، سعت للترويج لسوق أبو ظبي عالمياً كشريك إقليمي⁽¹⁾

- قامت شركة "مبادلة" الإماراتية بشراء حصة بقيمة مليار دولار في حقل غاز "تمار" الإسرائيلي في ديسمبر 2021، مما يجعلها أكبر صفقة تجارية بين إسرائيل والإمارات منذ التطبيع الإماراتي الإسرائيلي .

- تهدف الإمارات إلى رفع قيمة النشاط الاقتصادي مع إسرائيل إلى أكثر من تريليون دولار في السنوات العشر المقبلة، على أمل العمل معاً في كل شيء من الرعاية الصحية إلى تغير المناخ والطاقة.

- وقعت الامارات اتفاقيات " إبراهيم"، وهي أول اتفاقية تجارة حرة شاملة بين إسرائيل وأي دولة عربية، ودخلت حيز التنفيذ بعد وقت قصير من إقامة العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين. وتقتصر هذه الاتفاقيات على دول الخليج الأخرى ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة (الدول الأوروبية التي ليست جزءاً من الاتحاد الأوروبي).⁽²⁾

- وقعت البحرين وإسرائيل اتفاقية لتطوير العلاقات الاقتصادية وتشجيع حرية حركة السلع والخدمات بين الدولتين، كما تنص الاتفاقية على أنها تعزز تشجيع تعاون القطاع الخاص، وتشجيع مشاريع البحث والتطوير المشتركة، وعقد الندوات التجارية والمهنية المشتركة، وتبادل الخبرات والمعرفة في مختلف المجالات الاقتصادية، كما ستنشئ الاتفاقية لجنة اقتصادية مشتركة لتعزيز تنفيذ الاتفاقية ودراسة سبل إزالة الحواجز التجارية وزيادة حجم التجارة بين البلدين.

وكما عرضنا سابقا لاتفاقيات التطبيع الاسرائيلية مع الدول العربية، يمكن رصد أهم ملامح العلاقات الإسرائيلية الاقتصادية مع الدول العربية:

1- شهد عام 2020 توسعا لعلاقات إسرائيل مع الدول العربية يعتمد هذا التوسع على منطق المصالح المتبادلة وفتح أسواق جديدة للصادرات الإسرائيلية لا سيما التكنولوجيا العسكرية منها حيث تعتبر إسرائيل من الدول الأكثر تصديرا للسلاح على مستوى العالم.

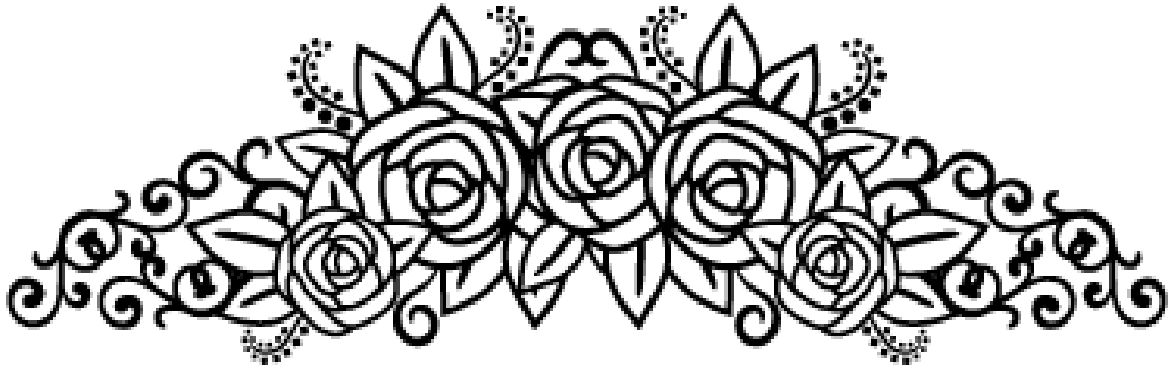
(1) Khaleej Times) Israel to take part in Dubai Expo 2020.

(2 Financial Times', Israel expects \$500m in deals with Bahrain and UAE

2- بناء تحالفات على أساس المصالح السياسية المشتركة في الجوانب الاقتصادية والتكنولوجية تبني اسرائيل تحالفات على اساس الانسجام الأيديولوجي مع بضع قادة وحكومات العالم العربي.

ملحة الفصل :-

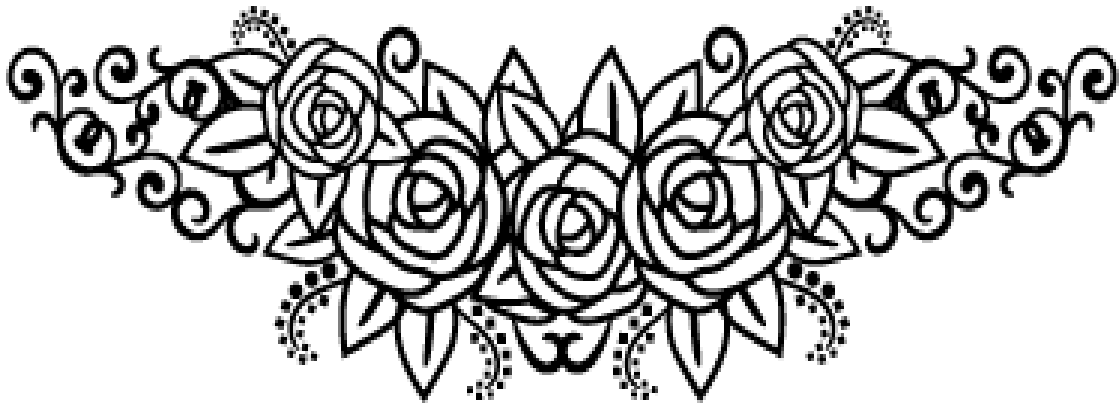
- لعقود عديدة نظرت الدول العربية لإسرائيل على أنها عدو ومُهدد أول لأمنها القومي، والتزمت رفض كل أشكال التطبيع قبل التوصل إلى حل عادل وشامل للقضية الفلسطينية، وتصدرت مصر ركب التطبيع بتوقيعها اتفاقية السلام مع إسرائيل 1979م، وتلتها منظمة التحرير الفلسطينية 1993م، والأردن 1994م. ظل الموقف العربي مُتماسكاً نوعاً ما بخصوص تطبيع العلاقات مع إسرائيل، رغم وجود خلفية تاريخية لعلاقات سرية لدول عربية عديدة مع إسرائيل، ففي الأونة الأخيرة أخذت خطوات التطبيع منحى مُتسارعاً وعلنياً يشمل مجالات شتى تُوجت هذه الخطوات بتطبيع رسمي للإمارات والبحرين وغيرهما مع إسرائيل أواخر 2020م. ويتجسد التساؤل الرئيسي للدراسة في ما رؤية إسرائيل تجاه التطبيع الخليجي عقب 2020؟ وتتمثل أهمية هذا الفصل في إلقاء الضوء على التطورات الأخيرة التي حدثت في منطقة الشرق الأوسط من تطبيع بعض دول الخليج مع إسرائيل وماهي دوافع هذه الدول، ونرصد ردود الأفعال الإقليمية والدولية على اتفاقيات التطبيع، واعتمدت الدراسة على منهجين؛ تحليل النُظم الذي يقوم على مجموعة من المدخلات والمخرجات، ومنهج المصلحة الوطنية لبيان مصلحة السياسة الخارجية الإسرائيلية من خوض هذا التطبيع، وانقسم هذا الفصل الى سبعة محاور ومنها المحور الأول تناول دراسة وتحليل السياسة الخارجية الإسرائيلية في الشرق الأوسط، والمحور الثاني اهتم بدراسة أثر تغير القيادة السياسية في الخليج على مسار التطبيع، والمحور الثالث تناول ايضا مراحل التطبيع العربي الإسرائيلي، المحور الرابع اهتم بدراسة وتحليل علاقات التطبيع الخليجي الإسرائيلي، والمحور الخامس تناول الاتفاقيات الابراهيمية المُتعلقة بإسرائيل والامارات والبحرين والمغرب، أما المحور السادس تناول التحليل الاقتصادي للمشاريع الاقتصادية وعلاقات التعاون الاقتصادي المزمع اقاماتها تحت مظلة هذه الاتفاقيات التي تم ابرامها من اجل فتح افق جديده للتطبيع العربي الاسرائيلي



الفصل الرابع

مستقبل التطبيع العربي الإسرائيلي

(السلام الاقتصادي)



الفصل الرابع

مستقبل التطبيع العربي - الإسرائيلي

مقدمة:

إنّ من الأهمية بمكان ان يشار إلى جوهر مستقبل التطبيع العربي - الإسرائيلي ينحصر في التساؤل الآتي:

هل حققت اتفاقيات التطبيع العربي - الإسرائيلي، وبخاصة في المجال الاقتصادي، المرجو منها؟ إن الإجابة عن هذا التساؤل تكمن في حقيقة مفادها: أن اختلاف النظرة العربية - الإسرائيلية إلى التطبيع قد أدى - في الغالب - إلى حالة من التوجس من جانب الحكومات العربية؛ بسبب إصرار الحكومات على اختلاف التكنيكات ومن أجل الكشف عن مستقبل هذا التطبيع، يأتي هذا الفصل؛ لوضح عدد من السيناريوهات والاستراتيجيات التصورية لهذا التطبيع، وذلك من خلال مبحثين أساسيين:

المبحث الأول: السيناريوهات المتوقعة للتعاون الاقتصادي العربي - الإسرائيلي.

المبحث الثاني: الرؤية الاقتصادية للاستراتيجية العربية لمقاومة للتطبيع.

المبحث الأول

السيناريوهات المتوقعة للتعاون الاقتصادي العربي - الإسرائيلي

لقد شهدت المنطقة العربية الكثير من المتغيرات في الآونة الأخيرة، والتي ألقت بظلالها على علاقات التطبيع العربية - الإسرائيلية، والتي صارت رهينة لسيناريوهات عدة، يمكن إجمالها في الآتي:⁽¹⁾

المطلب الأول: سيناريوهات التعاون

السيناريو الأول: رفض اتفاقيات التطبيع وفشلها (السيناريو التفاؤلي)

يتمحور هذا السيناريو في رفض الشعوب لاتفاقيات التطبيع المبرمة سابقاً أو للمتوقعة في المستقبل، وذلك عبر مرحلتين:⁽²⁾

الأولى: وهي مرحلة المواجهة لمشاريع التطبيع عبر تكوين كتلتا اقتصادية عربية تسهم في حل المشكلات الاقتصادية، بالإضافة إلى توفير المناخ المناسب للجامعة العربية؛ للقيام بدورها المنوط بها، والمتمثل في حل الخلافات العربية - العربية، وإحياء مشروع الاتحاد أو الوحدة العربية الشاملة، غير أن ثمة عقوبات تحول دون ذلك، يأتي في مقدمتها محاولة بعض حكام الدول العربية تقديم أنفسهم بوصفهم زعماء الأمة، وتغليب المصالح الشخصية على المصالح العربية. الثانية: ويطلق عليها المرحلة التوسعية، أي انخراط الدول العربية في كتلتا اقتصادية إقليمية أو دولية مع غيرها من الدول، سواء عن طريق:

- 1- قيام كتلة اقتصادية عربي موحد؛ نظراً لوجود أصول مشتركة تمنع هذا التكتل من الوقوع في شرك التكتلات مع الاقتصاديات الغربية، على نحو ما هو معمول به في مجموعة الإسبان بآسيا.
- 2- أم عن طريق السوق الشرق أوسطى الجديد، وهو ما قد تفقد معه الدول العربية هويتها.

السيناريو الثاني: الموافقة على التطبيع الكلي (السيناريو التشاؤمي)⁽³⁾

أدى طول أمد الصراع العربي - الإسرائيلي لسنوات طويلة، وفشل كل المحاولات الرامية إلى حل المشكلة الفلسطينية، بالإضافة إلى ما تعانيه الدول العربية من مشاكل اقتصادية، أدى كل ذلك إلى رغبة غالبية الأنظمة العربية إلى التطبيع مع إسرائيل، وإيجاد المبررات له تحت مظلة الجامعة العربية.

ويعتمد هذا السيناريو على تصورين:

الأول: انهيار التحالف العربي وتفككه، وإعادة رسم المنطقة تحت مسميات عدة منذ خمسينات القرن الماضي بداية من منظمة الدفاع عن الشرق الأوسط 1950، ومروراً بحلف بغداد 1955،

⁽¹⁾ أسامة جمعة الأشقر، التقدير الاستراتيجي المسارات المحتملة للتطبيع المغربي الإسرائيلي وأثره على القضية الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات فلسطين، 2020، ص 159

⁽²⁾ عمر أبو عرقوب، مرجع سابق، ص 15

⁽³⁾ أحمد الجندي، مرجع سابق، ص 19

وصولاً إلى حرب الخليج الثانية، وما نجم عنها من تداعيات اقتصادية ساهمت في بلورت استراتيجية الشرق الاوسط الجديد.

الثاني: تغيير أشكال السلطة والأنظمة العربية القائمة، سواء عن طريق زيادة التفكك والتوتر العربي - العربي، وما قد ينجم عنه من تقسيم بعض الدول العربية كما حدث في السودان، م عن طريق دعم ما يعرف بالتغيير وإشراك جماعات الإسلام السياسي في أنظمة الحكم، على نحو ما عُرف بثورات الربيع العربي أو الفوضى الخلاقة.

السيناريو الثالث: التطبيع الجزئي⁽¹⁾

ويعتمد هذا السيناريو على تصورين:

الأول: بقاء الأنظمة وأساليب الحكم العربية على ما هي عليه، مع العمل على زيادة الأنظمة وتكريس الانقسامات بينها، والإيعاز بعدم جدوى التحالف العربي، والسوق العربية المشتركة، والجامعة العربية. الثاني: تكريس ضبابية المشهد، وصعوبة التنبؤ بشكل العلاقات في المستقبل، ممّا ينتج عنه صعوبة اتخاذ القرار.

المطلب الثاني: سيناريوهات التطور المرحلي لاتفاقيات التطبيع

يقوم هذا السيناريو ايضاً على تصور سيناريوهات عدة للتطبيع العربي - الإسرائيلي، يمكن إجمالها في الآتي: ⁽²⁾

السيناريو الأول: توسيع دائرة التطبيع

يرتكز هذا السيناريو على فرضية قابلة للتحقيق قائمة على تطبيع كلّ الدول العربية الباقية مع إسرائيل كنهج ثابت للإدارة الأمريكية الحالية (إدارة بايدن) تحت مسمى المصالح المشتركة، ليمتد التطبيع بعد ذلك إلى باقي الدول الإفريقية والآسيوية، وخاصة الإسلامية منها.

السيناريو الثاني: جمود التطبيع

بمعنى توقف التطبيع عند مستوياته الحالية دون أن يأخذ شكل التطبيع الكامل، إتكاء على أن الإدارة الأمريكية الحالية مشغولة بالتحديات الداخلية، ورغبتها في إحياء المفاوضات الإسرائيلية - الفلسطينية، دون التماهي في الضغوط الأمريكية على الجانب العربي، على نحو عهد الرئيس السابق (ترامب).

السيناريو الثالث: انكماش التطبيع وانحصاره:

يتوقع هذا السيناريو تراجع بعض الدول عن الاستمرار في عملية التطبيع، بعد أن تأكد لها تماهي الإدارة الإسرائيلية في سياساتها العدوانية، وسعيها إلى إحداث اضطرابات في المنطقة، والتدخل في الشؤون الداخلية. ⁽³⁾

⁽¹⁾ جواد الحمد ، مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل ومستقبلها، مجلة شؤون فلسطينية، فلسطين العدد 281، 2020 ، ص 169

⁽²⁾ فاتحة دارزي هاني، دول الخليج وإسرائيل بعد اتفاقيات إبراهيم، مبادرة الإصلاح العربي ، مجلة بواذر ، 2020، ص 1

⁽³⁾ جواد الحمد ، مرجع سابق ، ص 181

المبحث الثاني

رؤية لاستراتيجية التعاون والتكامل الاقتصادي العربي - العربي؛ لمقاومة التطبيع

المطلب الأول: تصور استراتيجية مقاومة التطبيع:

تجدر الإشارة - بداية - إلى أنه من الصعوبة التنبؤ بما سيؤول إليه حال العلاقات العربية - الإسرائيلية، والتي تحولت من الصراع إلى التحالف ضد عدو من صنعة الغرب وإسرائيل (إيران)، وصولاً إلى مرحلة المصالح المشتركة، على الرغم من حالة التحالف والمصالح المشتركة هذه، فإن ثمة رؤية حالية تسهم في تصور الاستراتيجية العربية الاقتصادية التي تسعى لها مقاومة التطبيع، يمكن الكشف عنها من خلال الآتي:

1- جوهر استراتيجية مقاومة التطبيع:

يكن جوهر هذه الاستراتيجية في الإيمان بأمرين. الأول: أن القومية العربية والتحالف العربي، والحفاظ على الهويتين: العربية والإسلامية هما أساس مقاومة التطبيع ورفضه الثاني: حق الشعب الفلسطيني في الحصول على حقوقه كاملة غير منقوصة.⁽¹⁾

2- أسس استراتيجية:

ترتكز الاستراتيجية العربية لمقاومة التطبيع على ثلاث أسس:⁽²⁾

الأول: إن التطبيع مسألة اختيارية وليست فرضية ضرورية.

الثاني: حق الشعوب العربية في التعبير عن رأيها وموقفها من التطبيع مع إسرائيل.

الثالث: ضرورة حماية المصالح الفلسطينية - الفلسطينية.

3- آليات الاستراتيجية:

تعتمد استراتيجيات مقاومة التطبيع العربية على سبع آليات هي:⁽³⁾

أولاً: آليات السياسية: وذلك من خلال فتح باب أمام مؤسسات المجتمع المدني، وكافة أطراف الشعوب العربية؛ للتعبير عن رؤيتها للتطبيع مع إسرائيل، بالإضافة إلى اتمام المصالح الفلسطينية - العربية المفقودة؛ بسبب إقدام بعض الأنظمة للتطبيع مع إسرائيل.

ثانياً: الآليات الاقتصادية: ويكون ذلك بتفعيل التعاون العربي وإقامة السوق العربية المشتركة، والبحث عن بدائل للمنتجات الإسرائيلية، والوصول إلى حلول اقتصادية نابعة من التصور العربي وحده.

ثالثاً: الآليات الإعلامية: تكوين رأي إعلامي عربي موحد على كافة وسائل التواصل؛ للتعريف بالقضية الفلسطينية ونشر الوعي المتناهض للتطبيع، والدعوة إلى ضرورة الوحدة العربية.

⁽¹⁾ عماد الدين العشماوي، مرجع سابق، 51

⁽²⁾ احمد الجندي، مرجع سابق، 23

⁽³⁾ جواد الحمد، مرجع سابق، ص 8

رابعاً: الآليات الفكرية البحثية: وذلك عن طريق تخصيص فرق بحثية عربية ومرصد عربي هدفه رصد تاريخ الصراع العربي - الإسرائيلي وتطوره؛ لرفع درجة الوعي العربي بحقيقة هذا الصراع، مع التركيز على الأسباب التي أدت إلى الانتكاسة العربية، ومدى استفادة إسرائيل من الانقسامات العربية في تحقيق مصالحها، وكيفية إحداث تقارب بين الموقعين، الشعبي والرسمي من التطبيع.

خامساً: الآليات الدينية والقومية: ويتم ذلك باستغلال كافة المناسبات الدينية والقومية؛ للتأكيد على ضرورة المحافظة على الهوية الإسلامية والعربية ومدى خطورة التطبيع عليها، مع دعم المؤسسات الدينية والقومية الراضية للتطبيع.

سادساً: الآليات القانونية والدولية: ويكون ذلك من خلال الكشف عن بطلان الاتفاقيات القانونية الدولية التي أدت إلى إقامة دولة إسرائيل، مع استغلال بعض الآراء العالمية الراضية للسياسة الإسرائيلية، مثل الحملة الأمريكية من أجل الحقوق الفلسطينية، والصوت اليهودي من أجل السلام؛ للتذكير بما يعانيه الشعب الفلسطيني، والكشف عن جرائم الاحتلال.

4- العوامل المؤدية إلى نجاح استراتيجية مقاومة التطبيع: (1)

- ولكي تنجح الاستراتيجية العربية في مقاومة التطبيع، لابد من توافر الآتي:
- تنقية الأجواء العربية - العربية، والفلسطينية - الفلسطينية؛ لإعادة الثقة المفقودة.
- ان يقود المثقفون العرب هذه الحركة؛ لمعرفة خطورة التطبيع، وتتبعهم لمراحلها.
- تقديم خطاب عربي بسيط ومركز يستهدف كل الفئات؛ للتعريف بالقضية الفلسطينية، وبخطورة التطبيع.

المطلب الثاني: تصور استراتيجية التعاون الاقتصادي الإنمائي العربي

نقرر بداية ان هذه الاستراتيجية لا تنفصل بحال من الأحوال عن التجارب التنموية في الدول النامية، التي سعت إلى تحقيق تنمية حقيقية؛ للقضاء على التضخم والبطالة، والتقليل من حدة التبعية الاقتصادية للغرب، وذلك من خلال تفعيل التكامل والتعاون الاقتصادي بينهما من خلال: (2)

1- في المجال التنموي: وذلك عن طريق:

- تنمية الموارد الطبيعية والبيئية.
- تنمية الموارد البشرية .
- تنمية وتطوير العلم والتكنولوجيا.
- النهوض بالتنمية في الدول الأقل نمواً.
- إصلاحات اقتصادية إضافية.

2- في المجال التجاري والاستثماري، وذلك من خلال

- تطوير التبادل التجاري البيني.

(1) المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، المؤشر العربي ، 2017-2018 برنامج قياس الرأي العام العربي ، 2020
(2) محمود صالح الكروي، العلاقات المورثانية الإسرائيلية من التطبيع الى التجميع، مجلة المستقبل العربي ، 2020، ص2

- تطوير الاستثمار البيئي.

3- في مجال العلاقات الدولية: ويتم ذلك عبر: (1)

- تنسيق العلاقات مع التكتلات الاقتصادية القائمة.

- نشر الأمن والسلم على المستوى الإقليمي.

- التنسيق مع الأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية .

- ترشيد استخدام المساعدات الدولية وتخفيف عبء المديونية.

4- في المجال التنموي، ويكون من خلال:

أ- تنمية الموارد الطبيعية والبيئية

تعتبر الموارد الطبيعية من أهم الثروات الأساسية في مجتمعات الدول النامية، حيث تعتمد في صادراتها إلى العالم الخارجي على هذه الموارد، لذلك يجب على الدول النامية في المنطقة التكاملية: (2)

- الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية والإمكانيات والثروات المتاحة (الاستخدام غير الجائر)

- استخدام الموارد الطبيعية لإنتاج سلع بكميات مثلى (الإنتاج المحدد بواسطة الطلب ومستوى ونمط أنشطة الاستهلاك ونمط الحياة) وبشكل دائم.

- اتخاذ سياسات مشتركة للحفاظ على إدارة وتطوير الموارد الطبيعية.

- التنسيق والتعاون بين الدول الأعضاء حول استخدام أساليب الإنتاج المناسبة في المنتجات الطبيعية.

- خلق روابط تنموية بين قطاع الموارد الطبيعية وقطاعات الاقتصاد الأخرى، من أجل تعزيز التنمية وحماية البيئة.

- فرض ضرائب على كل المنتجات التي تلحق ضرر بالبيئة.

- تنسيق الاستراتيجيات بين الدول الأعضاء من أجل عدم إلحاق ضرر بالبيئة، ومن جميع أشكال التلوث. مع الحفاظ على أجيال المستقبل.

- اتخاذ سياسات مشتركة للحد من النفايات الخطيرة ومقاومة كل أشكال التدهور البيئي.

- الحد من الإفراط في استخدام المواد الكيماوية.

- التفاوض بين الدول الأعضاء من أجل خلق اتفاقيات حول سياسة تنمية وإدارة وحماية الموارد الطبيعية والبيئية.

ب- تنمية الموارد البشرية:

يعتبر المورد البشري (الإنسان) المحرك الأساسي للنشاط الاقتصادي، لأنه هو مصدر الفكر والعمل والمنظم للاستخدام الأمثل لكافة الموارد الاقتصادية المتاحة، وذلك من خلال مقوماته العلمية

(1) سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التطوير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003، ص 51

(2) حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص 15

- والثقافية والاجتماعية والصحية... التي يتمتع بها، كما أن المورد البشري ثروة حقيقية وعنصر أساسي لكافة جهود التنمية والنمو، لذلك يجب على الدول النامية الأعضاء في التكامل الاقتصادي الآتي: ⁽¹⁾
- تنمية القدرات البشرية عن طريق التعليم والتدريب والتحفيز، والنهوض بها وتحسين أدائها ورفع كفاءتها.
 - تحقيق الرفاهية والسعادة للعمال.
 - التخفيض من حدة الفقر والحد من انتشاره.
 - تمكين الطبقات الفقيرة والمحرومة من التكيف على نحو أفضل مع الظروف والفرص الاقتصادية المتغيرة، وزيادة الانتفاع منها.
 - خلق فرص عمل ملائمة للاستفادة من القدرات البشرية.
 - اتخاذ خطة إقليمية لاستغلال الموارد البشرية.
 - زيادة الاستثمار في المورد لبشري.
 - تحقيق الاستخدام الأمثل للخبرة المهنية في الدول الأعضاء.
 - العمل على تحسين إحصائيات التنمية البشرية ومحاولة توحيد أساليبها.
 - إزالة العقبات أمام حركة العمال بين دول التكتل.
 - نشر الوعي بين الشعوب بأهمية التكامل وتحقيق أكبر قدر من المشاركة الشعبية في جهود التكامل والتنمية المشتركة.

ج- تنمية العلم التكنولوجي وتطويره: ⁽²⁾

- يعتبر العلم والتكنولوجيا من أهم الركائز الأساسية لتطوير المجتمعات في الوقت الراهن، ولتحقيق التنمية الشاملة. لهذا يجب على الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية:
- تشجيع البحوث العلمية والتكنولوجية المشتركة في مختلف المعاهد والجامعات، وتبادل البرامج التقنية والاتصال الإقليمي بين الدول الأعضاء.
 - إعطاء حرية الانتقال للعمال والمهندسين والخبراء والفنيين داخل المنطقة التكاملية، من أجل تبادل الخبرات والبرامج بين الدول الأعضاء.
 - التعاون في مجال الأبحاث العامة في المنطقة التكاملية.
 - خلق مناخ ملائم ومجلى للمنافسة داخل المنطقة التكاملية للعلماء والمهندسين والفنيين من أجل الحد من هجرة الأدمغة.
 - تخصيص ميزانية معتبرة للعلم والتكنولوجيا. مع تدعيم مؤسسات البحث العلمي والتكنولوجي.

(¹) سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة - الكوميسا، مجموعة ال-15، أوروبا الموحدة، المشاركة الأوربية الإفريقية المتوسطية، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001، ص 12

(²) عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003، ص 9

- مواكبة التقدم العلمي والتكنولوجي والنهوض بمستوى التكنولوجيا في المنطقة التكاملية، والحفاظ على حقوق الملكية الفكرية.

- بث الثقافة العلمية والتكنولوجية في أوساط المجتمعات.

- تحديث السياسات التعليمية وفي جميع المراحل بما يتناسب مع مستجدات هذا العصر.

د- دعم التنمية في الدول الأقل نمواً:

من أجل تحقيق تكامل فعال في أي منطقة تكاملية، يجب على الدول الأعضاء تقليل الفوارق في التنمية فيما بينهما، لهذا يجب النهوض بالتنمية في الدول الأقل نمواً وفي إطار مشترك، من أجل تمكين جميع الدول في الإسهام الفعال في الجهود التكاملية للاستفادة منها كما أن النهوض بالتنمية في الدول الأقل نمواً ليس بالأمر الهين ولتحقيق ذلك يجب: ⁽¹⁾

- تطوير البنية التحتية الخاصة بالنقل والطرق والموانئ والاتصالات وربطها مع الدول الأخرى.

- الاستثمار في الخدمات الاجتماعية والحماية الاجتماعية بما فيها التعليم والصحة والضمان الاجتماعي وغيرها.

- تحسين مناخ الاستثمار للأجانب والمحليين وتحسين القاعدة الإنتاجية.

- الاستثمار في مجال البحث والتطوير ونشر المعلومات.

- النهوض بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وربطها بالمشروعات المشتركة في المنطقة التكاملية.

- رفع المستوى المعيشي لشعوب هذه الدول وتحسين دخولهم وزيادة فرص العمل وتحسين ظروفه.

- تحسين مختلف الخدمات بمختلف أنواعها وتنميتها.

- تنمية وتطوير القطاع الزراعي والصناعي.

- تطوير أداء القطاع العام وتحسينه وإعادة هيكلة، وتفاعل الحكومات أكثر وبفاعلية مع المجتمع المدني.

5. في المجال التجاري والاستثماري ⁽²⁾:

أ- تطوير التجارة البينية في منطقة التكامل الاقتصادي:

تعتبر التجارة مصدراً تعتمد عليه أغلبية الدول النامية لتمويل التنمية، لذلك فموضوع تخفيض القيود على التجارة الخارجية يساعد على ذلك، ويبدو أن استراتيجيات التكامل الإقليمي القائمة بين الدول النامية لم تحرز حتى الوقت الراهن سوى على آثار ضعيفة على حجم وأنماط التجارة سواء كان بين الدول الأعضاء أو على الصعيد الدولي، كما أن المدخل التجاري للتكامل الاقتصادي يعتبر من أهم المداخل التكاملية

⁽¹⁾ محمد آدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، www.amabaa.org/nba43/sondop.html

⁽²⁾ سليمان المنذري، تحرير التجارة العربية البينية بين المناطق الجزئية والاتفاقيات الثنائية والمنطقة العربية، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الإستراتيجية، www.ahram.org.eg

- الأخرى لتفعيل وتحقيق التكامل، وبالتالي التعجيل في التنمية الاقتصادية، وتشجيع التجارة بين الدول الأعضاء في المنطقة التكاملية للدول النامية . لذا يجب على هذه الأخيرة مراعاة ما يلي: ⁽¹⁾:
- العمل على صياغة سياسة تجارية ملائمة وتحسين الانفتاح الاقتصادي.
- العمل بالتقنيات الحديثة والطرق الأكثر فاعلية لقيادة المعاملات التجارية.
- تشجيع التنوع في الإنتاج السلعي، لأن فرص السوق الجديدة موجودة ومتنوعة ومفتوحة باستمرار .
- التنوع في هياكل الإنتاج والابتعاد عن تماثلها كما هو حاصل، حتى لا تجعل اقتصاديات المنطقة المتكاملة متنافرة.
- مواجهة تحديات الواردات المنافسة وغزو الأسواق الدولية لتنمية الصادرات.
- مساعدة المشروعات صغيرة ومتوسطة الحجم وتحسين أدائها.
- تطبيق تكنولوجيا المعلومات لتبسيط التجارة استيرادا وتصديرا بين الدول الأعضاء، خاصة فيما يتعلق بتقديم المعلومات والأدوات الخاصة بالمعاملات المتعلقة بالتجارة، ولتخفيف التكامل في التجارة العالمية
- إعادة هيكلة وتطوير قطاع النقل والمواصلات والاتصالات لتنمية التبادل التجاري البيني، وللتقليل من تكاليف النقل وتسهيل الاتصال بين أسواق دول التكتل.
- العمل على إزالة مختلف القيود والإجراءات الإدارية التي تعيق المبادلات التجارية البينية.
- تطوير آليات التمويل والضمان لعمليات الاستيراد والتصدير .
- نشر المعلومات التجارية بين المصدرين والمستوردين في المنطقة التكاملية
- الاستفادة من التقارب الجغرافي والثقافي لتنشيط التبادل التجاري البيني.
- الالتزام بكافة الاتفاقيات والقرارات المتعلقة بتحرير المبادلات التجارية، والعمل على توحيد السياسات التجارية في الدول الأعضاء، بغرض تحقيق بعض الأهداف المشتركة فيما يخص السياسات الاقتصادية والمالية.
- تعزيز قدرة الدول الأعضاء للاشتراك بفاعلية في النظام التجاري الدولي، وقدرتها على التعامل مع القضايا الحديثة في مجال التجارة الدولية.
- تنمية التجارة الالكترونية مع تنمية القدرات البشرية من أجل ذلك.
- وجود نظام فعال لفض المنازعات التجارية التي تحدث بين الدول الأعضاء، وتشجيع اتخاذ الحلول المشتركة التي تعترض تيسير التجارة البينية.

(¹) مصطفى عبد الله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
www.rezgar.com/debat/show.art.Asp ?Aid= 29979

ب- تطوير الاستثمار البيني وتهيئة المناخ للعمليات الاستثمارية ::

يعتبر تدفق الاستثمار بين الدول من أهم مظاهر العولمة الاقتصادية، ويعتبر الاستثمار أيضا عنصر حيوي مكمل للجهود الإنمائية الوطنية عن طريق نقل التكنولوجيا والمعارف وغيرها.⁽¹⁾ ومن المعلوم أن الاستثمار الأجنبي المباشر يتدفق للدول التي تتمتع بمجموعة من المزايا (كوفرة الموارد الطبيعية، وتوفر الأسواق الكبيرة والعمالة ذات الأجور المنخفضة، والموقع الجغرافي.....)، ويعمل على حل الكثير من المشاكل التي تواجهها الدول النامية (كالفقر والبطالة...)، ويعتبر دعامة للنمو والتنمية والتكامل الاقتصادي.⁽²⁾

ومن أجل تطوير الاستثمار البيني بين الدول النامية، الذي يعتبر كأداة لتفعيل التكامل الاقتصادي في هذه الدول، يجب عليها:

- تحسين البيئة الاستثمارية من خلال إصدار التشريعات الجاذبة للاستثمار وتسهيل الإجراءات وتقديم الحوافز.
- أن توفق الدول الأعضاء بين تحرير انتقال رؤوس الأموال على كل من المستوى الإقليمي والمستوى الدولي .
- إزالة العوائق بين الدول الأعضاء التي تحد من انتقال رؤوس الأموال فيما بينها، هذا ما يتيح فرصا في المنطقة التكاملية، أي جعل منطقة استثمار موحدة.
- تحويل المدخرات الوطنية إلى استثمارات، والحد من استثمارها في الأسواق المالية الدولية، وذلك من أجل دعم التكامل.
- التعريف بفرص الاستثمار المتاحة وما توفره من فوائد ومزايا في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق إنشاء شبكة معلومات موحدة عن تلك الاستثمارات وتوفير جهاز إعلامي فاعل.
- تنسيق التشريعات والإجراءات الوطنية الخاصة بالاستثمار واتخاذ الإجراءات اللازمة للقضاء على الرشوة والفساد والتحايل.
- فتح المجال للمواطنين في المنطقة التكاملية للاستثمار في أي دولة عضو، إضافة إلى منحهم المعاملة الوطنية دون تمييز، أي تذليل العقبات التي يلاقيها المستثمرين في المنطقة التكاملية.
- إنشاء مؤسسات مشتركة للاستثمار من أجل زيادة الاستثمار البيني.
- الحد من هجرة الاستثمارات خارج المنطقة التكاملية.
- الاستفادة من الفرص التي تتيحها المنظمة العالمية للتجارة والعولمة في مجال حرية انتقال رؤوس الأموال.

(1) محمد جمال باروت، منطقة التجارة الحرة بين الخطوة الصغيرة والطموح الكبير،

2. www.arabrenewal.com/Index.PHP?rd=AI&AIO=3365

(2) مصطفى عبد الله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،

3. www.rezgar.com/debat/show.art.Asp?Aid=29979

- تامين مناخ استثماري شفاف ومستقر.

6- في مجال العلاقات الدولية (العالمية - العربية - والقارية):⁽¹⁾

ينبغي على الدول النامية مراجعة دروس الماضي وتجارب الدول التي سبقتها في مشروع التكامل الاقتصادي خاصة المتقدمة، كتكتل الاتحاد الأوروبي وتكتل "النافتا"... إضافة إلى ذلك يجب عليها معرفة كل المعلومات عن هذه التكتلات، وكيفية اتخاذ القرارات فيها لتحديد كيفية التعامل معها للحصول على أقصى فائدة من هذا التعامل في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ومحاولة ربط علاقاتها بها لتحديد العقبات التي تعترض دخول أسواقها.⁽²⁾ كما تعمل جاهدة للتعامل مع هذه التكتلات الاقتصادية كتكتلة اقتصادية واحدة، عوضاً أن تتعامل معها بانفراد لتمكنها من التعامل معها من موقع التكافؤ لا من موقع التبعية، ومحاولة التصدي للمشروعات الإقليمية الأخرى البديلة للتكامل الاقتصادي في مناطق الدول النامية، التي قد تؤدي إلى فشل التكامل وتفكيك الدول المتكاملة، وخير دليل على ذلك لما هو حاصل في المنطقة العربية من خلال مشروع الشراكة الأوروبية المتوسطية ومشروع السوق الشرق أوسطية، وفي مجال علاقاتها الدولية أيضاً يجب عليها:⁽³⁾

1- نشر السلم والأمن على مستوى الأقاليم المتوترة

2- التنسيق مع الأنظمة المالية والنقدية والتجارية الدولية.

2- ترشيد استخدام المساعدات الدولية وتخفيف عبء المديونية.

المطلب الثالث: نموذج سيناريو التعاون والتكامل الاقتصادي العربي:

مما لا شك فيه تعزيز العلاقات التجارية العربية - العربية سيهم - بشكل فعال - في حلّ المشكلات الاقتصادية، ورفع مستوى المعيشة دون اللجوء إلى أي شكل من أشكال التطبيع مع إسرائيل، أو الدخول في تكتلات اقتصادية تصب في مصلحة الدل الغربية، دون أن يعني ذلك انعزال الدول العربية عن الحركة الاقتصادية العالمية، وإنما تقديم المصالح الاقتصادية العربية على ما سواها؛ لتقليل حجم الآثار السلبية على اقتصاديات الدول العربية؛ بسبب التطبيع، أو بسبب العولمة.⁽⁴⁾ وقد قدمت الأدبيات الاقتصادية العالمية ثلاثة نماذج أو طرق لقياس الآثار الاقتصادية المحتملة على السياسات التجارية وتقييمها، وهي:

(1) مغاوري شلبي، منطقة التجارة الحرة حلم عربي أم زواج على ورق طلاق،

www.Islam/online.net/IoL_arabic/dowailia/nammacia_12-2-00/namaa.asp,

(2) حمد أحمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، مجلة

العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، يونيو ٢٠١٦.

(3) الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوروبية 8-9 ماي 2004،

جامعة سطيف، الجزائر.

(4) مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة، ورقة عمل مقدمة لندوة وزارة التخطيط حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد

السعودي 2020، أكتوبر 2000، www.rezgar.com/debat/word.azrt?aid=5159

1. نموذج التوازن العام.
2. نموذج التوازن الجزئي.
3. نموذج السلاسل الزمنية.

ولا بد من الإشارة إلى أن نتائج هذه النماذج لا تشكل توقعات اقتصادية دقيقة، بل هي تعبر عن مدى تغير الاقتصاد ومكوناته نتيجة الاعتماد سياسة أو حزمة سياسات جديدة. وحسب النماذج بالاستناد إلى مرونات كمية متعلقة بالإنتاج والتجارة، ولذلك تتأثر بتغير قيمة هذه المرونات.⁽¹⁾ غير أن قياس مدى تأثير السيناريوهات المطروحة بالمرونات في نموذج عالمي مثل ميراج، حيث يصل عددها إلى الآلاف، شبه مستحيل. وشهدت عملية تطوير ميراج منذ عام 2000 تحديث المرونات المستخدمة كلما توقرت حسابات جديدة على مستوى الدول وعناصر الإنتاج والاستهلاك والتصدير والاستيراد. ويتوقف حجم الآثار الاقتصادية الناجمة عن تغيير سياسة تجارية على خصائص الاقتصاد وطبيعة السياسات المطبقة قبل التغييرات الضريبية والدعم، ودرجة التشوهات بين قطاعات الإنتاج، وحجم الطلب المحلي وتركيبته، وهيكلة التجارة الخارجية وخصائصها. فعندما يكون مستوى الحماية الجمركية منخفضة أصلاً، لن يؤدي رفع ما تبقى من القيود الجمركية إلى النتائج نفسها التي يتوقع تحقيقها من إلغاء تعرفات جمركية مرتفعة. وفي مثل هذه الحالات المركبة والمعقدة، لا تكفي النظرية الاقتصادية بحد ذاتها لتقييم آثار هيكلية السياسة التجارية.⁽²⁾

وبما أن تقييم مسارات استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإنشاء اتحاد جمركي يشمل العديد من البلدان، لا يفي بالغرض استخدام نموذج توازن عام البلد واحد (Single Country CGE model)، فقد كان لا بد من تطوير واستخدام نموذج عالمي للتوازن العام يستوعب أكبر عدد ممكن من البلدان العربية وشركائها التجاريين، ويعتبر الأداة الفضلى للتقييم في هذا السياق. والجدير بالذكر أن هذه هي المرة الأولى التي يجري فيها تطوير واستخدام هذا النوع من النماذج التقييم مسارات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي.⁽³⁾

ويتناول هذا الجزء حزميتين من مسارات تدعيم التكامل الاقتصادي العربي، تعني الحزمة الأولى منها باستكمال تفكيك القيود الحمائية المفروضة على التجارة البينية بالسلع وإنشاء اتحاد جمركي عربي، بينما تشمل الثانية مسارات إضافية منها تحرير تجارة الخدمات، وتحقيق المزيد من المرونة في تنقل العمال العرب بين البلدان العربية وتطوير السلاسل الإنتاجية العربية، وتخفيض تكاليف التجارة. ولتقييم وتحليل

4. (www.Mowaten.org/economy/12-04/economy/16122004/htm) لويس جيبقة، تطورات مهمة في التجارة الدولية،⁽¹⁾

(2) جاسم بن محمد القاسمي، التكتل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، إنجازاته وتحدياته، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 82

(3) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003 - 2002، ص 6

آثار مختلف هذه المسارات، جرى استخدام أساليب كمية وأدوات تحليلية مختلفة، غير أن نموذج التوازن العام العالمي ميراج كان أهم الأدوات التحليلية المعتمدة.

وتعتمد هذه النماذج الثلاث على محاكاة مختلف الأسواق الاقتصادية؛ للوصول إلى أفضل نموذج يناسب التعاون الاقتصادي العربي.

ويتيح نموذج التوازن العام تقييم الآثار المتوقعة والناجمة عن محاكاة سياسة اقتصادية معينة، مما يزيد من أهمية هذا النموذج، مقارنة باستخدام أي سيناريو آخر لتطوير الاقتصاد والتعاون العربي.

المطلب الرابع: مسارات تدعيم التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

نقرر - بداية - صعوبة التنبؤ بمسار المفاوضات التجارية العربية - العربية، الدائرة حول معايير التشريعات الاقتصادية الموحدة التي سينجم عنها قيام لاتحاد الجمركي العربي الموحد؛ نظراً لارتباط الاقتصاديات العربية وتقيدها بالأحكام التجارية المتعددة الأطراف الواردة في المادة (24) من اتفاقية الجات الموقعة سنة 1994، وبما ستقر عن المفاوضات الدائرة حولها، بالإضافة إلى الالتزامات والأعباء الملقة على اقتصاديات الدول العربية؛ بسبب انخراطها في منظمة التجارة الدولية.⁽¹⁾

يضاف إلى ما سبق، أن ثمة عقبات أخرى قانونية وفتية قد تحول دون إقامة الاتحاد الجمركي العربي، والتي تكمن في تعدد الاتفاقيات الاقتصادية التي وقعتها الدول العربية مع غيرها، والتي ستطالب حتماً - بتعويضات مالية؛ بسبب عدم وفاء الدول العربية بالتزاماتها تجاهها، فيما يخص المزايا الممنوحة لهذه الدول، وهو ما يفرض على الدول العربية مراجعة هذه الاتفاقيات؛ لتجنب أضرارها، إذا ما تم إقامة الاتحاد الجمركي الموحد بينهما.⁽²⁾

ولا يعني ذلك تثبيط الهمم العربية، وإنما إعطاء صورة تقريبية للعقبات التي يمكن أن يواجهها الاتحاد الجمركي العربي، وهو ما يدعو إلى ضرورة إيجاد توازن بين إقامته وبين التزامات الدول العربية الاقتصادية العالمية والإقليمية على حدّ سواء، وذلك من خلال مسارين:

الأول: استكمال منطقة التجارة العربية الكبرى.

الثاني: استمرار إقامة الاتحاد الجمركي العربي وفقاً للأوضاع الاقتصادية الراهنة. ويندرج تحت هذا المسار ثلاث سيناريوهات يوضحها الجدول الآتي:

(1) عبد المنعم غفر وأحمد عزت مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999، ص 97

(2) عبد القادر محمد عبد القادر عطية، مرجع سابق، ص 36

الجدول رقم (20) تعميق التكامل التجاري العربي: المسارات والسيناريوهات والفرضيات المعتمدة

المسار والسيناريو	الفرضيات
السيناريو المرجعي	يفترض هذا السيناريو تطور الاقتصادات العربية في غياب أي إجراءات اقتصادية أو تجارية جديدة.
المسار الأول	استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى
السيناريو الأول	استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى من خلال رفع جميع القيود التجارية الجمركية وغير الجمركية المتبقية على التجارة البينية العربية
المسار الثاني	إنشاء الاتحاد الجمركي العربي.
السيناريو الثاني	إنشاء الاتحاد الجمركي العربي باعتماد هيكل التعريفات الجمركية لبلدان مجلس التعاون الخليجي مع اعتماد فرضية أن تغي باقي بلدان العالم التعريفات الجمركية التي كانت تطبقها على البلدان العربية غير الخليجية بالتعريفات التي تطبقها حالياً على وارداتها من بلدان الخليج، مما يعني فقدان بعض الامتيازات التجارية لبعض البلدان العربية في بعض الأسواق العالمية (كصادرات دول إعلان أغادير إلى أسواق الاتحاد الأوروبي وتركيا ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة التي ترتبط معها باتفاقات تجارة حرة)، وانفتاح العديد من الأسواق الهامة (كالصين والهند وأمريكا الشمالية) أمام صادرات البلدان من خارج مجلس التعاون الخليجي، وكذلك اشتداد تنافسية السلع المستوردة من باقي بلدان العالم في أسواق البلدان العربية من خارج مجلس التعاون الخليجي.
السيناريو الثالث	إنشاء الاتحاد الجمركي العربي باعتماد هيكل التعريفات الجمركية الدنيا التي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي على وارداتها من خارج الاتحاد، مع الإبقاء على شروط التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي، واعتماد فرضية أن تغر باقي دول العالم التعريفات الجمركية التي كانت تطبقها على الدول العربية بتعريفات تتلائم وهيكل التعريفات العربية الموحدة الجديدة، مما يعني فقدان بعض الامتيازات التجارية (مثلاً في السوق الأمريكية بالنسبة للأردن والمغرب التي ترتبط مع الولايات المتحدة الأمريكية باتفاقات تجارة حرة).
السيناريو الرابع	استثناء تجارة السلع الزراعية من مشروع الاتحاد الجمركي، مع تطبيق فرضيات السيناريو الثالث.

المصدر : تقرير مشروع التكامل العربي (مجلس الوحدة الاقتصادية)

المطلب الخامس: السيناريوهات المتوقعة لتحقيق آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي:

السيناريو الأول: استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بما يسهم بشكل فعال في إقامة الاتحاد الجمركي العربي.⁽¹⁾

السيناريو الثاني: اعتماد التعريفات الجمركية الخليجية كأسس لتقييم الآثار الناجمة عن إقامة اتحاد جمركي عربي موحد، بوصف هذه التعريفات هي التجربة الوحيدة القائمة بالفعل عربياً، وبوصفها - أيضاً - الأقل

(1) عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2005، ص 84

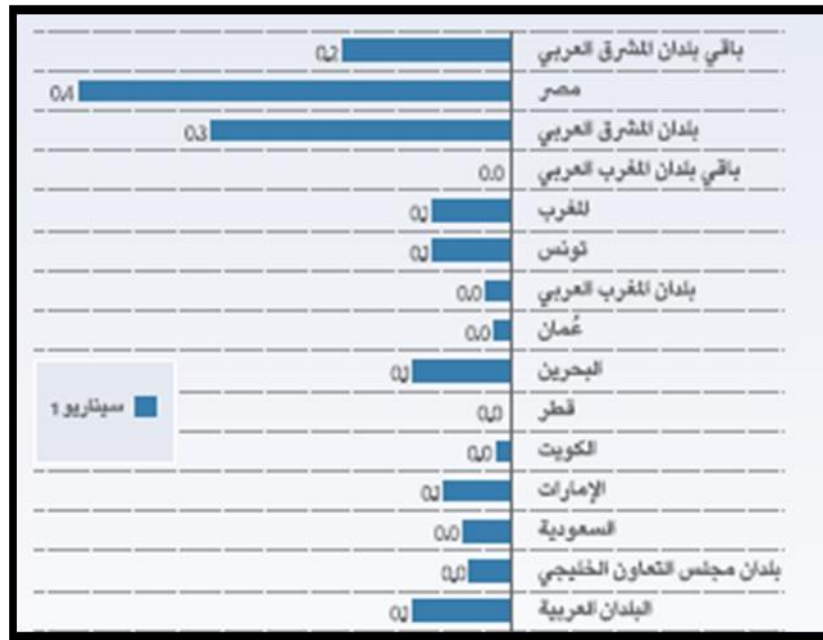
والأدنى عربياً، وإن الاقتصاديين في منظمة التجارة العالمية، الذين تربطهم علاقات اقتصادية مع الدول العربية، كالاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة الأمريكية، التي قد تلجأ إلى تطبيق التعريف العربية خارج دول الخليج؛ نظراً لخفض تعريفاتها.⁽¹⁾

السيناريو الثالث: يفترض أن تعتمد التعريف الجمركية للاتحاد الجمركي العربي على التعريفات الجمركية الأدنى القائمة بالفعل بين الدول العربية التي تربطها اتفاقيات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، ومن ثم تكون التعريف الجمركية على أي سلعة مستوردة هي التعريف الأدنى، مقارنة بغيرها من الدول غير الداخلة تحت مظلة الاتحاد العربي الجمركي.⁽²⁾

ولتحقيق هذه المعادلة الصعبة، يتعين الدول العربية الأعضاء في الاتحاد الجمركي العربي توفير أوضاعهم والتزاماتهم الاقتصادية مع الشركاء التجاريين في منظمة التجارة العالمية وفقاً للمادة (24) من اتفاقية الجات.

السيناريو الرابع: يفترض استثناء السلع والمنتجات الزراعية من اتفاق الاتحاد الجمركي العربي.

الشكل رقم (6) استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية



المصدر: تقرير مشروع التكامل العربي (مجلس الوحدة الاقتصادية)

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغير النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح جميع الأشكال في هذا العمل تشمل بلدان المغرب العربي: تونس، والجزائر وليبيا،

⁽¹⁾ أسامة المجذوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001، ص 41

⁽²⁾ عمر صقر، مرجع سابق، ص 109

والمغرب وبلدان المشرق العربي: الأردن، والجمهورية العربية السورية، والعراق، ولبنان، ومصر، واليمن، باقي بلدان المغرب العربي» تشير إلى جميع بلدان المغرب العربي باستثناء المغرب وتونس، و«باقي بلدان المشرق العربي» تشير إلى بلدان المشرق العربي المذكورة باستثناء مصر. المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج، غير التفضيلية بين البلدان العربية وباقي بلدان العالم، والاكتفاء بتحرير التجارة البينية العربية في السلع الزراعية.

ويعرض هذا السيناريو رغم إدراك عدم جدواه، لإظهار الأثر السلبي لتحرير القطاع الزراعي على بعض البلدان العربية. فأهم المنافع من إقامة اتحاد جمركي تنتج من إزالة جميع الحواجز الجمركية بين البلدان، واستثناء السلع الزراعية من مشروع الاتحاد الجمركي العربي يعني تقويض جدوى هذا الاتحاد. لذلك كان الهدف من إجراء هذا السيناريو بيان أهمية دراسة حلول كفيلة بحماية المزارعين العرب في البلدان التي قد تتضرر من تخفيض تعريفاتها الجمركية على السلع الزراعية التي تتمتع بمستويات دعم مرتفعة في البلدان المتقدمة، التي هي في نفس الوقت أهم مصدري هذه السلع للبلدان العربية. ومن هذه الحلول، تعويض البلدان العربية المتضررة من البلدان المستفيدة، أو توحيد التعريفات الجمركية العربية على السلع الزراعية اعتماداً على أعلى نسب مطبقة حالياً، الأمر الذي يقتضي مراعاة التزامات الدول العربية في منظمة التجارة العالمية وانعكاسات هذا الإجراء على فاتورة واردات البلدان العربية المستوردة الصافية للغذاء.

نتائج تطبيق سيناريوهات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي:

يمكن إيجاز نتائج تطبيق السيناريوهات المتصورة للتعاون الاقتصادي العربي في الآتي:

1- استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

من الثابت المحقق إن إقامة منطقة التجارة الحرة العربية سيؤدي إلى زيادة الناتج المحلي للبلدان العربية. فعلى سبيل المثال لا الحصر، سيرتفع الناتج المحلي الإجمالي المصري بنسبة 0.4% في العام بعد إقامة المنطقة الحرة العربية.

وسيكون لاستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أثر أكبر على مستويات الرفاه في البلدان العربية، منه على الناتج المحلي الإجمالي. فالعوامل التي تؤثر إيجاباً على الرفاه كثيرة، ومن أهمها تحسن القدرة التنافسية، وتطور الإنتاج، وتراجع مؤشر الأسعار، وبالتالي تحسن أحوال القطاع الأسري الذي يعتبر من أهم عوامل التغير في مستويات الرفاه. ولا يتوقع أن يحدث تراجع يذكر في الرفاه نتيجة لتقلص العوائد الحكومية من التعريفات الجمركية بما أنها منخفضة في الأصل والتجارة البينية العربية ضعيفة.

أما فيما يتعلق بالتأثير على الصادرات العربية، فينتضح أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيؤدي إلى زيادة طفيفة في قيمة الصادرات العربية الإجمالية وزيادة ملحوظة في الصادرات البينية العربية، خاصة بالنسبة إلى البلدان من خارج مجموعة مجلس التعاون الخليجي. وبين دول الخليج، تسجل

صادرات الإمارات العربية المتحدة تطورات هامة، إذ تتميز بتطور البنية التحتية الداعمة للتجارة الخارجية وقلة العراقيل اللوجستية. وعلى صعيد المنطقة، يتوقع أن يؤدي استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى إلى زيادة في التجارة العربية البينية قدرها 7.8 % بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي.

ويتوقع أن تكون مصر والمغرب وباقي بلدان المشرق العربي في صدارة البلدان المستفيدة، إذ يتوقع أن ترتفع صادرات مصر إلى البلدان العربية بنسبة 15.6 % في 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي (الشكل 6)، مستفيدة من استكمال انفتاح العديد من الأسواق العربية أمام صادراتها، فتسجل زيادة بمعدل أربع مرات إلى الجزائر وليبيا وباقي بلدان المشرق العربي. أما من ناحية الواردات البينية، فتسجل نسبة نمو تصل إلى 14.6 في باقي بلدان المغرب العربي بينما تصل هذه النسبة إلى 18.5 % في باقي بلدان المشرق العربي.

وبالرغم من التطور الملحوظ في التجارة العربية البينية، يبقى نمو التجارة الخارجية الكلية للبلدان العربية محدودة، لا يتجاوز 0.5%. ومرد هذا الضعف إلى تدني نسبة التجارة البينية العربية من مجموع تجارة البلدان العربية.

وكلما كانت نتائج مسار تدعيم التكامل الاقتصادي العربي إيجابية على الناتج المحلي الإجمالي، تكون كذلك على سوق العمل، وخاصة إذا تزايد الإنتاج في قطاعات تستوعب أعداد كبيرة من القوى العاملة. وانطلاقاً من هذه العلاقة، يتبين أن آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على البطالة ستكون محدودة في المتوسط، وإن كانت ستتباين بين بلد وآخر.

أن الآثار المتوقعة على معدلات البطالة في صفوف القوى العاملة الماهرة ستكون منعقدة في بلدان الخليج باستثناء المملكة العربية السعودية (تراجع بنسبة 0.1 نقطة مئوية تقريباً في نسبة البطالة بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي)، لكنها ستكون إيجابية للعديد من البلدان العربية الأخرى كمصر التي ستشهد تراجعاً في معدل بطالة القوى العاملة الماهرة يناهز 0.3 نقطة مئوية في عام 2020، ومعظم باقي بلدان المشرق العربي نتيجة لتطور صادراتها البينية وبالتالي نمو قدراتها الإنتاجية.

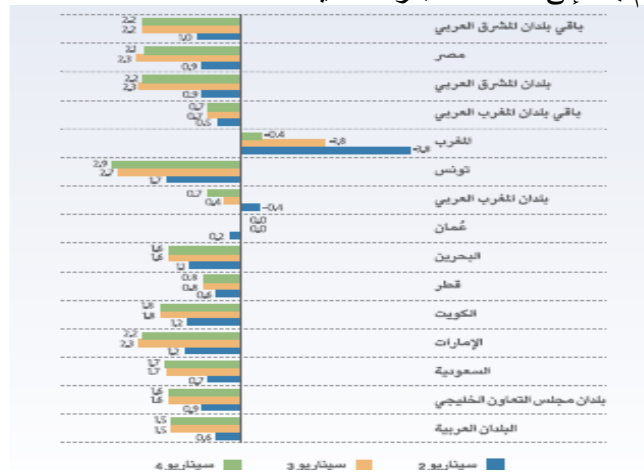
أما على مستوى التغيير الهيكلي للقدرات الإنتاجية، فقد أبرزت نتائج تقييم استكمال ويبين الشكل السابق الآثار المتوقعة على البطالة في صفوف القوى العاملة غير الماهرة. فباستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي وباقي بلدان المغرب العربي، أي الجزائر وليبيا، ستشهد جميع البلدان العربية انخفاضاً في معدلات البطالة يتراوح بين 0.1 و 0.5 نقطة مئوية بين القوى العاملة غير الماهرة في عام 2020 مقارنة بالسيناريو العادي.

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغير النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج.

منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى غياب أي تغيير في التركيبة القطاعية الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان العربية، خاصة تلك التي يهيمن القطاع النفطي والحكومي عليها. أما تونس والجمهورية العربية السورية ولبنان ومصر فتشهد بعض التغيير، وإن كان لا يزال ضعيفا. وتعتبر هذه النتائج متوقعة نظرا للمستويات الضعيفة للتعريفات الجمركية المتبقية على التجارة البينية العربية، وعدم تقييم آثار رفع القيود غير الجمركية والتي تعتبر من أهم العراقيل أمام تطور التجارة البينية العربية، بالإضافة إلى ارتفاع تكاليف التجارة من نقل وشحن ومراقبة جمركية.

إنشاء اتحاد جمركي عربي

وفيما يتعلق بالسياسات التجارية، يمكن تقسيم البلدان العربية إلى ثلاث مجموعات أساسية. تتكون المجموعة الأولى من بلدان مجلس التعاون الخليجي (الإمارات العربية المتحدة، والبحرين، وعمان، وقطر، والكويت - والمملكة العربية السعودية والتي استكملت منذ 2003 إنشاء الاتحاد الجمركي الخليجي، اعتمادا على تعرفه جمركية موحدة ومنخفضة لا تتجاوز 5% لمعظم السلع. أما المجموعة الثانية - فتتكون من البلدان الأعضاء في مشروع الشراكة الأورومتوسطية والتي ترتبط باتفاقات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي، وفيما بينها باتفاقية أغادير، وهي الأردن وتونس ومصر والمغرب أما المجموعة الثالثة، فتضم باقي البلدان العربية والتي لم تنضم بعد إلى منظمة التجارة العالمية.⁽¹⁾



الشكل (7) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الناتج المحلي الإجمالي في البلدان العربية

المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014)

الجدير بالذكر، أن اتفاقيتي الاتحاد الجمركي الخليجي اتفاقية أغادير للتجارة الحرة، قد اعتمدنا عادة على التجارب الموجودة في المنطقة المعنية، فقد تم التركيز في هذا العمل على فرضيتين حول هيكل التعريفات الجمركية التي يمكن أن تعتمدها البلدان العربية في إنشاء الاتحاد الجمركي العربي ففيما تعتمد الفرضية الأولى على تبني التعريفات الجمركية الخليجية الموحدة، تتبنى الفرضية الثانية التعريفات الجمركية الدنيا التي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي وتركيا ودول الرابطة

⁽¹⁾ سامي عفيفي، مرجع سابق، ص 110

الأوروبية للتجارة الحرة على وارداتها من خارج هذه الدول، كأساس للتعرفة الجمركية الموحدة. كما تم افتراض أن تتخفف تكاليف التجارة كنتيجة لتخفيف المعاملات الحدودية على التجارة البينية، بنسبة 2 % .
ويبين الشكل السابق آثار إنشاء الاتحاد الجمركي العربي على تطور الناتج المحلي الإجمالي ومستويات الرفاه في البلدان العربية. وبالرغم من أن النتائج في معظمها إيجابية، فإنها تختلف باختلاف السيناريوهات، وتتباين بين البلدان العربية. فاعتماد التعريفات الجمركية الخليجية سيؤدي إلى نمو إضافي في الناتج المحلي العربي الإجمالي بنسبة 0.6 % في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. غير أن هذه الأرباح لن تكون شاملة لجميع بلدان المنطقة، ففي حين ستحقق بلدان مجلس التعاون الخليجي أعلى زيادة في ناتجها المحلي الإجمالي (0.9 % إضافية في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي).

ويتوقع أن تتضرر بلدان المغرب العربي من هذا السيناريو، حيث سيتراجع الناتج المحلي الإجمالي لهذه البلدان بنسبة 0.4 % في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. وستكون المملكة المغربية أشد البلدان تضررا مع انخفاض متوقع في ناتجها المحلي الإجمالي تقارب نسبته 3.8 % في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. ويمكن إرجاع هذه الخسائر لبلدان المغرب العربي عموما والمملكة المغربية خصوصا إلى المنافسة الشديدة التي سيتعرض لها القطاع الزراعي فيها، نتيجة للتخفيض السريع والكبير في مستويات الحماية الجمركية التي تفرضها على مستورداتها الزراعية من أكثر من 100 % لبعض السلع مقارنة بالمستويات السارية في بلدان مجلس التعاون الخليجي حيث لا تتجاوز التعرفة 5 % على معظم السلع الزراعية. لهذه الأسباب ولأهمية القطاع الزراعي والذي يساهم بنسبة تتراوح بين 10 و 15 % من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من البلدان العربية نمير الخليجية، فإن اعتماد التعريفات الجمركية الخليجية على السلع الزراعية سيكبد هذه البلدان خسائر كبيرة على مستوى القطاع الزراعي نفسه، وعلى مستوى الاقتصاد ككل، كما هي الحال بالنسبة إلى المغرب.

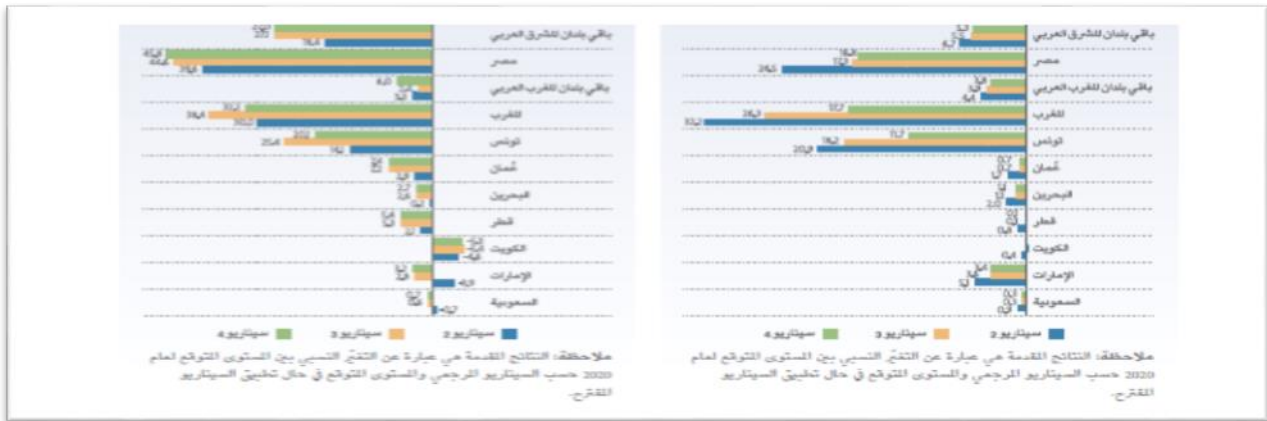
ويتبين من الشكل (7) أن إنشاء اتحاد جمركي عربي باعتماد التعرفة الجمركية الموحدة البلدان مجلس التعاون الخليجي سيكون له أثر إيجابي ملموس على مستويات الرفاه في البلدان العربية، حيث المستفيد الأكبر من التخفيض الجمركي سيكون المستهلك العربي.

خلافًا للسيناريو السابق، سيؤدي اعتماد التعريفات الجمركية الدنيا التي تعتمدها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي إلى نتائج أكثر إيجابية على مستوى الناتج المحلي الإجمالي لجميع البلدان والمناطق باستثناء المغرب، وإن كانت خسارة المغرب في هذا السيناريو أقل من نصف الخسائر التي كان سيتحملها في حالة إقرار التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة كأساس لبناء الاتحاد الجمركي العربي، ويرتبط تأثر الاقتصادات العربية باعتماد التعرفة الجمركية العربية الموحدة بالفارق بين الحماية الجمركية الحالية والتعرفة الجمركية الموحدة لكل سلعة من جهة، ونسبة مساهمة مختلف السلع التي ستشهد تغيرا جذريا في مستوى الحماية التي تتمتع بها في اقتصادات الدول العربية من جهة أخرى.

ويبين السيناريو الرابع أن استثناء سيؤدي اعتماد السلع الزراعية من اتفاقية الاتحاد الجمركي، التدخلات مع تحرير التبادل فيها بين البلدان العربية سيكون مفيدة للعديد من البلدان العربية بما الجمركية الدنيا أنها ستتمكن من مواصلة حماية هذا القطاع مشروع أغادير الاستراتيجي والمحافظة على مستويات الإنتاج ودخل المنتجين.

أما على مستوى الرفاه، سيكون لاستثناء التام إيجابية على السلع الزراعية من اتفاقية الاتحاد الجمركي العربي انعكاسات إيجابية على جميع بلدان الدخل من المغرب العربي ومتبينة على بلدان المشرق اعتماد التعرفة العربي بما فيها بلدان مجلس التعاون الخليجي. ففيما ستكون الآثار ضعيفة على الجمركية كل من الكويت والمملكة العربية السعودية، الخليجية ستكون عمان الخاسر الأبرز في حالة اعتماد التعرفة الجمركية الدنيا لدول إعلان أغادير.

ملاحظة: النتائج المقدمة هي عبارة عن التغير النسبي بين المستوى المتوقع لعام 2020 حسب السيناريو المرجعي والمستوى المتوقع في حال تطبيق السيناريو المقترح المصدر: محاكاة الإسكوا باستخدام نموذج ميراج



الشكل (8) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي

الشكل (9) آثار إنشاء اتحاد جمركي عربي على الصادرات البينية العربية

المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014)

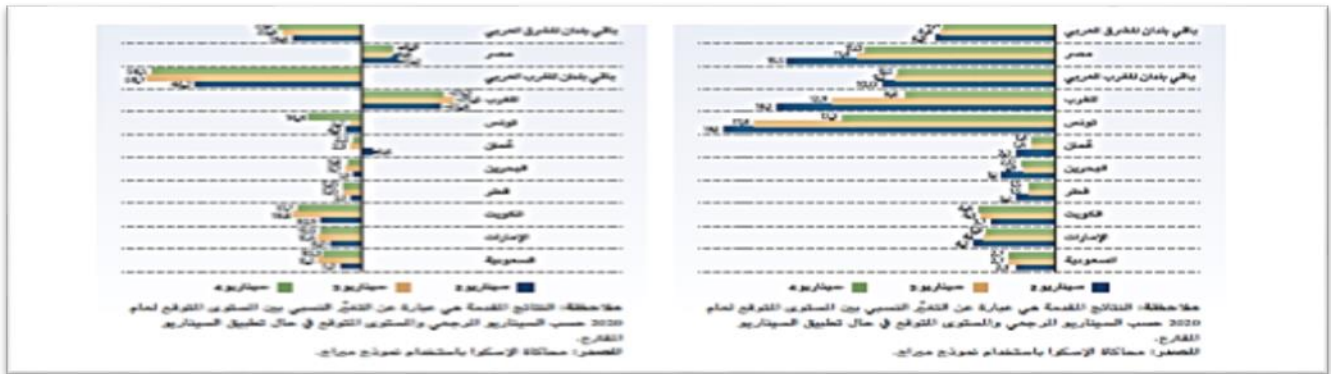
سواء بإدماج السلع الزراعية أو باستثناءها من اتفاقية الاتحاد الجمركي، وذلك بسبب المساهمة الضعيفة للقطاع الزراعي في الاقتصاد العماني، والتأثير السلبي لارتفاع أسعار السلع المستوردة على المستهلك العماني، والكبير نسبيا مقارنة بباقي بلدان الخليج نظرا للتباين الكبير في مستويات دخل الفرد.

ويؤدي إنشاء اتحاد جمركي عربي باعتماد التعريفات الجمركية الموحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي إلى فتح أسواق البلدان العربية غير الخليجية أمام السلع المستوردة من البلدان التي لا ترتبط معها باتفاقات تجارية تفضيلية، ينجم عنه ضغوط تنافسية إضافية على العديد من القطاعات الإنتاجية العربية. وفي الوقت نفسه، سيؤدي تطبيق هذا السيناريو إلى انفتاح العديد من أسواق العالم أمام صادرات البلدان العربية التي تواجه الآن حماية عالية في تلك الأسواق. وبالتالي، سيؤدي هذا السيناريو إلى تقلص الهامش متاح

للمصدرين العرب في الأسواق العربية، وفي الوقت ذاته ارتفاع هذا الهامش في العديد من أسواق العالم. فتطبيق التعرفة الجمركية الموحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي في مصر، مثلاً، يعني تخفيض التعرفة التي تفرضها مصر على السلع المستوردة من الصين والفلبين من 29 إلى 5% على مواد النسيج، ومن 31 إلى 5% على الصناعات الغذائية. غير أن التعريفات الجمركية التي تفرضها نفس هذه الدول على السلع المصرية ستتقلص أيضاً. ولهذه الأسباب، ستكون انعكاسات هذا السيناريو إيجابية على مستوى تطور الصادرات الكلية العربية ولكن سلبية على مستوى تطور التجارة البينية العربية. فعلى مستوى تطور الصادرات الإجمالية، سيكون المستفيد الأكبر هي البلدان التي تتميز باقتصادات متنوعة كتونس (20.9%) والمغرب (32.2%) ومصر (24.5%) أما باقي البلدان العربية، فسيكون نمو صادراتها ضئيلاً للأكثرية منها، وغائباً بالنسبة للبلدان التي يهيمن القطاع النفطي على صادراتها.

الشكل (10) آثار انشاء اتحاد جمركي عربي على الواردات البينية العربية-
العربية

الشكل (11) آثار انشاء اتحاد جمركي عربي على مجموع واردات البلدان



المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014)

أما تحسن الصادرات البينية العربية، فسيكون أقل من المستوى المتوقع عند تطبيق سيناريو استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى (الشكل 21). وستكون نسبة نمو الصادرات البينية أقل من نسبة نمو الصادرات الإجمالية للبلدان العربية، باستثناء بعض بلدان المشرق العربي التي ستمكن من تحسين قدراتها التنافسية نتيجة لتراجع تكاليف عناصر الإنتاج المستوردة، الوسيطة والاستثمارية. وبحلول عام 2020، ستشهد الصادرات البينية العربية نمواً تبلغ نسبته 7.2 % مقارنة بالسيناريو المرجعي لتطور الاقتصادات العربية.

كما جاء الفقرة 7 من قرار القمة رقم (ق.ق. 606 د.ع. 25)) الصادر في 26 / 3 / 2014 نصت على: "تكليف الأمانة العامة بإعداد تقرير حول آخر المستجدات والمراحل التي وصلت إليها في الأعداد للاتحاد الجمركي العربي بما في ذلك وضع خارطة طريق للمختصين من الدول العربية تتضمن المواضيع الواجب بحثها واستكمالها لغرض المساهمة في دخول الاتحاد الجمركي العربي حيز النفاذ في عام 2015، وفقاً لقرارات القمة العربية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ومقررات الدول في

هذا الشأن، تمهيدا لعرضه على المجلس الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوزاري في دورته القادمة" الذي قرر فيه مايلي :-

- متطلبات لاقامة الاتحاد الجمركي العربي تتمثل في ⁽¹⁾ :-

تعريف جمركية موحدة تجاه العالم الخارجي.

نظام "قانون" جمركي موحد.

اعتماد لوائح وأنظمة متماثلة لدول الاتحاد في المجالات ذات الصلة.

توحيد النظم والإجراءات الجمركية والمالية والإدارية الداخلية المتعلقة بالاستيراد والتصدير وإعادة التصدير في دول الاتحاد.

نقطة دخول واحدة يتم عندها تحصيل الرسوم الجمركية الموحدة.

انتقال السلع بين دول الاتحاد دون قيود جمركية أو غير جمركية

مع الأخذ في الاعتبار تطبيق أنظمة الحجر البيطري والزراعي، والسلع الممنوعة والمقيدة.

الربط الآلي للمراكز الجمركية بدول الاتحاد بعد قيام الاتحاد الجمركي

تطبيق المواصفات والمقاييس.

مركز المعلومات الجمركي العربي وتبادل المعلومات الجمركية إلكترونياً.

- المهام التي تم الانتهاء منها في سبيل اقامة الاتحاد الجمركي العربي:

- القانون الجمركي العربي الموحد، فمن المؤكد أنه يجب أن يكون للاتحاد الجمركي قانون موحد تطبقه

الدول الأعضاء وقد تم الانتهاء من القانون ولائحته التنفيذية ومذكرته الإيضاحية.

- توحيد التصنيفات الوطنية: تم الانتهاء من تصنيف وتبويب السلع في جدول التعريفات الجمركية العربية

الموحدة وصولاً إلى 13882 صنف و 9443 خط تعريف.

- نموذج البيان الجمركي العربي الموحد، فقد تم الانتهاء من اعداد البيان الجمركي الموحد (استيراد -

تصدير - إعادة تصدير - تصدير مؤقت - ترانزيت - المناطق الحرة)، الا أنه لم يطبق بالمنافذ حتى

الآن في جميع إدارات الجمارك بدول الاتحاد، وهو يعد مطلباً هاماً لإقامة الاتحاد الجمركي وكذا لأهميته

للأغراض الجمركية والإحصائية.

- دليل الاجراءات الجمركي العربي الموحد، حيث انتهت منه اللجنة المعنية وتمت مراجعته من الإدارة

القانونية وتم اعتماده من قبل المجلس الاقتصادي والاجتماعي.

ويتميز إنشاء الاتحاد الجمركي العربي اعتمادا على التعريفات الجمركية الدنيا لدول إعلان أغادير بالحد من

وطأة فتح الأسواق العربية غير الخليجية أمام سلع البلدان التي لا ترتبط معها باتفاقات تجارة حرة. ووفقا

لهذا السيناريو، يتوقع أن تبلغ نسبة نمو الصادرات العربية 11.03 %، أي أقل من النسبة التي قد تبلغها

وفقا للسيناريو السابق، لسبب رئيسي وهو محدودية انفتاح أسواق باقي بلدان العالم أمام صادرات البلدان

العربية غير البلدان العربية غير الخليجية. وبالتالي، فإن جميع البلدان والمناطق العربية ستشهد تقلصا في

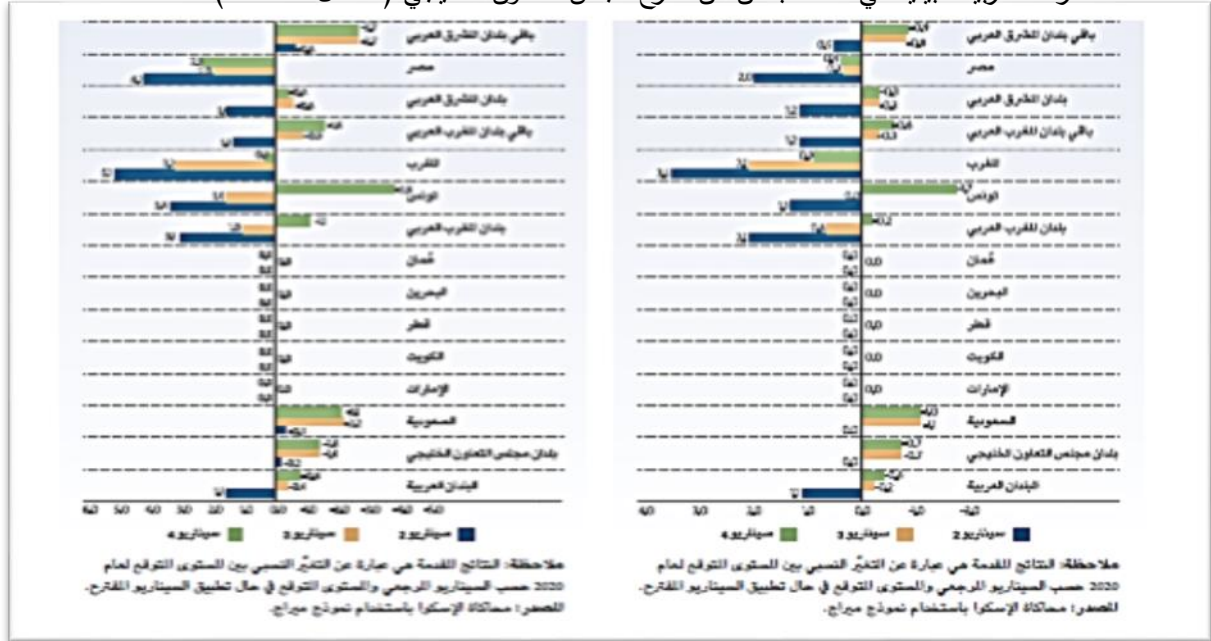
نمو صادراتها، مقارنة بالسيناريو السابق الذي يفترض إنشاء الاتحاد الجمركي العربي اعتمادا على هيكل

التعريفات الجمركية الخليجية الموحدة. ومن المهم الإشارة في هذا الصدد إلى أن دول الاتحاد الأوروبي

(¹) سامي أبو جلهوم، "تهجير يهود المغرب"، مرجع سابق، ص 142

(2) : دراسة د بهجت ابو النصر منطقة التجارة الحرة الكبرى ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي (2022)

وتركيا ودول الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة ستكون من أكثر الجهات استفادة من فتح باقي الأسواق العربية، أي سواق البلدان التي لا ترتبط معها باتفاقات تجارة حره مما سيؤدي على تعظيم منافستها لمنتجات البلدان العربية في هذه الأسواق. وفي الوقت نفسه ستشهد التعريفات الجمركية التي تفرضها دول مجلس التعاون الخليجي على وارداتها من خارج المنطقة العربية ارتفاعاً مهماً مما يعني إعطاء أفضلية تجارية إضافية للصادرات العربية البينية في حالة البلدان من خارج مجلس التعاون الخليجي (الشكل 12-13).



وكما هو متوقع، سيؤدي استثناء السلع الزراعية من الاتحاد الجمركي العربي الى تراجع نمو الصادرات الزراعية العربية، وبالتالي الصادرات الكلية، إلى جميع بلدان العالم، في الوقت الذي ستشهد فيه الصادرات البينية العربية تطورات متباينة حسب البلدان. فإقصاء السلع الزراعية من الاتحاد الجمركي العربي يعني الحفاظ على الآليات الحمائية الحالية التي تفرضها باقي دول العالم على مستورداتها الزراعية، مما يفسر تراجع الصادرات الكلية مقارنة بالسيناريو السابق.

أما فيما يتعلق بالصادرات البينية العربية، فمستوى نموها مقارنة بالسيناريو السابق يرتبط بمستوى تطور قدراتها الإنتاجية وإمكانيات الاستفادة من الهوامش التفضيلية في بعض الأسواق العربية، خاصة الخليجية منها أما على مستوى الواردات، فيتوقع أن تكون النتائج مماثلة لتطور الصادرات الإجمالية والبينية من ناحية اتجاهات التغير.

تحديات توحيد الرسوم الجمركية

- 1- آلية توزيع الحصيلة الجمركية.
- 2- كيفية تعويض الدول المتضررة من الانضمام إلى الاتحادات الجمركية.
- 3- امكانية وجود قائمة استثناءات منفردة أو مجمعة.
- 4- آلية حماية المنتجات الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.

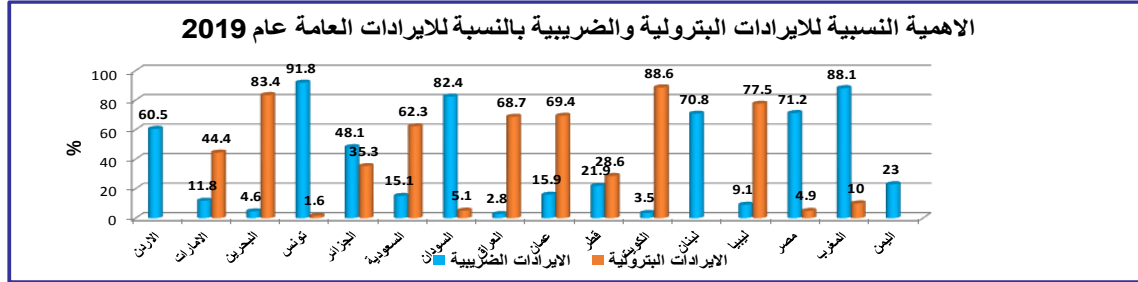
5- آلية دعم الصناعات الوطنية في إطار الاتحاد الجمركي العربي.

6- عدم وضع تصور للاطار المؤسسي للاتحاد الجمركي العربي.

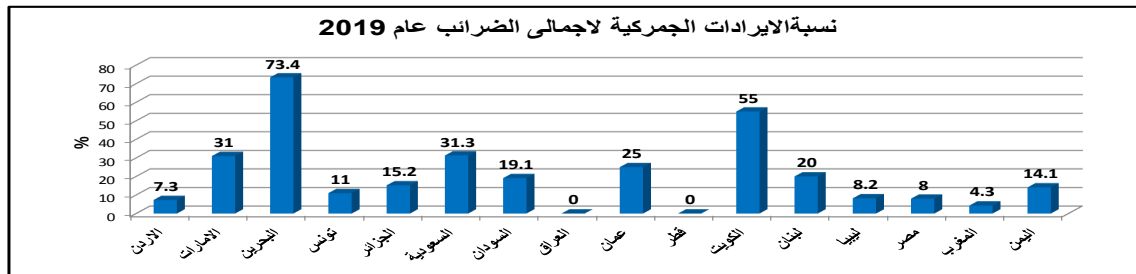
اسباب تباطؤ التفاوض على التعريفات الجمركية

- اختلاف الأهمية النسبية للتعريفات الجمركية بالنسبة لإجمالي الإيرادات العامة.

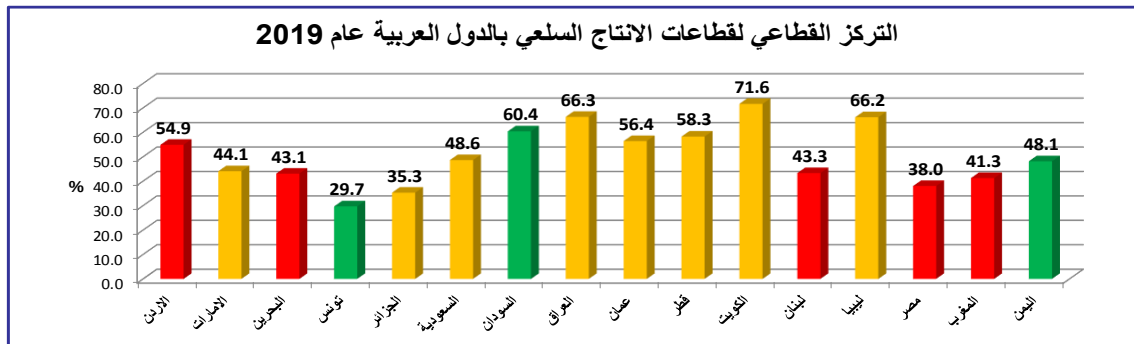
- اختلاف الهياكل الاقتصادية للدول العربية



شكل (14) الأهمية النسبية لكلا من نسبة الإيرادات البترولية والضريبية للإيرادات العامة ونسبة الإيرادات الجمركية لضرائب لعام (2019) المصدر : دراسة د بهجت ابوالنصر منطقة التجارة الحرة الكبرى ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي (2022)



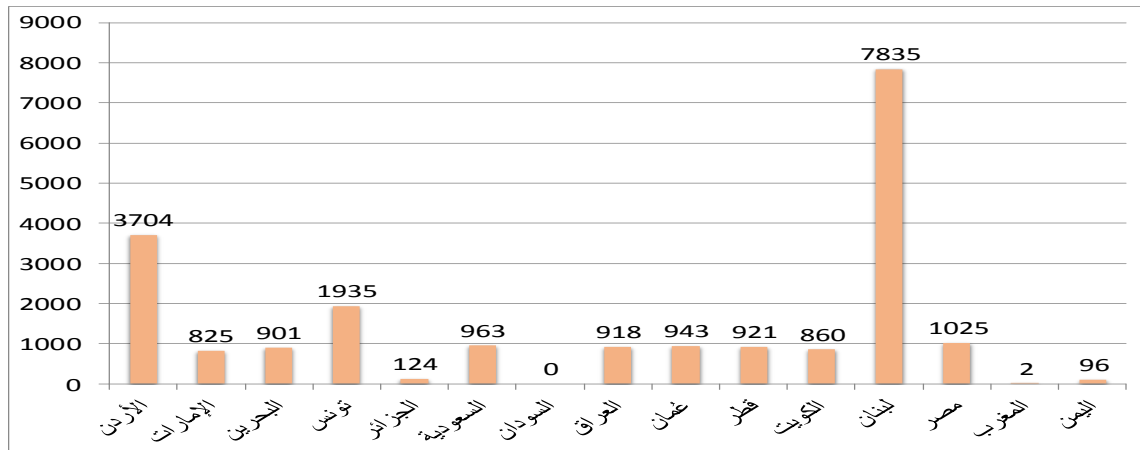
ومن خلال الشكل (15) يتضح لنا التركيز القطاعي للإنتاج السلعي في الدول العربية (2019) : المصدر : دراسة د بهجت ابوالنصر منطقة التجارة الحرة الكبرى ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي (2022)



تختلف الأهمية النسبية للقطاعات السلعية في الدول العربية، ففي الوقت الذي ساهمت فيه الصناعات الاستخراجية بالنسبة الأكبر في كل دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء البحرين، وليبيا والجزائر، يأتي قطاع الصناعات التحويلية في المرتبة الأولى في كل من المغرب، مصر، لبنان، البحرين والأردن، في حين يحتل قطاع الزراعة المرتبة الأولى في كل من اليمن، السودان و تونس.

الشكل (16) يوضح عدد السلع المعفاة للدول العربية :

المصدر : دراسة د بهجت ابوالنصر منطقة التجارة الحرة الكبرى ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي (2022)



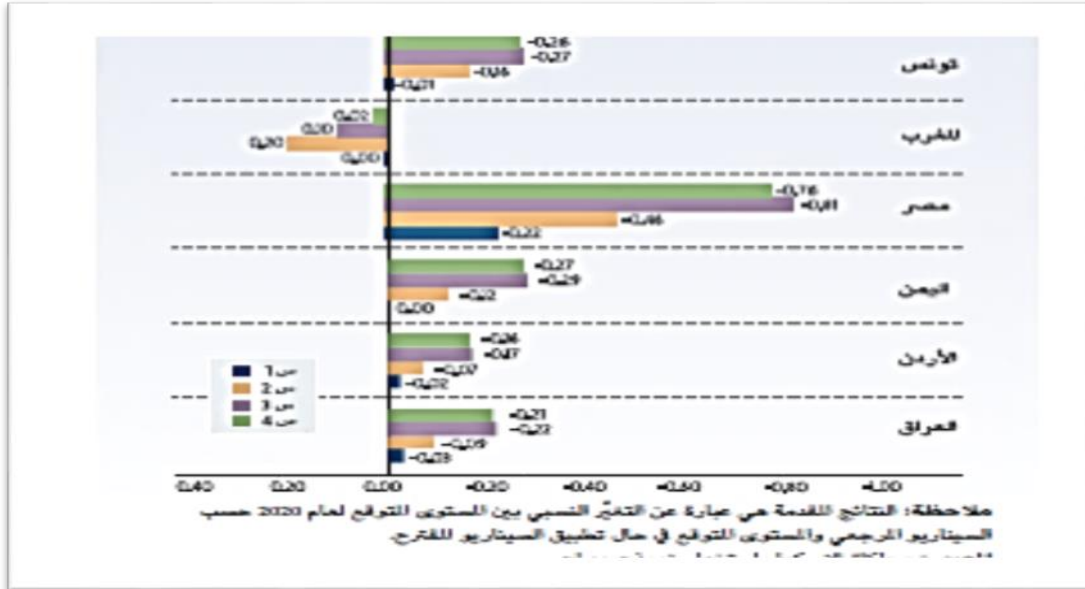
كما انه من الازم أن لا تتوقف مسيرة انشاء الاتحاد الجمركي امام التحديات السابقة، حيث أن هناك وسائل لمواجهة لذلك تتمثل في:

- 1- تجاوز السقف الملزم للدول داخل منظمة التجارة العالمية.
 - 2- امكانية الدخول في مفاوضات مع الدول الأعضاء بمنظمة التجارة العالمية حول رفع السقف بطريقة تدريجية أو تطبيق تعريفية منخفضة بالتدريج.
 - 3- يمكن تطبيق الاتحاد الجمركي بحدوده الدنيا، نظراً لعدم استيفاء كامل المتطلبات وجميع الشروط اللازمة لإنشائه، وذلك فور التوقيع عليه من طرف الوزراء المعنيين.
- 3- الآثار المتوقعة على البطالة:

يختلف المشهد تماماً عند تقييم آثار سيناريوهات بناء الاتحاد الجمركي العربي على البطالة. ففي حال اعتماد التعريفات الجمركية الموحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجي، والذي سيؤدي إلى انفتاح سريع وكبير للأسواق العربية من خارج بلدان مجلس التعاون الخليجي أمام صادرات باقي بلدان العالم، ستشهد البطالة القوي العاملة الماهرة ارتفاعاً يعادل 1.1 نقطة مئوية، فيما ستسجل معدلات البطالة القوي العاملة غير الماهرة زيادة تناهز 1.5 نقطة مئوية وستشمل الزيادة في معدلات البطالة معظم البلدان العربية، باستثناء بلدان مجلس التعاون الخليجي والتي لن يدخل هذا السيناريو أي تغيير على سياستها التجارية السابقة. (1) وفي حال اعتماد التعريفات الجمركية الدنيا التي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقات تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي على وارداتها من خارج بلدان الاتحاد، فإن متوسط معدلات البطالة سينخفض قليلاً في البلدان العربية، وإن كانت البطالة سترتفع في عدد من البلدان العربية مقارنة بالسيناريو المرجعي لكن بنسبة أقل من السيناريو السابق الذي يفترض اعتماد التعريفات الجمركية الخليجية. وسيشهد معدل البطالة مزيد من الانخفاض في حال استثناء السلع الزراعية من اتفاقية الاتحاد الجمركي العربي، إذ ستخفض البطالة القوي

(1) التقرير الاقتصادي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون عدد 2020
 • المصدر : دراسة د بهجت ابوالنصر منطقة التجارة الحرة الكبرى ومستقبل التكامل الاقتصادي العربي (2022)
 • تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية

العاملة الماهرة في المنطقة العربية بمقدار 0.4 نقطة مئوية بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي، وبمقدار 0.8 نقطة مئوية بالنسبة للعمالة غير الماهرة. الشكل رقم (17) التغير في معدل الفقر لعام 2020 بالمقارنة مع السيناريو المرجعي في بعض البلدان العربية بالنسبة المئوية المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014)



وفيما يتعلق بالتركيبة القطاعية للنااتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية، فسيؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي العربي إلى تغييرات متباينة في الهيكل القطاعي للاقتصادات العربية. وستكون البلدان الأكثر تنوعا على الصعيد الاقتصادي، مثل تونس والمغرب، المستفيد الأول من إقامة الاتحاد الجمركي. وفي ظل هيمنة قطاع النفط والغاز على صادرات العديد من البلدان العربية، خاصة الخليجية منها، وقلة تنوع اقتصاداتها، يبقى من الصعب زيادة التجارة العربية من خلال خلق تجارة جديدة. فتحسين التجارة يتطلب إجراءات متزامنة لتحرير تجارة الخدمات، وانتقال العمال ورؤوس الأموال، وتطوير القدرات الإنتاجية، وتنوع المنتجات.

وتراجع مساهمة القطاع الصناعي (الاستخراجي والتحويلي) في الناتج المحلي الإجمالي لمصر نتيجة لتطبيق سيناريوهات إقامة الاتحاد الجمركي بما يتراوح بين 0.65 و 0.55 نقطة مئوية بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. في الوقت نفسه ستشهد مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي في المغرب ارتفاعا يتراوح بين 0.4 و 0.8 نقطة مئوية، وبين 0.4 و 2 نقطة مئوية بالنسبة لتونس.

4- الآثار المتوقعة على الفقر :

بما أن تطبيق السيناريوهات المقترحة لتدعيم التكامل الاقتصادي العربي سيؤثر على العديد من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، من أهمها معدلات البطالة وأسعار السلع الاستهلاكية، فسيكون لها انعكاسات على مستويات الفقرة. ونظرا لعدم توفر البيانات المتعلقة بمعدلات الفقر في العديد من البلدان العربية، اقتصر تقييم آثار السيناريوهات المطروحة لإنشاء اتحاد جمركي مقارنة باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على ستة بلدان هي: الأردن، وتونس، والعراق، ومصر، والمغرب، واليمن وقد أظهرت النتائج أن مستويات الفقر في مصر ستشهد انخفاضا حسب السيناريوهات الأربعة بالمقارنة مع السيناريو المرجعي في عام 2020، ومن المتوقع أن تحقق انخفاضا أعمق يصل إلى 0.81 نقطة مئوية حسب السيناريو الثالث، حيث تعتمد التعرقات الدنيا لدول إعلان أغادير، بينما سيتراجع الفقر في السيناريوهات الثلاثة الأخرى على التوالي بمقدار 0.22 ، 0.16 و 0.76 نقطة مئوية.

كما ستشهد مستويات الفقر في تونس انخفاضا في جميع السيناريوهات الأربعة مقابل السيناريو المرجعي في عام 2020، ويبلغ أقصى تراجع في حالة تطبيق السيناريو الثالث والرابع وذلك بنسبة 0.27 نقطة مئوية تقريبا. أما السيناريو الأول والثاني، فسيكون لهما تأثير أقل نسبية على الحد من الفقر، مقابل السيناريو المرجعي. أما في مجموعة بلدان المغرب، فتبرز نتائج النموذج استقرارا في معدلات الفقر مع ارتفاع طفيف في البعض منها. وحسب إسقاطات الفقر للأردن والعراق واليمن، ستشهد جميع هذه البلدان انخفاضا في الفقر في إطار السيناريوهات الأربعة، مقابل السيناريو المرجعي في عام 2020. ويلاحظ أن أكبر انخفاض سيكون في حالة السيناريو الثالث وذلك بنسبة 0.22 نقطة مئوية في حالة العراق، و 0.17 نقطة مئوية في حالة الأردن، و 0.29 نقطة مئوية في حالة اليمن، وعموما، ومن بين السيناريوهات الأربعة المقترحة، فإن السيناريو الثالث (إنشاء الاتحاد الجمركي اعتمادا على التعريفات الدنيا الدول إعلان أغادير) هو الأفضل من حيث قدرته على تخفيض مستويات الفقر في جميع البلدان التي تم اختيارها، باستثناء المغرب حيث ستسجل مستويات الفقر زيادة في جميع السيناريوهات. ومن المهم الإشارة إلى أن أثر سيناريوهات تدعيم التكامل العربي على الفقر يختلف بين البلدان العربية اعتمادا على اختلاف مستويات تأثير النمو الاقتصادي على الفقر.

ومن الأهمية قياس آثار سيناريوهات إنشاء الاتحاد الجمركي العربي على مستويات الفقر في البلدان العربية، غير أن التقييم الذي يتضمنه هذا المنظور يبقى أولوية ويستدعي قياسات أكثر دقة، تسهم نتائجها في تحديد مستويات الفقر حسب توزيع السكان في الريف والحضر، ومستويات الدخل والإنفاق حسب الشرائح العشرية أو الخمسية، أو حسب المجالات المهنية. كما أن دراسة مرونة الفقر إلى تغير نصيب الفرد من متوسط الإنفاق لا تأخذ بالاعتبار العديد من المحددات الهامة الأخرى لتوزيع الدخل حسب الشرائح،

وخاصة قدرتها على التأقلم مع المتغيرات وتغيير سلوكها الاستهلاكي أو حتى مصادر دخلها. ويستوجب قياس أكثر دقة بناء قاعدة بيانات مفصلة عن مختلف الشرائح الاجتماعية وهيكلية إنفاقها ومصادر دخلها، ويمكن ربطها بالنموذج من خلال آلية الدمج التام أو النهج التنازلي.

5- الآثار المتوقعة على القطاعات الأخرى:

للسيناريوهات المقترحة آثار اقتصادية كلية تخفي التباين بين القطاعات، فيعوض التقدم المحرز في قطاع معين عن التراجع في قطاع آخر، ويكون الأثر الإجمالي شبه معدوم. ولذلك، لا بد من تصنيف نتائج السيناريوهات حسب القطاعات؛ ولدواعي هذا التقرير شمل النموذج القطاع الزراعي والصناعي وقطاع الخدمات، كما تبين الجداول في الملحق السادس بهذا التقرير. وتقتصر النتائج على سيناريوهات إقامة الاتحاد الجمركي نظرة إلى أن السيناريو الأول، أي استكمال منطقة التجارة العربية الكبرى عبر إزالة ما تبقى من تعرفات جمركية، لن يؤدي إلى تغيرات كلية أو قطاعية ملموسة.

وعلى مستوى الإنتاج، حسب السيناريو الثاني، تتباين آثار اعتماد التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة على الإنتاج الزراعي الذي سيشهد نمواً في معظم بلدان مجلس التعاون الخليجي وتراجع حادة في باقي البلدان العربية. ويسجل التراجع الأكبر في تونس والمغرب بسبب إزالة الحماية المرتفعة التي كان يتمتع بها هذا القطاع في البلدين. ويسجل الإنتاج الصناعي نمواً ضعيفة نسبياً في جميع البلدان العربية، باستثناء مصر والمغرب، حيث يتراجع الإنتاج الصناعي نتيجة تزايد المنافسة من صادرات العديد من بلدان العالم، مثل الصين والهند، التي لم تكن تربطها بها أي اتفاقيات تجارة تفضيلية قبل إطلاق الاتحاد الجمركي العربي. وتشهد القيود الجمركية التي يفرضها العديد من الدول العربية، كتونس ومصر والمغرب، على وارداتها من هذه الدول تراجعاً هاماً نتيجة اعتماد التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة.

وفي السيناريو الثالث، أي اعتماد أدنى التعريفات الجمركية التي تفرضها دول إعلان أغادير على وارداتها من خارج الاتحاد الأوروبي والدول المرتبطة باتفاقيات اتحاد جمركي معها، تختلف النتائج نسبياً. ففي القطاع الزراعي، تسجل تونس والمغرب التراجع الأكبر للأسباب المذكورة سابقاً، لكن الأرباح التي كانت ستحققها بعض البلدان المستفيدة من اعتماد التعرفة الجمركية الخليجية الموحدة، كالمملكة العربية السعودية، تزداد. وتتراجع خسائر بعض البلدان العربية الأخرى مقارنة بالسيناريو الثاني. ويمكن بذلك اعتبار أن السيناريو الثالث أكثر إفادة للقطاع الزراعي في المنطقة العربية من السيناريو الثاني. أما في القطاع الصناعي، فإن اعتماد التعرفة الجمركية الموحدة لدول إعلان أغادير يعود بالفائدة على معظم البلدان العربية باستثناء مصر.

ووفق السيناريو الرابع الذي يفترض إقصاء القطاع الزراعي من مشروع الاتحاد الجمركي العربي، يستفيد هذا القطاع في جميع البلدان العربية، لا سيما تونس والمغرب الأكثر تضرراً في السيناريوهين السابقين، في حين يتضرر القطاع الزراعي في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

ونظرا إلى أن الهدف الأول من هذه المحاكاة هو إبراز التحديات القائمة والنتائج المحتملة لإنشاء الاتحاد الجمركي العربي، اقتصر التحليل على تغير مستويات الإنتاج ولم يتسع ليشمل مجمل المفاعيل. ولم يتضمن النموذج المستخدم العديد من الجوانب التطبيقية للاتحاد المقترح، مثل الآثار على إيرادات الدول والسياسات التعويضية. ولا تعتبر السيناريوهات المطروحة حالية قابلة للتنفيذ، نظرا إلى أن جامعة الدول العربية لم تتوصل بعد إلى اقتراحات عملية لآليات إطلاق الاتحاد الجمركي العربي. ويمكن الاطلاع على نتائج طلب القطاعات على اليد العاملة الماهرة وغير الماهرة في جداول الملحق السادس.

المطلب السادس: التكامل الاقتصادي الشامل

1- تحرير تجارة الخدمات :

تعتبر تجارة الخدمات من أهم روافد اقتصادات البلدان لأثرها على التشغيل والقدرة التنافسية ورفاه المجتمعات. فيساهم قطاع الخدمات في النمو الاقتصادي من خلال تزويد مختلف القطاعات الإنتاجية بالعناصر الوسيطة العمليات الإنتاجية مثل خدمات النقل، والخدمات المصرفية، والاتصالات.¹ وقطاع الخدمات عادة ما فوائد تحرير خدمات النقل الجوي والبحري في مصر قامت الإسكوا بتقييم الأرباح الاقتصادية المتوقعة من تحرير تجارة الخدمات في مصر من خلال التركيز على قطاعي النقل الجوي والبحري الدولي للسلع. وقد أجري التقييم على ثلاث مراحل: (1) قياس مؤشر تقييد التجارة لهذين القطاعين؛ (ب) قياس نسبة التعرفة الجمركية المعادلة لمؤشر تقييد التجارة؛ (ج) تطوير نموذج توازن عام ديناميكي يأخذ بعين الاعتبار المنافسة غير المباشرة وإمكانية دخول وخروج شركات النقل الجوي والبحري المحلية والأجنبية. ويبرز الجدول أدناه النتائج المستخلصة من قياس مؤشر تقييد التجارة ونسبة التعرفة الجمركية المعادلة له.

2- مؤشر تقييد التجارة

جدول رقم (21) نسبة التعرفة الجمركية المكافئة لخدمات النقل الجوي والبحري في مصر

(المصدر : تقرير الاسكوا 2014 التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية)

القطاع	تقييد التجارة باستخدام المؤشر (أ)	نسبة التعرفة الجمركية المكافئة باستخدام المؤشر المحلي (ب)	تقييد التجارة باستخدام المؤشر الخارجي (ج)	نسبة التعرفة الجمركية المكافئة باستخدام المؤشر الخارجي (د)
خدمات النقل البحري	0.425	72.32	0.663	78.327
خدمات النقل الجوي	0.455	64.53	0.425	64.35

(¹) المؤتمر السنوي العاشر، أثر التكتلات الاقتصادية على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد

(تقرير الاسكوا 2014 التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية) 2 - 4 ديسمبر 2005.. ص 201

ملاحظة: (أ) يقاس هذا المؤشر بحساب جميع العراقيل والقيود التي تواجهها الشركات المحلية والوطنية العاملة في القطاع موضوع البحث، وكلما اقترب مؤشر تقييد التجارة من 1 كانت القيود مرتفعة؛ وكلما اقترب هذا المؤشر من صفر تتلاشي القيود على التجارة. (ب) يتم حساب التعرفة الجمركية المكافئة باعتماد مؤشر تقييد التجارة الخاص بالشركات المحلية. (ج) يتم قياس هذا المؤشر باعتماد جميع العراقيل والقيود التي تواجهها الشركات الأجنبية للدخول والنشاط في القطاع موضوع البحث. (د) يتم حساب التعرفة الجمركية المكافئة في هذه الحالة باعتماد مؤشر تقييد التجارة الخاص بالشركات الأجنبية. المصدر: حسابات الإسكوا.

جرى تقييم آثار سيناريوهين لتحرير التجارة مقارنة بالسيناريو المرجعي باستخدام نموذج التوازن العام الديناميكي الخاص بتجارة الخدمات. والسيناريوهان هما: (أ) تحرير كلي لتجارة السلع مع البلدان العربية باستثناء الخدمات؛ (ب) إضافة خدمات النقل البحري والجوي لسيناريو التحرير الكلي لتجارة السلع البينية العربية. وقد بينت النتائج أن نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر لن تتغير باستكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مقارنة بالسيناريو المرجعي لنمو الاقتصاد المصري، حيث يتوقع أن تكون نسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي في حدود 6 % خلال الفترة من 2012 إلى 2020. أما في حال تحرير تجارة خدمات النقل البحري والجوي، فينتوقع أن يرتفع متوسط النمو الاقتصادي با 0.6 نقطة مئوية ليصل إلى 6.6 نقطة مئوية في عام 2020. وتبرز هذه النتائج فوائد تحرير التجارة في قطاع الخدمات لأهمية مساهمتها في تخفيض تكاليف الإنتاج وكذلك تكاليف التجارة، مما يعطي دفعة هامة للصادرات المصرية في الأسواق العالمية. كما سينمو الاستهلاك المحلي بنسبة إضافية قدرها 0.5 نقطة مئوية على أثر انخفاض كلفة الواردات وانتعاش الإنتاج المحلي وتقلص البطالة.

يكون أكثر اعتمادا على استخدام القوى البشرية، وخاصة الماهرة منها، مقارنة بالصناعة والزراعة. وبهذا فإن تطوير الخدمات، وبخاصة تلك ذات القيمة المضافة العالية للاقتصاد، يتطلب في كثير من الحالات بناء النظم التعليمية وترقية نوعية مخرجاتها.

ويساهم قطاع الخدمات مساهمة كبيرة ومتنامية في اقتصادات معظم البلدان العربية، من حيث نصيبه من الناتج المحلي الإجمالي، وقدرته على استيعاب القوى العاملة، وحصته من الصادرات. فحصة قطاع الخدمات، التي لا تزال ضعيفة جدا في الناتج المحلي الإجمالي في بعض البلدان العربية كمان وليبيا، تتجاوز نصف قيمة الناتج المحلي الإجمالي لبلدان أخرى كالسودان ومصر والمغرب. أما الأردن ولبنان، فهما من البلدان التي تعتمد كثيرا على قطاع الخدمات في اقتصاداتها.

وقد أصبحت تجارة الخدمات بمثابة العمود الفقري لاقتصادات العديد من البلدان العربية رغم العراقيل التي لا تزال تقيدها، فتعترض دخول مستثمرين عرب وأجانب أو تعطل المنافسة بين الشركات الوطنية والأجنبية

العامة في قطاعات معينة. وبالمقارنة مع مناطق أخرى من العالم، سجلت منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، التي تشمل تركيا وإيران أيضا، نموا مرتفعا في صادرات الخدمات التجارية على مدى العقدين الماضيين. كما يعتبر قطاع الخدمات من أهم مصادر فرص العمل في المنطقة، حيث يستوعب 84.2 % من القوى العاملة في البحرين، و82.2 % في عمان، و15.7 % في قطر، و15.3 % في مصر، و37.2 % في المغرب.

وتشير أحدث الدراسات التي أجرتها الإسكوا، إلى أن تحرير تجارة الخدمات يمكن أن يكون رافدة مهمة لسياسات مكافحة البطالة والفقر في المنطقة العربية. فالقيود التي يفرضها العديد من الدول العربية على تجارة الخدمات تؤدي إلى ارتفاع أسعار الخدمات أو ارتفاع تكاليف العمليات الإنتاجية، أو كليهما، كما تؤدي هذه القيود إلى إضعاف الحوافز لتحسين كفاءة عمليات الإنتاج، وعادة ما تؤثر سلبا على الجودة والمواصفات الفنية.

وقد أظهرت دراسة متخصصة أن المنطقة العربية قامت بإصلاحات تنظيمية مهمة على مدى العقد الماضي في بعض قطاعات الخدمات، حيث شهدت القطاعات المصرفية والاتصالات والخدمات الجوية إصلاحات شاملة، كان أبرزها رفع القيود المفروضة على مساهمة رأس المال الأجنبي في الشركات المحلية أو التخفيف منها¹⁰. إلا أن الدراسة تشير أيضا إلى استمرار عدد من الدول بوضع قيود على تجارة الخدمات، وفق الأنماط الأربعة المحددة في إطار منظمة التجارة العالمية بمقتضى الاتفاق العام بشأن التجارة في الخدمات. وهناك تفاوت في مؤشرات تقييد تجارة الخدمات بين البلدان حسب القطاعات، فكانت مصر الأكثر تقييدا لتجارة الخدمات المصرفية والاتصالات السلكية واللاسلكية والنقل الجوي، وكان المغرب الأكثر تقييدا لتجارة خدمات التأمين والنقل البحري.

وتأتي لبنان في المرتبة الأولى من ناحية تعقيد تجارة الخدمات المصرفية حسب النمط الرابع المتعلق بحركة الأشخاص الطبيعيين، فيما برزت مصر الخدمات كأكثر البلدان تعقيدا لتجارة هذه الخدمات حسب النمط الثالث أي المشاركة التجارية.

ونظرا للفوائد الاقتصادية الجمة التي تتأتى مهما لتعزيز تحرير تجارة الخدمات، لا بد من استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى بتحرير التجارة البينية تجارة الخدمات بين البلدان العربية، الأمر الذي لم العربية التي يحرز أي تقدم حتى الآن بالرغم من تعدد جولات المفاوضات العربية في إطار جامعة الدول العربية وآخرها اجتماع بيروت في عام 2013. فتحريز عراقيل فنية تجارة الخدمات، وما سترتب عليه من تحسين في نوعية الخدمات وتخفيض في كلفتها، سيكون هامة دافعا مهما لتعزيز التجارة البينية العربية التي ما زالت تواجه عراقيل

فنية هامة، من أبرزها نوعية الخدمات المرتبطة بالعمليات التجارية وارتفاع كلفتها. وقد بينت دراسات كمية عديدة أجريت حديثة الآثار الإيجابية لتحرير تجارة الخدمات على الاقتصادات العربية

الاستعاضة عن القوى العاملة الأجنبية بالقوى العاملة العربية في بلدان الخليج العربي

رغم النجاحات النسبية والمتفاوتة على صعيد حرية حركة التجارة والاستثمار، فلا يزال تنقل العرب بين معظم البلدان العربية يواجه العديد من القيود، مما يحد من المنافع التي يمكن أن تتأتى عن التكامل الاقتصادي. ففي حين تؤدي حرية تنقل المستثمرين ورجال الأعمال بين البلدان العربية إلى تنشيط العلاقات التجارية وتوفير الفرص الاستثمارية، تتيح حرية تنقل.¹

الشكل رقم (18) آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية

المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014)

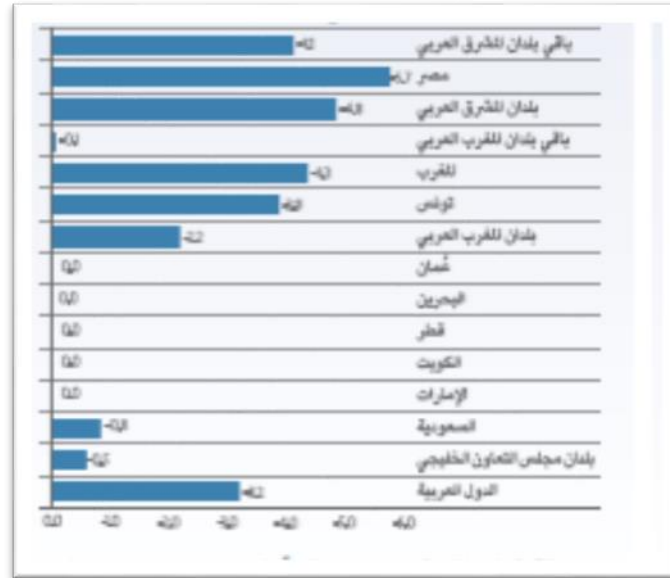


كما يوضح الشكل رقم (17) آثار استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على معدلات بطالة القوى العاملة الماهرة الكبرى على معدلات بطالة القوى العاملة غير الماهرة بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الاجنبية بقوى بالاستعاضة عن جزء من القوى العاملة الاجنبية بقوى عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي عاملة عربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي.

(¹) التقرير الاقتصادي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون عدد 2019
• تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية

الشكل (19) القوى العاملة في البلدان العربية

المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014)



ويتضح من الشكل رقم (19) القوى العاملة بين البلدان العربية تخفيف الضغوط على أسواق العمل في البلدان التي تشكو من ارتفاع في معدلات البطالة، وتزويد بلدان المنطقة التي تعاني نقصا في القوى العاملة باحتياجاتها من العمالة من مختلف الفئات، أيضا نتائج المرونة التفضيلية لصالح القوى العاملة العربية في بلدان مجلس التعاون الخليجي على الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية، على مستوى البلدان ومجموعات البلدان. ونتيجة لهذه المرونة، يرتفع الناتج المحلي الإجمالي للبلدان العربية مجتمعة بنسبة 1.6 % في عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. غير أن هذه المكاسب على مستوى الناتج المحلي الإجمالي ستكون أعلى في بلدان المشرق منها في بلدان المغرب، لأن أعداد العمال الوافدين من بلدان المشرق أكبر بكثير من أعداد الوافدين من بلدان المغرب.

وستستفيد بلدان مجلس التعاون الخليجي من هذه السياسة لأن الوافدين العرب ينفقون نسبة أعلى من دخلهم في بلدان الإقامة من تلك التي ينفقها سائر الوافدين. وبما أن زيادة الإنفاق المحلي عبر استهلاك السلع والخدمات يؤدي إلى زيادة الطلب في الأسواق الخليجية، وبالتالي إلى إنعاش الحركة الاقتصادية، ستكون النتيجة زيادة في الناتج المحلي للبلدان المستوردة للقوى العاملة. إلا أن عمان وقطر تمثلان استثناء في هذا المجال، لأن الوافدين العرب ينفقون نسبة أقل من دخلهم مقارنة بباقي الوافدين.¹

ويشير تقييم آثار هذا السيناريو على رفاه البلدان العربية إلى نتائج مماثلة للأثر على الناتج المحلي الإجمالي. ويقتصر الأثر المباشر على البلدان المصدرة للعمالة على تحويلات الأعداد الإضافية

(¹) محمد آدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية، www.amabaa.org/nba43/sondop.html

(²) • تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (مرجع سابق ذكره)

من العمال الذين سيجري استيعابهم في بلدان مجلس التعاون الخليجي، وبالتالي على القطاع الأسري، بينما تتبع مكاسب البلدان المستقبلية من الإنفاق الإضافي على السلع والخدمات المحلية . وسيؤدي اعتماد المزيد من المرونة في استخدام القوى العاملة العربية إلى بلدان مجلس التعاون الخليجي مباشرة إلى تخفيف الضغوط الاجتماعية التي تواجه البلدان المرسلّة من خلال تخفيض معدلات البطالة بين المواطنين، سواء أكانوا من الفئات الماهرة أم غير الماهرة .

تاسعاً: تدعيم التكامل الاقتصادي العربي عبر تطوير سلاسل الإنتاج العربية:

تتسم المنطقة العربية بضعف مستويات اندماجها الاقتصادي. ومن بين أهم المؤشرات التي تدل على هذا الضعف هو شبه غياب للسلاسل الإنتاجية الإقليمية، التي تمكن من الاستفادة من الميزات التنافسية أو المالية أو الطبيعية لبلدان المنطقة لتطوير أنشطة اقتصادية جديدة. وقد أدى ضعف السلاسل الإنتاجية العربية، أو حتى غيابها، إلى تشتت الاقتصادات العربية واستمرار هيمنة الأنشطة الاستخراجية والأولية على هيكل الناتج المحلي والصادرات العربية، مما أدى بدوره إلى ضياع العديد من الفرص الاستثمارية، وبالتالي حرمان الاقتصادات العربية من مصادر مهمة لخلق الثروة وتدعيم القدرات التشغيلية. وقد أبرزت تجارب عدد من التجمعات الإقليمية الدور الكبير الذي يؤديه تطوير السلاسل الإنتاجية الإقليمية في تعظيم فوائد التكامل الاقتصادي، وتنويع الاقتصادات، وتطوير القيم المضافة لمختلف القطاعات الاستخراجية والتحويلية. ويمكن الاستفادة من سلاسل الإنتاج العربية لدخول أسواق جديدة من خلال تدعيم تراكمات المنشأ في اتفاقيات التجارة الحرة مع باقي دول العالم. وتسهم هذه السلاسل في تطوير الصادرات العربية البينية والعالمية.

ففي القطاع الزراعي، تتميز المنطقة العربية بوفرة الأراضي الصالحة للزراعة ووفرة القوى العاملة. ويعتبر القطاع الزراعي الذي يستوعب قرابة 29 % من القوى العاملة العربية ويساهم بنحو 5.4 % من الناتج المحلي الإجمالي العربي 12، أحد أهم القطاعات التي تعاني غياباً شبه كلي لسلاسل القيمة العربية. وقد ساهم هذا الوضع في تكريس هيمنة المنتجات غير المصنعة على الصادرات الزراعية والغذائية، وإضاعة فرص اقتصادية هامة كانت ستساهم في دعم النمو ومكافحة البطالة والفقر.¹

وتبرز السلاسل القيمية والتسويقية الإقليمية كإحدى أهم آليات تنمية القطاع الزراعي وزيادة مساهمته في اقتصادات البلدان العربية. ويمكن لها أن تؤدي دوراً هاماً في تطوير المنتجات الاستراتيجية التي تتميز بها المنطقة ومن أهمها القطن، والسكر، وزيت الزيتون، والتمور، والمواشي، والحنطة. وقد أصبح تطوير السلاسل القيمية الإقليمية ذا أهمية بالغة، خاصة مع تصاعد الانفتاح الاقتصادي العالمي والتوجه نحو تحرير تجارة السلع الزراعية وتزداد أهمية تطوير السلاسل القيمية

(¹) التقرير الاقتصادي الموحد ، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية واخرون عدد 2020

والتسويقية العربية للسلع الزراعية مع النمو السكاني الذي شهدته المنطقة، وارتفاع مستويات المعيشة في العديد منها. وهذا التغير أدى إلى زيادة في الطلب على معظم السلع الغذائية، يتوقع لها أن تستمر في المستقبل. غير أن ارتفاع الأسعار العالمية لهذه السلع خلال الأعوام العشرة الماضية أدى إلى زيادة الضغوط على هذه البلدان، إذ بات عليها البحث عن مصادر تمويل لوارداتها من السلع الغذائية أو زيادة إنتاجها المحلي منها. لكن هذه الضغوط أدت إلى ظهور فرص إنمائية جديدة للعديد من البلدان العربية، لا يمكن تحقيق الفائدة الكاملة المرجوة منها في غياب إطار فاعل للتكامل الاقتصادي العربي، يملك القدرة على وضع استراتيجيات إنتاجية إقليمية مترابطة تستفيد من مختلف الإمكانيات والفرص المتاحة في المنطقة. وتوضح التجارب الإقليمية أن تطوير السلاسل القيمة والتسويقية العربية لبعض المنتجات الزراعية يمكن تحقيقه عن طريق الاندماج الأفقي والعمودي، حيث يجري في الحالة الأولى تركيز هذه السلاسل انطلاقاً من شراء عناصر الإنتاج حتى استلام المنتج النهائي، ويتم في الثانية ربط الأسواق عمودية. ويتم تطوير السلع المنتجة إلى سلسلة إقليمية من خلال الترابط بين الاندماج الأفقي والعمودي للأسواق المتكاملة التي تعبر بلدين أو أكثر لسلع مختلفة استناداً إلى المزايا النسبية. وتتطلب هذه الاستراتيجية تنمية القدرات الإقليمية في الصادرات غير التقليدية وتنمية القيمة المضافة للمنطقة في تجارة هذه السلع.

والجدير بالذكر أن تحديد السلع التي تتمتع بمزايا نسبية يتطلب تنسيق السياسات التجارية والاستثمارية، وتلك المتعلقة بتنقل الأشخاص المعنيين في الخدمات التجارية المرتبطة بهذه السلع، وقيام الدول العربية المتجاورة بالتنسيق في وضع استراتيجيات التطوير التجارة والبنية التحتية لتوسيع السوق المشتركة وتسهيل إجراءات الوصول إليها، ويعتبر تطوير السلاسل القيمة الصناعية في المنطقة العربية من أهم آليات تدعيم التنافسية في الاقتصادات العربية، وتتويج مصادر الدخل، وتحسين الطاقات الإنتاجية والقدرة على مكافحة البطالة والفقر ونضوب الثروات الطبيعية. وتتميز الأنشطة الصناعية، مقارنة بالقطاع الزراعي، بتسبب مراحلها الإنتاجية وتوزيع عمليات التصنيع جغرافي ما يتيح فرصة الاستفادة من المميزات الإقليمية أو حتى الدولية.

وتتطلب دراسة إمكانيات تطوير سلاسل إنتاجية عربية مجهوداً خاصاً، علماً أن المنطقة العربية تتميز بالعديد من المقومات اللازمة لذلك. فبعض البلدان العربية تصدر العديد من السلع الاستخراجية بشكلها الأولي، مثل النفط والمواد المنجمية، في حين لا تستغل الطاقات التحويلية المتاحة لهذه السلع في بلدان عربية أخرى.

وتعجز بعض البلدان العربية عن تطوير نسيج صناعي لاستغلال مواردها الطبيعية لأسباب مالية، في حين تتطلع بلدان عربية أخرى إلى فرص استثمارية مربحة لصناعاتها السيادية. وتقفر بعض البلدان العربية إلى القوى العاملة في حين تعاني بلدان عربية أخرى من شدة البطالة. وهذه أمثلة على خصائص تنبئ للمنطقة العربية فرصة ثورة صناعية تؤدي إلى تنويع مصادر الدخل وخلق فرص العمل على أساس التكامل الصناعي وتسهم في إثراء الاقتصاد العالمي.

عاشراً: تنسيق السياسات الاقتصادية:

تقوم علاقة قوية بين التكامل التجاري والتكامل النقدي والمالي، تعمل في كلا الاتجاهين. فيساعد التكامل التجاري على خلق ظروف أكثر ملاءمة لتحقيق التكامل النقدي، وفي الوقت نفسه، فإن التكامل

النقدي يساعد على تسهيل التكامل التجاري. ولهذا يستحسن أن يتم إنشاء التكامل النقدي أو حتى المالي، وخاصة الضريبي، بالتزامن مع التكامل التجاري. ويكمن التحدي الرئيسي للمنطقة العربية في قدرتها على القيام بالعديد من التغييرات في سياساتها الاقتصادية لجعل مشروع التكامل والاندماج الاقتصادي فاعلا وعميقة، وليس مقتصرة على تجارة السلع كما هو الحال الآن.



شكل رقم (20) المعاملات التجارية الدولية

المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014)

وتجدر الإشارة إلى أن الأدبيات الاقتصادية لم تجعل من التقارب شرطة مسبقة لإنشاء الاتحادات الاقتصادية أو النقدية. وبالرغم من ذلك، فهناك حاجة إلى نظام للتقارب والمراقبة يكون مدمجة في نظام الحوافز والعقوبات، يدفع الدول الأعضاء باتجاه الانضباط المالي والنقدي وإزالة التشوهات التي قد تعيق تحقيق العوائد المرجوة من إنشاء تكامل اقتصادي إقليمي، ومنها المنافسة غير العادلة للاستثمارات من خلال التخفيض في الضرائب على أرباح الشركات، أو تشويه سعر صرف العملات سعياً لتطوير التنافسية الخارجية للسلع.

لكن تنسيق السياسات الكلية، على أهميته، لا يكفي لتسهيل عملية التكامل الاقتصادي التي تستوجب تنسيق السياسات الاقتصادية القطاعية والمعايير الفنية. فلا يمكن، مثلاً، الإبقاء على سياسات قطاعية تقوض التنافسية في الفضاء العربي ضمن منطقة تجارة عربية حرة وفعالة. ومن هذه السياسات ما يتعلق بسعر عناصر الإنتاج مثل الكهرباء ومختلف أنواع الطاقة والمياه والخدمات، وتؤثر السياسات الضريبية القطاعية بدورها بشكل كبير أيضاً على التنافسية، مما يدفع بالعديد من الدول إلى فرض قيود غير تعرفية للحد من الإغراق (مثلاً في قطاعات الصلب والإسمنت التي تستهلك الكثير من الطاقة).

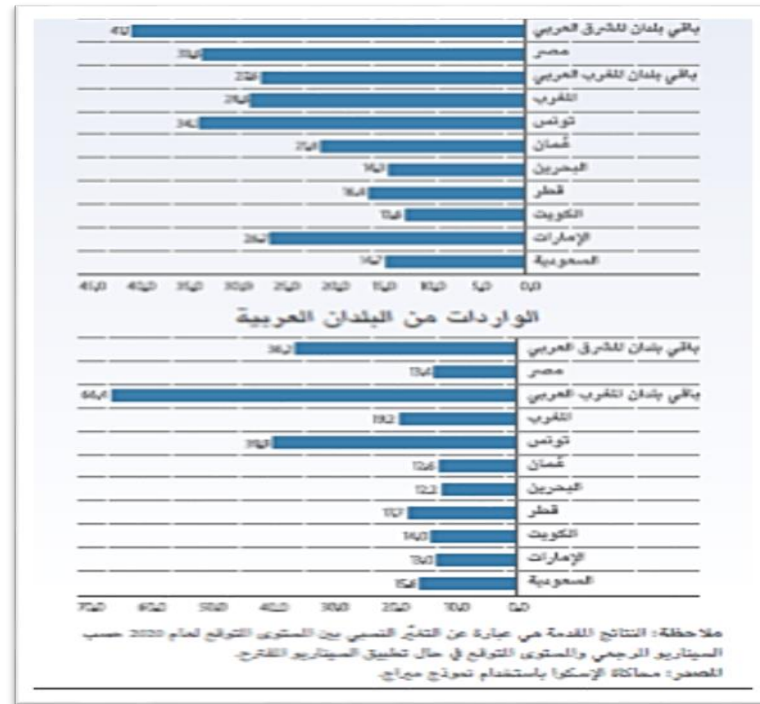
ويعد تنسيق المعايير المستخدمة في تطوير شبكات الكهرباء أو توحيداً شرطاً أساسياً لاستكمال الربط الكهربائي العربي. وبشكل توحيد المعايير الصحية والفنية للسلع المستوردة، ونشرها وضمان شفافيتها شرطاً أساسية لحفز التجارة البينية العربية.

تسهيل التجارة والخدمات اللوجستية

بالرغم من أهمية تحرير التجارة في خلق فرص العمل وزيادة الدخل، إلا أن ارتفاع تكاليف العمليات التجارية يمكن أن يمنع هذه الفوائد من أن تتحقق. فكلما ارتفعت تكاليف المعاملات التجارية، كلما ارتفعت كلفة المستورادات وتقلصت القدرة التنافسية الصادرات البلاد. وفي العديد من بلدان العالم

الشكل (21) آثار تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5% سنوياً خلال الفترة 2013 - 2020 عن التجارة البينية العربية

المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014)

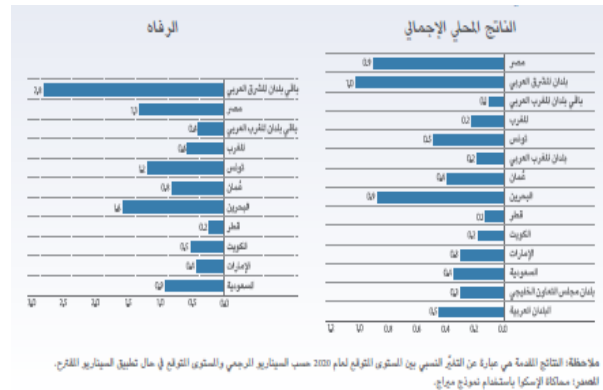


يوجد ما بين 30 و60 هيئة تتدخل في المعاملات التجارية من خلال التراخيص أو التصاريح، أو تحصيل الإيرادات، بهدف حماية صحة الأشخاص. كما تلعب العديد منها دور المقاصة في المعاملات المتعلقة ببعض المنتجات مثل اللحوم أو الطلاء. ويبين الشكل السابق أن هذه الإجراءات تنطلق من شراء السلع إلى دفع الرسوم المرتبطة بالتجارة الخارجية، مروراً بعمليات الشحن.

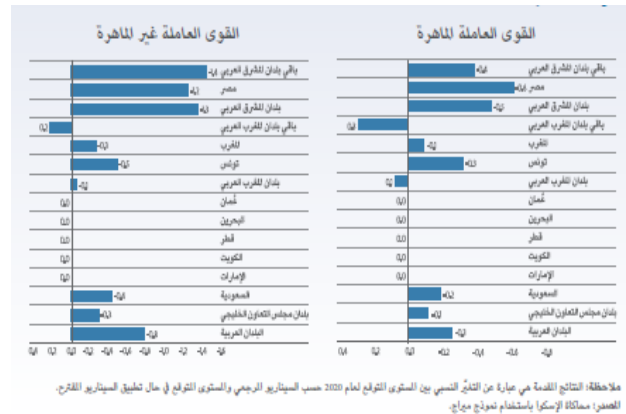
وقد أظهرت العديد من الدراسات الكمية أهمية تخفيض تكاليف التجارة وتسهيل العمليات المرتبطة بها لتعظيم المنافع التي يمكن تحقيقها من اتفاقات التجارة الحرة أو التكامل الاقتصادي. فتقليص مدة المعاملات المتعلقة بالتجارة الخارجية بيوم واحد يؤدي إلى زيادة قدرها 4% في التجارة العالمية، أي ما يعادل آثار تخفيض التعرفة الجمركية بين البلدان بنسبة 1.5%. وتشير تقديرات نموذج ميراج إلى أن التقليص من تكاليف النقل الدولي على التجارة البينية العربية بنسبة 5% سنوية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020 سيؤدي إلى نمو التجارة البينية بنحو 23% بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي، وسيكون لهذا الارتفاع في التجارة البينية العربية أثر مباشر على الناتج القومي العام على صعيد المنطقة.

الشكل (22) آثار تقليص تكاليف النقل الدولي بنسبة 5% سنوياً خلال الفترة 2013 - 2020 عن التجارة البينية العربية على

الناتج المحلي الاجمالي والرفاه



شكل (23) أثر تقليص تكاليف النقل الدولي على التجارة البينية



المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014)

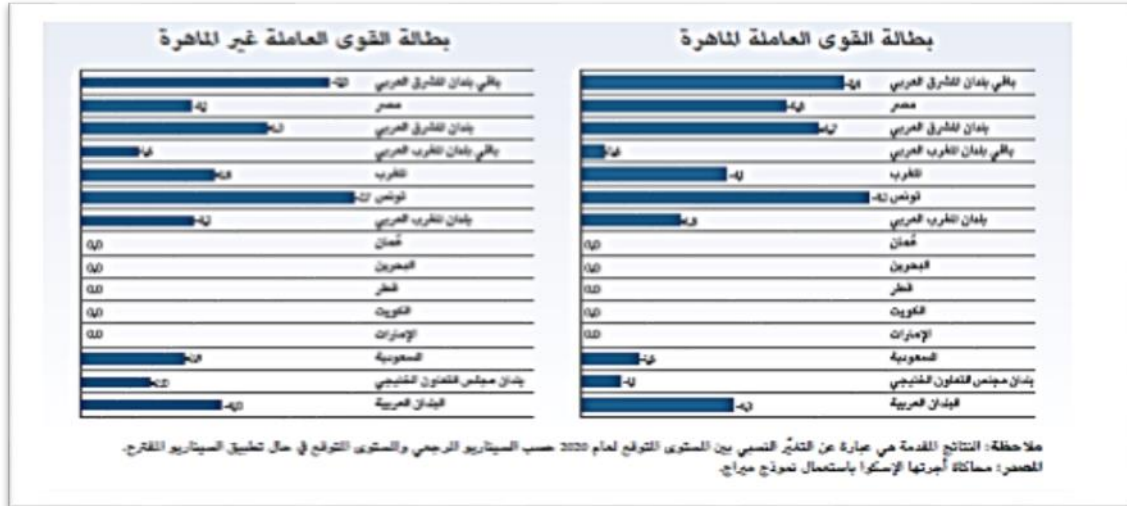
خادي عشر: المنافع المنتظرة من التكامل الاقتصادي لا يمكن تحقيقها بالاقتصاد على إقامة اتحاد جمركي عربي:

تعرض هذه الدراسة إلى تقييم سيناريوهات مختلفة لدعم التكامل الاقتصادي العربي. وقد أبرزت النتائج أن استكمال منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى سيؤدي إلى بعض الأرباح لجميع البلدان العربية لكن بمستويات مختلفة ومتدنية إجمالي. أما فيما يتعلق بالاتحاد الجمركي العربي، فقد كانت النتائج متباينة خاصة بالنسبة للبلدان العربية غير الخليجية، وذلك وفقاً لهيكل التعرفة الجمركية الذي سيتم اختياره. كما أظهرت النتائج أنه ما من سيناريو تجاري كفيل بتحقيق منافع لجميع البلدان العربية. ويشير هنا إلى أهمية الاتفاق على آليات لتوزيع المداخل الجمركية بين البلدان العربية حال إنشاء الاتحاد الجمركي، وإنشاء صندوق خاص لتعويض البلدان الأقل استفادة من الاتحاد، ولمساعدة القطاعات الاقتصادية والشرائح الاجتماعية التي قد تتضرر من التغييرات التي سيدخلها هذا المشروع.

ولكن النتائج الأهم التي بينها التحليل هي أن المنافع من تحرير التجارة ستبقى محدودة ما لم ترفع القيود التي تكبلها، والأعباء التي تثقلها من رخص وإجراءات بيروقراطية، وارتفاع في تكاليف النقل وغيرها، ما يجعلها غير قادرة على المنافسة مع البضائع المستوردة من البلدان الأخرى. فما فائدة إزالة الرسم

الجمركي إذا كانت كلفة نقل حاوية من عاصمة عربية لأخرى تفوق كلفة نقلها إلى أمريكا الشمالية. ويخلص التحليل إلى أن الحديث عن إزالة العوائق تكامل اقتصادي عربي في غياب إزالة العوائق غير الجمركية وتحرير تجارة الخدمات وانتقال رؤوس الأموال والعمالة بين بلدان المنطقة .

الشكل (24) آثار توسيع التكامل الاقتصادي العربي على البطالة المصدر : تقرير التكامل العربي سبيلا لنهضه انسانية (2014)



وتبقى منقوصة ومفرغة من منافعه الأكبر الخدمات والأهم. وإبراز أهمية تطبيق حزمة متكاملة من السياسات الاقتصادية والتجارية على وانتقال رؤوس النمو الاقتصادي والرفاه للشعوب العربية، تم الأموال تقييم سيناريو إضافي يحاكي تطبيق عدد من السياسات الاقتصادية مجتمعة، التي تشمل: والعمالة (أ) استكمال منطقة التجارة الحرة العربية يبقى التكامل ا ش التل الكبرى؛ (ب) إنشاء الاتحاد الجمركي العربي باعتماد هيكل التعريفات الجمركية الدنيا التي الاقتصادي تطبقها الدول العربية المرتبطة باتفاقيات مفرغة من و تجارة حرة مع دول الاتحاد الأوروبي، (ج) تقليص تكاليف النقل الدولي على التجارة منافعه الأهم العربية بنسبة 5 % سنوية خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى 2020؛ (د) استبدال 20 % من القوى العاملة الوافدة من خارج المنطقة العربية بقوى عاملة من المنطقة.

وقد أشارت نتائج تطبيق هذا السيناريو إلى تحقيق نمو إضافي في الناتج المحلي العربي الإجمالي، يعادل 3.1 % بحلول عام 2020 مقارنة بالسيناريو المرجعي. وباستثناء عمان، ستحقق جميع البلدان العربية مكاسب هامة تتراوح بين 2.9 % في بلدان مجلس التعاون الخليجي، و 5.3 % في بلدان المشرق العربي، و 1.5 % في بلدان المغرب العربي (الشكل 8-26). وجميع البلدان العربية، ومن ضمنها بعض بلدان مجلس التعاون الخليجي، ستشهد انخفاضا ملموسة في معدلات البطالة، مما يدل أيضا على أهمية التفكير الجدي في دعم مشروع إقامة الاتحاد الجمركي العربي بحزمة سياسات تكاملية واسعة (الشكل 8-27).

ولعل التحليل السابق قد يوحى بأن ثمة نظرة تشاؤمية حيال إقامة الاتحاد الجمركي العربي؛ نظراً للقيود الفنية التي تعرضها الدول العربية على تجارة السلع والخدمات فيما بينها من جهة، والالتزامات بقواعد

منظمة التجارة العالمية من جهة أخرى، غير أن هذا الأمر يمكن تجاوزه من خلال آلية متكاملة للتكامل الاقتصادي العربي من جهة، والتوازن بين إقامة اتحاد جمركي عربي وسوق عربية مشتركة وبين التزامات الدول العربية باتفاقيات التجارة العالمية والإقليمية.

ومما لا شك فيه أن تحقق المشروع التكاملي النموين الاقتصادي والعربي من شأنه أن يساعد على الرقي الحضاري والرخاء الاقتصادي للشعوب العربية.

ثاني عشر: متطلبات التكامل الاقتصادي العربي:

لكي يحقق التكامل الاقتصادي العربي ثماره المرجوه منه إقليمياً وعالمياً لابد من توافر متطلبات عدة منها:

1- استقلال القرار السياسي، وعدم الاستجابة للضغوط الخارجية، وبخاصة الضغوط الأمريكية التي لا يهتمها سوى تحقيق مصالحها، والانحياز الساخر والمعلن لإسرائيل.

2- الاهتمام بالمجال البحثي والعلم؛ لأنها أساس تحقيق أي نهضة تنموية.

3- القدرة الفعلية على التأثير الإقليمي والعالمي.

توحيد الدول العربية وتجمعها في كيان واحد لتحقيق الطموحات العربية، بعيداً عن الطموحات الشخصية.

كما يقوم هذا التصور الاستراتيجي على التلازم بين عمليتي التكامل العربي والتنمية الشاملة، بحيث تسير كلتا العمليتين جنباً إلى جنب، وهذا من شأنه إنشاء بنى إنتاجية قادرة على مواجهة التحديات الداخلية المرتبطة بضعف كفاءة الاقتصاديات العربية، والخارجية المتمثلة في الضغوط التي تمارسها على الأنظمة العربية؛ للانطواء تحت مظلة المشاريع الاقتصادية الإقليمية والعالمية، حتى إن لم تكن في صالح الدول العربية، بالإضافة إلى ما نجحت عليه الدول الغربية ذات الهيمنة من التأثيرات في الرأي العام العربي، ومحاول تغيير مفاهيمه عن طبيعة الصراع الغربي الإسرائيلي المشترك ضد الدول العربية، من صراع ضد الهيمنة والتبعية والاحتلال إلى صراع بين السنة والشيعة، وبين الإسلامي والعلماني.

وبناء على ذلك يمكن وضع تصور استراتيجي للنهضة التنموية العربية الشاملة، المصحوبة بمشروع تكامل عربي شامل، والمتمثل في الآتي:

1- إنشاء بنية إنتاجية سليمة وقوية، قادرة على الاستمرارية والمنافسة، وتزويد الأسواق العربي والأسواق الإقليمية والعالمية بكل ما تحتاجه.

2- المواءمة بين الأصالة والمعاصرة، بمعنى الحفاظ على الهويتين الإسلامية والعربية مع الاستفادة من المعجزات العصرية بما يتلائم مع هذه الهوية، مع ضرورة تمكين للمواطنة دون تمييز في الحقوق والواجبات بين أفراد الوطن الواحد.

3- قيام تعاون وتكامل عربي حقيقي وشامل وليس مجرد شعارات استهلاكية؛ لأن هذا التعاون يعدّ اللبنة الأساسية في تحقيق التصورين السابقين.

ثالث عشر: الخطوات العملية لتنفيذ الرؤية الاستراتيجية للنهضة والتكامل العربي:

- ومن أجل تحقيق النهضة والتكامل العربي، لابد من اتخاذ عدة خطوات عملية على أرض الواقع منها:
- 1- المعاملة الموحدة وبالمثل لكل مواطني الدول العربية؛ بوصفهم المواطنين الأولى بالرعاية.
 - 2- إصدار وثيقة سفر موحدة لمواطني الدول العربية داخل البلاد العربية، دون الحاجة إلى جواز سفر يحمل جنسية أي دولة عربية.
 - 3- توحيد المناسبات الدينية، كشهر رمضان والعديد من الفطر والاضحى وغيرها من المناسبات التي تشعر المواطن العربي بالمشاركة الوجدانية الواحدة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن ثمة مناسبات وطنية تختلف من دولة إلى أخرى يجب مراعاتها.
 - 4- أن تكون رحلات الطيران من أي دولة عربية إلى أخرى مباشرة، دون الحاجة لمرور بإحدى العواصم غير العربية.
 - 5- حظر أي شكل من أشكال التعاون والتبادل مع الكيان الإسرائيلي؛ لأن هذا من شأنه أن يمثل موقفاً عربياً موحداً ضد الفطرة الإسرائيلية.

رابع عشر: آليات تحقيق البنية الأساسية للتكامل العربي:

- من أجل تحقيق البنية الأساسية للتكامل العربي؛ لإحداث حركة إنسيابية للمواطنين والخدمات بين الدول العربية، فإن ذلك يستلزم ضرورة توافر عدد من الآليات الأساسية وهي:
- 1- ربط الدول العربية بشبكة مواصلات واحدة تمتد إلى باقي الدول الإقليمية والعالمية، على غرار خط السكك الحديدية الذي كان يربط بين الدول العربية الإفريقية والآسيوية، والتي لاتزال بقاياها شاهده حتى اليوم.
 - 2- النقل المباشر بين الموانئ العربية؛ لتقليل تكاليف النقل الباهظة.
 - 3- تنفيذ مشروع جسر الملك سليمان بين مصر والسعودية، والذي يهدف إلى ربط أفريقيا بآسيا، من خلال الربط بين سيناء ومنطقة تبوك في السعودية.
 - 4- توحيد الإجراءات الجمركية، وإدخال نظام التخليص الإلكتروني حتى قبل وصول الشاحنات المتفق عليها.

خامس عشر: آليات تحقيق البنية المؤسسية للتكامل العربي:

- 1- إقامة بنية مؤسسية عربية موحدة، سياسية، واقتصادية، واجتماعية، قادة على تطوير استراتيجية التكامل وديمومته.
- 3- تحقيق المواطنة الكاملة داخل جميع البلدان العربية، بداية من المواطنة الخاصة بكل بلد عربي، وانتهاء بمواطنة متكاملة وشاملة، بعيداً عن الانطواء والانزواء خلف المواطنة الجزئية لقطر او لمجموعة دول محددة، بمعنى أن تتحول الاتفاقيات الجزئية كالاتفاقيات الأربع بين مصر والسودان (التنقل - الإقامة - العمل - التملك) على سبيل المثال لا الحصر لبنية في تحقيق المواطنة العربية الشاملة.

السادس عشر: إنشاء صندوق دعم التكامل العربي:

يتم ذلك عن طريق:

- 1- تخصيص الموارد المالية اللازمة من كل دولة عربية حسب قدرتها الاقتصادية.
- 2- بناء البنية التحتية اللازمة للتكامل العربي .
- 3- تخصيص الموارد اللازمة لمواجهة الكوارث الطبيعية واللاجئين.
- 4- حماية البيئة الطبيعية بما يتضمن استمرار التنمية الإنسانية في الوطن العربي وإنصاف الاجيال المقبلة.
- 5- تأسيس فضائيات تعليمية وتكوينية وجامعات افتراضية، لتهيئة المجال المعرفي الواحد، الفني والثقافي والإعلامي، وإثرائه وتوسيع آفاقه.
- 6- إنشاء مؤسسة عربية للتشغيل أو تطوير المؤسسات القائمة لتعمل على موازنة المعروض من القوى العاملة والمطلوب منها في الوطن العربي، وعلى تحسين الإنتاجية.
- 7- دعم المؤسسات الهادفة إلى النهوض بالثقافة العربية وباللغة العربية، وإلى تشجيع التبادل العلمي والثقافي مع الثقافات الإنسانية كافة خاصة التي تحمل خبراتها دروساً مهمة للوطن العربي.
- 8- إنشاء الهيئة العربية لإصلاح التعليم وتطويره، بحيث تختص بالإشراف على التقييم الدوري المنتظم، الرصن والقابل للمقارنة، لنوعية التعليم الذي تقدمه جميع مؤسسات ومعاهد التعليم بجميع مراحله، من منظور بناء الشخصية العربية العارفة والقادرة على التعلم الذاتي والابتكار، ونشر نتائج التقييم. وتتولى الهيئة على أساس نتائج التقييم اقتراح اسس لإصلاح التعليم، بهدف ضمان الجودة، والتركيز على تعليم اللغة العربية في جميع مراحل التعليم.

السابع عشر: التكامل الاقتصادي العربي الفعال لتحقيق التنمية المجتمعية المتكاملة:

ويتحقق ذلك عن طريق:

1- استكمال تنفيذ مشروعات التكامل التجاري:

الخطوة الأولى باتجاه تعميق التكامل الاقتصادي العربي تكون باستكمال وترسيخ نشاطات التكامل العربي القائمة وضمان تحقيق غاياتها بأقصى كفاءة. ويدخل في هذا النطاق مثلاً القضاء على المعوقات الفنية والإدارية التي تواجه انسياب السلع بمدن البلدان العربية وأهمها ارتفاع تكاليف النقلة، وتحرير تجارة الخدمات، والإعداد لاستكمال الاتحاد الجمركي العربي وإقامة السوق العربية المشتركة، والسعي إلى مزيد من التنسيق في السياسات الكلية والقطاعية، وإيجاد البدائل الفعالة لتحقيق التكامل الاقتصادي.

2- إقامة البنى الأساسية الداعمة للتكامل الاقتصادي:

تصطدم حركة السلع بين البلدان العربية بمعوقات عدة، الأمر الذي يجرّد إلغاء الرسوم الجمركية من الجدوى في تيسير التجارة البينية وتطوير هياكل الاقتصادات العربية. لذلك بات التكامل العربي يتطلب بإلحاح إنشاء البنى الأساسية، الصلبة والناعمة، ومنها شبكات الطرق والسكك الحديدية وشركات النقل، التي تؤمن

النقل بكفاءة مرتفعة وأسعار منخفضة، وتعميم الربط الكهربائي وشبكات الاتصالات الحديثة الكفيلة بتيسير انتقال البشر والسلع والأفكار في عموم الوطن العربي، دون إهمال لتقوية البعد الإنساني، من خلال تخفيض كلفة الاتصالات بحيث تعامل الاتصالات بين البلدان العربية معاملة الاتصالات المحلية. وهذا مطلب حيوي لإقامة شبكات اكتساب المعرفة خصوصاً في ميادين مثل التعليم العالي والتعلم المستمر مدى الحياة، والبحث والتطوير التكنولوجي. ويتطلب ذلك تحديث شبكات الاتصال الرقمي في عموم الوطن العربي باستمرار، وضمان نفاذ كافة المواطنين إلى الخدمات الرقمية وبأسعار مقبولة.

3- إعلام مؤازر للتكامل العربي:

يعدُّ الإعلام أهم الأدوات التي يمكن أن تسهم في تحقيق استراتيجيات التكامل العربي، ففي عالم اليوم يصعب أن ينجح مشروع إن لم يؤازره الإعلام منذ البداية، بإقناع المستفيدين منه، وبصد المحاربين له، فالإعلام تحول إلى أداة فعل وليس مجرد حكاية عن الفعل. بحيث يمكن أن ييسر سياسة التكامل والاتحاد في جميع المجالات، متجاوزاً الحواجز الحدودية التي حاولت الأنظمة العربية فرضها.

فالفضائيات العابرة للأقطار على سبيل المثال، خلقت نواة فضاء عربي مشترك ونجحت في توسيع المجال العربي، إذ أسهمت في توحيد الشباب العربي توس "للفن الحديث وللأفكار الدينية، وكذلك تضامنا في بالأحداث الوطنية الكبرى التي اهتز لها الوجدان العربي، كالحروب المتتالية على المنطقة العربية.

• تعقيب الباحث:

ويعقب الباحث من خلال التصور المطروح المبنى على نموذج ميراج لبناء التكامل الاقتصادي أنه: لابد من وجود آليات تنفيذية على مستوى الحكومات والأنظمة الحاكمة توضع من خلال مجموعة من الاتفاقيات الملزمة للدول لأحداث تكامل فعال ينتج عنه نمو اقتصادي عربي ملموس يدعم عمليات التنمية والتقويم الاقتصادي للدول العربية النامية التي تواجه ضغوط استعمار اقتصادي خارجي يجعلها تقع تحت مظلة وتبعية المستعمرين الاقتصاديين الجدد وكذلك مواجهة الاختراقات الخارجية تحت مظلة الدعم الاقتصادي من أجل التنمية مثلما حدث سلفاً من قِـم صينية عربية و أمريكية عربية وأوروبية عربية تدعو الى مصلحة اقتصادية عربية ولكن ما تخفيه من نوايا استعمارية لتأكل البنية المؤسسية والاقتصادية العربية اكبر من عائدها الاقتصادي، مما يجعل الاستمرارية في التبعية وضعف في مواجهة التغيرات الاقتصادية الدولية التي تحدث في العالم".

كما يرى الباحث أن هذا النموذج رغم مثاليته، فإنه لا يدعو الى واقع فعال؛ لأن اقتصاديات الدول العربية مرت بمؤثرات اقتصادية جراء وباء كورونا اثر على النمو الاقتصادي لدول العربية وتاثر العوائد الاقتصادية في جميع قطاعات الاقتصاديات العربية بسبب تداعيات تاثير وباء كورونا ما ادي الى انخفاض التعاملات في الاستثمارات البنينة وكذلك التجارة العربية البنينة مما قد يؤثر على استخدام هذه السناريوهات

التي كانت تضع من ضمن توقعاتها ارتفاع معدلات الاقتصاديات العربية وسرعة وتيرت التنمية العربية، ولذا يقترح الباحث لتحويل آليات هذا النموذج إلى واقع يمكن تنفيذ ما يلي:

(1) الارتقاء بنظم الادارة والقيادة الاقتصادية لدول العربية من اجل ايجاد حلول فعالة للاختلافات الاقتصادية التي تؤثر على مسيرات التعاون والتكامل الاقتصادي العربي

(2) تنمية الموارد البشرية وتكوين المهارات. اللازمة على مواجهة التحديات المستقبلية.

خلاصة الفصل :-

لا شك أن الانتماء للوطن العربي هو انتماء هوية ومصير و أصل ووجود وتاريخ وحضارة ودين ولغة وثقافة ومصالح ومخاطر مشتركة، وليس ارتباط مصالح ومنافع، لذا يعتبر التعاون الاقتصادي العربي ضرورة ملحة تدعمه عدة مقومات وروابط، كما أن حل مشكلات التنمية والأمن في المنطقة يكمن في بناء نظام إقليمي جديد قادر على مواجهة مشاكل المنطقة برؤية جديدة ومنطق جديد، وسياسات واقعية وفعالة.

وعليه يتناول هذا الفصل أهم سمات ومقومات الاقتصاديات العربية وأداء مختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية بها، ومختلف آليات التعاون الاقتصادي العربي من سيناريوهات وادوات دعم لسبل التعاون والتكامل الاقتصاد العربي وكذلك محاولة استكمال منطقة التجارة العربية الحرة الكبرى وكذلك الاتحاد الجمركي والتغلب على المعوقات التي تواجه مثل هذه المشاريع إلى تنفيذ منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، بالإضافة للوقوف على واقع التجارة العربية البينية والاستثمارات العربية البينية كأهم مداخل التكامل الاقتصادي العربي.

النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

- 1- من خلال دراسة اتفاقيات التطبيع العربي - الإسرائيلية والسيناريوهات المتوقعة والمستقبلية، وسيناريوهات التكامل الاقتصادي العربي - العربي، الذي يمثل عصب الدراسة الحالة، أمكن للباحث التوصل إلى النتائج الآتية:
- 1- تباين الدوافع والأسباب العربية التي أدت إلى التطبيع مع إسرائيل، سواء ما كان منها لإعادة الأرض على نحو اتفاقيتي السلام الموقعة بين مصر وإسرائيل، وبين الأردن وإسرائيل، أم لتحقيق مكاسب اقتصادية، نابعة من المصالح المشتركة على نحو ما كان في غالبية دول الخليج العربي، وإن كانت تتفق جميعها في الضغوط الأمريكية التي مُرست على الأنظمة العربية؛ لقبول التطبيع.
- 2- كشفت اتفاقيات التطبيع العربية - الإسرائيلية عن أن المستفيد الأكبر منه هو إسرائيل، سواء من الناحية الاقتصادية بكسر عزلتها الاقتصادية، من خلال فتح الأسواق العربية أم منتجاتها، أم من ناحية سياسية باختصار الصراع وتغيير طبيعته من الوجهة الاحتلالية والاستيطانية إلى جعله مشكلة لاجئين إنسانية، ومن تغيير النظر إلى إسرائيل بوصفها عدواً إلى حليف إقليمي ضد الأطماع الإيرانية.
- 3- مرّ التطبيع العربي - الإسرائيلي بمراحل تاريخية طويلة، بداية من العلاقات السرية، وصولاً إلى العلاقات والاتصالات العلنية في حقبة السبعينات من القرن العشرين، ساعد على ذلك انهيار التضامن العربي وبخاصة بعد الغزو العراقي للكويت، وهي الحالة التي استغلتها أمريكا وإسرائيل للضغط عليها، بحيث تتمحي نظرية الرفض والأرض مقابل السلام، لتصير السلام من أجل السلام، وتحقيق المصالح المشتركة هو أقصى ما يمكن تقديمه للعرب.
- 4- حققت الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال التطبيع العربي - الإسرائيلي فوائد عدة، منها تكوين توحيد الهدف الإسرائيلي العربي وهو مواجهة الطموح الإيراني، بالإضافة إلى أن انضمام دول الخليج للتطبيع يعدّ عاملاً مهماً في إبطاء تقدم التتين الصيني في المنطقة.
- 5- أثبتت اتفاقيات التطبيع أنها لم تكن كافية لوقف جموح الاعتداءات والممارسات الإسرائيلية في المنطقة.
- 6- على الرغم من توافر الإمكانيات المالية والبشرية والطبيعية، فإن عملية التكامل الاقتصادي، وتحقيق السوق العربية المشتركة، والاتحاد الجمركي العربي وغيرها من الأنشطة الاقتصادية، لا تزال تشهد بطئاً في تفعيلها، نظراً للتحديات الخارجية المتمثلة في الالتزام باتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وبالاتفاقيات الإقليمية، بالإضافة إلى المعوقات الداخلية في شقها الشخصي المتمثل في تطلع بعض الشخصيات العربية إلى الزعامة، وتكريس النعرة والنزعة العرقية والطائفية، أم في الأزمات الداخلية الاقتصادية التي تمر بها كلّ دولة على حدة، واختلاف وجهات النظر حول طبيعة التكامل الاقتصادي والفوائد المنتظرة من ورائه.

- 7- العمل العربي المنفرد المتوقع داخل حدود كل دولة، لبناء بنية حقيقية تنموية واقتصادية تنحصر فوائدها على مواطنيها فقط، دون أن تكون في استراتيجية هذه الدولة أو تلك أن هذه البنية، إن وجدت، ما هي إلا نواة أساسية في بناء بنية تحتية عربية متكاملة، تسهم بشكل فعال في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- 8- الاكتفاء الداخلي على المشكلات الاقتصادية، ومحاولة حلها بحلول فردية داخلية وقتية، دون العمل على إعادة هيكلتها وتطويرها؛ لضمان استمراريته وديمومتها، وتصديرها إلى باقي الدول العربية؛ لتصبح نموذجاً يمكن تعميمه، مما يقود - في النهاية - إلى حتمية التكامل الاقتصادي العربي.
- 9- أدت الثورات العربية، أو ما يطلق عليه الفوضى الخلاقة وثورات الربيع العربي، إلى عرقلة المشاريع الاقتصادية المشتركة، كم منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، التي كان مزمعاً الانتهاء منها سنة 2013.
- 10- على الرغم من ضبابية تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، فإنّ هذا لا يعني عدم العمل على تحقيقه؛ لأنّ الدول العربية لا تزال تمتلك من المقومات الحضارية، والثقافية، واللغوية، والدينية المشتركة ما يجعل تحقيق التكامل الاقتصادي العربي - العربي ممكناً، بصورة تقترب عما هو عليه الاتحاد الأوروبي الذي لا يمتلك غالبية هذه المقومات.
- 11- الانتهاء من متطلبات منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- 12 - بحث كيفية تطوير وتحديث منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وفقاً لأفضل الممارسات الدولية والإقليمية، بحيث يتم إدماج الموضوعات الأخرى ذات الصلة بالتجارة للمنطقة، والتي أوضح التطبيق أنها تعد ضرورية ولازمة لتعزيز التجارة البينية العربية وعملية التكامل الاقتصادي العربي.
- 13- أن يتم التفاوض على شكل مجموعات واستخراج السلع التي من الصعب اتخاذ قرار بها ورفعها إلى القادة لاتخاذ قرار بشأنها.
- 14- يجب أن يكون هناك اتفاقية وبروتوكول يتم التوقيع عليه من كافة الدول فيما يخص الاتحاد الجمركي العربي.
- 15- يجب أن يتم تعزيز آلية فض المنازعات المطبقة في إطار المنطقة والتي ستطبق داخل الاتحاد الجمركي العربي.
- 16- دعوة القطاع الخاص إلى المشاركة الفعالة في الكشف عن الإجراءات المقيدة للتجارة التي قد تتخذها أي من الدول الأعضاء.

ثانياً: التوصيات والآليات :

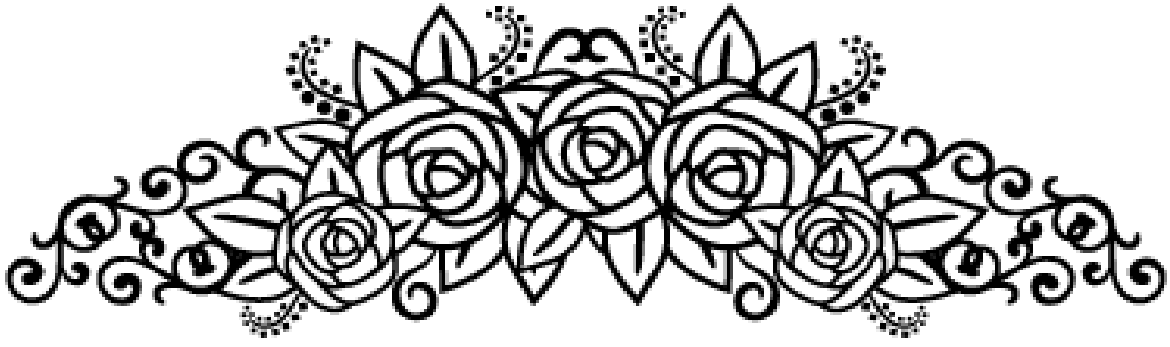
إن أمكن للباحث أن يوصى بشيء في ختام هذه الدراسة، فإنه يوصى بالآتي:

- 1- وضع آلية لإعادة النظر في كافة الاتفاقيات الاقتصادية بصفة خاصة، الإقليمية والعالمية على حدّ سواء، واختيار منها ما يتناسب مع إمكانيات الدول العربية، وطرح كل ما من شأنه أن يكون معوقاً أمام تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.
- 2- تكوين آلية عربية موحدة؛ لوضع رؤية مستقبلية تعتمد على استراتيجية واضحة المعالم؛ لإدارة الصراع العربي - الإسرائيلي، وبحث إمكانية التطبيع من عدمه.
- 3- تحديد نقاط الاختلاف والأسباب التي أدت إلى عدم تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؛ لتفاديها في المرحلة الحالية.
- 4- ضرورة دعم التكتلات والأصوات العربية والإقليمية والعالمية الراضة للضغط الأمريكي، والانتهاكات الإسرائيلية.
- 5- ضرورة وضع آلية لتكوين موقف عربي موحد تجاه التطبيع مع إسرائيل، بحيث يجب أن تضع في الاعتبار أنه عملية اختيارية لا فرضية ضرورية.
- 6- العمل على استقلال الإرادة السياسية العربية، وذلك من خلال تكوين وحدة عربية سياسية واقتصادية قوية ومتماسكة، يمكن من خلالها رفض التبعية لأمريكا وحلفائها.
- 7- وضع آلية إعلامية عربية موحدة، تكون أولى مهماتها إحياء الوعي القومي العربي والإسلامي بالقضية الفلسطينية، وجعل الرئيسة على مواقع التواصل المختلفة.
- 8- طرح مشروع عربي بحثي وعلمي موحد، مهمته تنوير العقل العربي بمراحل الصراع برصد بداياته، وتكوين رأي عام عن حاضره، ورؤية مستقبلية شفافة لما سيكون عليه، مما يسهم في التنبؤ بشكل العلاقات العربية - الإسرائيلية المستقبلية، واتخاذ كافة الإجراءات لمواجهة تداعياتها.
- 9- تعديل الاتفاقيات الجزئية الخاصة بكلّ بلد ودمجها في اتفاقيات عربية متكاملة.
- 10- تكوين شبكة مواصلات: برية وجوية وملاحية تربط بين الدول العربية، وانطلاقاً منها مستقبلاً إلى باقي الدول.

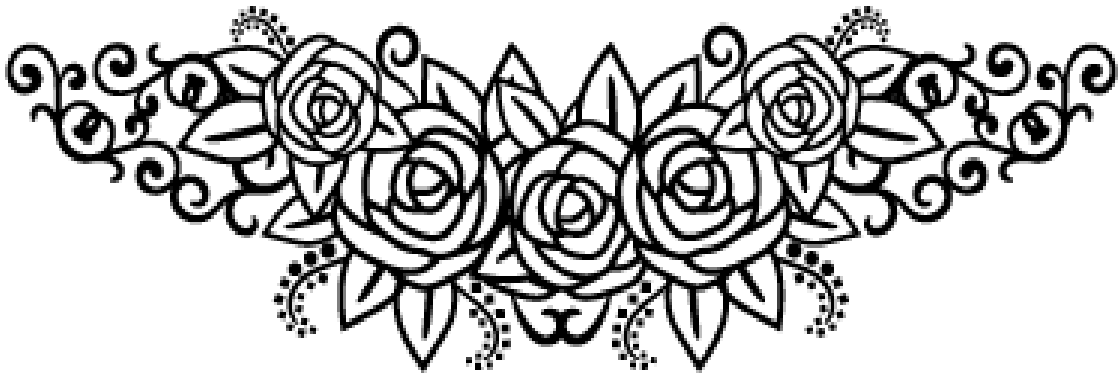
11- تسهيل اجراءات التبادل التجاري بين الدول العربية:

- تحقيق التقارب التنظيمي للقواعد والمقاييس واللوائح التنظيمي بين الدول العربية.
- تبسيط المستندات والوثائق الخاصة بالمعاملات الجمركية.
- الإصدار والتبادل الالكتروني لشهادات المنشأ.
- معالجة تكاليف المرتبطة بانتقال السلع والأموال اللوجستية.

- رفع كفاءة الادارات الحدودية لتسهيل حركة العبور وتقليل زمن انتظار الحاويات.
- 12 - السعي نحو إنشاء سلاسل توريد بديلة، والاستعاضة قدر الإمكان بالواردات العربية عن طريق إنتاج قطع الغيار والمنتجات محلياً أو البحث عن مصادر أخرى لتغطية متطلبات الفترة القادمة،
- 13 دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث تستحوذ على 80 إلى 90 في المائة من إجمالي الأعمال في معظم البلدان العربية، من خلال:
- تحسين قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على التمويل التجاري وكذلك أدوات التأمين والضمانات.
- تحسين فرص الوصول الى الأسواق العربية .
- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال حوافز استثمارية.
- 14- دعم التعاون بين الدول العربية في موضوعات الاقتصاد الرقمي، حيث أوضحت التجربة العملية مساهمته الفعالة في تشغيل الاقتصاد وقت الأزمات.
- 15- العمل مع الأمانة العامة على التخلص من الإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الدول الاعضاء بصورة مؤقتة والتي أثرت على التجارة العربية البينية .



الخاتمة



الخاتمة

تحققت خصوصية الدراسة الحالية المعروفة بـ(آفاق التعاون والتكامل الاقتصادي العربي في إطار اتفاقيات التطبيع العربية الإسرائيلية) من خلال دراستها دراسة تهدف إلى الكشف عن المكونات الجوهرية لاتفاقيات التطبيع العربية - الإسرائيلية، والتي لعبت فيها الولايات المتحدة الأمريكية دوراً رئيسياً، سواء بالترغيب أم بالترهيب، مما كان له أكبر أثر فيما تشهده العلاقات العربية - الإسرائيلية من تطور على كافة المستويات، وبخاصة في المجال الاقتصادي والأطر الإقليمية والدولية التي تحكم تكوينه وحركته، والأساس المنهجي الذي ينطلق منه الباحث في دراسته الحالية هو الأساس الذي يجمع بين المناهج الثلاث: الاستنباطي الاستدلالي، والتاريخي، والتحليلي.

ومن خلال فصول الدراسة الأربعة، اتضحت دلالة عنوان الدراسة، الذي يشير إلى طبيعة العلاقات العربية - الإسرائيلية، بوصفها إحدى صور العلاقات الدولية، وبخاصة في جانبها الاقتصادي.

وقد تناول الباحث في الفصول السابقة هذ الاتفاقيات، وذلك بتناول الأسس النظرية للتعاون والتكامل الاقتصادي العربي - تحليل الآثار التنظيمية والفنية لعمليات التعاون والتكامل العربي ونتائجها الاقتصادية - دراسة الآثار الناتجة عن اتفاقيات التطبيع العربية - الإسرائيلية - مستقبل التطبيع العربي - الإسرائيلي).



قائمة المراجع



قائمة المراجع

أولاً : المراجع باللغة العربية:

1. - إبراهيم العيسوي، الجات وأخواتها، النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، مارس 1990.
2. - جاسم بن محمد القاسمي، التكتل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي، إنجازاته وتحدياته، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
3. - سعيد النجار، آفاق التنمية العربية في التسعينيات، الصندوق العربية للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، صندوق النقد العربي، أبو ظبي، 1993.
4. - صالح الأمين الأرياح، سعيد محمد خليفة الأطرش، السوق الأوربية الموحدة 1992 وانعكاساتها على العلاقات الاقتصادية العربية الأوربية، الهيئة القومية للبحث العلمي، طرابلس، أبريل 1992.
5. - عبد القادر محمد عبد القادر عطية، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، القاهرة، 2003 - 2002.
6. - عبد المنعم غفر وأحمد عزت مصطفى، الاقتصاد الدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999.
7. - عمر صقر، سياسات التجارة الخارجية، كلية التجارة وإدارة الأعمال، جامعة حلوان، القاهرة، 2005.
8. - فريد النجار، التحالفات الاستراتيجية من المنافسة إلى التعاون خيارات القرن الحادي والعشرين، إنبراك للنشر والتوزيع...
9. - مجذاب بدر عناد ومحي الدين حسين، المتغيرات الاقتصادية الدولية وانعكاساتها على اقتصاديات منطقة الشرق الأوسط، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، 1998.
10. - منير الحمش، مسيرة الاقتصاد العالمي في القرن العشرين، تأملات في الفكر والنمو والأزمات، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2001.
11. David Gilmour, Dispossessed, The Ordeal of the Palestinians, London, Sphere Book Ltd., 1980, pp.70,71.
12. - إبراهيم مشورب، قضايا التخلف والتنمية في العالم الثالث، دار المنهل اللبناني، ط1، 1997.
13. أحمد بن علي العسيري، الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن العربي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية قسم الدراسات الاستراتيجية، 2014، 107:164.
14. أحمد جامع، العلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 1998.

15. أحمد جامع، محمد حافظ عبده الرهوان، العلاقات الاقتصادية الدولية، شركة مطابع الطويجي، القاهرة، 2002-2003.
16. أسامة أبو نحل، "يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية"، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، العدد 23، ص 1918.
17. أسامة المجدوب، العولمة والإقليمية، مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2001.
18. إسماعيل شعباني، مقدمة التنمية، ط2، دار هومة، الجزائر، بدون سنة نشر.
19. إكرام عبد الرحيم عوض، السوق الشرق أوسطية، مركز الحضارة العربية، مصر، 2000.
20. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2002.
21. أيمن يوسف، "التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية وتداعياتها على الأمن العربي والقضية الفلسطينية"، عمان، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2020.
22. بسام الحجار، العلاقات الاقتصادية الدولية، ط1، مجلة المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2003.
23. بول هاريسون، العالم الثالث غدا، ترجمة مصطفى أبو الحير عبد الرزاق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2001.
24. بيلا بلاسا، نظرية التكامل الاقتصادي، ط1، دار النهضة العربية، مصر، 1964.
25. تعنى كلمة الدياسبورا في معناها الشامل، يهود المنفى، وهي كلمة يونانية تعنى التشتت، وتستخدم للإشارة إلى الأقليات اليهودية الموجودة في العالم، حسب التصور الصهيوني واليهودي
26. ثيودر هرتسل، "الدولة اليهودية"، النمسا، 1896.
27. ثيودر هرتسل، "الدولة اليهودية"، النمسا، 1896.
28. جون وليامسون وآخرون، التكامل النقدي العربي مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 1981.
29. حازم البيلالي، النظام الاقتصادي الدولي المعاصر، معايير وقواعد مالية، جديدة، ط2، مركز الأهرام للطباعة والنشر، القاهرة، 2005.
30. حسن عوض، "الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1988، الطبعة الأولى.
31. حسن لطيف كاظم الزبيري، العولمة ومستقبل الدور الاقتصادي للدولة في العالم الثالث، ط1، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات العربية المتحدة، 2000.
32. حسين السيد حسن، "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م وأثرها على دور مصر الإقليمي"، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117، 118، 2012م..
33. حسين عادل وآخرون، دراسات في التنمية والتكامل الاقتصادي العربي، ط3، سلسلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أبريل 1985.

34. حسين عمر، الجات والخصخصة والكيانات الاقتصادية الكبرى، التكاثر البشري والرفاهية مشكلات اقتصادية معاصرة، دار الكتاب الحديث، مصر، 1997.
35. بهجت ابوالنصر (مستقبل التكامل الاقتصادي العربي 2022).
36. حمدي رضوان، الاقتصاد الدولي، الأصالة الفكرية والديناميكية الواقعية، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.
37. حمدي رضوان، محمد بسيوني، الاقتصاد الدولي، دراسة تحليلية للعلاقات الاقتصادية الدولية، جامعة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر.
38. حمدي عبد الرحمن حسن، إفريقيا والعولمة، أعمال المؤتمر السنوي الأول للدراسات المصرية الإفريقية، أبريل 2002، الدار المصرية الإفريقية، القاهرة، 2004.
39. حميد الجميلي، دراسات في التطورات الاقتصادية العالمية والإقليمية المعاصرة، أكاديمية الدراسات العليا والبحوث الاقتصادية، طرابلس، ليبيا، 1998.
40. خالد عبد الرازق الحباشنة، "العلاقات الأردنية الإسرائيلية.. الجذور والاتفاقيات"، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 1999م.
41. خالد عبد الرازق الحباشنة، "العلاقات الأردنية الإسرائيلية.. الجذور والاتفاقيات"، 1999م، عمان: مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن.
42. دنيا عبد الله الدباس، التكامل النقدي العربي، دائرة الأبحاث والدراسات، الأردن، فيفري 1986..
43. رباب حسين عبد المحسن، "كامب ديفيد خروج مصر إلى التية"، القاهرة، مكتبة مدبولي، 2005م.
44. رباب حسين عبد المحسن، "كامب ديفيد خروج مصر إلى التية"، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2005م.
45. رمزي زكي، الاقتصاد السياسي للبطالة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 1997.
46. رمزي زكي، الاقتصاد العربي تحت الحصار، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1989.
47. ريجانا الشريف، "الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي"، ترجمة: احمد عبدالله عبدالعزيز، عالم المعرفة، الكويت، 1985.1406.
48. ريجانا الشريف، "الصهيونية غير اليهودية جذورها في التاريخ الغربي"، ترجمة: احمد عبدالله عبدالعزيز، الكويت، عالم المعرفة، 1985.1406.
49. تقرير التكامل الاقتصادي العربي سبيلا لنهضة انسانية (2014-2019)
50. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، العلاقات الاقتصادية والنقدية الدولية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2004.
51. زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، نظرة عامة على بعض القضايا، الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999.

52. سامي السيد، النظم النقدية والمصرفية والتجارة الخارجية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، بدون سنة نشر.
53. سامي ريفيل،، قطر وإسرائيل: ملف العلاقات السرية، ترجمة محمد البحيري، القاهرة، مصر، مكتبة جزيرة الورد، ٢٠١١، ط١
54. سامي ريفيل، ترجمة محمد البحيري، قطر وإسرائيل: ملف العلاقات السرية، مكتبة جزيرة الورد، القاهرة، مصر، ٢٠١١، ط١
55. سامي عفيفي حاتم، اقتصاديات التجارة الدولية، ط3، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
56. سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، ط2، الجزء الثاني، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1994.
57. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق، ط4، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
58. سليمان المنذري، السوق العربية المشتركة في عصر العولمة، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1999.
59. سليمان فلاح عقيل، "أثر العلاقات الأردنية الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.. 1994م: 2016م"، رسالة ماجستير، معهد بيت الحكمة، جامعة آل البيت، الأردن، 2016م: 2017م.
60. سمير محمد عبد العزيز، التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار العولمة - الكوميسا، مجموعة ال-15، أوربا الموحدة، المشاركة الأوربية الإفريقية المتوسطة، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، مصر، 2001.
61. صاحب الربيعي، "الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن، دمشق، سوريا، دار الحصاد، 2000م، ط1
62. صاحب الربيعي، "الأمن المائي ومفهوم السيادة والسلام في دول حوض نهر الأردن، 2000م، ط1، دمشق: دار الحصاد، سوريا.
63. صلاح العقاد، "تطور النزاع العربي الإسرائيلي (1956م: 1958م)"، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1975م.
64. عادل المهدي، التسويق الدولي في ظل عولمة الأسواق، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
65. عادل المهدي، العلاقات الاقتصادية الدولية، آلية التجارة، جامعة حلوان، القاهرة، 2003.
66. عادل عبد الرزاق، المنظومة الإفريقية ومبادرة الشراكة الجديدة للتنمية في إفريقيا (نيباد) بين النظرية والتطبيق، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، 2006.
67. عادل محمد العايضلة، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط، 2005م، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن
68. عادل محمد العايضلة، "الصراع على المياه في الشرق الأوسط، 2005م، ط1، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن.

69. عبد الجابر يتييم وآخرون، مستقبل التنمية في الوطن العربي، دار اليازوري العلمية، عمان، 1998.
70. عبد الحسين وادي العطية، الاقتصاديات النامية أزمت وحلول، دار الشروق للنشر والتوزيع، الأردن، 2001.
71. عبد الحميد عبد المطلب، السوق الإفريقية المشتركة والاتحاد الإفريقي، ط1، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2004.
72. عبد الرحمن الحبيب، نظرية التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 1974.
73. عبد العزيز عجيمية، فصول في الاقتصاد العربي، الدار الجامعة، بيروت، 1988.
74. عبد الفتاح مراد، شرح النصوص العربية لاتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، دار الكتب للوثائق المصرية، مصر، 1997.
75. عبد المطلب عبد الحميد، النظام الاقتصادي العالمي الجديد وآفاقه المستقبلية بعد أحداث 11 سبتمبر، مجموعة النيل العربية، ط1، القاهرة، 2003.
76. عبد المهدي الشريدة، مجلس التعاون لدول الخليج العربية، آلياته وأهدافه، علاقات المنظمات الإقليمية والدولية، ط1، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1995.
77. عبد الناصر نزال العيادي، منظمة التجارة العالمية واقتصاديات الدول النامية، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 1999.
78. عبدالعزيز سرحان، "مقدمة دراسة الدولة الفلسطينية"، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989، 4443.
79. عبدالعزيز سرحان، "مقدمة دراسة الدولة الفلسطينية"، القاهرة، دار النهضة العربية، 1989.
80. عبدالوهاب الكيالي، "تاريخ فلسطين الحديث"، بيروت، 1986.
81. عبدالوهاب المسيري، "موسوعة اليهود واليهودية"، القاهرة، دار الشروق، 1999 مجلد 7.
82. عبدالوهاب المسيري، "موسوعة اليهود واليهودية"، دار الشروق، القاهرة، 1999 مجلد 7، عماد أحمد عبدالكريم سلامة، "الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين، 2015.
83. عزمي بشارة، "كتاب دولة يهودية وديمقراطية"، ص7، ص29.
84. علي إبراهيم، التجارة الدولية وجدلية التقدم والتخلف، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
85. علي إبراهيم، منظمة التجارة العالمية، وتقنين نهج العالم الثالث، دار النهضة العربية، القاهرة، 1997.
86. علي سفيق، مجلس التعاون الخليجي من منظور العلاقات الدولية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1989.
87. علي لطفي، التنمية الاقتصادية، مكتبة عين الشمس، القاهرة، بدون سنة نشر.
88. عماد الليثي، بعد نصف قرن، التكامل الاقتصادي العربي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2003.

89. عمر شديد، "المياة والأمن الفلسطيني"، 1999م، ط1، عمان: دار مجلاوي للنشر، الأردن.
90. عمر شديد، "المياة والأمن الفلسطيني"، 1999م، ط1، عمان: دار مجلاوي للنشر، الأردن
91. العولمة والتحرير، UNCTAD، التنمية في مواجهة أقوى حدثين، ترجمة محمد جاد الله، عربي مدبولي أحمد، المجلس الأعلى للثقافة والفنون، القاهرة، 2000.
92. فؤاد أبوستيت، التكتلات الاقتصادية في عصر العولمة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 2004.
93. فؤاد حيدر، التنمية والتخلف في العالم العربي، طروحات تنموية للتخلف، ط1، دار الفكر العربي، 1990.
94. فؤاد مرسي، مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1980.
95. قاسم الدويكات، "إشكالية الحدود السياسية الدولية الأدرنية الغربية" 2000م، مجلة أبحاث اليرموك، ع(2)،
96. كامل بكري، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعة، بيروت، 1988.
97. كامل بكري، التكامل الاقتصادي، المكتب العربي الحديث للطباعة والنشر، الاسكندرية، 1984.
98. كامل بكري، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.
99. كلاشيون سوشير، "حقيقة كامب ديفيد"، ترجمة رضوان زياد وآخرون، الدار العربية للعلوم، بيروت، 2006م
100. كلاشيون سوشير، "حقيقة كامب ديفيد"، ترجمة رضوان زياد وآخرون، بيروت، الدار العربية للعلوم، 2006م
101. كميل حبيب، حازم النبي، دراسات في الإنماء والتطور، المؤسسة الحديثة للكتاب طرابلس، لبنان، 1997.
102. لطف الله إمام صالح، التحولات المعاصرة والكيان الاقتصادي المصري، الهيئة العامة المصرية للكتاب، مصر، 2002.
103. محسن أحمد الخضير، العولمة الاجتياحية، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2000.
104. محسن عوض، "الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص 139، 1988م
105. محسن عوض، "الاستراتيجية الإسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية"، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، ص 139، بيروت، 1988م، متاح علي الرابط:
file:///C:/Users/makaa/AppData/Local/Temp
106. محسن عوض، "مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع"، القاهرة، دار المستقبل العربي، 1984م.
107. محسن عوض، "مصر وإسرائيل: خمس سنوات من التطبيع"، دار المستقبل العربي، القاهرة، 1984م.
108. محمد إبراهيم محمود الشافعي، التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
109. محمد أحمد الدوري، التخلف الاقتصادي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

110. محمد إسماعيل علي، "مدى مشروعية أسانيد السيادة الإسرائيلية في فلسطين: دراسة في إطار القانون العام"، عالم الكتب، القاهرة، 1975.
111. محمد أشرف البيومي، "التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل"، العدد السادس، مايو 1986م.
112. محمد حافظ الرهوان، التنمية الاقتصادية ومسؤولية الحكومة في تحقيق التقدم، دار أبو المجد للطباعة، القاهرة، 2006.
113. محمد حامد عبد الله، الاقتصاد الإقليمي مع التطبيق على الدول العربية، جامعة الملك سعود، السعودية، 1998.
114. محمد رنيف مسعد عبده، التجارة الخارجية في ظل المتغيرات الاقتصادية العالمية، دار الثقافة العربية، القاهرة، 2004/2005.
115. محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الأول، دار النهضة العربية، القاهرة، 1968.
116. محمد زكي الشافعي، التنمية الاقتصادية، الكتاب الثاني، دار النهضة العربية، القاهرة، 1970.
117. محمد سعيد أبو زعرور، العولمة، دار البيارق، عمان، الأردن، ط1، 1998.
118. محمد صفوت قابل، الدول النامية والعولمة، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2003/2004.
119. محمد عبد الشفيق عيسى، التجمع الاقتصادي العربي، دروس التجربة وآفاق المستقبل، مركز زايد للتنسيق والمتابعة، الإمارات العربية، 2002.
120. محمد عبد العزيز عجمية، محمد علي الليثي، التنمية الاقتصادية مفهومها، نظرياتها، سياساتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
121. محمد علي حوات، العرب والعولمة، شجون الحاضر وغموض المستقبل، مكتبة مديولي، القاهرة، 2002.
122. محمد محروس إسماعيل، قضايا اقتصادية معاصرة، كلية التجارة، قسم الاقتصاد، جامعة الإسكندرية، القاهرة، 1997.
123. محمد محمود الإمام، تجارب التكامل العالمية ومعزاها لتكامل العربي، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2004.
124. محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000.
125. محمد نبيل جامع، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة وتعزيز الأمن القومي، دار غريب للطباعة والنشر، القاهرة، 2000.
126. محمد هشام خواجكية، التكتلات الاقتصادية الدولية، مطبوعات جامعة حلب، سوريا، 1972.
127. محمود رياض، "البحث عن السلام في الشرق الأوسط"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.
128. محمود رياض، "البحث عن السلام في الشرق الأوسط"، المؤسسة العربية للدراسات والنشر.

129. محمود عبد السميع علي، التنمية الاقتصادية وبعض القضايا المعاصرة في مصر، ط2، جامعة الزقازيق، كلية التجارة، القاهرة، 2001.
130. محمود عبد الفضيل، الفكر العربي وقضايا التحرر والتنمية والوحدة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، أوت، 1982.
131. محمود عزمي، "مواجهة التغير في ميزان القوي والنتائج الاستراتيجية والعسكرية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980م.
132. محمود عزمي، "مواجهة التغير في ميزان القوي والنتائج الاستراتيجية والعسكرية"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1980م.
133. مخلص مبيضين، "العلاقات الإيرانية الخليجية (1997م:2006م) ...السعودية دراسة حالة"، مجلة المنارة، تاريخ النشر: 27 سبتمبر 2008م، المجلد 14، العدد 2، 2008م.
134. مركز دراسات الوحدة العربية، التحدي أمام الجنوب، ترجمة عطا عبد الوهاب.
135. مصطفى كامل السيد، استراتيجيات التنمية الإفريقية في ظل الليبرالية الجديدة، آفاق الشراكة من أجل التنمية في إفريقيا، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، الجامعة القاهرة، 2003.
136. مصطفى كامل السيد، الاقتصاد العالمي الجديد وموقع مصرفية، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، 1998.
137. مغاوري شلبي علي، اليورو، الآثار على اقتصاد البلدان العربية، ط1، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، 2001.
138. مغاوري شلبي علي، اليورو، الآثار على اقتصاديات البلدان العربية والعالم، الطبعة الأولى، زهراء الشرق، القاهرة، 2000.
- >162 منذر خدام، "الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات"، 2001م، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان.
139. منذر خدام، "الأمن المائي العربي: الواقع والتحديات"، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، 2001م، ط1.
140. مورييس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الاقليمي والتنمية، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط، ترجمة كوميت للتصميم الفني، القاهرة، 2003.
141. نعيم الظاهر، دراسات في الواقع العربي التنموي الاقتصادي والاجتماعي، ط1، دار اليازوري العلمية، عمان، 1997.
142. وليام كوانت، محرر كتاب، "كامب ديفيد بعد عشر سنوات"، مؤسسة الأهرام، القاهرة، 1989م.
143. يسرى الجوهرى، دراسات في جغرافيا الموارد الاقتصادية، منشأة المعارف بالإسكندرية، الإسكندرية، 1975.
144. توماس بلبلينغ، السلع الأولية في فتة الرواج، مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، 2012، ص: 30

145. عبد المطلب عبد الحميد، (2005) الجان واليات منظمة التجارة العالمية من أوجواي لسياتل وحتى الدوحة، الدار الجامعية، الإسكندرية، ص ص: 350 - 3
 146. أحمد العطار ورأفت أمين، قضايا التصدير ونتائج مفاوضات كانكون، جريدة الأهرام، القاهرة، س 127، ع 42668، بتاريخ 2 أكتوبر 20
 147. مجيد صبحي، (2013) تقرير اتجاهات الاقتصاد العالمي في عام وتأثيراتها المتوقعة على الاقتصادات العربية، مركز الجزيرة للدراسات، 2013، ص ص 4 - 6
 148. غزية طلال و محمد صلاح و يونس قرواط، الاقتصاد العالمي في ضوء تطوير بيئة العلاقات الدولية، ملتقى الدولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة للدول النامية 02-03/ ديسمبر، 2019
 149. الموازيني، خالد، «تداعيات الاستثمار الأجنبي المباشر، تغير كفاءة وإنتاجية عمل البلد المضيف: أدلة من بلدان مجلس التعاون الخليجي، المجلة الاقتصادية الأطلسية،
 150. فراس جابر وإياد الرياحي، دراسة مقارنة: الأنظمة الضريبية في ست دول عربية (بيروت: شبكة المنظمات غير الحكومية العربية للتنمية، 2014)
 151. جيني تشاو وديبلينا ساها، مصادر تمويل الشراكة في الاستثمارات بين القطاعين العام والخاص في عام 2015)شراكة البنك الدولي بين القطاعين العام والخاص، 2015 (
 152. *خافيير بيريرا، ما هو التمويل المختلط، كيف يعمل وكيف يتم استخدامه (أوكسفام والشبكة الأوروبية بشأن الديون والتنمية)يوروداد(، شباط/فبراير 2017).
 153. مصطفى كامل السيد، الإصلاح السياسي في الوطن العربي، مركز دراسات وبحوث الدول النامية، جامعة القاهرة، ٢٠٠٦.
 154. عبد الوهاب المسيري، "نحو نموذج تفسيري اجتهادي"، إسلامية المعرفة، السنة الرابعة، العدد السادس عشر (1999م).
 155. بيريس، شيمون يوم قريب ويوم بعيد. في: مجموعة مؤلفين. من الفكر الصهيوني المعاصر، بيروت: مركز الأبحاث منظمة التحرير الفلسطينية، ط1، 1968م، ص 145
 156. مصطفى مهند، مشهد العلاقات الخارجية، تعزيز تحالفات إسرائيل مع قوى اليمين العالمي، تقرير (مدار) الاستراتيجي 2019، ص ص 89-117
- قائمة الرسائل والأطروحات:
1. أمل علي عزت، العلاقات الاقتصادية بين مصر ودول الكومبيا دراسة مقارنة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2000.
 2. - بلغنو سمية، ظاهرة التكتلات الاقتصادية الإقليمية وأثرها على المنظمة العالمية للتجارة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2001
 3. حنان حسين رمضان نظير، التكامل الإقليمي بين النظرية والواقع، دراسة مقدمة للحصول على درجة الماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 2005.

4. رابح فضيل، التكامل الاقتصادي العربي - معوقات وآفاقه، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1995.
5. شنايت صباح، مكنزمات وآليات التكامل الاقتصادي في أوروبا والوطن العربي، دراسة إسقاطية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1999.
6. طرفاني عتيقة، التكامل الاقتصادي حالة المغرب العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية، 1996.
7. عبد الناصر طلب نزال، النزعة الدولية نحو التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومغزاها بالنسبة للوطن العربي، أطروحة دكتوراه في الفلسفة في الاقتصاد، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، 2002.
8. كرم وديع الآغا، السوق الشرق أوسطية وآفاقها المستقبلية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1998.
9. أحمد بن علي العسيري، الإستراتيجية الأمنية الإسرائيلية وانعكاساتها على الأمن العربي، رسالة مقدمة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، كلية العلوم الاستراتيجية قسم الدراسات الاستراتيجية، 2014.
10. بوزيدي قدور، التكامل الاقتصادي العربي، اطروحة دكتوراه دولة غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 1999.
11. سليمان فلاح عقيل الغويري- "أثر العلاقات الأردنية - الإسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي 1994-2016" رسالة ماجستير-معهد بيت الحكمة-جامعة آل البيت-الأردن.
12. عماد أحمد عبدالكريم سلامة، "الاعتراف بإسرائيل دولة يهودية وتأثيرها على إقامة دولة فلسطين"، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، نابلس، فلسطين.
13. هاني فهاد الكعبير، "الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام (1999م: 2013م)"، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، متاح على الرابط: https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a1ce9993d8_1.pdf
14. يحيي سليم حسن أبوعودة، "جدلية العلاقة بين الدين والسياسة في إسرائيل وأثرها على اتجاهات في إسرائيل وأثرها على اتجاهات التسوية"، جامعة الأزهر، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، دراسة مقدمة لاستكمال متطلبات درجة الماجستير، 2011م.

الدوريات:

15. أسامة أبو نحل، "يهودية دولة إسرائيل جذور المصطلح وتأثيره على القضية الفلسطينية"، بحث مقبول للنشر في مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث، العدد 23
16. حسين السيد حسن، "معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية عام 1979م وأثرها على دور مصر الإقليمي"، مجلة دراسات تاريخية، العددان 117، 118، 2012م

17. حمد أحمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، يونيو ٢٠١٦
18. عربي لادمي محمد/السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، المحددات والتوجهات/2016.المركز الديمقراطي العربي.
19. قاسم الدويكات، "إشكاليه الحدود السياسية الدولية الأدرنية الغربية" 2000م، مجلة أبحاث إرموك، ع(2)
20. مخلص مبيضين، "العلاقات الإيرانية الخليجية (1997م:2006م) ...السعودية دراسة حالة"، مجلة المنارة، تاريخ النشر: 27 سبتمبر 2008م، المجلد 14، العدد 2، 2008م.
21. محمد أشرف البيومي، "التطبيع العلمي بين مصر وإسرائيل"، "المواجهة"، العدد السادس، مايو 1986م

– قائمة المجلات العلمية والمنشورات ذات التخصص:

1. - المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، العدد 01، جوان 2000.
2. - المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، القاهرة، العدد 02، ديسمبر 1997.
3. - مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 20، صيف 2000.
4. - مجلة آفاق اقتصادية، اتحاد غرف التجارة والصناعة في دولة الإمارات العربية المتحدة، العدد 74، 1998.
5. - مجلة التمويل والتنمية، صندوق النقد الدولي، العدد 01، مارس 1999.
6. - // // ، العدد 02، جوان 2000.
7. - // // ، العدد 02، جويلية 2004.
8. - مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، مصر، العدد 123، جانفي 1996.
9. - // // ، العدد 125، جويلية 1996.
10. - // // ، العدد 154، أكتوبر 2003.
11. - // // ، العدد 155، جانفي 2004.
12. - // // ، العدد 157، جويلية 2004.
13. - // // ، العدد 159، جانفي 2005.
14. - // // ، العدد 161، جويلية 2005.
15. - // // ، العدد 162، أكتوبر 2005.
16. - // // ، العدد 163، جانفي 2006.
17. - مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد 222، أوت 1997.
18. - // // ، العدد 229، مارس 1998.
19. - // // ، العدد 254، ماي 2000.
20. - // // ، العدد 258، أوت 2000.
21. - مجلة شؤون عربية، الأمانة العامة جامعة الدول العربية، القاهرة، العدد 100، ديسمبر 1999.
22. - // // ، العدد 103، سبتمبر 2000.
23. - // // ، العدد 107، سبتمبر 2001.
24. - // // ، العدد 2003.
25. - // // ، العدد صيف 2002.
26. - مجلة عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد 01، ربيع 1998.

التقارير:

1. - التقرير الاقتصادي العربي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون عدد 2000.
2. - // // عدد 2001.
3. - // // عدد 2002.
4. - // // عدد 2003.
5. - // // عدد 2004.
6. - // // عدد 2005.
7. التقرير الاقتصادي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون عدد 2019.
8. التقرير الاقتصادي الموحد، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية وآخرون عدد 2020.
9. التقرير الاستراتيجي العربي، منطقة التجارة الحرة العربية 1997.
- المؤتمرات والملتقيات والندوات:
2. - المؤتمر السنوي العاشر، أثر التكتلات الاقتصادية على دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد 3 - 4 ديسمبر 2005.
4. - المؤتمر العلمي السنوي الثالث، التطورات المصرفية والائتمانية المعاصرة في مصر والعالم العربي، 12-13 ماي 2004، كلية الحقوق جامعة حلوان، القاهرة.
6. - الملتقى الدولي الأول حول اليورو واقتصاديات الدول العربية فرص وتحديات، 18-20 أبريل 2005، جامعة عمار تلجي، الأغواط.
8. - الملتقى الدولي حول التكامل الاقتصادي العربي كآلية لتحسين وتفعيل الشراكة العربية الأوربية 8-9 ماي 2004، جامعة سطيف، الجزائر.
10. - سلسلة بحوث ومناقشات وحلقات العمل، القدرة التنافسية للاقتصاديات العربية في الأسواق العالمية، 5-7 أكتوبر 1999، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ضبي الإمارات المتحدة.
12. - سلسلة بحوث ومناقشات وحلقات العمل، دور الحكومات الإنمائية في ظل الانفتاح الاقتصادي، 2-5 ماي 2005، صندوق النقد العربي معهد السياسات الاقتصادية، دمشق، سوريا.
14. - مؤتمر التجارة العربية البينية والتكامل الاقتصادي، 20، 22 سبتمبر الجامعة الأردنية، عمان، 20-22 سبتمبر 2004.
16. - ندوة حول التكامل الاقتصادي العربي- التحديات والآفاق، 23 - 24 فيفري 2005، صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية، أبو ضبي، الإمارات المتحدة.
- مواقع إلكترونية من الانترنت
1. يوسف المكي، في الوحدة والتنمية،
2. www.alfikerelarabi.com/modules.php?Mame=news8/hle=article_sid=413 تاريخ الاطلاع 2021/01/04.
3. عماد سعيد وليد، التنمية الاقتصادية في فلسطين،
4. www.sis.gov.ps/avabic/raja/11/page6html
5. محمد آدم، صندوق النقد الدولي والتنمية في الدول النامية،
6. www.amabaa.org/nba43/sondop.html
7. سليمان المنذري، تحرير التجارة العربية البينية بين المناطق الجزئية والاتفاقيات الثنائية والمنطقة العربية، مركز الأهرام للدراسات والسياسات الإستراتيجية، www.ahram.org.eg
8. بدر حسين شافعي، الكوميساو مستقبل التعاون الإفريقي،
9. www.Islamonline.net/arabic/politics/2001/0/article17html
10. عبد الحافظ الصاوي، الكوميسا، إنجازات محدودة وطموحات بلا حدود،
11. www.Islam_online.net/lot_arabic/dawalia/namaa26.2000
12. محمد شريف بشير، قمة أسيان، كيان واحد لعشر دول عام 2020، جامعة بنزا، ماليزيا،
13. www.Islam_online.net/lot_arabic/dowalia/namaa4/12/99/namaa.asp
14. مصطفى عبد الله الكفري، منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى،
15. www.rezgar.com/debat/show.art.Asp?Aid=29979
16. محمد جمال باروت، منطقة التجارة الحرة بين الخطوة الصغيرة والطموح الكبير،
17. www.arabrenewal.com/Index.PHP?rd=AI&AIO=3365
18. مغاوري شلبي، منطقة التجارة الحرة حلم عربي أم زواج على ورق طلاق،
19. www/Islam/online.net/IoL_arabic/dowailia/nammacia12-2-00/namaa.asp
20. نهديرويش، اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية،
21. www.Mastawy.com/news/2004/full_coverage/free_market/1.aspx
22. غسان عبد الهادي إبراهيم، هناك أمل ..نوعا...ما .. التجارة العربية البينية تتطلع لمستقبل أفضل ماضيها البائس،
23. www.rezegav.com/debat.s/show.art.asp?aid=63360
24. مجلة الرياض، قضايا وتحديات تواجه دولة الإمارات في ظل العولمة،
- i. www.alrlyadh.com
25. علاء كمال، جولة الأورجواي ومناخ التفاوض الدولي،
26. www.geocities.com/cogruk/133/htm
27. المصطفى ولد سيدي محمد، تأثير منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد العالمي

28. www.alzazeera.net/knowledge/gate/print.htm/ ،
29. مستقبل التكتلات الاقتصادية العربية في ظل العولمة، ورقة عمل مقدمة لندوة وزارة التخطيط حول الرؤية المستقبلية للاقتصاد السعودي 2020، أكتوبر 2000،
30. www.rezgar.com/debat/word.azrt?aid=5159
31. لويسي جيبقة، تطورات مهمة في التجارة الدولية،
32. www.Mowaten.org/economy/12-04/economy/16122004/htm
33. اليورو واقع وتحديات، شبكة نايل،
34. www.ncy1free.fr/research/euro/euro2.htm
35. المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، 17-22 مارس 2002،
36. www.un.org/arabic/conferences/ffd/mediain.fo/presstit2.htm ،
37. صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، www.col_ly.com/doc/r1.doc ،
38. www.islamonline.net/arabic/politics/2001/05/article.25htm-
39. www.ilsunnah.org/decentermasp?cat.id=510-
40. www.delwbg.cec.en.int/aren-global-playe/1.htm
- www.info.europe.fr/document.dir/fich.dir/gr00034.htm
- www.adnki.com/index.2level.arab.php?cat
41. www.eurostat.cec.en.ind/portal/page?
42. www.géocities.com/cscruk/133.htm?200524
43. www.akbarelyom.org.eg/akbarelyom/issms/3073/1204/htm
44. www.arabic.people.com.en/31659/2997272.htm
45. أحمد الجندي، "التطبيع التحديات وإمكانيات المواجهة"، المسار للدراسات الانسانية، 2020. [/https://almasarstudies.com](https://almasarstudies.com)
46. أحمد ثابت- "جوانب الصراع العربي الإسرائيلي ومجالاته" 2004-الجزيرة. متاح على الرابط aljazeera.net
47. أنور قرقاش، "تسابق الزمن للتطبيع الإمارات يمكنها العمل مع إسرائيل عبر خطوط مفتوحة " صحيفة الشرق 2020 <https://bit.ly/2zQfP8w>
48. انطلاق تمرين 'العلم الأحمر 2019' في أميركا بمشاركة سعودية"، الشرق الأوسط، 2020/9/13، شوهده في 2020/11/29، في: <https://bit.ly/2CbtXt>
49. أمين حبال-صفقة التطبيع.. 12 سببا تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع إسرائيل-2020- الجزيرة، وكالات، مواقع إلكترونية. aljazeera.net
50. "التطبيع مع إسرائيل: دونالد ترامب يحتفل بـ"فجر شرق أوسط جديد" 2020. BBC NEWS عربي. [/https://www.bbc.com](https://www.bbc.com)
51. التطبيع خيانة.. إدانات عالمية وإقليمية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، البصائر، يناير 2020، متاح على الرابط التالي [/https://elbassair.org/10610](https://elbassair.org/10610)
52. الكويت موقف ثابت من التطبيع مع الكيان الصهيوني، الوحدة، 22 أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي [/https://www.alwahdahnews.net/79065](https://www.alwahdahnews.net/79065)
53. الموقف العربي الرسمي وموقف العراق تجاه التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: أخطاء ومخاطر استراتيجية، المعلومة، 27_8_2020، متاح على الرابط التالي <https://www.almaalomah.com/2020/08/27/492041/>

54. أول تعلق من سوريا على التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، عربي سبوتنيك، 16-8-2020، متاح على الرابط التالي - https://arabic.sputniknews.com/arab_world/202008161046283913-%D8%A3%D9%84%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81
55. التطبيع الإماراتي وخيارات الأردن.. متاعب استراتيجية تنتظر عُمان، الخليج أونلاين، 13_9_2020، متاح على الرابط التالي <https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81>
56. الموقف العربي الرسمي تجاه التطبيع الإماراتي الإسرائيلي متاعب استراتيجية، مجلة تحليلات العصر الدولية، 2020.8.30، متاح على الرابط التالي <http://alasrmag.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81>
57. التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.. الجذور والدوافع والآثار، مركز رؤية للتنمية السياسية، 8 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://vision-pd.org/archives/511282>
58. الصراع الخليجي الإيراني بعد التطبيع الإماراتي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.8.26، متاح على الرابط التالي <https://www.bayancenter.org/2020/08/6284>
59. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.bbc.com>
60. البحرين وإسرائيل: هل يعتبر اتفاقهما خطوة على طريق التطبيع السعودي، بي بي سي، 12 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.bbc.com/arabic/trending-54133003>
61. السودان يوقع اتفاق تطبيع العلاقات مع إسرائيل ويحصل على مساعدات أمريكية، أس دبليو أي، 6 يناير 2021، متاح على الرابط التالي <https://www.swissinfo.ch/ara/afp/%D8%A7%D9%A7%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81>
62. القضية الفلسطينية في زمن التطبيع العربي الرسمي، ميدل إيست أونلاين، 21_12_2020، متاح على الرابط التالي <https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%88%D9%82%D9%81>
63. التطبيع العربي وإنعكاساته على القضية الفلسطينية، دنيا الوطن، 13_9_2020، متاح على الرابط التالي: <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2020/09/13/532339.html>
64. ابراهيم أبراش-القضية الفلسطينية في زمن التطبيع الرسمي العربي-2020-ميدل إيست أونلاين. <https://middle-east-online.com>
65. إبراهيم درويش ، "تنتيا هو أعطى موافقته على صفقة أف-35 مع الإمارات قبل أن يشجبها علنا " نيويورك <https://www.alquds.co.uk/%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A>
66. التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.. الجذور والدوافع والآثار، مركز رؤية للتنمية السياسية، 8 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://vision-pd.org/archives/511282>
67. " إسرائيل تعلن عن توقيع صفقة 'تاريخية' لتصدير الغاز إلى مصر"، بي بي سي عربي، 2018/2/19، شوهده في 2020/11/29، في: <https://bbc.in/3dh4E>

81. عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي 2002 متاح على
<https://foulabook.com/ar/book/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9>
82. عبد العلم محمد و آخرون، تسوية الصراع العربي الإسرائيلي ، دور مصر الإقليمي، " مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية متاح على الرابط التالي
<https://www.kutubpdfbook.com/book/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8>
83. عبدالمعطي زكي/ الأمن القومي:قراءة في المفهوم والأبعاد.2018.مجموعة التفكير الاستراتيجي.
84. موقع البلاغ. سعد توفيق حقي-مفهوم العلاقات الدولية 2017. <https://www.balagh.com>
85. عرفات الحاج- التطبيع الإماراتي الإسرائيلي... الجذور والدوافع والآثار-2020-مركز رؤية للتنمية السياسية. <https://vision-pd.org/archives/511282>
86. قطر تُحدد موقفها من التطبيع مع إسرائيل، معا، 8_1_2021، متاح على الرابط التالي
<https://www.maannnews.net/news/2029276.html>
87. كرار أنور البديري، التطبيع مع إسرائيل : خط الرمال الذي ترسمه دول الخليج في الشرق الأوسط، 2018 متاح على
https://www.researchgate.net/publication/340176053_alttby_m_asrayyl_kht_alrmal_aldt
88. مصر قلقة من التطبيع الإماراتي الإسرائيلي.لماذا، الخليج الجديد، 21 أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي <https://thenewkhalij.news/article/202220/%D9%85%D8%B5%D>
89. موجة ادانة واسعة موقف جامعة الدول تجاه التطبيع الإماراتي، 10 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي https://arabic.iranpress.com/world_middle_east-i141629
90. محمد أبو سمرة ، "مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية" أمد ،مفتاح الرابط <https://www.amad.ps/ar/post/369094>
91. محمد أحمد-اتفاقية وأدى عريان أضعفت الموقف الفلسطيني-2019-القدس العربي. <https://www.alquds.co.uk>
92. محمد رضا العبودي/اللوبي: جماعة ضغط وراء ستار السلطة/2017.شبكة الأندلس الاخبارية.
93. موقع البلاغ. سعد توفيق حقي-مفهوم العلاقات الدولية 2017. <https://www.balagh.co>
94. موقف مفاجئ من سلطنة عُمان عن إتفاق التطبيع الخياني بين الإمارات وإسرائيل يُفجر غضبًا واسعًا بين العامينين، الواقع السعودي، 14 أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي <https://thesaudiareality.com/Read/36462>
95. ما هي دوافع البحرين لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل؟-13 سبتمبر / أيلول 2020- BBC NEWS عربي. <https://www.bbc.com/arabic>
96. نورهان الشيخ، المفاهيم: المصلحة الوطنية: طغيان الواقعية وتراجع المثاليه في العلاقات الدولية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009، متاح على الرابط التالي
<https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.abjjad.com/autho>

- CNN بالعربية، وزير خارجية السعودية يوضح موقف بلاده من التطبيع مع إسرائيل وبايدن وأزمة الخليج،
ديسمبر 2020، مُتاح على الرابط التالي - https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/12/04/saudi-foreign-minister-normalization-israel-biden-and-gulf-crisis
- (98 .91) كلمات صور وردود أفعال.. وقائع توقيع اتفاقي التطبيع الإماراتي البحريني مع إسرائيل
لحظة بلحظة، الجزيرة، 16_9_2020، مُتاح على الرابط التالي
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/9/16/%D9%84>
99. مصر قلقة من التطبيع الإماراتي الإسرائيلي. لماذا، الخليج الجديد، 21 أغسطس 2020، متاح على
الرابط التالي <https://thenewkhalij.news/article/202220/%D9%85%D8%B5%D>
100. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي
بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط التالي
<https://www.bbc.com/arabic/54178915>
101. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي
بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط التالي
<https://www.bbc.com/arabic/54178915>
102. التطبيع خيانة.. إدانات عالمية وإقليمية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، البصائر، يناير 2020، متاح
على الرابط التالي <https://elbassair.org/10610/>
103. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي
بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط التالي
<https://www.bbc.com/arabic/54178915>
104. الصراع الخليجي الإيراني بعد التطبيع الإماراتي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 26-8-2020،
متاح على الرابط التالي <https://www.bayancenter.org/2020/08/6284>
105. التطبيع خيانة.. إدانات عالمية وإقليمية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، البصائر، يناير 2020، متاح
على الرابط التالي <https://elbassair.org/10610/>
106. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي
بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط التالي
<https://www.bbc.com/arabic/54178915>
107. رويترز: السلطة الفلسطينية تخفف انتقادها للتطبيع الإماراتي، الخليج أونلاين، 9-9-2020، متاح
على الرابط التالي <https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A8%D9%8A%D8>
108. الكويت موقف ثابت من التطبيع مع الكيان الصهيوني، الوحدة، 22 أغسطس 2020، متاح على
الرابط التالي <https://www.alwahdahnews.net/79065>

109. موقف مُفاجئ من سلطنة عُمان عن إتفاق التطبيع الخياني بين الإمارات وإسرائيل يُفجر غضباً واسعاً بين العامينين، الواقع السعودي، 14 أغسطس 2020، مُتاح على الرابط التالي <https://thesaudiireality.com/Read/36462>
110. التطبيع خيانة.. إدانات عالمية وإقليمية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، البصائر، يناير 2020، متاح على الرابط التالي [/https://elbassair.org/10610](https://elbassair.org/10610)
111. تركيا: اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل يخالف المبادرة العربية ويقوض حل الدولتين، أرت تي، 2020.10.3، متاح على الرابط التالي <https://arabic.rt.com/world/1159959-%D8%>
112. Ely Karmon. Muhammad bin Salman. A new protagonist in the Middle East. Herzliya conference. Available at <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.idc.ac.il/en/research/ips/2018/do>
113. Jonathan Ferziger & Peter Waldman, "How Do Israel's Tech Firms Do Business in Saudi Arabia? Very Quietly," Bloomberg, 2/2/2017, accessed on 29/11/2020, at: <https://bloom.bg/30KIMh6>
114. Michal Yaari. Israel and Saudi Arabia: On the way to normalization?" MITVM. 2018available at <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.mitvim.org.i>
115. Nissar Hoath, "AGT Wins Two Government Security Contracts," Emirates 24/7, 2/3/2008, accessed on 29/11/2020, at: <https://bit.ly/2UG5C5z>
116. Yousef Al Otaib, "Annexation will be a Serious Setback for Better Relations with the Arab World," Ynet News, 12/6/2020, accessed on 29/11/2020, at: <https://bit.ly/30HBefg>
117. نورهان الشيخ، المفاهيم: المصلحة الوطنية: طغيان الواقعية وتراجع المثالية في العلاقات الدولية، المركز الدولي للدراسات المستقبلية والاستراتيجية، 2009، مُتاح على الرابط التالي <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.abjjad.com/a>
118. utho عربي لادمي محمد/السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، المحددات والتوجهات/2016. المركز الديمقراطي العربي.
119. محمد رضا العبودي/اللوبي: جماعة ضغط وراء ستار السلطة/2017. شبكة الأندلس الاخبارية.
120. احمد سعيد قاضي/التطبيع بتعريفاته المتعددة/2017. مجلة رمان الثقافية. [/https://rommanmag.com](https://rommanmag.com)
121. موقع البلاغ. سعد توفيق حقي-مفهوم العلاقات الدولية 2017. [/https://www.balagh.com](https://www.balagh.com)
122. عربي لادمي محمد-السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات 2016/المركز الديمقراطي العربي.

122. ياسمين السيد أحمد، "أثر المتغيرات الإقليمية على السياسة الخارجية الإسرائيلية خلال الفترة (2011م: 2016م)", دراسة بحثية، المركز الديمقراطي العربي، تاريخ النشر: 31 يوليو 2016م، متاح على الرابط: <https://www.democraticac.de/?p=34868> , تاريخ زيارة الموقع: 28 نوفمبر 2020م.
123. حسام ممدوح خيرو، السياسة الخارجية الإسرائيلية تجاة دول مجلس التعاون الخليجي بعد عام 2003، مجلة لارك للفلسفة و اللسانيات و العلوم الإجتماعية 2020 متاح على <https://lark.uowasit.edu.iq/index.php/lark/article/view/1391>
124. هاني فهاد الكعبي، "الفكر السياسي الصهيوني وأثره على الصراع العربي الإسرائيلي في مرحلة السلام (1999م: 2013م)", رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، قسم العلوم السياسية، متاح على الرابط: https://meu.edu.jo/libraryTheses/586a1ce9993d8_1.pdf .
125. Michal Yaari. Israel and Saudi Arabia: On the way to normalization?". MITVM. 2018. available at <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.mitvim.org>. [13]Ely Karmon. Muhammad bin Salman. A new protagonist in the Middle East. Herzliya conference. Available at <https://www.google.com/url?sa=t&source=web&rct=j&url=https://www.idc.ac.il/en/research/ips/2018/do>
126. حسن عوض، "الاستراتيجية الاسرائيلية لتطبيع العلاقات مع البلاد العربية"، بيروت، مركز دراسات الوحدة، 1988، الطبعة الأولى.
127. عبد العليم محمد و آخرون، تسوية الصراع العربي الإسرائيلي , دور مصر الإقليمي، " مركز الأهرام للدراسات السياسية و الإستراتيجية متاح على الرابط التالي <https://www.kutubpdfbook.com/book/%D9%83%D8%AA%D8%A7%D8%A8>
128. سيف الإسلام عيد، "العلاقات العربية الإسرائيلية بعد الثورات العربية.. الأبعاد والتحديات"، مركز أركان للدراسات والأبحاث والنشر، 2019م. متاح على الرابط: <https://www.researchgate.net/publication/337316546> .
129. بكر أبو بكر/التطبيع بين فكرة الالغاء وضرورة الاتصال/2018/المركز الديمقراطي العربي.
130. محمد أحمد شعيب، "التطبيع مع إسرائيل وأثره على المنطقة العربية"، كلية الاقتصاد والتجارة زليتن، الجامعة الأسمرية الإسلامية، ليبيا، مجلة العلوم الاقتصادية والسياسية، العدد السابع، يونيو ٢٠١٦
131. عبد الوهاب المسيري، مقدمة لدراسة الصراع العربي الإسرائيلي 2002 متاح على <https://foulabook.com/ar/book/%D9%85%D9%82%D8%AF%D9%85%D8%A9>
132. كرار أنور البديري، التطبيع مع إسرائيل : خط الرمال الذي ترسمه دول الخليج في الشرق الأوسط، 2018 متاح على https://www.researchgate.net/publication/340176053_alttby_m_asrayl_kht_alrma_l_aldt

133. طارق فكري- "فقدان ذاكرة الصراع العربي الصهيوني وتطور العلاقات"-2016-المركز الديمقراطي العربي-برلين-ألمانيا. متاح علي الرابط <https://democraticac.de>
134. أحمد ثابت- "جوانب الصراع العربي الاسرائيلي ومجالاته" 2004-الجزيرة. متاح علي الرابط WWW.aljazeera.net [24] سليمان فلاح عقيل الغوييري- "أثر العلاقات الأردنية - الاسرائيلية في حل الصراع الفلسطيني - الاسرائيلي 1994-2016" رسالة ماجستير-معهد بيت الحكمة-جامعة آل البيت-الأردن.
135. Ian Black. Enemies and Neighbors Arabs and Jews in Palestine and Israel 1917:2017. The Guardian. Available at <https://al->
136. أحمد الجندي، "التطبيع التحديات وإمكانيات المواجهة"، المسار للدراسات الانسانية، 2020. <https://almasarstudies.com>
137. Yousef Al Otaib, "Annexation will be a Serious Setback for Better Relations with the Arab World," Ynet News, 12/6/2020, accessed on 29/11/2020, at: <https://bit.ly/30HBefg>
138. أنور قرقاش، "تسابق الزمن للتطبيع الإمارات يمكنها العمل مع إسرائيل عبر خطوط مفتوحة " صحيفة الشرق 2020 <https://bit.ly/2zQfP8w>
139. رهام زيدان، "رسمياً.. الأردن يوقع اتفاقية استيراد الغاز من إسرائيل"، الغد، 2016/9/26، تاريخ الزيارة في 2020/11/29، في: <https://bit.ly/30NGT3>
140. إسرائيل تعلن عن توقيع صفقة تاريخية لتصدير الغاز إلى مصر، بي بي سي عربي، 2018/2/19، شوهدي في 2020/11/29، في: <https://bbc.in/3dh4E>
141. Nissar Hoath, "AGT Wins Two Government Security Contracts," Emirates 24/7, 2/3/2008, accessed on 29/11/2020, at: <https://bit.ly/2UG5C5z>
142. Jonathan Ferziger & Peter Waldman, "How Do Israel's Tech Firms Do Business in Saudi Arabia? Very Quietly," Bloomberg, 2/2/2017, accessed on 29/11/2020, at: <https://bloom.bg/30KIMh6>
143. "انطلاق تمرين 'العلم الأحمر 2019' في أميركا بمشاركة سعودية"، الشرق الأوسط، 2020/9/13، شوهدي في 2020/11/29، في: <https://bit.ly/2CbtXt>
144. "التطبيع مع إسرائيل: دونالد ترامب يحتفل بـ"فجر شرق أوسط جديد" 2020. [/https://www.bbc.com/news/BBC-NEWS/2020](https://www.bbc.com/news/BBC-NEWS/2020) (BBCعربي).
145. جيرمي بوين، "تطبيع علاقات إسرائيل مع الإمارات والبحرين: خمسة أسباب توضح أهمية الخطوة التاريخية" 2020، BBC NEWS/عربي. <https://www.bbc.com>
146. أمين حبل-صفقة التطبيع.. 12 سببا تشرح هرولة الإمارات لإقامة علاقات كاملة مع اسرائيل-2020- الجزيرة+ وكالات + مواقع إلكترونية. www.aljazeera.net

147. ما هي دوافع البحرين لإبرام اتفاق سلام مع إسرائيل؟-13 سبتمبر/ أيلول 2020- BBC NEWS عربي. <https://www.bbc.com/arabic>
148. CNN بالعربية، وزير خارجية السعودية يوضح موقف بلاده من التطبيع مع إسرائيل وبايدن وأزمة الخليج، ديسمبر 2020، مُتاح على الرابط التالي <https://arabic.cnn.com/middle-east/article/2020/12/04/saudi-foreign-mlf-crisis>
149. بعد رفض البحرين مناقشة التطبيع الإماراتي.. هل انتهت الجامعة العربية؟، الخليج أونلاين، 5_9_2020، مُتاح على الرابط التالي <https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%>
150. موقف مفاجئ من سلطنة عُمان عن إتفاق التطبيع الخلياني بين الإمارات وإسرائيل يُفجر غضباً واسعاً بين العامنيين، الواقع السعودي، 14 أغسطس 2020، مُتاح على الرابط التالي <https://thesaudiareality.com/Read/36462>
151. قطر تُحدد موقفها من التطبيع مع إسرائيل، معا، 8_1_2021، مُتاح على الرابط التالي <https://www.maannnews.net/news/2029276.html>
152. التطبيع خيانة.. إدانات عالمية وإقليمية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، البصائر، يناير 2020، مُتاح على الرابط التالي <https://elbassair.org/10610>
153. الكويت موقف ثابت من التطبيع مع الكيان الصهيوني، الوحدة، 22 أغسطس 2020، مُتاح على الرابط التالي <https://www.alwahdahnews.net/79065>
154. الموقف العربي الرسمي وموقف العراق تجاه التطبيع الإماراتي الإسرائيلي: أخطاء ومخاطر استراتيجية، المعلومة، 27_8_2020، مُتاح على الرابط التالي <https://www.almaalomah.com/2020/08/27/492041>
155. التطبيع الإماراتي وخيارات الأردن.. متاعب استراتيجية تنتظر عُمان، الخليج أونلاين، 13_9_2020، مُتاح على الرابط التالي <https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A%D8%>
156. أول تعليق من سوريا على التطبيع بين الإمارات وإسرائيل، عربي سبوتنيك، 16-8-2020، مُتاح على الرابط التالي https://arabic.sputniknews.com/arab_world/20200816104623%D9%8
157. الموقف العربي الرسمي تجاه التطبيع الاماراتي الاسرائيلي متاعب استراتيجية، مجلة تحليلات العصر الدولي، 30_8_2020، مُتاح على الرابط التالي <http://alasrmag.com/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%81>
158. التطبيع الاماراتي الاسرائيلي .. الجذور والدوافع والآثار، مركز رؤية للتنمية السياسية، 8 سبتمبر 2020، مُتاح على الرابط التالي <https://vision-pd.org/archives/511282>
159. التطبيع الاماراتي الاسرائيلي .. الجذور والدوافع والآثار، مركز رؤية للتنمية السياسية، 8 سبتمبر 2020، مُتاح على الرابط التالي <https://vision-pd.org/archives/511282>
160. تركيا: اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل يخالف المبادرة العربية ويقوض حل الدولتين، أرت تي، 10.3.2020، مُتاح على الرابط التالي <https://arabic.rt.com/world/1159959-%D8%>

161. الصراع الخليجي الإيراني بعد التطبيع الإماراتي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.8.26، متاح على الرابط التالي <https://www.bayancenter.org/2020/08/6284>
162. موجة ادانة واسعة موقف جامعة الدول تجاه التطبيع الاماراتي، 10 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي https://arabic.iranpress.com/world_middle_east-i141629
163. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.bbc.com/arabic/54178915>
164. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.bbc.com/arabic/54178915>
165. البحرين وإسرائيل: هل يعتبر اتفاقهما خطوة على طريق التطبيع السعودي، بي بي سي، 12 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.bbc.com/arabic/trending-54133003>
166. جامعة الدول العربية بلا رئيس بعد التطبيع الإماراتي البحريني، هنا عدن، 2020-10-9، متاح على الرابط التالي <https://hunaaden.com/news60352.html>
167. السودان يوقع اتفاق تطبيع العلاقات مع إسرائيل ويحصل على مساعدات أمريكية، أس دبليو أي، 6 يناير 2021، متاح على الرابط التالي
168. <https://www.swissinfo.ch/ara/afp/%D8%A7%D9%A7%D8%>
169. المغرب يوقع اتفاق التطبيع مع إسرائيل برعاية أمريكية في الرباط، الميادين نت، 23 ديسمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.almayadee%A5%D8%B3%D8%B1%D8>
170. جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل و مستقبلها"، شئون فلسطينية، العدد 281 خريف 2020، مفتاح الرابط <https://www.prc.ps/wp-content/uploads/2020/12/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D8>
171. عمرو موسي و آخرون، ندوة حول "التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية و تداعياتها علي الأمن العربي و القضية الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 13-10-2020، مفتاح الرابط http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-2020-10-13.html
172. جواد الحمد، "مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل و مستقبلها"، شئون فلسطينية، العدد 281 خريف 2020، مفتاح الرابط <https://www.prc.ps/wp-content/uploads/2020/12/%D9%A7%D8>
173. عمرو موسي و آخرون، ندوة حول "التحولات في العلاقات العربية الإسرائيلية و تداعياتها علي الأمن العربي و القضية الفلسطينية"، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 13-10-2020، مفتاح الرابط http://mesc.com.jo/Activities/Act_Sem/symposium/mesc-2020-10-13.html
174. إبراهيم درويش، "نتنياهو هو أعطى موافقته على صفقة أف-35 مع الإمارات قبل أن يشجبها علنا" نيويورك تايمز، 2020-9-4، مفتاح الرابط <https://www.alquds.co.uk/%D9%86%D9%8A%D9%88%D9%8A>

175. جواد الحمد ، " مخاطر ظاهرة التطبيع العربي مع إسرائيل و مستقبلها " , شئون فلسطينية , العدد 281 خريف 2020 , مفتاح الرابط
<https://www.prc.ps/wp-content/uploads/2020/12/%D9%85%D8%AE%D8%A7%D>
176. محمد أبو سمرة , "مخاطر اتفاقيات التطبيع مع العدو الصهيوني على القضية الفلسطينية" أمد ,مفتاح الرابط <https://www.amad.ps/ar/post/369094>
177. أيمن يوسف-التحولات في العلاقات العربية- الإسرائيلية وتداعياتها علي الأمن العربي والقضية الفلسطينية-2020-مركز دراسات الشرق الأوسط-عمان-الأردن.
178. ابراهيم أبراش-القضية الفلسطينية في زمن التطبيع الرسمي العربي-2020-ميدل إيست أونلاين.
<https://middle-east-online.com/>
179. بلال الحسن-تداعيات سلام مصر مع إسرائيل علي القضية الفلسطينية-2009-الجزيرة .
www.aljazeera.net
180. محمد أحمد-اتفاقية وادي عريان أضعفت الموقف الفلسطيني-2019-القدس العربي.
<https://www.alquds.co.uk>
181. عرفات الحاج- التطبيع الإماراتي الإسرائيلي... الجذور والدوافع والآثار -2020-مركز رؤية للتنمية السياسية.
<https://vision-pd.org/archives/511282>
182. بدون اسم- هل لـ "اتفاق السلام" مع إسرائيل أثر قانوني على القضية الفلسطينية-2020-عنب بلدي-سوريا.
<https://www.enabbaladi.net/archives/416798>
183. التطبيع العربي وإنعكاساته على القضية الفلسطينية، دنيا الوطن، 13_9_2020، متاح على الرابط التالي <https://pulpit.alwatanvoice.com/articles/2020/09/13/532339.html>
184. القضية الفلسطينية في زمن التطبيع العربي الرسمي، ميدل ايست أونلاين، 21_12_2020، متاح على الرابط التالي <https://middle-east-online.com/%D8%A7%D9%84%D9%>
185. كلمات صور وردود أفعال.. وقائع توقيع اتفاقي التطبيع الإماراتي البحريني مع إسرائيل لحظة بلحظة، الجزيرة، 16_9_2020، مُتاح على الرابط التالي
<https://www.aljazeera.net/news/politics/2020/9/16/%D9%84>
186. مصر قلقة من التطبيع الإماراتي الإسرائيلي. لماذا، الخليج الجديد، 21 أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي
<https://thenewkhalij.news/article/202220/%D9%85%D8%B5%D>
187. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.bbc.com/arabic/54178915>
188. التطبيع خيانة.. إدانات عالمية وإقليمية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، البصائر، يناير 2020، متاح على الرابط التالي <https://elbassair.org/10610>
189. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.bbc.com/arabic/54178915>

190. الصراع الخليجي الإيراني بعد التطبيع الإماراتي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.8.26، متاح على الرابط التالي <https://www.bayancenter.org/2020/08/6284>

191. الصراع الخليجي الإيراني بعد التطبيع الإماراتي، مركز البيان للدراسات والتخطيط، 2020.8.26، متاح على الرابط التالي <https://www.bayancenter.org/2020/08/6284>

192. الموقف العربي الرسمي تجاه التطبيع الاماراتي الاسرائيلي متاعب استراتيجية، مجلة تحليلات العصر الدولية، 2020.8.30، متاح على الرابط التالي

<http://alasmag.com/%D8%A7%D9%84%D9%82%D9%81>

193. التطبيع الاماراتي الاسرائيلي .. الجذور والدوافع والآثار، مركز رؤية للتنمية السياسية، 8 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://vision-pd.org/archives/511282>

194. تركيا: اتفاق التطبيع بين الإمارات وإسرائيل يخالف المبادرة العربية ويقوض حل الدولتين، أرت تي، 2020.10.3، متاح على الرابط التالي <https://arabic.rt.com/world/1159959-%D8%>

195. رويترز: السلطة الفلسطينية تخفف انتقادها للتطبيع الإماراتي، الخليج أونلاين، 2020.9.9، متاح على الرابط التالي <https://alkhaleejonline.net/%D8%B3%D9%8A8% %D9%8A%D8>

196. التطبيع خيانة.. إدانات عالمية وإقليمية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، البصائر، يناير 2020، متاح على الرابط التالي <https://elbassair.org/10610>

197. التطبيع مع إسرائيل: ما هي أبرز ردود الأفعال على حفل توقيع الاتفاقين مع الإمارات والبحرين، بي بي سي نيوز، 16 سبتمبر 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.bbc.com/arabic/54178915>

198. الكويت موقف ثابت من التطبيع مع الكيان الصهيوني، الوحدة، 22 أغسطس 2020، متاح على الرابط التالي <https://www.alwahdahnews.net/79065>

199. التطبيع خيانة.. إدانات عالمية وإقليمية للتطبيع الإماراتي الإسرائيلي، البصائر، يناير 2020، متاح على الرابط التالي <https://elbassair.org/10610>

200. التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي ، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات ، 24-1-2019، مفتاح الرابط

<https://fikercenter.com/positionpapers/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9> 201. التطبيع العربي مع الكيان الإسرائيلي ، مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات ، 24-1-2019، مفتاح الرابط

<https://fikercenter.com/position-papers/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%B7%D8%A8%D9%8A%D8%B9> 202. داوود العودة ، السلطة الفلسطينية تعلن عودة العلاقات مع إسرائيل ، العين الإخبارية ، 17-11-2020 ، مفتاح الرابط <https://al-ain.com/article/1605631194>

203. المصري ، السيناريوهات الفلسطينية بعد عودة العلاقات الإسرائيلية و فوز بايدن ، صحيفة المنار ، 29-11-2020 ، مفتاح الرابط <https://www.manar.com/page-44847-ar.html>

204. داوود العودة ، السلطة الفلسطينية تعلن عودة العلاقات مع إسرائيل ، العين الإخبارية ، 17-11-2020 ، مفتاح الرابط <https://al-ain.com/article/1605631194>

205. هاني المصري، السيناريوهات الفلسطينية بعد عودة العلاقات الإسرائيلية و فوز بايدن ، صحيفة المنار، 2020-11-29، <https://www.manar.com/page-44847-ar.html> ،مفتاح الرابط
206. مستقبل التطبيع مع الإحتلال الإسرائيلي بعد وصول جو بايدن إلي الحكم ،مركز الفكر الإستراتيجي للدراسات، 2020-11-27، <https://fikercenter.com/position-papers/%D9%8> ، مفتاح الرابط
207. دائرة الإحصاء المركزية الإسرائيلية، وزارة المالية، وبنك إسرائيل. دائرة الإحصاء المركزية 2020 خبر للإعلام على الرابط
- https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-cLib/2020/070/08_20_070b.pdf (آخر مشاهدة 2020/3/10)
208. دائرة الإحصاء المركزية، . 2020`0 خبر للإعلام على الرابط
- https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-cLib/2020/070/08_20_070b.pdf (آخر مشاهدة 2020/3/10)
209. دائرة الإحصاء المركزية، . 2020 خبر للإعلام، على الرابط pdf
- https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Madad/Do-cLib/2020/016/10_20_016b.- آخر مشاهدة 10/3/2020.
210. دائرة الإحصاء المركزية، 2020 .على الرابط
- https://www.cbs.gov.il/he/mediarelease/Do-cLib/2020/028/20_20_028b.pdf آخر مشاهدة 2020/3/2.
- (<https://www.ynet.co.il/articles/0,7340,L-5590006,00.html> تاريخ المشاهدة 17 آذار 2020
211. موقع بنك إسرائيل على الرابط https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/RegularPublications/Documents/doch04/p1_2_4.pdf تاريخ المشاهدة 18 آذار 2020.
212. موقع بنك إسرائيل على الرابط https://www.boi.org.il/he/NewsAndPublications/.../Documents/.../f_22.pdf تاريخ المشاهدة 18 آذار 2020.
213. موقع دائرة الإحصاءات المركزية على الرابط https://old.cbs.gov.il/reader/newhodaot/hodaa_template.htm تاريخ المشاهدة 18 آذار 2020.
214. الاتحاد أبو ظبي، 2020/9/25
215. مقابلة مع المؤرخ عبد القادر ياسين، 2020/11/22
216. سمدار بيري، المشكلة الأردنية لنتنياهوو يتمتع عن الموافقة لطلب أدربي لتزويده بالماء من إسرائيل، هارتس، آذار 2021 3qfQFqY/ly.bit
217. عاموس هرتيل، في أعقاب الأزمة: نتنياهوو يتمتع عن الموافقة لطلب أدربي لتزويده بالماء من إسرائيل، هارتس، آذار 2021، 5+1

ثانيا : المراجع العبرية:

1. MK Tamar Zandberg הנדון: ייצוא ביטחוני ישראלי לדרום סודן בזמן מלחמת האזרחים | tzandberg@knesset.gov.il | 02-6753800 | טלפון | | http://tamarzandberg.co.il/
2. יולי | 2 גיליון | 22 כרך | אסטרטגי יחסי ישראל עם מזרח-אפריקה - ירון סלמן עדכן 2019 83 <https://www.google.com/search>
3. מיכאל מנקין מעמד ישראל בעולם וסוגיית הבידוד: ברית במשבר (אסף שרון שיבי 16.7.2013, <http://www.haaretz.co.il/news/politics/1.2073500> , גרינפילד
4. Yoel 2012 מדינות המפרץ - בסביבה אסטרטגית משתנה יואל גוז'נסקי The Gulf States in a Changing Strategic Environment <https://www.google.com/>
5. Jeremy m. sharp.(2013).Egypt : background and us relations. Congressional research service.fas.org/sgp/crs/mideast/RL33003.pdf.
6. <https://primo-icc-prod.hosted.exlibrisgroup.com/p>הדילמה הגאופוליטית של ישראל על - רקע התמורות במזרח התיכון - שלמה חסון
7. ניתוח החזון האסטרטגי הישראלי 2028

ثالثا : المراجع الإنجليزية

1. Economic and Social Commission for Western Asia (1999), Arab Economic Integration Efforts: A Critical Assessment, EESCWAED 1999/11, United Nations, N.Y.
2. Fawzy, S. (2002), The Economics and Politics of Arab Economic Integration, WP.66, The Egyptian Center for Economic Studies, January, Egypt, PP. 1-24.
3. Hoekman, B. and Messerlin. P.(2002), Initial Conditions and Incentives for Arab Economic Integration. Can the European Community's Success be Emulated?, World Bank Policy Research Working Paper2921, Oct., PP. 1 - 43 .
4. Schiff, M.and Winters, L. (2003), Regional Integration and Development, The World bank, Washington.
5. The European Union at Glance (www.europa.eu.int/abc/index_en.htm)
6. Zarroukv, J. (2002), A Survey of Barriers to Trade and Investment in the MENA Region, in. Hoekman, B. and Messerlin. P.(eds.). Harnessing Trade for Development and Growth in the Middle East, Council on Foreign Relations, Appendix 2, U.S .
7. Aastveit, K.A., H.C. Bjornland and L.A. Thorsrud (2012). What drives oil prices? Emerging versus developed economies. NorgesBank. Working Paper No. 11. Available from http://www.norgesbank.no/contentassets/4c0b4b1e90654fd083d5fae63b77808/norges_bank_working_paper_2012_11.pdf.
8. Acar, S., B. Eris and M. Tekce (2012). The effect of foreign direct investment on domestic investment: Evidence from MENA countries, pp. 13-15. Prepared for the European Trade Study Group 14th Annual Conference, Leuven, Belgium.

9. Chemingui, M. A. and K. Feki (2010). The impacts of trade integration scenarios: The case of Egypt. Background paper for the UNDP flagship publication on regional integration and human development.
10. Chemingui M. A. and H. Lofgren (2004). Tax Policy Reform in Saudi Arabia: A General Equilibrium Analysis.
11. Chemingui, M. A. and T. Roe (2008). Petroleum revenues in Gulf Cooperation Council countries and their labor market paradox. *Journal of Policy Modeling*, vol. 30, No. 3, pp. 491-503.
12. Chemingui, M. A. and C. Thabet (2001). Internal and external reforms in agricultural policy in Tunisia and poverty in rural area.
13. _____ (2008). Agricultural trade liberalization and poverty in Tunisia: Micro-simulation in a general equilibrium framework.
14. _____ (2011). Trade liberalization, local air pollution, and public health in Tunisia: Assessing the ancillary health benefits of pollution abatement policy. *Economic Research Forum Working Papers*, No. 612 (January).
15. _____ (2014). Taxing CO2 emissions and its ancillary health benefits: A computable general equilibrium analysis for Tunisia. *Middle East Development Journal*, vol. 6(1), pp. 108-145.
16. Comtrade (2017). Statistics database. Available from <https://comtrade.un.org/db/default.aspx>.
17. Constantinescu, C., A. Mattoo and M. Ruta (2014). Slow trade. *Finance & Development*, vol. 51(4), pp. 39-41.
18. _____ (2016) Does the global trade slowdown matter? *Journal of Policy Modeling*, vol. 38(4), pp. 711-722.
19. Dadush, U. (2015). Is manufacturing still a key to growth? OCP Policy Center Policy Paper, vol. 15(07).
20. Dee, P. and K. Hanslow (2000). Multilateral Liberalisation of Services Trade. Staff Research Paper, Productivity Commission, Ausinfo, Canberra.
21. Economic and Social Commission for Western Asia (2015). Assessing Arab Economic Integration Report I: Towards the Arab Customs Union, 2015.
22. _____ (2017). Survey of Economies and Social Developments in the Arab Region 2016-2017.
23. (21018) _____ Transport and Connectivity to GVCs: Illustrations from the Arab Region (to be issued).
24. ECORYS (2013a). Trade Sustainability Impact Assessment in Support of Negotiations of a DCFTA between the EU and Morocco.
25. (2013b) _____ Trade Sustainability Impact Assessment in support of negotiations of a DCFTA between the EU and Tunisia.
26. (2014b) _____ Trade Sustainability Impact Assessment in Support of Negotiations of a DCFTA between the EU and Egypt

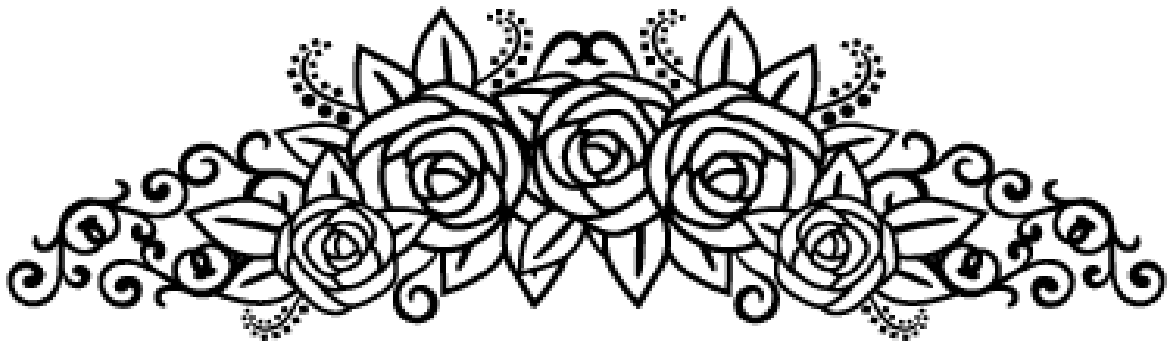
27. (2014b)_____. Trade Sustainability Impact Assessment in Support of Negotiations of a DCFTA between the EU and Jordan.
28. Egger, Peter H. and Mario Larch (2008). Interdependent preferential trade agreement memberships: An empirical analysis. *Journal of International Economics*, vol. 76(2), pp. 384-399.
29. El Khoury, A. C. and A. Savvides (2006). Openness in services trade and economic growth. *Economics Letters*, vol. 92(2), pp. 277-283.
30. Eschenbach, F. and B. Hoekman (2006). Services policy reform and economic growth in transition economies. *Review of World Economics*, vol. 142(4), pp. 746-764.
31. European Commission (2009). Trade Sustainability Impact Assessment (SIA) of the EU-Libya Free Trade Agreement. Falvey, R. E. and N. Gemmell (1991).
32. Explaining service price differences in international comparisons. *American Economic Review*, vol. 81, pp. 1295-1309.
33. Fernandes, A. M. (2009). Structure and performance of the service sector in transition economies. *The Economics of Transition*. The European Bank for Reconstruction and Development, vol. 17(3), pp. 467-501.
34. Fernandes, A. M. and C. Paunov (2012). Foreign direct investment in services and manufacturing productivity: Evidence for Chile. *Journal of Development Economics*, Elsevier, vol. 97(2), pp. 305-321.
35. Garbaccio, R. F., S. Mun and D. W. Jorgenson (2000). The health benefits of controlling carbon emissions in China 75. *Ancillary Benefits and Costs of Greenhouse Gas Mitigation*, p. 343.
36. Gauvin, L. and C. Rebillard (2015). Towards recoupling? Assessing the global impact of a Chinese hard landing through trade and commodity prices channels. Banque de France, Direction générale des études et des relations internationales, document de travail No. 562 (July). Available from https://publications.banque-france.fr/sites/default/files/medias/documents/working-paper_562_2015.pdf.
37. Ghani, E., W. Kerr and S. O'Connell (2011). Promoting entrepreneurship, growth, and job creation. *Reshaping Tomorrow*, pp. 168-201.
38. Hanafy, S. (2015). Determinants of FDI location in Egypt: Empirical analysis using governorate panel data. *Joint Discussion Paper Series in Economics*, No. 13-2015.
39. Harrison, R. M. and J. Yin (2000). Particulate matter in the atmosphere: Which particle properties are important for its effects on health? *Science of the Total Environment*, vol. 249(1), pp. 85-101.
40. Hill, H. (2013). The political economy of policy reform: Insights from Southeast Asia. *Asian Development Review*, vol. 30, No. 1, pp. 108-130 (March).

41. _____ (2014). Supply Chains, Mega-regionals and Multilateralism: A Road Map for the WTO.
42. _____ (2015). The Global Trade Slowdown: A New Normal? Vox EU eBook, Centre for Economic Policy Research Press and EUI, London.
43. Hoekman, B. and M. Kostecki (2009). The Political Economy of the World Trading System: The WTO and Beyond. Oxford University Press.
44. Hoekman, B. and others (2010). Connecting to Compete 2010: Trade logistics in the global economy - the logistics performance index and its indicators. Washington, D.C.: World Bank.
45. Hoekman, B. and K. Sekkat (2010). Arab economic integration: Missing links. J. World Trade, vol. 44, p. 1273.
46. Hoekman, B. and B. Shepherd (2015). Services productivity, trade policy, and manufacturing exports. RSCAS Working Papers vol. 07, European University Institute.
47. Hoekman, B. and J. Zarrouk (2009). Changes in Cross-Border Trade Costs in the Pan-Arab Free Trade Area, 2001-2008.
48. Hummels, D., V. Lugovskyy and A. Skiba (2009). The trade reducing effects of market power in international shipping. Journal of Development Economics, vol. 89(1), pp. 84-97.
49. Inklaar, R., M. P. Timmer and B. Van Ark (2007). Mind the gap! International comparisons of productivity in services and goods production. German Economic Review, vol. 8(2), pp. 281-307.
50. _____ (2008). Market services productivity across Europe and the US. Economic Policy, vol. 23(53), pp. 140-194.
51. International Food Policy Research Institute (2010). Agricultural trade liberalization and poverty in MENA countries. IFPRI Research Monograph, Washington, D.C. (2010 versus 2014).
52. International Labour Organization (2017). Global Wage Report 2016/17: Wage Inequality in the Workplace. Available from http://www.ilo.org/global/research/global-reports/global-wage-report/2016/WCMS_537846/lang--en/index.htm.
53. International Monetary Fund (2017). World Economic Outlook: Seeking Sustainable Growth Short-Term Recovery, Long-Term Challenges. Washington D.C. (October).
54. Jafari, Y. and D. G. Tarr (2014). Estimates of ad valorem equivalents of barriers against foreign suppliers of services in eleven services sectors and 103 countries. Policy Research Working Paper, No. 7096 (The World Economy).
55. Jensen, J. and D. G. Tarr (2011). Deep trade policy options for Armenia: The importance of services, trade facilitation and standards liberalization.

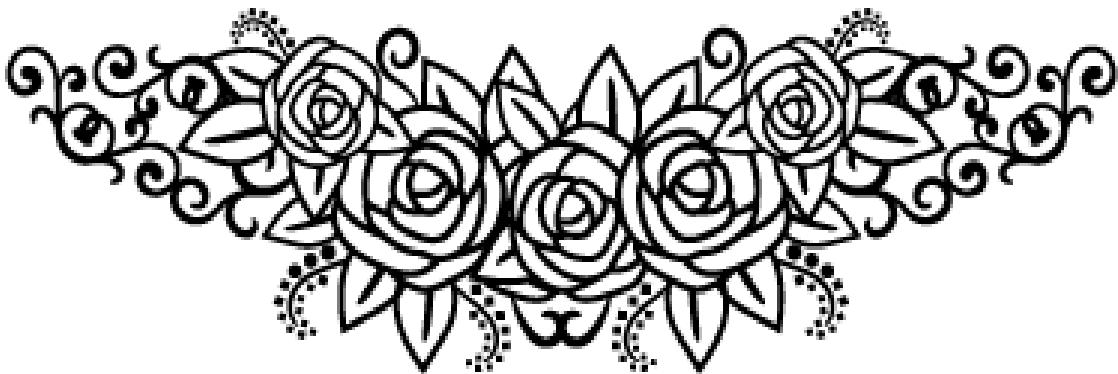
56. Khoury, S. J., E. Wagner and J. Kepler (2010). Explaining the dearth of FDI in the Middle East. Topics in Middle Eastern and North African Economies, vol. 12. Available from [https://resource-](https://resource-allocation.biomedcentral.com/articles/10.1186/1478-7547-8-4)
57. [allocation.biomedcentral.com/articles/10.1186/1478-7547-8-4](https://resource-allocation.biomedcentral.com/articles/10.1186/1478-7547-8-4).
58. Kleinert, J. and F. Toubal (2010). Gravity for FDI. Review of International Economics, vol. 18(1), pp. 1-13.
59. Konan, D. E. and K. E. Maskus (2006). Quantifying the impact of services liberalization in a developing country. Journal of Development Economics, vol. 81, Issue 1 (October), pp. 142-162, ISSN 0304-3878.
60. pp. 950-959. Available from <http://web.econ.ku.dk/Nguyen/teaching/krugman%201980.pdf>.
61. _____ (2014). Flattening flattens. The New York Times, 3 November. Available from
62. <https://mobile.nytimes.com/blogs/krugman/2014/11/03/flattening-flattens/>.
63. Lefilleur, J. and M. Maurel (2010). Inter-and intra-industry linkages as a determinant of FDI in Central and Eastern Europe. Economic systems, vol. 34(3), pp. 309-330. Available from .
64. Levy, S. and S. Van Wijnbergen (1992). Maize and the free trade agreement between Mexico and the United States. The World Bank Economic Review, vol. 6(3), pp. 481-502.
65. Lewis, L. T. and R. Monarch (2016). Causes of the global trade slowdown (No. 2016-11-10). Board of Governors of the Federal Reserve System (US).
66. Lodefalk, M. (2010). Servicification of European manufacturing: Evidence from Swedish micro level data. Presented at the 12th Annual SNEE European Integration Conference, Grand Hôtel, Mölle, Sweden, 18-21 May 2010.
67. _____ (2013). Servicification of manufacturing: Evidence from Sweden. International Journal of Economics and Business Research, vol. 6(1), pp. 87-113.
68. _____ (2014). The role of services for manufacturing firm exports. Review of World Economics, vol. 150(1), pp. 59-82.
69. _____ (2015). Servicification of manufacturing firms makes divides in trade policy-making antiquated. Örebro University, Working Paper No. 1.
70. Markusen, J., T. Rutherford and D. Tarr (2000). Foreign direct investment in services and the domestic market for expertise. NBER Working Paper, No. 7700.
71. _____ (2005). Trade and direct investment in producer services and the domestic market for expertise. Canadian Journal of Economics, Canadian Economics Association, vol. 38(3), pp. 758-777 (August).

72. Mattoo, A., R. Rathindran and A. Subramanian (2006). Measuring services trade liberalization and its impact on economic growth: An illustration. *Journal of Economic Integration*, pp. 64-98.
73. Miroudot, S., J. Sauvage and B. Shepherd (2013). Measuring the cost of international trade in services. *World Trade Review*, vol. 12(4), pp. 719-735.
74. Myers, M. and K. Gallagher (2016). Chinese finance to Latin America and the Caribbean in 2016. Global Economic Governance Initiative (GEGI), Boston University and The Inter-American Dialogue's China and Latin America Program. Available from
75. <http://www.thedialogue.org/resources/chinese-finance-to-latin-america-and-the-caribbean-in-2016/>.
76. Nordås, H. K., E. Pinali and M. G. Grosso (2006). Logistics and time as a trade barrier. OECD Trade Policy Paper, No. 35.
77. Organization for Economic Cooperation and Development (2010). Making Reform Happen: Lessons from OECD Countries. OECD: Paris (26 May).
78. _____ (2011). The impact of trade liberalisation on jobs and growth: Technical note. OECD Trade Policy Papers, No. 107, OECD Publishing.
79. _____ (2017a). Indicators. Available from <http://stats.oecd.org/>.
80. _____ (2017b). ITF Transport Outlook 2017. Paris.
81. Organization for Economic Cooperation and Development and World Bank (2016). Inclusive Global Value Chains: Policy Options for Small and Medium Enterprises and Low-income Countries.
82. Organization for Economic Cooperation and Development and World Trade Organization (2013). Aid for Trade at a Glance: Connecting to Value Chains. Organization for Economic Cooperation and Development, World Trade Organization and World Bank Group (2014). Global Value Chains: Challenges, Opportunities, and Implications for Policy (July).
83. Raballand, G. and others (2012a). Why Does Cargo Spend Weeks in Sub-Saharan African Ports? Lessons from Six Countries. World Bank Publications.
84. _____ (2012b). Why Cargo Dwell Time Matters in Trade. World Bank Other Operational Studies 10039, World Bank.
85. Raghuran, R. (2014). Make in India, largely for India. Talk by Dr. Raghuram Rajan, Governor of the Reserve Bank of India, at the Bharat Ram Memorial Lecture, New Delhi (2 December). Available from <http://www.bis.org/review/r141215a.htm>.
86. Ratha, D., C. Eigen-Zucchi and S. Plaza (2016). Migration and Remittances Factbook 2016. World Bank Publications.

87. Redding, S. and A. J. Venables (2004). Economic geography and international inequality. *Journal of International Economics*, vol. 62(1), pp. 53-82.
88. Available from [tp://eprints.lse.ac.uk/3714/1/Economic_Geography_and_International_Inequality.pdf](http://eprints.lse.ac.uk/3714/1/Economic_Geography_and_International_Inequality.pdf).
89. Richardson, J. D. (1995). Income inequality and trade: How to think, what to conclude. *The Journal of Economic Perspectives*, vol. 9(3), pp. 33-55.
90. Rodriguez, F. and D. Rodrik (2000). Trade policy and economic growth: A skeptic's guide to the cross-national evidence. *NBER Macroeconomics Annual*, vol. 15, pp. 261-325.
91. Rodríguez-Pose, A. and N. Gill (2006). How does trade affect regional disparities? *World Development*, vol. 34(7), pp. 1201-1222.
92. Sekkat, K. and M.A. Veganzones-Varoudakis (2004). Trade and foreign exchange liberalization, investment climate, and FDI in the MENA countries. World Bank, Middle East and North Africa, Office of the Chief Economist.
93. Bertelsmann Stiftung and Sustainable Development Solutions Network (2017). *SDG Index and Dashboards Report: Global Responsibilities: Global Responsibilities*.
94. Titulaer, L. (2010). Six oil abundant Gulf countries, cursed or blessed?
95. United Nations Conference for Trade and Development (2017). Data centre. Available from <http://unctadstat.unctad.org/EN/>.
96. United Nations Development Programme (2011). *Regional Integration and Human Development: The Pathway for Africa*. New York.
97. Van den Berg, R. and P. W. De Langen (2014). An exploratory analysis of the effects of modal split obligations in terminal concession contracts. *International Journal of Shipping and Transport Logistics*, vol. 6(6), pp. 571-592.
98. World Bank (2016a). *Doing Business 2017: Equal Opportunity for All*.
99. _____ (2016b). *Migration and Remittances Factbook*.
100. _____ (2017a). *Commodity Markets Outlook* (April). Available from <http://www.worldbank.org/en/research/commodity-markets>.
101. World Bank (2017b). *World Bank Indicators*. Available from _____
102. *World Economic Outlook* (2015). *Commodity Special Feature* (October). Available from <https://www.imf.org/external/np/res/commod/pdf/WEOSpecialOCT15.pdf>.
103. World Trade Organization (2009). *World Trade Report: Trade Policy Commitments and Contingency Measures*.
104. _____ (2012). *World Trade Report: Trade and Public Policies - A closer look at non-tariff measures in the 21st century*.



الملاحق



ملحق رقم (1)

ملحق اتجاه التجارة الخارجية للدول العربية

(2020 - 2016)

معدل التغير -2019) (2020 (%)	الواردات (مليون دولار أمريكي)					معدل التغير -2019) (2020 (%)	الصادرات (مليون دولار أمريكي)					العالم
	*2020	2019	2018	2017	2016		*2020	2019	2018	2017	2016	
-14.0	737,081	857,094	820,963	786,252	759,951	-26.5	746,808	1,016,497	1,088,861	909,960	782,543	الدول العربية
-18.5	91,470	112,204	112,958	102,843	99,038	-14.2	96,372	112,264	112,511	108,080	99,955	الاتحاد الأوروبي
-26.4	158,686	215,636	217,606	221,614	225,676	-50.6	93,327	189,034	169,584	104,962	98,623	الولايات المتحدة الأمريكية
-25.0	45,652	60,910	61,674	67,275	69,213	-57.0	25,157	58,558	60,030	41,451	37,148	آسيا
-25.0	227,096	302,794	297,597	393,473	327,631	-33.6	383,369	577,149	585,767	308,305	288,331	- اليابان
-20.9	16,985	21,486	20,797	24,832	25,287	-35.0	51,990	79,957	90,112	63,823	59,735	- الهند
-19.7	37,952	47,243	49,909	37,639	34,577	-25.6	80,532	108,225	106,843	45,927	35,879	- الصين
2.0	122,968	120,521	105,960	128,177	130,927	-19.9	116,732	145,681	139,018	90,577	78,548	- باقي دول آسيا
-56.7	49,190	113,545	120,930	202,825	136,841	-44.9	134,114	243,287	249,794	107,979	114,169	باقي دول العالم
29.4	214,178	165,551	131,129	1,048	38,395	86.9	148,583	79,491	160,969	347,162	258,486	
المساهمة في الإجمالي (في المائة)												
	100.0	100.0	100.0	100.0	100.0		100.0	100.0	100.0	100.0	100.0	العالم
	12.4	13.1	13.8	13.1	13.0		12.9	11.0	10.3	11.9	12.8	الدول العربية
	21.5	25.2	26.5	28.2	29.7		12.5	18.6	15.6	11.5	12.6	الاتحاد الأوروبي
	6.2	7.1	7.5	8.6	9.1		3.4	5.8	5.5	4.6	4.7	الولايات المتحدة الأمريكية
	30.8	35.3	36.2	50.0	43.1		51.3	56.8	53.8	33.9	36.8	آسيا
	2.3	2.5	2.5	3.2	3.3		7.0	7.9	8.3	7.0	7.6	- اليابان
	5.1	5.5	6.1	4.8	4.5		10.8	10.6	9.8	5.0	4.6	- الهند
	16.7	14.1	12.9	16.3	17.2		15.6	14.3	12.8	10.0	10.0	- الصين
	6.7	13.2	14.7	25.8	18.0		18.0	23.9	22.9	11.9	14.6	- باقي دول آسيا
	29.1	19.3	16.0	0.1	5.1		19.9	7.8	14.8	38.2	33.0	باقي دول العالم

المصادر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ، ومصادر وطنية أخرى.

صندوق النقد الدولي ابريل (2021)، "اتجاهات التجارة الخارجية".

ملحق الصادرات والواردات العربية الإجمالية

(2020 - 2016)

معدل التغير (%)	معدل التغير السنوي **	الواردات الإجمالية (سيف)					معدل التغير (\$) (2020-2016)	معدل التغير السنوي ** (\$) (2019)	الصادرات الإجمالية (فوب)					
(2020)	(2019)	2020	2019	2018	2017	2016	(2020-2016)	(2019)	*2020	2019	2018	2017	2016	
14.0-	4.1	737,081	857,094	820,963	786,252	759,951	26.5-	9.1	746,808	1,016,497	1,088,861	909,960	782,543	مجموع الدول
11.3-	0.3	17,035	19,197	20,339	20,527	19,352	1.0	4.4	7,115	7,046	6,593	6,353	6,201	الأردن
9.7-	4.6	234,200	259,251	235,360	246,344	226,603	13.0-	2.1	273,099	313,781	321,028	313,547	295,031	الإمارات
26.5-	8.4	12,683	17,263	19,085	16,055	13,570	22.7-	12.4	14,006	18,120	18,234	15,356	12,768	البحرين
15.2-	3.5	18,307	21,578	22,673	20,669	19,442	7.9-	3.3	13,769	14,952	15,466	14,226	13,574	تونس
18.2-	4.3	35,358	43,241	49,012	48,813	49,287	37.3-	6.1	21,925	34,994	41,698	34,610	29,338	الجزائر
19.9-	21.2	3,314	4,138	3,603	3,576	2,327	29.0-	32.1	2,837	3,996	3,522	3,162	1,732	جيبوتي
13.3-	3.0	132,754	153,163	137,065	134,519	140,170	33.7-	12.5	173,490	261,603	294,373	221,835	183,579	السعودية
3.7-	1.1	7,736	8,035	7,065	9,134	8,311	2.7-	1.2	3,121	3,208	3,485	4,100	3,094	السودان
2.0-	2.9	4,800	4,900	4,900	4,900	4,500	9.5	7.3	2,300	2,100	2,000	1,800	1,700	سورية
2.5-	4.7	1,170	1,200	1,120	1,087	1,045	21.2-	7.5	410	520	490	450	418	الصومال
17.2-	19.3	48,150	58,138	45,736	37,866	34,208	42.6-	25.5	46,829	81,585	86,360	57,559	41,298	العراق
8-	1.3	21,107	22,857	26,289	26,951	23,784	21.1-	12.0	30,508	38,685	41,730	32,886	27,545	عمان
12.2-	4.0	6,375	7,258	7,240	6,913	6,457	1.4	0.8	1,773	1,748	1,847	1,929	1,707	فلسطين
11.5-	3.1	25,764	29,098	31,609	29,814	31,972	29.4-	8.4	51,504	72,935	84,288	67,498	57,309	قطر
2.3-	0.5	217	222	31,096	252	219	50.0-	18.8	26	52	42	38	31	البحرين
16.6-	7.8	27,931	33,478	19,986	29,505	26,690	37.9-	11.8	39,939	64,358	72,104	55,199	45,994	الكويت
47.1-	1.6	9,644	18,221	13,491	19,589	19,125	18.9-	17.6	3,926	4,839	2,953	2,844	2,978	لبنان
21.1-	12.4	11,710	14,840	81,910	9,199	10,445	78.3-	40.7	6,008	27,674	29,998	19,521	9,938	ليبيا
16.8-	2.3	63,578	76,390	51,308	66,565	71,357	18.7-	10.7	24,815	30,505	29,304	26,278	22,502	مصر
12.9-	6.8	44,449	51,053	2,958	45,189	41,874	12.6-	8.4	25,663	29,354	29,584	27,662	23,014	المغرب
18.7-	17.3	2,336	2,873	8,844	2,270	1,780	5.3-	21.7	2,810	2,968	2,484	2,091	1,646	موريتانيا
20.9-	12.9	8,462	10,700		6,516	7,433	36.6-	8.7	935	1,474	1,278	1,016	1,146	اليمن

ملحق الصادرات والواردات البينية العربية
(2020 -2016)

معدل التغير (%)	معدل التغير السنوي **	الواردات الإجمالية (سيف)					معدل التغير (\$)	معدل التغير السنوي ** (\$)	الصادرات الإجمالية (فوب)					
		-2020	2019	2018	2017	2016			*2020	2019	2018	2017	2016	
(2020-2016)	-2016) (2019)						-2016) (2020)	-2016) (2019)						
-18.5	4.2	91,469.8	112,204.1	112,957.9	102,842.8	99,037.6	-14.2	9.3	96.372.2	112.264.3	112.264.3	108.079.7	99,954.8	مجموع الدول العربية
-20.9	4.7	4,023.2	5,085.1	5,431.1	4,897.2	4,426.2	-3.0	-1.0	2.842.8	1.8 2,93	7. 2,863	9. 2,926	3,021.0	الأردن
-5.3	3.0	21,811.9	23,028.5	23,115.0	22,805.6	21,097.3	-7.7	3.5	24.312.7	38.3 26,3	0.3 26,64	4.5 24,23	22,530.8	الإمارات
-64.9	0.2	1,671.7	4,761.6	4,827.8	5,033.4	4,738.9	-31.5	26.4	4.322.3	6.0 6,30	3. 6,671	7. 4,975	3,122.0	البحرين
-33.6	19.9	1,732.9	2,610.0	2,056.1	1,718.9	1,512.9	-17.7	-0.7	1.201.0	0.1 1,46	9. 1,472	9. 1,311	1,492.8	تونس
-8.8	-3.8	2,039.4	2,235.5	2,376.0	2,041.7	2,513.6	-30.1	19.6	1.883.2	5.9 2,69	7. 2,531	7. 2,067	1,575.9	الجزائر
-11.9	3.0	407.3	462.4	459.5	479.7	422.7	-32.1	12.9	95.1	1. 140	144.1	99.0	97.4	جيبوتي
-10.9	7.5	17,524.0	19,659.2	19,024.5	16,883.5	15,844.3	-15.7	7.6	32.423.9	51.6 38,4	0.3 38,42	1.2 37,39	31,693.0	السعودية
-23.6	8.8	2,100.3	2,749.0	2,186.5	2,618.7	2,137.0	-5.0	-2.3	1.911.1	1.1 2,01	9. 2,370	3. 2,836	2,154.5	السودان
...	10.7	...	1,064.0	1,045.2	1,009.7	784.6	...	0.3		5.4 52	0. 520	512.8	520.5	سورية
-37.6	-18.1	298.4	478.4	474.1	782.6	869.4	-37.5	1.6	254.2	0. 407	404.6	328.4	387.5	الصومال
-12.6	22.7	3,664.0	4,192.0	4,046.0	2,611.0	2,267.0	-13.0	0.4	1.616	58 1,8	69 1,3	0. 1,529	1,836.0	العراق
-18.1	4.6	11,865.5	14,481.5	13,698.3	13,055.6	12,668.7	-8.6	1.6	7.074.8	40.0 7,7	4.3 7,99	0.4 6,79	6,475.1	عمان
-12.8	10.7	378.0	433.8	429.0	358.3	320.0	-28.8	45.5	260.9	6. 366	358.3	141.4	119.0	فلسطين
-26.5	-32.3	1,318.6	1,794.7	2,048.7	4,240.2	5,778.2	2.8	- 23.8	3.112.4	8.0 3,02	1. 4,220	5. 5,609	6,841.0	قطر
-17.3	14.5	49.9	60.3	55.6	41.9	40.2	-23.5	1.1	2.9	3.8	2.5	3.5	3.7	البحرين
-14.3	4.9	5,630.2	6,569.4	7,114.2	6,222.8	5,687.5	-24.4	13.1	2.323.0	3.0 3,07	0. 2,933	5. 2,782	2,121.7	الكويت
-53.8	-0.7	1,179.7	2,555.2	2,547.9	2,295.1	2,607.7	22.7	5.7	1.878.6	1.2 1,53	0. 1,573	5. 1,396	1,297.2	لبنان
-21.1	9.5	2,016.8	2,555.9	2,783.5	1,709.8	1,947.3	-78.3	- 17.9	351.9	0.8 1,62	3. 945	6. 1,792	2,928.1	ليبيا
-21.0	9.6	8,961.4	11,346.4	13,002.6	9,787.9	8,628.0	-12.3	0.9	8.936.4	79.7 10,0	7.3 9,51	7. 9,785	9,804.6	مصر
-24.4	9.6	2,908	3,844	3,918	2,871.2	2,921.7	-7.8	0.6	1.265	2 1,37	1,240	1,166.6	1,348.6	المغرب
-20.1	0.6	491.0	614.1	614.1	338.9	604.0	-5.2	19.2	7.9	3. 8	8.3	5.3	4.9	موريتانيا
-13.9	10.0	1,397.9	1,622.7	1,704.2	1,039.1	1,220.4	25.3	- 18.3	395.8	5.9 31	2. 310	4. 392	579.3	اليمن

المصادر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2021 ، ومصادر وطنية أخرى.

ملحق إجمالي تجارة الخدمات في الدول العربية

(2020-2016)

الصادق					المتحصلات					المدفوعات					
*2020	2019	2018	2017	2016	*2020	2019	2018	2017	2016	*2020	2019	2018	2017	2016	
-88,484	-105,074	-116,277	-111,118	-112,391	152,260	223,924	215,829	203,377	183,890	-240,744	-328,998	-332,106	-314,495	296,281-	إجمالي الدول العربية
-648	2,946	2,483	1,962	1,297	2,426	7,864	7,353	6,798	6,044	-3,074	-4,918	-4,870	-4,836	4,747 -	الأردن
-4,198	-596	-488	-1,298	-4,904	60,974	73,462	71,835	70,509	65,601	-65,171	-74,058	-72,324	-71,807	70,505 -	الإمارات
3,362	4,385	3,977	3,556	3,498	9,824	12,265	11,915	11,356	10,998	-6,461	-7,880	-7,939	-7,800	7,500 -	البحرين
-4,498	-6,550	-8,452	-8,167	-7,448	2,912	3,316	3,279	3,111	3,429	-7,410	-9,866	-11,731	-11,278	10,877 -	الجزائر
21	1,183	717	305	320	2,299	4,319	4,019	3,439	3,421	-2,278	-3,136	-3,302	-3,134	3,101 -	تونس
134	199	203	199	179	268	389	385	370	358	-135	-190	-182	-171	179 -	جيبوتي
-43,635	-54,417	-63,423	-60,443	-53,014	10,248	24,243	20,529	18,132	17,253	-53,883	-78,660	-83,952	-78,575	70,267 -	السعودية
135	132	339	185	37	1,310	1,424	1,511	1,780	1,545	-1,175	-1,291	-1,172	-1,595	1,508 -	السودان
-9,992	-15,547	-12,429	-10,224	-9,508	3803	7,318	5,571	6,045	5,531	-13,795	-22,865	-18,000	-16,269	15,038 -	العراق
-3,888	-7,214	-7,138	-6,761	-6,420	2,223	4,898	4,591	4,078	3,503	-6,111	-12,112	-11,729	-10,839	9,923 -	عمان
-850	-993	-1,032	-983	-915	721	911	752	607	500	-1,571	-1,904	-1,784	-1,591	1,414 -	فلسطين
-15,268	-16,305	-14,231	-13,721	-16,366	19,429	19,111	18,273	17,706	15,176	-34,698	-35,416	-32,504	-31,427	31,541 -	قطر
-35	-44	-41	-41	-37	53	82	79	75	78	-88	-126	-120	-116	115 -	القم
-10,252	-17,789	-24,595	-20,199	-20,019	7,429	8,657	7,360	6,589	5,605	-17,681	-26,446	-31,955	-26,788	25,624 -	الكويت**
-182	779	954	1,268	1,890	2,478	10,440	15,292	15,115	15,157	-2,660	-9,661	-14,338	-13,847	13,268 -	لبنان
-2,162	-7,595	-4,928	-4,451	-2,785	30	100	134	107	98	-2,192	-7,695	-5,062	-4,558	2,883 -	ليبيا
-2,011	3,857	4,881	1,715	-3,629	11,226	25,051	23,574	19,535	13,606	-13,237	-21,193	-18,693	-17,820	17,235 -	مصر
6,738	9,722	8,121	7,469	6,883	13,816	19,355	18,636	17,267	15,330	-7,078	-9,633	-10,515	-9,798	8,447 -	المغرب
-596	-354	-450	-804	-808	205	156	180	194	194	-801	-510	-630	-998	1,002 -	موريتانيا
-659	-874	-743	-687	-642	586	564	562	561	466	1,245-	1,438-	1,305-	1,248-	1,107 -	اليمن

*بيانات أولية.

**عام 2020 بيانات ميزان المدفوعات حتى نهاية الربع الثالث

المصدر: استبيان التقرير الاقتصادي العربي الموحد 2021 ، وقاعدة بيانات مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD) وتقديرات صندوق النقد العربي.

ونستنتج مدى فشل اتفاقيتي السوق المشتركة والوحدة الاقتصادية في رفع نسبة المبادلات التجارية إلى المستويات المنتظرة.

ملحق الصادرات والواردات البينية بين الأقطار العربية ونسبتها إلى الصادرات والواردات الكلية للعالم بملايين الدولارات
مساهمة التجارة البينية للدول العربية في إجمالي التجارة العربية البينية

(2021-2016)

مجموع الدول العربية	حصاة الواردات البينية						حصاة الصادرات البينية					
	متوسط الفترة (2016-2020)	*2020	2019	2018	2017	2016	متوسط الفترة (2016-2020)	*2020	2019	2018	2017	2016
مجموع الدول العربية	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100	100
الأردن	4.6	4.4	4.5	4.8	4.8	4.5	2.8	2.9	2.6	2.5	2.7	3.0
الإمارات	21.7	23.8	20.5	20.5	22.2	21.3	23.5	25.2	23.5	23.7	22.4	22.5
البحرين	4.0	1.8	4.2	4.3	4.9	4.8	4.8	4.5	5.6	5.9	4.6	3.1
تونس	1.8	1.9	2.3	1.8	1.7	1.5	1.3	1.2	1.3	1.3	1.2	1.5
الجزائر	2.2	2.2	2.0	2.1	2.0	2.5	2.0	2.0	2.4	2.3	1.9	1.6
جيبوتي	0.4	0.4	0.4	0.4	0.5	0.4	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1	0.1
السعودية	17.2	19.2	17.5	16.8	16.4	16.0	33.7	33.6	34.3	34.1	34.6	31.7
السودان	2.3	2.3	2.4	1.9	2.5	2.2	2.1	2.0	1.8	2.1	2.6	2.2
سورية	0.9	...	0.9	0.9	1.0	0.8	0.5	...	0.5	0.5	0.5	0.5
الصومال	0.6	0.3	0.4	0.4	0.8	0.9	0.3	0.3	0.4	0.4	0.3	0.4
العراق	3.2	4.0	3.7	3.6	2.5	2.3	1.6	1.7	1.7	1.2	1.4	1.8
عمان	12.7	13.0	12.9	12.1	12.7	12.8	6.8	7.3	6.9	7.1	6.3	6.5
فلسطين	0.4	0.4	0.4	0.4	0.3	0.3	0.2	0.3	0.3	0.3	0.1	0.1
قطر	3.0	1.4	1.6	1.8	4.1	5.8	4.3	3.2	2.7	3.8	5.2	6.8
الكويت	0.0	0.1	0.1	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
لبنان	6.0	6.2	5.9	6.3	6.1	5.7	2.5	2.4	2.7	2.6	2.6	2.1
ليبيا	2.1	1.3	2.3	2.3	2.2	2.6	1.5	1.9	1.4	1.4	1.3	1.3
مصر	2.1	2.2	2.3	2.5	1.7	2.0	1.4	0.4	1.4	0.8	1.7	2.9
المغرب	9.9	9.8	10.1	11.5	9.5	8.7	9.1	9.2	9.0	8.5	9.1	9.8
موريتانيا	3.2	3.2	3.4	3.5	2.8	3.0	1.2	1.3	1.2	1.1	1.1	1.3
اليمن	0.5	0.5	0.5	0.5	0.3	0.6	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0	0.0
	1.3	1.5	1.4	1.5	1.0	1.2	0.4	0.4	0.3	0.3	0.4	0.6

ملحق مساهمة التجارة البينية في إجمالي التجارة الخارجية للدول العربية
(2020 - 2016)

حصة الواردات البينية						حصاد الصادرات البينية						
متوسط الفترة -2016) (2020)	*2020	2019	2018	2017	2016	متوسط الفترة -2016) (2020)	*2020	2019	2018	2017	2016	
13.1	12.4	13.1	13.8	13.1	13.0	11.8	12.9	11.0	10.3	11.9	12.8	مجموع الدول العربية
24.7	23.6	26.5	26.7	23.9	22.9	43.1	40.0	41.6	43.4	41.7	48.7	الأردن
9.3	9.3	8.9	9.8	9.3	9.3	8.2	8.9	8.4	8.3	7.7	7.6	الإمارات
26.5	13.2	27.6	25.3	31.4	34.9	31.8	30.9	34.8	36.6	32.4	24.5	البحرين
9.3	9.5	12.1	9.1	8.3	7.8	9.6	8.7	9.8	9.5	9.2	11.0	تونس
5.0	5.8	5.2	4.8	4.2	5.1	6.7	8.6	7.7	6.1	6.0	5.4	الجزائر
13.6	12.3	11.2	12.8	13.4	18.2	3.9	3.4	3.5	4.1	3.1	5.6	جيبوتي
12.8	13.2	12.8	13.9	12.6	11.3	16.1	18.7	14.7	13.1	16.9	17.3	السعودية
29.3	27.2	34.2	30.9	28.7	25.7	66.2	61.2	62.7	68.0	69.2	69.6	السودان
...	...	21.7	21.3	20.6	17.4	...	...	25.0	26.0	28.5	30.6	سورية
52.6	25.5	39.9	42.3	72.0	83.2	77.7	62.0	78.3	82.6	73.0	92.7	الصومال
7.4	7.6	7.2	8.8	6.9	6.6	2.9	3.5	2.3	1.6	2.7	4.4	العراق
54.7	56.2	63.4	52.1	48.4	53.3	21.3	23.2	20.0	19.2	20.6	23.5	عمان
5.6	5.9	6.0	5.9	5.2	5.0	13.9	14.7	21.0	19.4	7.3	7.0	فلسطين
10.0	5.1	6.2	6.5	14.2	18.1	7.1	6.0	4.2	5.0	8.3	11.9	قطر
21.1	23.0	27.1	20.1	16.6	18.4	9.1	11.3	7.4	5.9	9.2	11.9	البحرين
21.0	20.2	19.6	22.9	21.1	21.3	4.9	5.8	4.8	4.1	5.0	4.6	الكويت
12.9	12.2	14.0	12.7	11.7	13.6	45.1	47.8	31.6	53.3	49.1	43.6	لبنان
18.5	17.2	17.2	20.6	18.6	18.6	10.7	5.9	5.9	3.2	9.2	29.5	ليبيا
14.3	14.1	14.9	15.9	14.7	12.1	36.4	35.6	33.0	32.5	37.2	43.6	مصر
7.0	6.5	7.5	7.6	6.4	7.0	4.8	4.9	4.7	4.2	4.2	5.9	المغرب
22.4	21.0	21.4	20.8	14.9	33.9	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	0.3	موريتانيا
16.7	16.5	15.2	19.3	15.9	16.4	35.4	42.3	21.4	24.3	38.6	50.5	اليمن
1356.5	15712.3	138127.2	214533.7	115913.2	229919.3	91022.1	155036.8	40144.8	76623.1	8760.3	14827.3	المجموع مع كل دول العالم (2)
8,4	5,6	9,8	4,4	9,0	4,7	7,9	4,9	9,2	4,9	10,5	5,3	نسبة (1) % إلى (2)

المصدر: تقرير الإقتصادى العربى الموحد

ملحق متوسط معدل النمو السنوي للتجارة العربية البينية 80-85-90 بليون دولار أمريكي

متوسط معدل النمو السنوي						البيانات
2021	2020	2019	2018	2017	2016	
٨.٥+	٤.١-	١.٨-	٥.٢١٧.١	١٩٧١١	٢٢١٧٤٩	الصادرات العربية البينية
١٦.٤+	٣.١-	٤.٦-	٩٨٥٧.٥	٨٠.٤٠	١١٢٢٠	الواردات العربية البينية
٠.٥+	٣٤.١-	٣.٧-	٢٠.٧٤.٦	١٥٧٥١	٢٢٩٦٩	مجموع التجارة العربية البينية
٩.٣+	٨.٥-	٥.١٤-	١٣.١٦.٠	١٠.٧٥.٠	٢٣٥٤.٠	الصادرات العربية الإجمالية
٢.٣+	٨.٠-	٦.٤-	١٠.٣٨١.٠	٨٨٥.٠	١١٢١.٠	الواردات العربية الإجمالية
٦.٣+	٩.٣-	٨.١٠-	٢٣٣٩٧.٠	١٩٦.٠٠	٣٤٧٥.٠	التجارة العربية الخارجية
٨٥.١٢+	٧.٥+	٩.٠-	٣٣١٠.٥٠٠	١٨٠.٨٨.٠	١٨٩٥٥.٠	الصادرات العالمية
٧٥.١٢+	٩.٥+	٦.٠-	٣٤٤٧٨.٠	١٨٩٢٤.٠	١٩٤٦٤.٠	الواردات العالمية
			٦٧٥٨٣.٠	٣٧٠.١٢.٠	٣٨٤١٩.٠	مجموع الصادرات والواردات

ملحق أهمية التجارة العربية البينية (%):

2021	2018	2015	
٧.٨	٧.٢	٥.٠	الصادرات البينية / الصادرات الإجمالية
٩.٥	٩.١	١٠.٠	الواردات البينية / الواردات الإجمالية
٦.٨	٨.٠	٦.٦	التجارة العربية البينية / التجارة الإجمالية

ملحق أهمية التجارة العربية بالنسبة للعالم (%):

2021	2018	2015	
٧.٨	٧.٢	٥.٠	الصادرات العربية / الصادرات العالمية
٩.٥	٩.١	١٠.٠	الواردات العربية / الواردات العالمية
٨.٦	٨.٠	٦.٦	التجارة الخارجية العربية / التجارة العالمية

ملحق رقم (2)

المغرب

JOINT DECLARATION

The Kingdom of Morocco, the United States of America and the State of Israel,

Referring to the telephone conversation held between His Majesty King Mohammed VI and His Excellency President Donald Trump, on 10 December 2020, and to the historic statements issued on the same day by them, and by His Excellency Prime Minister Benjamin Netanyahu of the State of Israel, announcing the opening of a new era in the relations between the Kingdom of Morocco and the State of Israel;

Welcoming the opportunity created through the extraordinary efforts and leadership of the United States;

Highlighting the proclamation by the United States of America on "Recognizing the Sovereignty of the Kingdom of Morocco over the Western Sahara", according to which:

- "The United States recognizes Moroccan sovereignty over the entire Western Sahara territory and reaffirms its support for Morocco's serious, credible, and realistic autonomy proposal as the only basis for a just and lasting solution to the dispute over the Western Sahara territory".
- "To facilitate progress toward this aim, the United States will encourage economic and social development with Morocco, including in the Western Sahara territory, and to that end will open a consulate in the Western Sahara territory, in Dakhla, to promote economic and business opportunities for the region".

Recalling the exchanged views, during the same conversation between His Majesty King Mohammed VI and His Excellency Donald Trump, on the current situation in the Middle East region in which His Majesty the King reiterated the coherent, constant and unchanged position of the Kingdom of Morocco on the Palestinian question, as well as the position expressed on the importance of preserving the special status of the sacred city of Jerusalem for the three monotheistic religions in His Majesty the King's capacity as Chairman of the Al-Quds Committee;

Recognizing the historic role that Morocco has always played in bringing the people of the region closer together and promoting peace and stability in the Middle East, and given the special ties that His Majesty maintains with the Moroccan Jewish community living in Morocco and throughout the world including in Israel;

Mindful that the establishment of full diplomatic, peaceful and friendly relations is in the common interest of both countries and will advance the cause of peace in the region, improve regional security, and unlock new opportunities for the whole region;

Recalling the conversation between His Majesty King Mohammed VI and His Excellency Donald TRUMP, His Majesty the King affirmed that the Kingdom of Morocco and the State of Israel intend to:

- Grant authorizations for direct flights between Morocco and Israel, including by Israeli and Moroccan airline companies, as well as grant rights of overflight;

- Immediately resume full official contacts between Israeli and Moroccan counterparts and establish full diplomatic, peaceful and friendly relations;
- Promote a dynamic and innovative economic bilateral cooperation;
- Pursue cooperation on trade; finance and investment; innovation and technology; civil aviation; visas and consular services; tourism; water, agriculture, and food security; development; energy and telecommunications; and other sectors as may be agreed;
- Reopen the liaison offices in Rabat and Tel Aviv.

Based on the above, the Kingdom of Morocco, the United States of America and the State of Israel agree to:

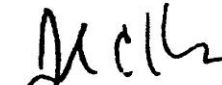
1. Commit to fully respect the elements contained in the present Declaration, promote it and defend it;
2. Decide that each party will fully implement its commitments and identify further actions, before the end of January;
3. Act accordingly at the bilateral, regional and multilateral levels.

Done at Rabat, 22 December 2020

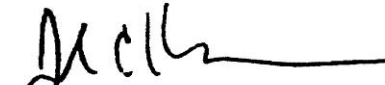
For
the Kingdom of Morocco


Mr. Saad Dine El Otmani
Chief of Government

For
the United States of America


Mr. Jared Kushner
Senior Advisor to
the President

For
the State of Israel

 Meir Ben-Shabbat
Mr. Meir Ben-Shabbat
National Security Advisor
and Head of the National
Security Council


Mr. Alon Ushpiz,
Director General,
Ministry of Foreign Affairs

البحرين

ABRAHAM ACCORDS: DECLARATION OF PEACE, COOPERATION, AND CONSTRUCTIVE DIPLOMATIC AND FRIENDLY RELATIONS

Announced by the State of Israel and the Kingdom of Bahrain on 15 September 2020

His Majesty King Hamad bin Isa bin Salman al-Khalifa and Prime Minister Benjamin Netanyahu have agreed to open an era of friendship and cooperation in pursuit of a Middle East region that is stable, secure and prosperous for the benefit of all States and peoples in the region. In this spirit Prime Minister Netanyahu of Israel and Foreign Minister Mr. Abdullatif Al Zayani met in Washington today, at the invitation of President Donald J. Trump of the United States of America, to endorse the principles of the Abraham Accords and to commence a new chapter of peace. This diplomatic breakthrough was facilitated by the Abraham Accords initiative of President Donald J. Trump. It reflects the successful perseverance of the United States' efforts to promote peace and stability in the Middle East. The Kingdom of Bahrain and the State of Israel trust that this development will help lead to a future in which all peoples and all faiths can live together in the spirit of cooperation and enjoy peace and prosperity where states focus on shared interests and building a better future.

The parties discussed their shared commitment to advancing peace and security in the Middle East stressing the importance of embracing the vision of the Abraham Accords, widening the circle of peace; recognizing each State's right to sovereignty and to live in peace and security, and continuing the efforts to achieve a just, comprehensive, and enduring resolution of the Israeli- Palestinian conflict.

In their meeting, Prime Minister Benjamin Netanyahu and Foreign Minister Abdullatif Al Zayani agreed to establish full diplomatic relations, to promote lasting security, to eschew threats and the use of force, as well as advance coexistence and a culture of peace. In this spirit, they have today approved a series of steps initiating this new chapter in their relations. The Kingdom of Bahrain and the State of Israel have agreed to seek agreements in the coming weeks regarding investment, tourism, direct flights, security, telecommunications, technology, energy, healthcare, culture, the environment, and other areas of mutual benefit, as well as reaching agreement on the reciprocal opening of embassies.

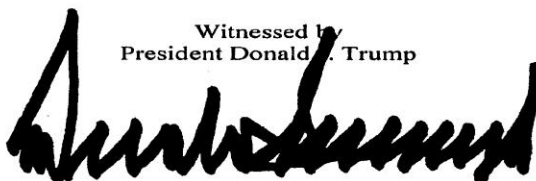
The Kingdom of Bahrain and the State of Israel view this moment as a historic opportunity and recognize their responsibility to pursue a more secure and prosperous future for generations to come in their respective countries and in the region.

The two countries jointly express their profound thanks and appreciation to President Donald J. Trump for his untiring efforts and unique and pragmatic approach to further the cause of peace, justice and prosperity for all the peoples of the region. In recognition of this appreciation, the two countries have asked President Donald J. Trump to sign this document as a witness to their shared resolve and as the host of their historic meeting.


Prime Minister Benjamin Netanyahu


Foreign Minister Abdullatif Al Zayani

Witnessed by
President Donald J. Trump



الدمارات

**ABRAHAM ACCORDS PEACE AGREEMENT:
TREATY OF PEACE, DIPLOMATIC RELATIONS AND FULL NORMALIZATION
BETWEEN
THE UNITED ARAB EMIRATES
AND
THE STATE OF ISRAEL**

The Government of the United Arab Emirates and the Government of the State of Israel (hereinafter, the "Parties")

Aspiring to realize the vision of a Middle East region that is stable, peaceful and prosperous, for the benefit of all States and peoples in the region;

Desiring to establish peace, diplomatic and friendly relations, co-operation and full normalization of ties between them and their peoples, in accordance with this Treaty, and to chart together a new path to unlock the vast potential of their countries and of the region;

Reaffirming the "Joint Statement of the United States, the State of Israel, and the United Arab Emirates" (the "Abraham Accords"), dated 13 August 2020;

Believing that the further development of friendly relations meets the interests of lasting peace in the Middle East and that challenges can only be effectively addressed by cooperation and not by conflict;

Determined to ensure lasting peace, stability, security and prosperity for both their States and to develop and enhance their dynamic and innovative economies;

Reaffirming their shared commitment to normalize relations and promote stability through diplomatic engagement, increased economic cooperation and other close coordination;

Reaffirming also their shared belief that the establishment of peace and full normalization between them can help transform the Middle East by spurring economic growth, enhancing technological innovation and forging closer people-to-people relations;

Recognizing that the Arab and Jewish peoples are descendants of a common ancestor, Abraham, and *inspired*, in that spirit, to foster in the Middle East a reality in which Muslims, Jews, Christians and peoples of all faiths, denominations, beliefs and nationalities live in, and are committed to, a spirit of coexistence, mutual understanding and mutual respect;

Recalling the reception held on January 28, 2020, at which President Trump presented his Vision for Peace, and *committing* to continuing their efforts to achieve a just, comprehensive, realistic and enduring solution to the Israeli-Palestinian conflict;

Recalling the Treaties of Peace between the State of Israel and the Arab Republic of Egypt and between the State of Israel and the Hashemite Kingdom of Jordan, and committed to working together to realize a negotiated solution to the Israeli-Palestinian conflict that meets the legitimate needs and aspirations of both peoples, and to advance comprehensive Middle East peace, stability and prosperity;

Emphasizing the belief that the normalization of Israeli and Emirati relations is in the interest of both peoples and contributes to the cause of peace in the Middle East and the world;

Expressing deep appreciation to the United States for its profound contribution to this historic achievement;

Have agreed as follows:

1. **Establishment of Peace, Diplomatic Relations and Normalization:** Peace, diplomatic relations and full normalization of bilateral ties are hereby established between the United Arab Emirates and the State of Israel.
2. **General Principles:** The Parties shall be guided in their relations by the provisions of the Charter of the United Nations and the principles of international law governing relations among States. In particular, they shall recognize and respect each other's sovereignty and right to live in peace and security, develop friendly relations of cooperation between them and their peoples, and settle all disputes between them by peaceful means.
3. **Establishment of Embassies:** The Parties shall exchange resident ambassadors as soon as practicable after the signing of this Treaty, and shall conduct diplomatic and consular relations in accordance with the applicable rules of international law.
4. **Peace and Stability:** The Parties shall attach profound importance to mutual understanding, cooperation and coordination between them in the spheres of peace and stability, as a fundamental pillar of their relations and as a means for enhancing those spheres in the Middle East as a whole. They undertake to take the necessary steps to prevent any terrorist or hostile activities against each other on or from their respective territories, as well as deny any support for such activities abroad or allowing such support on or from their respective territories. Recognizing the new era of peace and friendly relations between them, as well as the centrality of stability to the well-being of their respective peoples and of the region, the Parties undertake to consider and discuss these matters regularly, and to conclude detailed agreements and arrangements on coordination and cooperation.
5. **Cooperation and Agreements in Other Spheres:** As an integral part of their commitment to peace, prosperity, diplomatic and friendly relations, cooperation and full normalization, the Parties shall work to advance the cause of peace, stability and prosperity throughout the Middle East, and to unlock the great potential of their countries and of the region. For such purposes, the Parties shall conclude bilateral agreements in the following spheres at the earliest practicable date, as well as in other spheres of mutual interest as may be agreed:

- Finance and Investment
- Civil Aviation

- Visas and Consular Services
- Innovation, Trade and Economic Relations
- Healthcare
- Science, Technology and Peaceful Uses of Outer-Space
- Tourism, Culture and Sport
- Energy
- Environment
- Education
- Maritime Arrangements
- Telecommunications and Post
- Agriculture and Food Security
- Water
- Legal Cooperation

Any such agreements concluded before the entry into force of this Treaty shall enter into effect with the entry into force of this Treaty unless otherwise stipulated therein. Agreed principles for cooperation in specific spheres are annexed to this Treaty and form an integral part thereof.

6. **Mutual Understanding and Co-existence:** The Parties undertake to foster mutual understanding, respect, co-existence and a culture of peace between their societies in the spirit of their common ancestor, Abraham, and the new era of peace and friendly relations ushered in by this Treaty, including by cultivating people-to-people programs, interfaith dialogue and cultural, academic, youth, scientific, and other exchanges between their peoples. They shall conclude and implement the necessary visa and consular services agreements and arrangements so as to facilitate efficient and secure travel for their respective nationals to the territory of each other. The Parties shall work together to counter extremism, which promotes hatred and division, and terrorism and its justifications, including by preventing radicalization and recruitment and by combating incitement and discrimination. They shall work towards establishing a High-Level Joint Forum for Peace and Co-Existence dedicated to advancing these goals.
7. **Strategic Agenda for the Middle East:** Further to the Abraham Accords, the Parties stand ready to join with the United States to develop and launch a “Strategic Agenda for the Middle East” in order to expand regional diplomatic, trade, stability and other cooperation. They are committed to work together, and with the United States and others, as appropriate, in order to advance the cause of peace, stability and prosperity in the relations between them and for the Middle East as a whole, including by seeking to advance regional security and stability; pursue regional economic opportunities; promote a culture of peace across the region; and consider joint aid and development programs.
8. **Other Rights and Obligations:** This Treaty does not affect and shall not be interpreted as affecting, in any way, the rights and obligations of the Parties under the Charter of the United Nations. The Parties shall take all necessary measures for the application in their bilateral relations of the provisions of the multilateral conventions of which they are both parties, including the submission of appropriate notification to the depositaries of such conventions.
9. **Respect for Obligations:** The Parties undertake to fulfill in good faith their obligations under this Treaty, without regard to action or inaction of any other party and independently of any

instrument inconsistent with this Treaty. For the purposes of this paragraph each Party represents to the other that in its opinion and interpretation there is no inconsistency between their existing treaty obligations and this Treaty. The Parties undertake not to enter into any obligation in conflict with this Treaty. Subject to Article 103 of the Charter of the United Nations, in the event of a conflict between the obligations of the Parties under the present Treaty and any of their other obligations, the obligations under this Treaty shall be binding and implemented. The Parties further undertake to adopt any legislation or other internal legal procedure necessary in order to implement this Treaty, and to repeal any national legislation or official publications inconsistent with this Treaty.

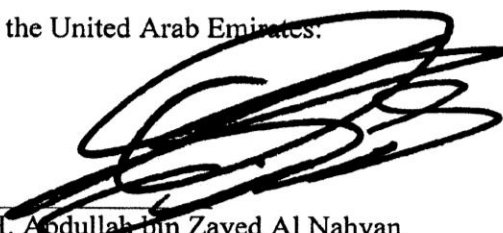
10. **Ratification and Entry into Force:** This Treaty shall be ratified by both Parties as soon as practicable in conformity with their respective national procedures and will enter into force following the exchange of instruments of ratification.
11. **Settlement of Disputes:** Disputes arising out of the application or interpretation of this Treaty shall be resolved by negotiation. Any such dispute which cannot be settled by negotiation may be referred to conciliation or arbitration subject to the agreement of the Parties.
12. **Registration:** This Treaty shall be transmitted to the Secretary-General of the United Nations for registration in accordance with the provisions of Article 102 of the Charter of the United Nations.

Done at Washington, DC, this day Elul 26th, 5780, Muharram 27th, 1442, which corresponds to 15 September 2020, in the Hebrew, Arabic and English languages, all texts being equally authentic. In case of divergence of interpretation, the English text shall prevail.

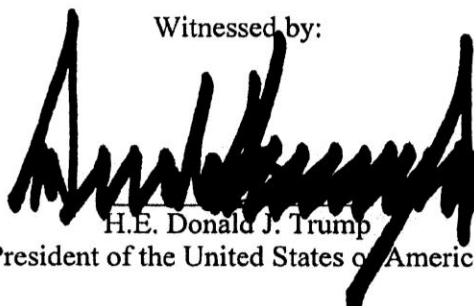
For the State of Israel:


H.E. Benjamin Netanyahu
Prime Minister

For the United Arab Emirates:


H.H. Abdullah bin Zayed Al Nahyan
Minister of Foreign Affairs and International
Cooperation

Witnessed by:


H.E. Donald J. Trump
President of the United States of America

ANNEX

Pursuant to Article 5 of the Treaty of Peace, Diplomatic Relations and Full Normalization between the United Arab Emirates and the State of Israel, the Parties shall conclude bilateral agreements in spheres of mutual interest, in furtherance of which they have agreed to the following provisions. Such provisions are annexed to the Treaty and form an integral part thereof.

Finance and Investment

Further to the Agreed Protocol signed between the Parties on September 1, 2020, in Abu Dhabi, the Parties shall cooperate to expeditiously deepen and broaden bilateral investment relations, and give high priority to concluding agreements in the sphere of finance and investment, recognizing the key role of these agreements in the economic development of the Parties and the Middle East as a whole. The Parties reaffirm their commitment to protecting investors, consumers, market integrity and financial stability, as well as maintaining all applicable regulatory standards. Recognizing also their shared goal to advance regional economic development and the flow of goods and services, the Parties shall endeavor to promote collaborations on strategic regional infrastructure projects and shall explore the establishment of a multilateral working group for the "Tracks for Regional Peace" project.

Civil Aviation

The Parties acknowledge the importance of ensuring regular direct flights between Israel and the United Arab Emirates, for passengers and cargo, as an essential means for developing and promoting their relations. They recognize as applicable to each other the rights, privileges and obligations provided for by the multilateral aviation agreements to which they are both a party, their annexes and any amendments thereof applicable to both Parties, particularly the 1944 Convention on International Civil Aviation, opened for signature at Chicago on the seventh day of December 1944, and the 1944 International Air Services Transit Agreement. Accordingly, the Parties shall as soon as practicable conclude all the necessary agreements and arrangements governing civil aviation, and consequently work towards establishing an international air corridor between their two States in accordance with international law. They shall also reach and implement the necessary agreements and arrangements with respect to visas and consular services to facilitate travel for the citizens of both States.

Tourism

The Parties affirm their mutual desire to promote tourism cooperation between them as a key component of economic development and of developing closer people-to-people and cultural ties. To this end, the Parties shall facilitate the exchange of information through advertisement spots, published and audiovisual promotional materials, and participation in tourist fairs. They shall also work together to promote joint tourism projects and packages between tourist operators so as to enhance tourism from third States. They shall work towards carrying out reciprocal study tours in order to increase knowledge in the development, management and marketing of heritage, cultural and rural tourism with a view to diversifying and deepening touristic links between them; and endeavor to utilize national marketing budgets to promote mutual tourism between the States.

Innovation, Trade and Economic Relations

The Parties shall enhance and expand their cooperation in innovation, trade and economic relations, so that the dividends of peace are felt across their societies. Recognizing that the principle of the free and unimpeded flow of goods and services should guide their relations, as well as the potential for diversification of bilateral trade opportunities, the Parties shall cooperate in order to enable favorable conditions for trade, and the reduction of trade barriers.

Science, Technology and Peaceful Uses of Outer-Space

The Parties acknowledge the important role of science, technology and innovation in the growth of multiple key sectors and shall strengthen joint action and mutual cooperation in scientific and technological advancement. This shall include furthering scientific cooperation and exchange, including between scientists, research and academic institutions, pursuing the establishment of joint research and development centers, and exploring the possibility of joint funding of research and scientific projects in select fields of mutual interest.

The Parties further express their common interest in establishing and developing mutually beneficial cooperation in the field of exploration and use of outer space for peaceful purposes, in a manner consistent with each Party's respective applicable national laws and international obligations. Such cooperation may include implementation of joint programs, projects and activities in the fields of science, space exploration, space related technologies and education, exchange of experts, information and best practices, and the promotion of cooperation between their respective space industries.

Environment

The Parties acknowledge the importance of protecting, preserving and improving the environment, and shall promote environmental innovation for the sustainable development of the region and beyond. The Parties shall endeavor to cooperate to develop environmental protection strategies on priority issues, including on biodiversity conservation, marine environment protection and climate change mitigation and adaptation, and on the possible establishment of a center for developing pioneering solutions to climate challenges in arid and semi-arid environments.

Telecommunications and Post

The Parties recognize the necessity of mutually beneficial cooperation for the continued development of telecommunications, information technologies and postal services. They take note of the establishment between them of direct communications services, including telephone lines, and agree to promote, in accordance with relevant international conventions and regulations, direct postal exchange, submarine cables and e-commerce solutions, as well as utilize available satellite systems, fiber optical communication, and broadcasting services. The Parties will strive to develop frameworks for innovation in ICT, including advanced fixed and wireless communications, collaboration on 5G networks, smart cities, and use of ICT solutions to foster innovation and the creation of best services.

Healthcare

The Parties welcome progress made in cooperation between them regarding the treatment of, and the development of a vaccine for, the Covid-19 virus, as a sign of the tremendous potential for cooperation between them in the healthcare sphere. Recognizing the importance of building ties in the fields of health and medicine, the Parties shall cooperate, *inter alia*, on: medical education, training and simulations, digital health and artificial intelligence innovation in the health sector, and emergency management and preparedness.

Agriculture and Food Security

The Parties recognize the great importance of sustainable agricultural development, recognizing its vital role in addressing food security concerns, as well as in the preservation of the environment. They shall cooperate to harness and maximize existing technologies, actively facilitate new collaborations, and share and develop knowledge, technologies and innovative approaches in the field of arid agriculture, irrigation technologies, mariculture techniques in shallow sea water, sustainable nutritious fish feed production, and seed enhancement in hot and humid climates.

Water

The Parties recognize the critical importance of sustainable water use and shall cooperate for their mutual benefit to address issues of water supply, water treatment and management, water security, efficiency, wastewater management and re-use, as well as water conservation and desalination.

Energy

The Parties take note of the strategic importance of the energy sector and in particular of their need to promote renewable energy, cooperation in the natural gas field, regional grids, alternative energy and energy security. They shall advance and develop mutual cooperation in energy projects, share best practices and discuss policies in energy forums that will help to promote and unlock the energy potential of the region, coordinating where appropriate with the International Renewable Energy Agency (IRENA), headquartered in Abu Dhabi.

Maritime Arrangements

Each Party shall recognize the right of vessels of the other Party to innocent passage through its territorial waters in accordance with international law. Each Party will grant normal access to its ports for vessels and cargoes of the other Party, as well as vessels and cargoes destined for or coming from the other Party. Such access shall be granted on the same terms as generally applicable to vessels and cargoes of other nations. The Parties shall conclude agreements and arrangements in maritime affairs, as may be required.

Legal Cooperation

Recognizing the importance of a supporting legal framework for the movement of people and goods and for fostering a continuous business friendly environment between them, the Parties shall make best efforts to grant each other the widest measure of legal cooperation, including, *inter alia*, in respect of mutual legal assistance in civil and commercial matters, in accordance with their national laws and shall endeavor to conclude specific agreements and arrangements in this sphere.

ملحق رقم (3)

افادة توثيق ترجمة

توجه ادارة مركز / بيت العرب للدراسات اللغوية والترجمة التخصصية عناية سيادتكم

الى ان الباحث / حسام محمود السيد احمد

قد قام بأجراء ترجمة لغوية لمجموعه من النصوص العبرية المخصصة في الشؤون الاقتصادية

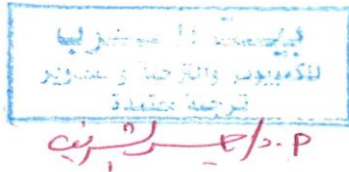
ويفيد المركز سيادتكم بأنه قد تمت الترجمة من النصوص العبرية الى نصوص عربية طبقا

لطلب المدفوع تكلفته والمسجل ببيانات الباحث والوارد منه ومنفق به نسخة ورقية

من ملفات النصوص المراد ترجمتها .

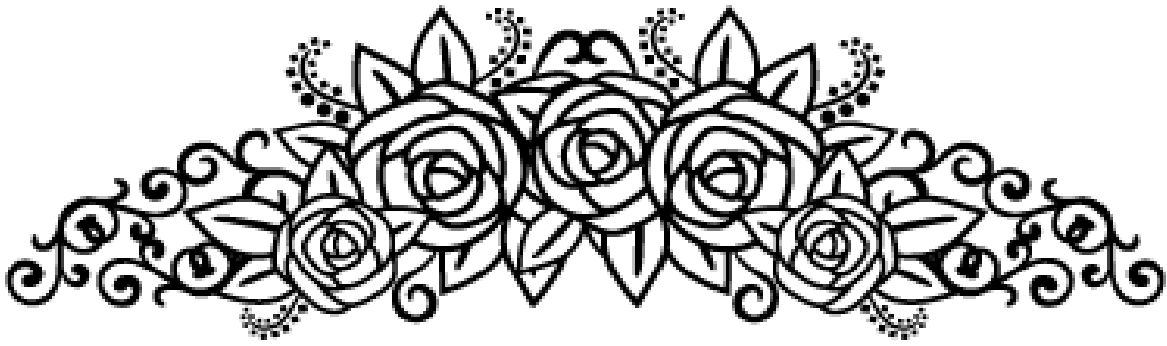
وتفضلوا بقبول فائق الاحترام والتقدير

المدير التنفيذي للمركز

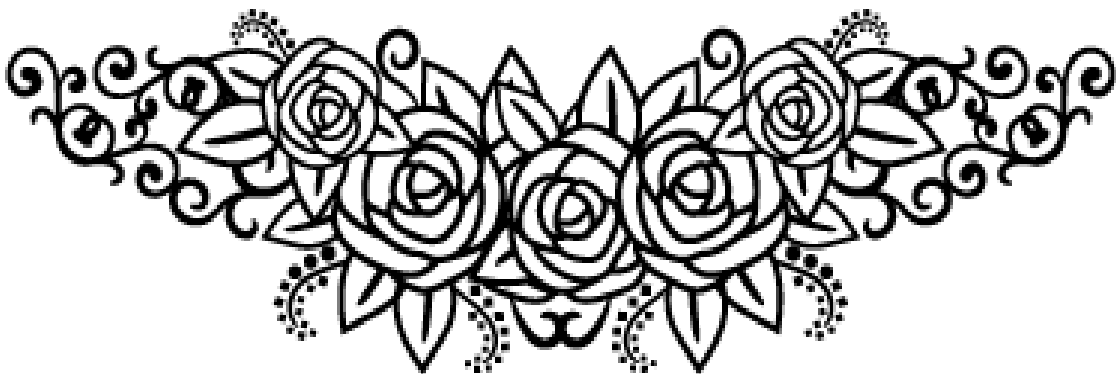


مركز ترجمة موثق لدى السفارات والمؤسسات الحكومية

عنوان: الدقي بجوار المركز القومي للبحوث



Summary



Summary

Institute of National Planning

Thesis title : PROSPECTS FOR ARAB ECONOMIC COOPERATION AND INTEGRATION IN THE CONTEXT OF THE ARAB-ISRAELI NORMALIZATION AGREEMENTS

Researcher: Hossam Mahmoud El-Sayed Ahmed

Supervision: Pro/ Dr. Fadia Mohamed Ahmed Abdel Salam

Degree: MA in International Economic Relations

Year: 2022

The study of Arab economic cooperation in light of the Arab-Israeli normalization agreements is a practical work in the first place, adopting the methodological approach to Arab-Israeli relations, and their effects on the prospects of Arab-Western economic cooperation, in light of regional and global blocs, and marketing regional economic terms, the Middle Eastern economy, and the global economy. Globalisation

First: The idea of the study: The current study, entitled (Prospects of Arab Economic Cooperation and Integration within the Framework of Arab-Israeli Normalization Agreements), is concerned with studying and analyzing the Arab-Israeli normalization agreements. To show the extent of its feasibility or not, and to study the scenarios of Arab economic integration, the extent to which it can be achieved, and the internal and external obstacles that prevent it, by dividing the current study into (four chapters). And the technicalities of Arab cooperation and integration processes and their economic results, the third chapter is a study of the effects resulting from the Arab-Israeli normalization agreements (analytical study), and the fourth chapter is the future of Arab-Israeli normalization (economic peace), considering that the study of the agreements of normalization and Arab economic integration is an integrated whole that coheres in form and content.

Second: Terminology of the study: The study focused on reviewing some scientific terms and addressing their analysis in the work of the study, which were as follows

What is meant by economic cooperation, and the types and forms of Arab economic cooperation that emanate from this definition?

Summary

In addition to the terms of Arab economic integration and what are its obstacles and constituents, as well as what is meant by normalization, its motives and stages, and what is the definition of the strategic vision.

Third: The study problem

The problem of the study was represented in the fact that the Arab countries are linked by ties of identity, language, and religion, as well as ethnic and ideological ties, which is supposed to be one of the scientific constants in the strength of the relationship and the importance of the common interest, which results in economic relations and development processes for the stability and well-being of the sons of one nation and the progress of Arab societies.

Among the historical readings of the development of economic relations between the Arab countries is that there is a gap in the continuation of these economic relations, which leads to the cessation of any integrative economic trends that have been advocated throughout history

We see this starting with the economic union agreements, passing through the Arab common market, reaching the customs union project, leading to the inauguration of the Greater Free Trade Area, but all of these complementary projects are moving slowly, which leads to either their termination and non-activation or their continuation without achieving the desired goal

In this study, the research problem lies in the following

Its first axis is to know and evaluate the reality of the processes of cooperation and economic integration that took place through intra-regional trade and investment operations in the Arab countries.

The second axis is to analyze the impact of economic cooperation between the parties to Arab-Israeli normalization on Arab economic integration relations, and to develop visions for dealing with the negative effects resulting from these agreements.

The third axis, which is the future status of economic integration processes and the possibility of expanding the operations of Arab cooperation between Arab countries in the economic agreements concluded between the parties to normalization

The imperialist expansionist plans that took from the Arab Spring revolutions as a fertile ground for launching their plans must be confronted through chaos, economic depression and factional demands, which was a

Summary

cornerstone in creating several problems, whether internal or external, that threaten the security and stability of the region. Strategy

Fourth: Study questions: The study questions were as follows

Study questions: Through this study, the researcher seeks to answer a number of questions, the most important of which are.

What are the effects of Arab-Israeli normalization processes on the prospects for Arab-Arab economic cooperation and integration?

-What are the obstacles and challenges that prevent the success of the process of Arab-Arab economic cooperation and the establishment of the Arab common market ?

Fifth: Objectives: This study aims to achieve a basic objective of clarifying the expected current and future effects of Arab-Israeli normalization relations on Arab-Arab economic cooperation, and the extent to which these normalization relations can be benefited from in achieving political and economic stability in the region.

Sixth: Importance: The importance of this study stems from the fact that it plays an important role in deepening the frameworks of the comprehensive analytical view of the prospects for Arab-Arab economic cooperation, and identifying the most important obstacles that prevent this from being achieved.

Seventh: The research methodology followed

The study followed, in its analysis of the process of Arab economic integration and cooperation, as well as the stages of normalization, and the analysis of the impact of its agreements on joint Arab action. The researcher relied on the use of the deductive approach

Eighth: Commenting on the benefit of reviewing previous studies

Through exposure to these studies of economic integration between the Arab countries and between the Israeli economic relations with the Arab countries. Collect and establish economic and cooperative agreements with these countries and what impact this has on the future of Arab economic relations, and this is what the research will focus on in identifying the prospects for Arab economic cooperation and integration within the framework of the Arab-Israeli normalization agreements.

Summary

Reasons for choosing the topic: -

Choosing the subject of the current study was not a random choice, but several reasons were found and ruled behind this choice, foremost of which comes the personal ambition to find a balance between what was written about the effects resulting, whether positively or negatively, on Arab normalization relations - And between the practical application of these relations, the analytical vision of their effects becomes more profound, and the widest experience

- Benefit from studying

First: It evaluates the experiences of Arab economic integration and analyzes the challenges facing the completion processes of these experiences

Second: It evaluates the gains and losses of the countries that have recently established relations with Israel, the possibility of studying their motives for this, the effectiveness of those relations, and their effectiveness on the issues of the region.

Third: Studying the reality of Arab economic relations and estimating the effectiveness and returns of those relations

Fourth: Analyzing the strength of Arab economic relations by presenting indicators of inter-trade and investment operations at home and abroad

Fifth: Presenting future visions on Arab economic relations on how to develop them and make full use of them to stop Israeli incursions at the Arab and African levels and increase the competitiveness of Arab economies

results and Recommendations -

A- Results: The study concluded a number of results, perhaps the most prominent and important of which is that there were various motives that stood behind the Arab-Israeli normalization agreements, and cast their shadows on the fields of Arab-Arab economic cooperation and integration, which was done! It was obstructed by internal reasons / the Arab Spring revolutions, and external / attempts by Israel and the West to split the Arab ranks and sow distrust among them.

By studying the Arab-Israeli normalization agreements, the expected and future scenarios, and the Arab-Arab economic integration scenarios, which is the backbone of the current study, the researcher was able to reach the following results

Summary

1-The difference in Arab motives and reasons that led to normalization with Israel, whether it was to return the land in the manner of the peace agreements signed between Egypt and Israel, and between Jordan and Israel, or to achieve economic gains, stemming from common interests, as was the case in most of the Arab Gulf states. Although they all agree in the American pressures that were placed on the Arab regimes; to accept normalization.

2- The Arab-Israeli normalization agreements revealed that the biggest beneficiary of it is Israel, whether from an economic point of view by breaking its economic isolation, by opening Arab markets or their products, or from a political point of view by shortening the conflict and changing its nature from the point of occupation and settlement to making it a humanitarian refugee problem, It is changing the perception of Israel as an enemy to a regional ally against Iranian ambitions.

3- Arab-Israeli normalization has gone through long historical stages, from secret relations to public relations and communications in the seventies of the twentieth century. This was helped by the collapse of Arab solidarity, especially after the Iraqi invasion of Kuwait, a situation that America and Israel exploited to pressure it, so that The theory of rejection and land for peace will be erased, so that peace for the sake of peace, and achieving common interests is the most that can be offered to the Arabs.

4-The United States of America, through Arab-Israeli normalization, has achieved several benefits, including the formation of a unification of the Israeli-Arab goal, which is to confront the Iranian ambition, in addition to the fact that the accession of the Gulf states to normalization is an important factor in slowing the progress of the Chinese dragon in the region.

5- The normalization agreements proved that they were not sufficient to stop the Israeli aggressions and practices in the region.

6- Despite the availability of financial, human and natural capabilities, the process of economic integration, the achievement of the Arab Common Market, the Arab Customs Union and other economic activities are still slow in their activation, given the external challenges represented in the commitment to the agreements of the World Trade Organization and regional agreements. In addition to the internal obstacles in their personal aspect represented in the aspiration of some Arab personalities to leadership, and the consolidation of prejudice and ethnic and sectarian tendencies, or in the internal economic crises that each country is going through separately,

Summary

and the different views on the nature of economic integration and the benefits expected from it.

7- Arab action isolated within the borders of each state, to build a real development and economic structure whose benefits are limited to its citizens only, without it being in the strategy of this or that state that this structure, if any, is only a basic nucleus in building an integrated Arab infrastructure contribute effectively to achieving Arab economic integration.

8- Internal sufficiency in economic problems, and an attempt to solve them with temporary internal individual solutions, without working on restructuring and developing them; To ensure its continuity and sustainability, and export it to the rest of the Arab countries; To become a model that can be generalized, which leads - in the end - to the inevitability of Arab economic integration.

9- The Arab revolutions, or the so-called chaos of the caliphate and the revolutions of the Arab Spring, obstructed joint economic projects, such as the Greater Arab Free Trade Area, which was to be completed in 2013.

10- Despite the ambiguity of achieving Arab economic integration, this does not mean not working to achieve it. Because the Arab countries still possess the common civilizational, cultural, linguistic and religious components that make Arab-Arab economic integration possible, in a way that is close to what the European Union is, which does not possess the majority of these ingredients.

Completing the requirements of the Greater Arab Free Trade Zone¹¹ -

12- Discussing how to develop and modernize the Greater Arab Free Trade Area in accordance with the best international and regional practices, so as to integrate other issues related to trade in the region, which the application explained as being necessary and necessary to enhance inter-Arab trade and the process of Arab economic integration.

13- To be negotiated in the form of groups and extract the goods that are difficult to decide on, and submit them to the leaders to decide on them.

14 - There must be an agreement and protocol to be signed by all countries regarding the Arab Customs Union.

15- The dispute settlement mechanism applicable within the region and which will be applied within the Arab Customs Union should be strengthened.

Summary

16 - Inviting the private sector to actively participate in the disclosure of trade-restricting measures that may be taken by any of the member states.

B- Recommendations: After studying and analyzing the Arab-Israeli normalization relations, and their impact on Arab-Arab economic cooperation and integration relations, the researcher was able to recommend several recommendations, the most important of which are: The necessity of establishing specific and joint Arab mechanisms, on the basis of which relations with Israel are established, far About the national mechanisms of each country.

In addition, it is necessary to reconsider the economic agreements signed by Arab countries regionally and internationally, whether singly or collectively. To amend items that may hinder the process of Arab economic integration

Recommendations and Mechanisms*

If the researcher can recommend something at the conclusion of this study, he recommends the following:

1- Establishing a mechanism to reconsider all economic agreements in particular, regional and global alike, and choosing from them what is commensurate with the capabilities of the Arab countries, and put forward everything that would hinder the achievement of Arab economic integration.

2-The formation of a unified Arab mechanism; To develop a future vision based on a clearly defined strategy; To manage the Arab-Israeli conflict, and discuss the possibility of normalization or not.

3- Determining the points of difference and the reasons that led to the failure to achieve Arab economic integration; to avoid it at the present stage.

4- The necessity of supporting Arab, regional and international blocs and voices that reject American pressures and Israeli violations.

5- The necessity of establishing a mechanism to form a unified Arab position towards normalization with Israel, which must bear in mind that it is an optional process and not a necessary premise.

6- Working on the independence of the Arab political will, through the formation of a strong and cohesive Arab political and economic unity, through which subordination to America and its allies can be rejected.

7- Establishing a unified Arab media mechanism, the first task of which will be to revive Arab and Islamic national awareness of the Palestinian cause, and to make the president on various communication sites.

Summary

8- Presenting a unified Arab research and scientific project, whose mission is to enlighten the Arab mind about the stages of the conflict by monitoring its beginnings, forming a public opinion about its present, and a transparent future vision of what it will be, which contributes to predicting the shape of future Arab-Israeli relations, and taking all measures to confront its repercussions.

9- Amending the partial agreements specific to each country and merging them into integrated Arab agreements.

10- The formation of a transportation network: land, air and navigation linking the Arab countries, and its launch in the future to the rest of the countries.

Facilitating trade exchange procedures between Arab countries 11-

- Achieving organizational convergence of rules, standards and regulations among Arab countries.

Simplifying the documents and documentation for customs transactions.

Issuance and electronic exchange of certificates of origin- .

- Handling costs associated with the movement of goods and logistics.

- Raising the efficiency of border administrations to facilitate the transit movement and reduce the waiting time for containers.

Keywords -

Economic cooperation and integration - normalization agreements - obstacles - ingredients - organizational and technical effects - theoretical foundations - Economic Peace - Vision and Strategy

Egyptian Arabic Republic



Institute of National Planning
Postgraduate Studies

Master's thesis entitled

Prospects For Arab Economic Cooperation and Integration in The Context of The Arab-Israeli Normalization Agreements

**A Thesis submitted to complete the requirements for granting a master's degree in
planning and development**

Submitted By

Hossam Mahmoud Elsayed Ahmed

Supervisor

Prof. Dr. Fadia Mohamed Ahmed Abdel Salam

**Professor of International Finance and Foreign Investment at the Center for International Economic Relations
And the former president of the Institute of National Planning**

Cairo